الفصل الأول

الإطار العام و الدراسات السابقة و المصطلحات

- المبحث الأول: المقدمة العامة و الدراسات السابقة :-

- المبحث الثاني : المصطلحات والنظريات:-

الفصل الأول

الإطار العام و الدراسات السابقة و المصطلحات

المبحث الأول :-

المقدمة العامة والدراسات السابقة

تعتبر ظاهرة الحرب الأهلية واحدة من الظواهر الواسعة الانتشار في القارة الأفريقية كما تعتبر شكلاً مميزاً من أشكال الصراع في القارة الأفريقية وامتدت إلى معظم أنحاء القارة. وكان انتشار وتصاعد الحروب عائداً إلى العديد من الأسباب وأبرزها أزمة عدم الاندماج والتكامل الوطني في أغلب دول القارة تحت تأثير التخطيط العشوائي لحدود الدول الأفريقية إبان الحقب الاستعمارية.

ولقد فشلت معظم النخب الحاكمة في الدول الأفريقية المتعددة في تبني صيغة فاعلة لحل التناقضات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن أزمة الاندماج الوطني مما دفع الكثير من هذه الجماعات نحو اللجوء إلى العنف المسلح واسع النطاق لتحدي سلطات الحكومة ومكانتها داخل النظام السياسي في الدولة.

امتدت أهمية الظاهرة سياسياً وإنتشرت في العديد من الدول بدايتها منذ وقت مبكر بعد الاستقلال ، الظاهرة كانت نتاجاً للمتغيرات والثوابت الهيكلية في بناء الدول والمجتمعات الأفريقية مثل ظاهرة التخلف والتدخلات الخارجية والتفاعلات السياسية .

يعد فهم الظواهر أمراً حيوياً في فهم سياسة اندلاع الحروب والتبديد والاستتراف للموارد وتقويض الدول مما أفرز ظواهر سيئة مثل اللاجئين والتدخلات الخارجية وثقافة العنف المسلح واضعاً المكانة الإقليمية والدولية للدولة في إفريقيا .

ظاهرة الحروب الأهلية تغطي ثمانية عشر دولة من دول القارة الإفريقية حيث تنوعت التراعات وتعددت مظاهرها ما بين حروب بين الدول مثل الحرب في الكنغو الديمقراطية التي مزقتها الحروب بالتراعات الإقليمية وعبرت المساندة بين دول الجوار في أنغولا وناميبيا وتشاد وزيمبابوي التي ساندت القوات الحكومية أو دعم الفصائل المتمردة التي دعمتها رواندا ويوغندا وبورندي ولقي (3.8) ملايين شخص مصرعهم خلال ست سنوات فقط و(98) ألفاً من حالات الوفيات بسبب الأمراض وسوء التغذية الناتجة عن الحرب ، وشهدت

حروب الدول الحرب بين ارتريا وأثيوبيا عبر حرب حدودية استمرت عامين و لم تبدأ عمليات ترسيم الحدود بعد .

وهنالك الحروب الأهلية وحركات التمرد التي تغطي القارة الأفريقية ومساحاتها ، حيث استمرت الحروب الأهلية في السودان منذ العام 1955 بين الشمال والجنوب وانتهت بتوقيع اتفاقية برعاية دولية ، واندلع نزاعاً آخر بعد أن انتهى الأمر بالإنفصال بين الشمال والجنوب بحرب قبلية داخل الدولة الوليدة التي لم تتجاوز أعواماً من ميلادها، وإندلع نزاعاً أخر في دارفور وأسفر النزاع عن سقوط الآلاف من الضحايا واللاجئين ومعسكرات النزوح ثم حروب قبلية بعده لا تزال مستمرة في الإقليم وتواجه ساحل العاج كذلك اندلاع تمرد مسلح قسم البلد إلى شطرين وفي بورندي هنالك محاولة للخروج بصعوبة بعد (13) عاماً من الحرب الأهلية وحرب الهوتو والتوتسي والتي كانت من أبشع مظاهر الحروب الأهلية في العالم وما تزال يوغندا تواجه الحرب بين القوات الحكومية وجيش الرب للمقاومة منذ (14) عاماً وشهدت ليبيريا حرباً أهلية استمرت (14) عاماً دونما انقطاع حتى استعادت السلام مؤخراً ومزقت الحرب الأهلية الصومال في نزاع أدى إلى انهيار الدولة فيه وتشهد الجزائر أعمالاً للعنف الداخلي بين جماعات معارضة والقوات الحكومية ، واستعادت أنغولا سلامها بعد (27) عاماً من الحرب الأهلية ، وتنشط حركات التمرد في تشاد منذ نهاية الثمانينات وحركات الاحتجاج فيها والإنقلابات المسلحة ، وكذلك السنغال والتي شهدت في ديسمبر 2002م توقيع اتفاقية لإعادة السلام بعد نزاع خاضته حركة تمرد إنفصالية منذ العام 1982م وإندلعت حرب داخلية في مالي ونزاع في إفريقيا الوسطى اتخذ منحى آخر على أسس دينية .

وهنالك نزاعات أخرى في القارة الأفريقية مثل نزاع الصحراء الغربية في المغرب بين جبهة البوليساريو والمغرب والمواجهات بين المسلمين والمسيحيين في نيجيريا وإنقلابات وحركات تمرد في غينيا الإستوائية وغينيا بيساو وموريتانيا وها هو النزاع الداخلي يندلع في ليبيا بين المجموعات المسلحة بعد ذهاب نظام القذافي. كل تلك كانت مظهراً من مظاهر الحروب والنزاعات داخل القارة الأفريقية .

مشكلة البحث :

رغم الانتشار لم تحظ الظاهرة بالدراسة وعدم الاتفاق على المسائل والقضايا الرئيسية ووجود اختلاف في حالات الحروب وصعوبة رصد خصائص مشتركة للخروج بتعميمات بشأن الصراعات الداخلية يعتبر مسألة محفوفة بالمخاطر .

واختلاف الباحثين في تحديد الأسباب الكافية وراء نشوب الحروب الأهلية وخصائصها فما هي الأوزان النسبية للأدوار الداخلية والخارجية وراء نشوب هذه الحروب وما هي الخصائص المختلفة لهذه الحروب وما هي النتائج والآثار المترتبة عليها.

حيث تعتبر القارة الإفريقية وأحدة من أكبر قارات العالم في المساحة والرابع من حيث عدد السكان وتتصف بأنها قارة السلالات السوداء ويعتبر موقعها منطقة عبور بين الشرق والغرب وتتميز بضم أكبر عدد من الوحدات السياسية تمثل ثلث عدد الوحدات السياسية في العالم مما يعكس آثار التمزق السياسي الذي عاشته وحدة النزاعات التي واجهتها منذ أن كانت مستعمرة وقبل استقلال دولها .

وتنبع أهمية ظاهرة الحروب والنزاعات سياسياً لانتشارها في العديد من الدول منذ بدايتها منذ وقت مبكر والتي كانت نتاجاً للمتغيرات والثوابت الهيكلية في بناء الدول والمجتمعات الأفريقية مثل ظواهر التخلف والتدخلات الخارجية والتفاعلات السياسية .

يعتبر فهم الظاهرة أمراً حيوياً في فهم سياسة إندلاع الحروب والتبديد والإستنزاف للموارد وتقويض الدول وإنهيارها مما أفرز ظواهراً سيئة مثل النازحين واللاجئين والتدخلات الخارجية وثقافة العنف المسلح وضعف المكانة الإقليمية والدولية للدولة في أفريقيا .

وتركت الحروب الأهلية آثاراً مدمرة وأصبحت معوقاً لعمليات التنمية والإعمار التي كان يمكن أن تنهض بالقارة الأفريقية ودولها مما أوجد أسباباً للتخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفقر للمجتمعات الأفريقية ودولها ، أنعكس ذلك التطور الذي كان يمكن أن يحدث في القارة أو تحدثه دولها في محيطها الإقليمي والدولي .

أهمية الدراسة :-

وتنبع الأهمية كذلك من عدة جوانب وتبرز الاعتبارات الآتية :

- أنه وفي حدود معرفة الباحث واطلاعه لم تحظ ظاهرة الحروب والنزاعات في أفريقيا وآثارها بالدراسة وبنفس المنهجية وكذلك وجود عدد من الدراسات كتبت باللغة الإنجليزية والتي غلب عليها دراسة عموم ظاهرة الصراع في البحيرات سواء مسبباتها أو دراسة آثارها و لم يتم الاتفاق علي القضايا الرئيسية ووجود إختلاف في حالات الحروب.
- عدم وجود خصائص مشتركة والخروج بتعميمات بشأن الصراعات الداخلية ويتم إغفال العوامل الأولية المسببة للظاهرة كضعف البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية فالدولة تعاني من مظاهر الاختلال السياسي وعدم إستقرار النظم والبرامج السياسية وهشاشة البناء الاجتماعي وتنافر نسيجه أدى إلى تأزيم القارة وإرتفاع قابليتها للجنوح نحو العنف المسلح والوسيلة للتعبير عن الإحباط .

أهداف الدراسة :-

أولاً: أهداف عامة

- استقصاء وبحث ظاهرة النزاعات والحروب الأهلية في أفريقيا نشأتها وآثارها .
- ايجاد العلاقات والعناصر التي أثرت في تشكيل العقلية الأفريقية كأفراد وجماعات ودول.
- هنالك علاقات متعددة وحصول الباحث على مصادرها ووقوفه على معلوماتها وهي:

1. التأثير الاستعماري في توسيع شقة الخلاف في أفريقيا مما يجعل الاستعمار شيئاً رئيسياً في الحرب الأهلية والنزاعات .
2. علاقة البلدان الأفريقية من حيث التناقضات والمصالح المشتركة .

- تحليل النزاعات والحروب.
- استعراض أصول النزاعات وعواملها .

الأهداف الجزئية

- الإسهام في وضع وتعريف محدد لمفهوم الظاهرة ووضع حلول لها وتخفيف منابعها
- تقريب درجة الاختلاف في المفاهيم المحورية المتعلقة بالظاهرة .
- الحروب والنزاعات الأهلية التي أقعدت بالسودان في كثير من المجالات والذي تشمله الظاهرة وإرتفاع عدد ضحايا النزاعات .

- البحث في الأبعاد النظرية والتطبيقية للظاهرة .
- الوقوف على الاشكاليات المتعلقة بالظاهرة المعنية للحروب الأهلية .
- الاهتمام الدولي بالحروب الأهلية وتراجع دور القارة الأفريقية .

فرضيات الدراسة :

1. وجود علاقات إرتباطيه بين الإستعمار والانقسامات الإثنية وسياسات نظم ما بعد الاستعمار في مجالات المشاركة السياسية والتوزيع للثروة والسلطة.
2. قد وضع الإستعمار الأوربي جذور الحروب الأهلية من خلال تعطيل التطور التاريخي للكيانات والتخطيط العشوائي للحدود وإستغلال التناقضات الإثنية .
3. ضعف المشاركة السياسية وعدالة التوزيع في المجتمع التعددي يؤدي إلى تعدد جماعات الإثنية بنوع من التميز ضدها مما يجرفها إلى العنف .
4. التنظيم أو الأيدلوجيا (البرنامج السياسي ، القدرات السلمية شرطاً لنشوب الصراع وتوفر الذرائع المباشرة (أيدولوجيا الجماعات) وتوفر (الشكل التنظيمي) للقدرة العسكرية والسلمية)
5. المتغيرات الداخلية ودورها المحوري في نشوب واستمرار الحرب فلا يمكن للعوامل الخارجية وحدها أن تخلق الحرب الأهلية .

الإجابات على التساؤلات الآتية :

- ما الأسباب والدوافع وراء نشوب الحروب الأهلية في أفريقيا ؟
- ما الثوابت والمتغيرات التي توفر الأرضية الخصبة لإندلاع الصراع .
- ما الأسس التاريخية للحروب الأهلية .
- كيفية التمييز بين أشكال الحروب .
- ما النتائج والآثار المختلفة التي أسفرت عنها هذه الحروب .

منهج الدراسة :

تستخدم الدراسة عدة مناهج تعول عليها في معالجة موضوع الدراسة وبالكيفية التي يرجأ أن تكتسب عدة خصائص :

أ. خاصية التعدد أو التكامل المنهجي .

ب. الابتعاد عن دائرة التعميم .

والإطار المنهجي الذي سوف تتخذه يظهر منهج التحليل وأبعاد الدراسات ويعطي حرية أوسع لتوظيف عدد من المداخل المنهجية بوصفها ظاهرة ناتجه عن عجز النظم الحاكمة والتناقضات الداخلية .

يحتاج هذا البحث لأشكال متطورة من المنهج الوصفي والدراسات التي تهدف إلى دراسة الإتجاهات عن طريق جمع البيانات عن الظاهرة بوصفها ناتجة عن عجز النظم الحاكمة في خلق الاستقرار داخل الدول والتناقضات الداخلية وتعتمد على ثلاثة أنواع من المقومات الذي تستند عليها الحروب الأهلية فيما يتعلق (بالأيدلوجيات) ثانياً (النظم) وثالثاً (تدخل الأطراف الخارجية) .

ويعتمد كذلك على حداثة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث الخصائص والأشكال والبيئة وظروفها والعوامل المؤثرة في ذلك ويقوم في ذلك المنهج الوصفي بالرصد والمنهجية الدقيقة للظاهرة أو الحدث المحدد بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمانية مقيدة وعدة فترات من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون والوصول إلى نتائج ، ولا يقتصر البحث الوصفي على جمع البيانات وتبويبها وكثير ما يأخذ البحث بأسباب القياس والتصنيف والتفسير والدراسات المسحية ودراسات النمو وفي هذه الحالات لا تقف البحوث الوصفية عن حد الوصف أو التشخيص الوصفي ببدايتها فتهتم بتحديد ما ينبغي أن تكون عليه الأشياء والظواهر التي يتناولها محددة واقتراح الخطوات والأساليب التي تتبع للوصول بها إلى الصورة التي ينبغي أن تكون عليها وفق لهذه المعايير والقيم .

ويعتبر النزاع كذلك ظاهرة معقدة متعددة المتغيرات لها جوانبها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وهو ظاهرة عالمية أيضاً عرفتها المجتمعات البشرية بدرجة متفاوتة وتعرف وتصنف بأشكال مختلفة وذلك تبعاً للأسباب من جهة والأطراف المتنازعة من جهة أخرى والديناميكية والآثار من جهة ثالثة وقد أخذ النزاع منحى ذو إهتمام بعد أن تحول من نزاعات متماثلة أو نزاعات بين الدول إلى نزاعات غير متماثلة (داخلية وأهلية) والنزاع الداخلي والأهلي يعكس إنهيار مؤسسات الدولة وتهتك النسيج الاجتماعي وفقدان سيادة الدولة.

حدود البحث المكانية والزمانية

- سيتم تناول البحث للظاهرة المحددة في دائرة مكانية تشمل دول القارة الأفريقية والتي شهدت حروباً ونزاعات مروعة .
- أما الحدود الزمانية فهي تتركز عبر واقعنا المعاصر والماثل أمامنا اليوم مع الرجوع حسب الحاجة البحثية إلى جذور ومسببات التزاعات والحروب الأهلية الماضية والمتعلقة بفترة ما قبل وبعد الإستعمار في أفريقيا منذ العام 1960م – 2013م

هيكلة البحث:-

يقع هذا البحث في خمة فصول رئيسية تتفرع إلى عدد من المباحث و الفقرات كما تتطلبها طبيعة تنظيم محتويات البحث.

فيما يلي سنسرد تعريف للمفاهيم الواردة في البحث وتحديد متغيراته ومن ثم تحديد العلاقة بين المفاهيم والمتغيرات المكونة للإطار النظري للبحث للتعبير عن مشكلة البحث وقضيته .

أولاً : **تعريف للمفاهيم** :

- التعريف النظري أو الإسمي ، تقديم عناصر مجردة للمشروع .
- التعريفات الإجرائية ،وهي تحويل المفهوم النظري لمؤشرات واقعية يمكن تحليلها وقراءاتها .

1. الحروب الأهلية
2. الحروب الأهلية الإثنية .

ثانياً : **تعريف التزاعات**: (نزاع داخلي – حرب بالوكالة – حرب أهلية – نزاع حدودي)

ثالثاً : **أسباب التزاع** (الموارد – طريقة الحكم- الأيدلوجية- الدين – الهوية العرقية)

رابعاً : **مراحل التزاع** (التشكيل–التصعيد – التفاقم – التحسين – التحويل)

خامساً : **العوامل الخارجية لتطور التزاع**

1. تدخل أطراف خارج الدولة
2. اتساع الإطار الجغرافي غير المحدود

3. تداخل الإطار الجغرافي غير المحدود
4. تداخل الأهداف والنتائج المحددة للنزاع
5. التحول الديمقراطي - الأيدلوجيا
6. حقوق الإنسان والحروب الأهلية
7. اللاجئون والنازحون
8. المجتمع المدني

الدراسات السابقة:-

من الدراسات التي اهتمت بظاهرة النزاعات والحروب الأهلية :

1. **دراسة حسن سيد سليمان** "بعنوان النزاعات في أفريقيا " جامعة إفريقيا العالمية و(وزارة الخارجية) ملتقى الجامعات الإفريقية التداخل والتواصل في أفريقيا — الكتاب الثالث الخرطوم— يناير 2006م ، هدفت الدراسة للبحث في خلفية الأسباب التى أدت إلى بروز ظاهرة النزاعات في إفريقيا وثقافتها مما ترتب على ذلك تهديد أمن وإستقرار القارة الإفريقية ، ومن ثم الآثار السالبة على التنمية والبناء السياسي والإقتصادي والإجتماعي في دول القارة ، كما هدفت إلى التعرض لعدد من النزاعات من ضمنها النزاع في منطقة البحيرات العظمى ، رواندا ، بورندا ، يوغندا، كينيا ، تنزانيا ، والكنغو الديمقراطية (زائير سابقاً)

ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة لحل النزاعات داخل القارة الإفريقية لابد من ضرورة وجود مساعي المنظمات الإفريقية وعلى رأسها الإتحاد الإفريقي لحل المنازعات داخل أفريقيا .

فقد تعرض حسن سليمان في ورقته للأسباب التي أدت إلى بروز ظاهرة النزاعات في إفريقيا والخلفية التاريخية لأسباب النزاعات وما نتج عنها من تهديد للأمن والاستقرار وسلام القارة ومن الآثار السالبة على التطور والتنمية والبناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدول إفريقيا ثم تعرضت لعدد من حالات النزاعات وكان السودان من ضمنها ، ثم ختمها بمحاولات التسوية السلمية لهذه النزاعات على مستويات

المحلية والإقليمية والدولية مركزا على أهمية دور الإتحاد الإفريقي في حل هذه النزاعات بمفرده ليجنب إفريقيا التدخلات الخارجية ذات الأجندة المصلحية الخاصة بها بهدف المحافظة على سيادة الدولة .

2. **دراسة عبدالوهاب الطيب بشير** جامعة إفريقيا العالمية مركز البحوث والدراسات الإفريقية، بحث دكتوراه منشور بعنوان "الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في أثيوبيا " الخرطوم مطبعة جامعة أفريقيا .

تكمن أهمية الدراسة في أن مشكلة الأقليات الدينية والعرقية تعتبر من القضايا ذات الأبعاد الدولية التي تتسبب بشكل مباشر في إحداث العديد من الأزمات والنزاعات التي تهدد كيان وسيادة العديد من الدول كحالة إثيوبيا ، كما تناولت الجوانب من القضايا ومشكلات عامة وحساسة ظلت تتردد وتعاني منها الأوساط الدولية بل وأصبحت من إهتمامات المراكز البحثية ووسائل الإعلام المختلفة كموضوعات الحقوق السياسية مثل الإنفصال وتقرير المصير والحرية الدينية وحرية التعبير وقضية حقوق الإنسان والحوار بين الأديان والحضارات والثقافات وقضية السلام والتعايش الديني .

كما هدفت الدراسة إلى محاولة وكشف طبيعة وأسباب المشكلات الناتجة عن وجود الأقليات الدينية والعرقية .

3. **بهاء الدين مكاوي محمد قيلي** ، " الصراعات الإثنية في القارة الإفريقية " ، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا ،2003م، هدفت هذه الدراسة للتعريف بالظاهرة الإثنية وأثرها على الاستقرار، كما هدفت كذلك لكشف عن جوانب التميز والخصوصية في الإثنية الإفريقية ، وقد تعرفت الدراسة على العديد النماذج للتعدد الإثني في القارة الإفريقية مثل النموذج الصومالي والذي وصفته بالتجانس الإثني حيث يشترك الصوماليون في اللغة والثقافة والتاريخ والتطلعات ، والنموذج البورندي (نموذج القطبية) أي أنهم يتفقون من حيث اللغة والأصل ولاتوجد مشاكل في الدين بسبب سيادة العلمانية مع توافر الحريات الدينية ولكن رغم كل ذلك تسود في بورندي الروح القبلية ، ثم النموذج الإثيوبي والذي وصفه بنموذج الجماعة الوطنية المتشرذمة وأخيراً النموذج السوداني وهو نموذج الجماعة التعددية حيث يتميز السودان بتعدد الأعراف والديانات واللغات إلى درجة أصبح يعرف بأنه أفريقيا المصغرة والوصول إلى نتائج

وتوصيات تسهم في حل هذه المشكلة ، كما كانت تهدف أيضاً إلى محاولة فك التعقيد وإزالة التوتر وكسر حاجز الحساسية والبعد عن التحيز والتعنصر الفكري والقومي عن هذا النوع من الدراسات الذي أصبح سمة بارزة ومميزة لها ، وهو الذي جعلها قليلة ونادرة .

إستهدفت الدارسة من الوقوف والقياس لمدى التعايش والتفاعل والمشاركة والإندماج بين القوميات والشعوب والأجناس في تلك المنطقة ، ومدى قدرة النظم السياسية خاصة خلال فترة الإمبراطورية وحتى الجمهورية الفيدرالية 1930- 2007م.

4. **دراسة نادر ألسيوفي** : بعنوان "حروب والموارد في إفريقيا " حالة الكنغو الديمقراطية ، سيراليون، أنجولا ، جنوب السودان – الخرطوم 2008م – مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر والتوزيع .

تناولت هذه الدراسة الموارد الطبيعية في إفريقيا ومدى ارتباطها بالنزاعات والحروب الأهلية في القارة ، كما تناولت الحرب الأهلية في جنوب السودان ودور الصراع حول الموارد في إندلاعها وإستدامتها بإعتبارها أطول حرب أهلية في القارة الإفريقية ، كما يتناول البعد الخارجي للصراع حول الموارد .

وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

- إن إفريقيا تعد من أسوا مناطق النزاعات في العالم بل هي الإقليم الوحيد الذي تحدث فيه زيادة النزاعات المسلحة .
- إن استمرار الحرب الأهلية والنزاعات في أفريقيا يتسبب في خسائر الحياة الإنسانية ودمار البنيات التحتية والفقر ، كما أن هذه النزاعات تهدد الأمن والاستقرار والسلام الإقليمي والدولي وتعيق طموحات الشعوب الأفريقية في تحقيق السلام والرخاء والتنمية خاصة في أنجولا وبورندي والكنغو الديمقراطية واثيوبيا وارتيريا وسيراليون والصومال والسودان والصحراء الغربية .

5. **دراسة أيمن السيد محمد احمد حسن شبانه** ،جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الإفريقية قسم النظم السياسة والإقتصادية بعنوان: " ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية بعد الحرب البارد "الكنغو الديمقراطية نموذجاً " حيث هدفت هذه الدراسة وإنحصرت في عدد من الأسئلة أهمها ماهي البيئة التي حدث في إطارها التدخل الإقليمي في الكنغو الديمقراطية ؟ وماهي أشكال ودوافع التدخل الإقليمي في

الكنغو الديمقراطية ؟ ثم البحث في ماهية الإتجاهات الأساسية في تحديد مفهوم التدخل؟ وماهية النتائج المترتبة على التدخل الإقليمي في الكنغو الديمقراطية ؟ .

ومن أهم النتائج : التي توصلت اليها الدراسة أن مفهوم التدخل يعتبر من أكثر المفاهيم تعقيداً ، حيث لايوجد له تعريف محددا ، وأن التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية أصبح يمثل ظاهرة في العلاقات الدولية الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة ، وأنه هناك ثلاثة مستويات للمحددات التى تؤثر على صناع القرار في الدول الإفريقية عن إتخاذهم لقرار التدخل في صراع داخلي ، وهي المحددات العالمية والإقليمية والداخلية .

6. ومن الدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع دراسة : **الدكتور/ محمود ابو العينين بعنوان** " دور الأطراف الإقليمية في الحرب الأهلية في الكنغو الديمقراطية في عهد الجمهورية الثالثة " . في مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا والتي نظمها معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، بجامعة القاهرة – 1999 .

اعتمدت هذه الدراسة على تطبيقات منهج تحليل النظم والعلاقات الدولية ، وذلك بهدف تحليل دور العوامل الخارجية والإقليمية التى أدت إلى اندلاع الصراع ضد نظام كابيلا عام 1998 م ، كما اعتمدت أيضا على أسلوب التحليل المقارن في دراسة دور الأطراف الإقليمية في هذا الصراع وتحديد الأسباب المختلفة التي تدفع هذه الأطراف إلى بناء مواقفها من أطراف الصراع على نحو معين .

7. **دراسة الدكتور / الطيب حاج عطية بعنوان** "تداخل النزاع السوداني اليوغندي " جامعة إفريقيا العالمية ، مجلة الدارسات الإفريقية العدد يونيو 2002م ، هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بظاهرة الصراعات في إفريقيا جنوب الصحراء وهي ثمرة تراكم أوضاع تاريخية تصاعدت درجات تفاعلها مع حصاد إتسم بالأزمات الإقتصادية ، كما أن دول وسط وشرق أفريقيا ودول القرن الإفريقي تعيش في ظل أو ظروف نزاعات حادة ، وبين أن أسباب الصراع في يوغندا يرجع إلى جذور البغض والكراهية والصراعات السياسية ، ووجود النزاع اليوغندي السوداني جاء نتيجة لوجود للحدود المفتوحة بينهم وأن القبائل التى تتنازع موجودة في السودان (جنوب السودان حالياً) والذي نتج عنه ظهور المعارضة في السودان أو يوغندا ، كما تهدف إلى التعريف أيضا بأن منطقة الحدود السودانية الأوغندية بؤرة للصراع والنزاع الداخلي .

وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هى تحسين العلاقة بين البلدين ، وإيجاد الحلول مع المعارضة وتشجيع كافة المبادرات التى تفتح طريق السلام والتعاون والاتصال بحركات التمرد للإستجابة لمبادرة السلام ومحاورتهم .

8. **وهناك دراسة عبد الله الأشعل** ، بعنوان " الحروب الأهلية في بورندي " في أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الأفريقية 1999م ، والتي تناول فيها نشأة الحرب الأهلية ، وكما ذكرت الدراسة أن الحرب في بورندي قد تزامنت مع تطور مراحل التسوية السياسية وأيضا أشارت الدراسة إلى أن الحرب الأهلية في بورندي لا تخرج عن خطوط النظرية العامة للحروب الأهلية ولكنها تميزت بأنها حرب عرقية بين الهوتو والتوتسي وتعرضت الدراسة كذلك للخطر الإقليمي على بورندي تعتبر من أقصر الحروب الأهلية في القارة الإفريقية عمراً وإن تشابهت معها في أنها تتسم بالصراع العرقي الحاد الذي يستبعد كل طرف الطرف الأخر من المعادلة ويحاول أن يتبنى تحالفاته الداخلية والإقليمية على هذا الأساس .

9. محمد سحنون – دراسة بعنوان " الصومال والفرص الضائعة" كتاب منشور ، تحدث الكتاب عن النزاع في الصومال والحرب الأهلية التي أعقبت النزاع ، وتناول تدخل الأمم المتحدة ودورها في وقف عمليات الحرب ورفع علم الهدنة في مقديشو عام 1992م ، كما تحدث عن قوانين الأمم المتحدة لفض النزاعات ووقف العمليات العدوانية بين الدول ، وحل المشكلات الحدودية وتطرق إلى عملية الأمم المتحدة في الصومال في الفترة مابين 1991-1992م وهو دبلوماسي مخضرم جزائري شغل منصب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في الصومال .

10. دراسة محمد نور جعل ، بعنوان "جذور النزاعات السياسية وآلية فضها في الصومال" رسالة ماجستير جامعة إفريقيا العالمية 2001م ، تحدثت الدراسة عن النزاع على السلطة والثروة وعدم توفر الخدمات الضرورية وانتشار السلاح وسهولة الحصول عليه بالإضافة إلى التدخل الخارجي ، وأن الذين يثيرون النزاع في الصومال دائماً قلة يستغلون الوضع لتأجيج الصراعات للحصول على أهداف شخصية ، وتوصلت الدراسة إلى**عدة نتائج أهمها** :

- انعدام الوحدة الفكرية بين الصوماليين رغم وجود عوامل الوحدة اللغوية والدينية والعرقية .
- تحول القبيلة الاجتماعية إلى قبيلة سياسية سيطرت على أمور البلاد السياسية وتفشي المحسوبية بين المؤسسات الحكومية.
- صراع القوى العظمى حول أهمية المنطقة الإستراتيجية .
- السياسات الاستعمارية تجاه الصومال وتقسيمها الجائر للبلاد كرس الفرقة بين القبائل.
- سياسة الحكومات المتعاقبة التي لم تراعي طبيعة المجتمع وقيمه ومعتقداته .

11. **دراسة دخرى الزمان عمر محمد بعنوان** "الصراع بين الهوتو والتوتسي في رواندا وأثره على الاستقرار في المنطقة السواحلية (1986 - 2000م) " رسالة ماجستير جامعة إفريقيا العالمية 2002م ، تحدثت الدراسة عن الصراع بين الهوتو والتوتسي والذي كانت أسبابه في نظامي الإستعمار الألماني والبلجيكي وذلك لاعتمادهم على أقلية التوتسي في إدارة شئون المنطقة ووضع كافة مفاصل السلطة والمال في أيديهم وتهميش وإضطهاد الأغلبية من قبائل الهوتو الذين يمثلون 85% من السكان وحرمانهم من حقوقهم الإنسانية في التعليم وإمتلاك الأراضي والمشاركة في السلطة ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

- إن المنطقة السواحلية خضعت لعمليات تطور تاريخي واحد وهناك كثير من التشابه بين شعوب هذه المنطقة في الثقافة والتاريخ والجغرافيا وينتمون إلى حضارة واحدة فيها كثير من الاختلافات ولكنها تنتمي إلى أصل واحد .
- إن أثر الحضارة الإسلاميةعلى المنطقة كان كبيراً .
- اللغة السواحلية تمثل عنصر إنتماء إقليمي أكثر من الإنتماء القبلي .
- السواحل الشرقية والموانئ في دارالسلام وممبسا تمثل عنصر إرتباط لدول الإقليم بالعالم الخارجي وممر للصادرات والواردات .
- النظم السياسية في أفريقيا مدنية أو عسكرية تسيطر عليها الجهوية والقبلية .

12. **دراسة تيد روبرت بعنوان** (أقليات في خطر) 1995 م وشملت 335 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية وإجتماعية كتاب منشور تعريب مجدي عبد الحكيم وسمية الشامي ، الطبعة الأولى ، القاهرة

،مكتبة مدبولي 1995 والتى تناول فيها 230 أقلية في دراسة إحصائية وسياسية وإجتماعية ، وهي من أهم الدراسات التى تحدثت عن وضع الأقليات، كما تناولت الدراسة تحديد المجموعة الطائفية ودور عدم المساواة والتحيز في الخطر على الأقليات وتناولت الدراسة أنماط إتجاهات الصراعات الإثنو سياسية ، كم تناولت الدراسة تفسير ظواهر الإحتجاج والتمرد الإثني والسياسي في الديمقراطية الغربية واليابان ، وأيضا السياسات العرقية في الدول المتعددة الأعراق في أوروبا الشرقية وكذلك التمرد في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، وأخيراً الصراع الطائفي على السلطة أفريقيا جنوب الصحراء .

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج فقد أظهرت أن التمرد من جهة الجماعات المسيطرة هو المصدر الأساس للأضرار والمظالم الواقعة على الأقليات أكثر مما هو نتاجاً للظروف الثقافية وأن عدم المساواة الإقتصادية أكثر مقاومة من المساواة السياسية ، كما توصلت الدراسة إلى تزايد عدد الثورات التى يقوم بها العرقيون والقوميين بصورة مستمرة منذ الخمسينات وبصورة أكبر في عقد السبعينات وبداية الألفية الحالية .

13. دور الدين في الحروب الأهلية الإفريقية the Role of Religion in Africa)

Civil War, Editor Kestrel Niles , C .Hurst Publishing co 2002

حللت الدراسة الدور الذي تلعبه الأديان السماوية في الحروب الأهلية والتمرد في أنحاء القارة الإفريقية والأديان هي (المسيحية ، الإسلام ، والمعتقدات المحلية الإفريقية)

ركزت الدراسة على أربع مجموعات : الأولى جنوب السودان ، رواندا وبورندى والكنغو، المجموعة الثالثة زيمبابوي وجنوب إفريقيا ، المجموعة الرابعة سيراليون ، ليبيريا، غينيا .

والمواضيع التي تعرض لها النقاش دور المؤسسات الدينية وكيف يستخدم الدين لإضفاء الشرعية على العنف والحروب والاحتجاج به على مسئوليه الحرب والصراع وتطبيقه كمصدر ثقافي للحرب .

ركزت الدراسة على أثار الحرب الأهلية في تغيير المعتقدات الدينية وكيف تولد هذه الحروب حركات دينية جديدة ، أوصت الدراسة بدور إيجابي للدين في تضميد الحروب الأهلية والنزاعات .

14. **دراسة الدكتور عبدالعزيز راغب شاهين** ، بعنوان " الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل إتجاهات نظرية ومنهجية ودراسات تطبيقية " القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب 2011م ، حيث تطرقت الدراسة إلى مسألة التنوع الإثني والصراع في بعض مجتمعات حوض النيل وذكرت أن القبلية هي من أبرز المشكلات التي تواجه الدول الأفريقية عامة ، ويعد الصراع الإثني أكثر وضوحاً في القارة الأفريقية لأن الحدود السياسية لدول أفريقيا لم تتطابق في كثير من الأحوال مع حدود الجماعات الإثنية ، كما تعرضت الدراسة إلى مقومات الجماعة الإثنية ، ثم تطرقت إلى معرفة أصول الجماعات الإثنية في بوروندي وماهي أسباب الصراع في تلك المنطقة ، كما تطرقت الدراسة لمعرفة التعددية الإثنية في السودان وأثيوبيا .

وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج أبرزها :

- أن مجتمع بورندي يتكون من جماعتين هما قبيلة الهوتو المحكومة وهي تمثل الأغلبية، والأقلية الحاكمة والمتمثلة في التوتسي ويختلف الوضع الإثني لهذا المجتمع الصغير عن الوضع الإثني في كل من السودان وأثيوبيا في أنه لايعاني من مشكلة ذات طابع لغوي أو ديني .

وتتفق الإثنية في بورندي مع الإثنية في كل من السودان وأثيوبيا في أنها تقترن بالتمايز الإجتماعي والطبقي .أن مجتمع السودان ينتمي إلى مجتمع ذات التعددية الإثنية والتي تنطوي على انقسامات ذات طبيعة عرقية ودينية وثقافية ، كما تقترن بالتمايز الاجتماعي أو الطبقي.

- أن مجتمع أثيوبيا ينتمي إلى المجتمعات ذات الجماعات الإثنية المتشرذمه .

15. **دراسة السيد على احمد فليفل** ، ورقة مقدمه في أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية " الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا 1999" معهد البحوث والدراسات الأفريقية القاهرة ، تعرضت الدراسة للبحث عن أسباب الحروب والصراعات الأهلية في القارة الأفريقية ، كما تعرضت للتفسير التاريخي للحروب الأهلية في أفريقيا ، وخلصت الدراسة لعدة نتائج هي :

1. إختلاف النهوض الحضاري في القارة الأفريقية وإتساع مساحة القارة وبعد الأقاليم منها عن مراكز الحضارة .

2. غلبة البناء القبلي للسكان وهيمنة الجماعات الإثنية على أقاليم بعينها .

3. التطور التاريخي الذي مرت به الشعوب الأفريقية قبل الإستعمار الأوربي .

4. الحراك الاجتماعي الذي جاء نتيجة لهجرات الرعاة أبان فترة الجفاف لتصل إلى المناطق المطيرة فإندفع التوتسي من جنوب السودان إلى رواندا وبورندى على سبيل المثال .

16. دراسة اللاجئون الأفارقة (African Refuges Edited by Edelman Howard

Sorenson John wet view Press 1992-225 p)

حيث أوضحت الدراسة أن أكثر من ثلث اللاجئين في إفريقيا تركوا بلدانهم نتيجة للحروب والعنف والجفاف والاضطهاد السياسي .

ركزت الدراسة على مسائل في إطار القانون ومسائل التهجير القسرى وإعادة التوطين والتوزيع والنزاعات مع السكان المحليين .

أوصت الدراسة بالاستيطان المنظم والذاتي للاجئين في إفريقيا ودعم المشاريع لنجاح في العودة الطوعية والطريق طويل للخروج من النزاعات والحروب واللاجئين .

17. دراسة (النزاع المسلح في الصومال وأثره على السكان مع التركيز على الأطفال دراسة حالة مجتمع بلال للنازحين بمقديشو في الفترة من 1999- 2009م) ، محمد فارح صبري ماجستير جامعة أفريقيا العالمية ، حاول الباحث عن كشف أثار الحرب على السكان وخاصة الأطفال .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

1. تركت الحرب عل المدنيين آثاراً صحية ونفسية .

2. تسببت الحرب في قفل المدارس وتدمير بعضها وتركت أثار صحية ونفسية على الأطفال .

3. لايكفي دور المنظمات الحكومية والدولية لمساعدة المتضررين من النزاع المسلح.

4. أدى إستمرار الحرب إلى التفكك الأسري وتشرد الأطفال .

18. ماري كالدر، " الحروب الجديدة والحروب القديمة ، تنظيم العنف في حقبة الكونية " مركز الدراسات الإستراتيجية ، كتاب منشور ، بدأت الباحثة بتحديد مفهوم الحرب الجديده والحرب القديمة ، ثم تناولت الحرب ونشوء الدولة الحديثة وحروب القرن التاسع عشر والحروب الشاملة ونظرية كلاوزفتز – كما تحدثت عن أنه لماذا أو ماهي أسباب نشوء الحرب في البوسنة والهرسك ، ثم تعرفت الدراسة لطبيعة الحرب الجديدة وخصائص العولمة وسياسية الهوية والعالمية في مواجهة الخصوصية ، ثم أجرت الباحثة تحليلاً لاقتصاديات حرب العولمة ومسألة خصخصة القوات المسلحة وعملية إنتشار العنف في المجتمعات لما قبل التاريخ ، وكانت تسعى إلى إيجاد معايير كونية عبر إعادة بناء الشرعية وممارسة الدبلوماسية وفرض القانون الدولي لمساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار، ثم تحدثت عن طبيعة الحرب الجديدة في العراق ، وأخيراً تطرقت إلى مسألة الحاكمية الشرعية والأمن وصدام الحضارات وفوضى ألخلافه .

19. **دراسة (الدبلوماسية ودورها في فض التراعات المسلحة في أفريقيا** ، دراسة حالة كوت ديفوار 2002-2006 م) ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير جامعة جوبا مركز دراسات السلام والتنمية الخرطوم 2007م ، تناول فيه الباحث تاريخ القارة الإفريقية والظروف السياسية المتباينة التي مرت بها القارة بدءً من الحكم التقليدي إلى الفترة الإستعمارية مروراً بمرحلة الحكم الذاتي والحرب الباردة وانتهاء بالنظام العالمي الجديد ومدى إنعكاسات هذه التقلبات السياسية السالبة المباشرة منها والغير مباشره على الحركة الطبيعية للتنمية والتطور الاجتماعي والسياسي والثقافي والأمني في كوت ديفوار خاصة والدول الإفريقية عامة والجهود والمساعي الدبلوماسية المبذولة في حل التراعات التي أتبعتها تلك الإفرازات السالبة .

20. دراسة محمد الأمين على بعنوان " التراعات العرقية في إفريقيا الطوارق نموذجاً " ورقة مقدمة في المركز العالمي للدراسات الإفريقية الخرطوم ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثر العوامل الخارجية في قضية الطوارق ، كما قدمت الدراسة بتتبع قضية الطوارق ، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلى في تحليل العوامل الداخلية والخارجية المتعلقة بالتراعات العرقية ، كما إستخدمت المنهج التاريخي لتطور نزاع الطوارق ، ومن خلال الفرضيات التي إنطلقت منها الدارسة .

توصلت إلى النتائج التالية:

تزايد وتيرة الحروب والنزاعات الإفريقية نتيجة للآثار المدمرة التي قادتها قوى العولمة على التنظيمات السياسية والاقتصادية الإفريقية حيث سعت مالي والنيجر لإستخدام قضية الإرهاب كذريعة لاستجداء الدعم الأمريكي للقضاء على حركات الطوارق.

والمهم في ذلك أن هذه الدارسة قد تناولت جزءً هاماً من أجزاء دراستنا وهي النزاعات العرقية في القارة الإفريقية حيث أشارت إلى قضية الطوارق كنموذج لهذه النزاعات .

21. دراسة عبد القادر زريق المخادمي " النزاعات في القارة الإفريقية إنكسار دائم وإنحسار مؤقت " دراسة مشورة ، القاهرة دار الفجر 2005م " وتحدث فيها عن تاريخ السنغال في المستعمرات الأفريقية وما خلفتها من مشاكل في مرحلة ما بعد الاستقلال ثم جغرافية أفريقيا والنزاعات الحدودية والعرقية وقد كان نزاع دارفور أحد الأمثلة للنزاع العرقي ثم تحدث عن النزاعات الإقتصادية ثم تطرق للآثار السالبة للنزاعات من تبعية سياسية اقتصادي ثقافي ، ثم الآليات الدولية لحل النزاعات و لم يتطرق لتعريف النزاع ولا نظرياته.

ملخص الدراسات السابقة

بعد اطلاعنا علي معظم الدراسات السابقة لم نجد دراسة للظاهرة و آثارها و نشأتها وأوجه اختلافها ما بين الدول في أفريقيا وتلاحظ اهتمام غالب الدراسات بالبعد الاستعماري وتناول قضية الحدود والاماكن ولكنها لم تمتلك طرق التحليل للنزاعات والحروب الأهلية ونظرياتها المتعددة والعمل علي إسقاطها علي الواقع التطبيقي .

تختلف هذه الدراسة في أنها محاولة تشمل دراسة الظاهرة وطبيعة النزاعات والحروب الأهلية ومحاولة لفك التعقيد بدراسة حالات مختلفة وهو مايجعلها نادرة وقليلة .

دراسة الظواهر:-

- دراسة الظواهر لا توجد لعدم إهتمام الكثير من المؤسسات البحثية وهو أمر في حاجة إلي معالجة لطبيعة المجتمعات الإفريقية من واقع التشابه و التماثل وتكاد المكتبة السودانية تفتقد أدبيات النظريات لظاهرة النزاعات والحروب الأهلية على الرغم من أهميتها في عمليات التحولات في المنطقة وعموم القارة الإفريقية ودول العالم الثالث . وتأتي هذه الدراسة لردم الفجوة في مجال دراسة الظواهر وتطبيقاتها وهي محاولة جادة

تهدف إلى زيادة التراكم المعرفي والمنهج في تناول الظاهرة . وتعد ظاهرة التراعات من أهم الظواهر التي تزامنت مع إستقلال العديد من دول القارة الأفريقية في ستينيات القرن الماضي وباتت الأكثر شيوعاً. ونجد أن مداها في تفاعلات الدول الأفريقية بشقيها التعاوني والصراعي ليس على الصعيد الداخلي فقط وإنما على كافة الأصعدة الإقليمية والقارية والعالمية ولذلك فإن دراسة هذه الظاهرة يساعد حتماً على إستيعاب كافة جوانب حركتها وتفاعلاتها بما فيها محددات الاستقرار السياسي والاجتماعي وضرورة تبني منهجية شاملة وعلمية تقوم على رصد الظواهر ليس من خلال السياقات التاريخية بوصفها وجهة هامة في فهم أزمة بناء الدولة في إفريقيا وإنما من خلال تطور مراحل بنائها النظامي ومدى التداخل في البنيات الداخلية والاقليمية والعالمية ومن ثم التداعيات الناتجة عن إنتشار ظاهرة التراعات والحروب الأهلية مثل تفكك الدول وإنفصالها مثل الذي حدث في السودان وانهيار الدولة مثلما حدث في الصومال، أو نشوء دولة رخوة تعجز عن توفير متطلبات مواطنيها السياسية مثلما يحدث في إفريقيا الوسطى وأريتريا وتفاقم مشكلات النازحين واللاجئين وإنتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الإبادة الجماعية وتعثر مسيرة التحول السياسي في إفريقيا. ولذلك تأتي فصول هذه الدراسة الخمسة معبرة عن تلك المنهجية .

- ستقوم الدراسة بظاهرة آثار التراعات في مجالات النازحين و اللاجئين و المجتمع المدني وحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي مع هذه المجتمعات وهو أمر لم يكن موجوداً في الدراسات السابقة وذالك وتحليل الآثار للاستفادة فيها في المجتمعات التي تعاني من الظاهرة، وتحاول كذلك الدارسة الوصول لنظريات واقترابات للتحليل الذي خلف حالات العنف المستمر والوصول إلى فهم عميق يساعد في تحديد الآليات الممكنة والوقاية منها مستقبلاً وفهم عوامل التصعيد وزيادة حدته .

المبحث الثاني:-

المصطلحات والنظريات

تناول المبحث مفهوم النزاع ، وأسباب النزاعات بصفة عامة . والتطور التاريخي لعلم النزاعات ، وأسباب النزاعات المسلحة في القارة الأفريقية على وجه الخصوص وتحليل النزاعات.

تعريف الــــــــــنزاع:

لفظ النزاع يستعمل للإشارة إلى معنى مجرد مادي ملموس مثل القتال والمعارك . كما أشارت العديد من الدراسات الحديثة للنزاعات في عقد التسعينات أن هناك تراجعاً في النزاع بين الدول وإرتفاعا في النزاعات الداخلية والتي أصبحت أكثر عنفا ودموية وتأثر بها العديد من مواطني هذه الدول ونزوح الملايين منهم وفتكت الأوبئة بالآلاف الى جانب الإنتهاك في حقوق الإنسان والخسائر الاقتصادية والضرر الكبير حيث قتل ما لايقل عن ثمانية عشر مليوناً واضطربت الحياة السياسية وتجاوزت آثارها إلي دول الجوار مثلما حدث في البحيرات والسودان وترتب علي ذلك المزيد من الإنتهاكات والتحلل للنسيج الإجتماعي وضعف وانهيار مؤسسات الدول مما جعل الإهتمام الأكبر من جانب الدول الكبرى بالإسهام في حل النزاعات الداخلية.

(تعرف الصراعات بأنها تضارب في المصالح نتيجة لتعارض الأهداف والتوجهات بين طرفيين أو أكثر (شخصيين أو مجموعتين أو دولتين) وجماعة داخلية وخارجية أو خارجية أو توجهات في قضايا إقتصادية أو سياسية أو إجتماعية ولا يمكن فصله من مظاهر الحياة الأخري إذ أنه لولا التنوع والتعدد والإفتراق لما يجرى به تيار الحياة إلا أن تطور وتكاثر المجتمعات يفقد إيجابيته اذا تحول من إلى الضعف إلى السلم ومن التنافس إلى الاقتتال وبذلك يكون أداة تخريب ودمار)

لفظ النزاع يستعمل في معني مجرد وملموس وقد يستخدم بصورة أكبر وأوسع بمعنى عدم الاتفاق وتباين وتعارض المصالح والأفكار وعرف بعض الباحثين النزاع الداخلي بأنه تنازع بين مجموعات مختلفة (سياسية – دينية – عرقية). وفي تعريف آخر أن الحرب الأهلية هي النزاع المسلح الذي يحمل سمات وملامح خاصة تتمثل في :

- يتسبب في قتل أكثر من ألف شخص
- يتحدى إنتهاج دولة ما سياسياً .
- يحدث داخل حدود الدولة المعنية .
- تدخل الدولة كأحد الأطراف الرئيسية المقاتلة .

- يحوي متمردين مع احتمال تعاظمه إلى حركة معارضة منظمة[1].

ومن التعريفات السابقة : إن يكون حدوث النزاع ناتجاً عن تبني مجموعة من الأفراد أهدافاً غير منسجمة مما يؤدي إلى الاختلاف ، وقد تحدث النزاعات على المستوى الفردي (interpersonal)أو على المستوى الجماعي (intergroup) وهي ونقل النزاعات كامنة في المجتمعات وعناصرها المختلفة.

1-1 أنواع النزاعات :

صنفت النزاعات إلى ثلاثة أنواع :

نزاع عنيف : Violent Conflict

(وهو نزاع يعرف بأنه عالي الحدة (high intensity) وهي الحالة التي ينفرط فيها عقد النظام ويؤدي الى تفكك الدولة وانهيارها وفتح الباب للجماعات المسلحة مثلما حدث في رواندا ويحدث الآن في الصومال) (2).

وهنالك عناصر رئيسة للتحقق من النزاع العنيف وهي :

- مسائل جوهرية احتدام التنافس في الموارد الطبيعية والسيطرة على الحكم والايدولوجيا وصلاحيات الإقليم .
- مجموعات النزاعات سواء كانت عرقية أو دينية .
- أنواع القوة المستخدمة وطرق الإكراه مثل الإبادة الجماعية – الدمار الشامل وحقوق الإنسان .
- الفضاء الجغرافي حيث تتم المجازر وعمليات التخريب.
- There are no sources in the current document.

ويصبح النزاع عنيفا عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية وتعمل على تدمير قدرات المخالف .

2-1 نزاع متوسط الحدة : Medium intensity

وهي الحالة التي تدور فيها رحى الحرب الأهلية التي تغطي مساحات مقدرة من الدولة مثلما يحدث في سيرلانكا أو السودان[2] .

3-1 نزاع منخفض لحدة Law intensity

[1]/ محمد أحمد عبدالغفار ،فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية،دار هومة ،ص22

[2]/.الطيب حاج عطية وفريد أبريت،مدخل المفاهيم واليات حل النزاع، مطبعة الخرطوم 2002م،ص840

وهي حالة التي تقع فيها أعمال عنف محدودة من حين لآخر دون الوصول لحل يوقفها مثل الصحراء الغربية وكردستان والباسك . ويستخدم فيه آليات منضبطة وتقنية. **No index entries found.**

أسباب النزاع :

تظل موضوعات النزاعات كامنة في أي مجتمع ولذلك لعدم توافق الخصوم في إطار العلاقات مع بعضهم البعض واتخاذ مواقف متباينة بسبب أهداف مسبقة وقد تتفجر بمسببات فكرية أو أيدلوجية أو عاطفية أو سلوكية وينتقل المجتمع حينئذ من الوضع السلمي إلى أوضاع النزاع والصراع "2" وقد يكون النزاع ممتدا (protrated).

أو صعب الحل (intractable) وقد يكون عميقا ومتجذراً (deep rooted) يبقى لزمن طويل.[1]

ووفقا لما توصل إليه البروفسير تيد قور وفريقه من جامعة برجلاند حول أوضاع الأقليات والنزاعات الناجمة عنها ودرس أوضاعها ونزاعاتها العرقية السياسية (ethnopolitcal) يمكننا القول أن أسباب النزاعات تشمل :

- الموارد والصراع والتنافس حولها .
- طريقة الحكم وتوزيع السلطة والثروة وآليات العلاقات.
- الحقوق القبلية والتقليدية .
- الهوية القومية .

تبنى (قور) في دراسته حول النزاعات أن معظم إنطلاقتها حول حروب الهويات ومطالب المجموعات العرقية وأن بعضها يشابه وبعضها لا يشبه بعض بإمتدادها وعنفها بأنها ذات تأثير جيرانها وهي عريضة الإنتشار، فإستخدام القوة المفرطة كما في رواندا وبورندي والتطهير العرقي في البوسنة والهرسك وإنكار الحقوق كما للأكراد والنزعة الإنفصالية في جنوب السودان وأن لا سبيل قادر على إطفاء جذوة الصراعات ولا سبيل لحلها إلا سلميا برضا كل الأطراف من خلال المعادلة (الكل رابح)(win winsituation).[2]

مراحل النزاع:

يمر النزاع بعدد من المراحل قبل أن يتبلور في صورته النهاية وهي .

1/ jounstene racial conflict con temporary so ciety Fontana press 1985 p .15 ed state in armed conflict Uppsala university smeden (Uppsalauniversity

2/ sollebergmargetpress 1995 .p.15 .

1. **مرحلة التشكل** :

تظهر عندما يكون هنالك انقسام وتباين في وجهات النظر حول الحقوق أو مستقبل الدولة أو أن تدعي أنها صاحبة الحق.

2. **مرحلة التصعيد:**

تبدأ عندما تبدأ أطراف الصراع في التعبير الصريح العدواني والتهديد عبر وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة وفي هذه المرحلة يتزايد الاستقطاب.

3. **مرحلة التفاقم أو الإستتراف** :

وهي مرحلة المواجهة والتراع المسلح وينعدم فيها الاتصال بين أطراف التراع إلا عن طريق الهجوم المسلح .

التطور التاريخي لعلم التراعات :

لعل أهم ما يميز الهدف من الدبلوماسية الوقائية خلال النصف الأخير من القرن الماضي باستثناء العقد الأخير هو أن هذا الخطر لا يزال ماثلاً حتى الآن إلا أن العقد الأخير من القرن الماضي أضاف لنا بعداً جديداً للدبلوماسية الوقائية أفرزته نهاية الحرب الباردة بين العسكريين بالشرق والغرب ، وهذا البعد يتمثل في التراعات الداخلية فبينما هي من حيث أنها مسألة تفادي الخطر النووي في فترة الحرب الباردة مسائل تتعلق بتر ع السلاح ومنع الانتشار النووي وهى مسائل تتصل بالعلاقات بين الدول نجد أن مسائل أخرى صاحبت التراعات الداخلية في فترة ما بعد الحرب الباردة كحقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون والعدالة والمساواة والحريات الأساسية وكرامة الإنسان والتوازن الأيكولوجي والحفاظ على البيئة ... الخ ، وهى مسائل تتصل بإدارة الشأن الداخلي للدولة .

تظل التراعات المسلحة في إفريقيا من القضايا الأساسية التي تلقى ليس فقط إهتمام الأفارقة وإنما أيضاً إهتمام غيرهم من الشعوب والدول والسبب في ذلك أن معظم الدول الإفريقية ـــ بعد مرور عشر سنوات فقط من الاستقلال شهدت حالات الحرب وعدم الإستقرار السياسي والتي تعود دوافعها وجذورها في الغالب الأعم إلى التراعات والخلافات الداخلية سواء عرقية أو سياسية أو غيرها .

في واقع الأمر ؛ فإن التزاعات المسلحة التي شهدها القرن الإفريقي وما تزال تعتبر المسئولة أمام الحالة الدراماتيكية التي تعيشها القارة اليوم ، ذلك لأنها هي السبب المباشر لموت الآلاف من أبناء القارة السمراء ، فضلاً عن لجوء أكثر من ثمانية ملايين شخص سواء داخل أو خارج أوطانهم وكذلك التروح الكثيف للمواطنين[1].

جذور وأسباب التزاعات المسلحة في إفريقيا :

(يعرف السيد جان برسبير بولادا التزاع على أنه ناتج عن اختلاف الرؤى والمساعي وسوء التفاهم وحالة عدم الإتفاق ويضيف قائلاً أن حالة تعارض الآراء والإتجاهات هذه من سنن الكونية بإعتبار أن البشر لم يولدوا متساويين ولا أفراد ولا جماعات) . (2) ويمكن توضيح جذور التزاعات الإفريقية على النحو التالي : ــ

1 / الأسباب الداخلية :

(أ) العوامل التاريخية ومكوناتها وتبعاتها :

في مؤتمر برلين عام 1885م تم توزيع الأرض الإفريقية بين القوى الإستعمارية بصورة مجحفة قسمت على أساسه إفريقيا على شاكلة الممالك والدول التي تضم في طياتها مناطق وسكان غير متجانسة ولا منسجمة مع بعضها البعض ، وكإفراز طبيعي لهذه الحالة المأساوية لم تتفرغ الدول الإفريقية بعد الإستقلال للعمل نحو تعزيز وحدتها القومية وإنما انتقلت بمسألة تأمين وحماية حدودها المدونة في الاستعمار والتي تم رسمها على أساس مصلحة قوى الاحتلال وليس بناء على واقع إفريقيا ومصلحتها[2].

(ب) غياب الديمقراطية :

إن مفهوم الديمقراطية كما يصفه السيد "جان برسير" يقوم على أساس فكرتين :

الأولى : هي قبول المبدأ القائل بأن عدم الإتفاق والتنوع والاختلاف فى الأداء وفي المواقف لا تتعارض مع النظام الاجتماعي والقانوني .

الثانية : فهي تقوم على أساس المبدأ القائل : إن الحفاظ على السلطة يتطلب مساندة غالبية الشعب ووقوفها مع الحاكم وهذا يعني أن استخدام القوة لا يمت بصلة بمفهوم الديمقراطية وممارستها ، وذلك لأن الديمقراطية هي أسلوب الإتفاق الذي يتيح الفرصة للوصول إلى السلام والتوازن العادل للسلطة والثروة ؛ تجنب إلغاء الآخر وأخيراً خلق ظروف مواتية للنقاش والحوار المثمر ، والملاحظ أن إفريقيا تنقصها إلى الآن الديمقراطية الحقة الأمر الذي يجعل المجال واسعاً أمام قمع وإضطهاد المجموعات القبلية المستهدفة من قبل النظم

---

[1]. الطيب حاج عطية ،مصدر سابق ،ص 48.

[2]. محمد أحمد عبد الغفار ، فض النزاعات فى الفكر والممارسة الغربية ، الكتاب الأول ، الخرطوم دار عزه للنشر 2011م ص 25 .

الديكتاتورية وكذلك الإنتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان تلك الممارسات والحالات التي يمكن أن تحدث بالمقابل ردود أفعال عنيفة .

(ج) **الوصول إلى السلطة والثروة وكيفية توزيعها :**

إذا لم يكن توزيع السلطة والثروة على أساس عادل فإن ذلك يؤدي إلى حدوث حالات الغبن والكراهية بين المواطنين وربما تحولت هذه الحالة إلى أعمال عنف أو حروب أهلية داخل البلاد .

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن النزاع قد يتم التعبير عنه خلال مختلف صور العنف مثل ، الخطابات التي تتم عن الكراهية والتفرقة وغيرها من الصور ... وتأسيساً على أساس ذلك فإن النزاعات المحلية والقومية قد تكون نزاعات سياسية في المقام الأول يتم التعبير عنها بقوة بواسطة حركات التمرد المسلحة ، ويمكن أن تأخذ هذه النزاعات الطابع الثقافي وغيره وتكون مدعومة بإعتبارات إقتصادية وثقافية ودينية يذكي نيرانها ممارسته السياسيين وطموحاتهم مما يساعد فى تفجير الموقف ويزود دور أفعال عنيفة .

2 / الأسباب الخارجية :

وتتمثل الأسباب الخارجية للنزاعات الإفريقية فى التنافس القائم بين القوى الإمبريالية وعلى ذلك نجد أن معظم أسباب النزاعات الإفريقية تعود إلى هذا المبدأ التنافسي خصوصاً بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية واللتين تخوضان حرباً بالوكالة في إفريقيا من أجل تحقيق أغراض اقتصادية ، وسياسية ، أو جيو إستراتيجية .

وحقيقة هذه الأسباب الداخلية والخارجية مجتمعة هي ما أرهقت جهود إفريقيا نحو الإستقرار والتطور والتنمية وفى حالة عدم إزالة تلك الأسباب ومعالجتها بجهود جذرية فإن القارة الإفريقية ستزداد فقراً وتعاسة وتخلفاً[1].

نظريات تحليل النزاع

رغم إنتشار النزاعات الأفريقية وفقدان المئات من الضحايا وملايين النازحين واللاجئين فلا تزال نظريات النزاع محدودة وتستند إلى التمايز العرقي أو التباين الديني والثقافي والإثني أي عناصر الهوية فلا تزال النظريات تلبي إحتياجات تفسير ظاهرة النزاع والحروب الأهلية وبالتالي قصورا في تقديم المساعدة في عكس النزاعات .

ويتضح إن الإنتماء العرقي قد يصبح قوة مادية أكثر منه مرجعا أساسيا لنظريات النزاع وكما قال الباحث (جون ماركاكيس) " بين الأسلحة الفكرية التي أستخدمت في الحروب الأفريقية والوطنية والاشتراكية والدين والعرقية ، أثبتت الأسباب " السلالية أكثر من غيرها أنها الأكثر تأثيرا كقاعدة للتضامن السياسي كما أكدت أكثر من غيرها أنها الأكثر تأثيرا لحشد القوى وأمنتها قوة سياسية مهيمنة .

---

[1]. التداخل والتواصل ــ أوراق المؤتمر العلمي لملتقي الجامعات الإفريقية ، الكتاب الثاني ، يناير 2006م ، ص 145 ــ 148 .

تطرقت العديد من النظريات لقضايا النزاع والتي تحدث عن خلفيات سياسية وآخر تاريخية النزاع وبين هذه النظريات نظرية:

1/ النزاع الاجتماعي المتأصل:

لم يعد للمفسرين إيجاد تفسير واحد لكل الظواهر وذلك لإختلاف نقطة البداية وإختلاف التاريخ والثقافات وإختلاف مستويات النمو الاقتصادي والسياسي وتم الإتفاق على أن لا يمكن تجاوزها بين مدارس التحليل المختلفة حيث يرجعون مصادر النزاعات لطبيعة أطراف النزاع .

والأنماط المختلفة أو الطرف الثالث ونلاحظ التباين في تفسير العلاقات وتناولت نظرية ادوارارد ازار حول النزاع الاجتماعي المتأصل الذي يصعب متابعته وحله كنموذج تحليلي والذي قدم رؤية متابعة لواقع النزاعات المعاصرة وأسبابها في العام 1997 من خلال طرح تحليلي للأنماط السائدة بعد نهاية الحرب الباردة .

وبالإعتماد على المعلومات التي جمعت في جامعة ميرلاند عن النزاع الإجتماعي المتأصل (psc) بدءاً من عقد السبعينات من القرن الماضي مع إتخاذ فترة الأساس لجمع المعلومات تم تطوير لمفهوم الديناميكيات التي سببت ذلك النوع من النزاعات العنيفة حيث توصل إلى الآتي[1]

أولا: اتجاه لفهم النزاعات من خلال الأبعاد الداخلية والخارجية .

ثانياً : أطر التحليل السائد أسست على التنوع الوظيفي في مفهوم النزاعات والأنماط الفرعية للتصنيفات وأسست لمستويات مختلفة من التحليل .

ثالثاً : التركيز على النزاعات الظاهرة والعنيفة وتجاهل النزاعات الكامنة وغير المعلنة

والتي اعتمدت على منهج ديناميكي في شكل دورات النزاعات .

توصلت نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل إلى أن العديد من النزاعات الحالية النشطة في مناطق العالم المختلفة إتسمت بفعل غير واضح بين المصادر الداخلية والخارجية وفاعلوها الداخلين والخارجين علاوة على ذلك هنالك عوامل متكررة وديناميكيات إنعكست على الغايات المتغيرة والفاعلين والأهداف. [2]

وحدد أزأر خلال دراسة (113) حالة حرب أهلية وأزمات ليست فيها العوامل السياسية وعامل القيادة والعامل السكاني والاجتماعي والاقتصادي والبيئي الدور وطرح شروط لحدوث النزاع الإجتماعي المتأصل .

---

[1]/ محمد سليمان محمد – السودان حرب الموارد والهوية ص 69-70

[2]/ kfukui.J.MAKIS JROUP (.ETHNICITYAN.CONFLICT IN HORN AFRICA) LONDON UK1994).

جدول (1)

شروط أزار المسبقة لحدوث النزاع الإجتماعي المتأصل :

النظم المناسبة	الشروط المسبقة لنزاع الاجتماعي المتاصل	عوامل الارتباط
علم الاقتباس – التاريخ – علم الإجتماع	المحتوى الفئوي	درجة عدم التجانس
علم النفس – علم الاحياء – دراسات التنمية	الحاجات	مستويات التنمية الإنسانية
السياسات الإقتصادية	الحكم والإدارت	درجة القهر السياسي
العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية	الصلات الدولية	حجم ... الوارد من الأسلحة

2-1 نظرية الجوهر الثقافي :

تهتم هذه النظرية إلى الإختلافات العرقية وغياب المؤسسات السياسية المرشحة ووجود نزاع متأصل في المجتمعات الأفريقية إلى العنف وأرجعت أفريقيا بإعتبارها حالة بدائية وصورت الدولة الإفريقية كضحية لإتجاهات إقصائية ثابتة .

2-2 المدرسة المالتوسية الجديدة :

وتستند إلى ما توصل إليه المالتوسين الجدد الذين ربطوا التفكير في السياسة الأفريقية بالتدهور في استخراج الثروات الطبيعية التنمية غير المتوازنة والمستدامة والتي بدورها تؤدي إلى زيادة النمو السكاني وضعف التنوع الاقتصادي وينصح فويردا هذه المدرسة بتخفيض الاستغلال غير المتوازن والمستدام للثروات الطبيعية وتؤكد هذه النظرية العلاقة المباشرة بين النزاعات والمجاعات وزيادة السكان بإعتبارها آليات طبيعية وحتمية حتى تستعيد هذه المجتمعات توازنها وإن لاتتعرض لموجات من الضعف والنزاعات تجعل هذه النظرية بعيدة عن الواقع. [1]

2-3 نظرية الإحتياجات الأساسية :

هذه النظرية تقوم على إفتراض أن جميع البشر لديهم أساسيات لأي كائن يمكن إشباعها وأن آخرون سيعوقون إشباعها ويفرق مؤيدو هذه النظرية بين الإحتياجات والمتطلبات ويرون أن عدم إشباع الأول هو مصدر النزاعات.

1.AZAR E1995 (THE MANGMENT OF PROTRACTED SOCIAL CONFLICT THEONY AND CASE ALDERSHOT DARTMOUTH

ومن أهم الباحثين فيها (Johangaltun) و (Johon burton) وترى النظرية أن منظور الاحتياجات الإنسانية يعد صفه أكثر شمولية لمصادر التزاعات الأفريقية (إن مصادر التزاعات في إفريقيا موجودة في الحاجات الأساسية الإنسانية لهوية ألمجموعه الإثنية وفي الأمن وفي الأعراف وفي المشاركة والاستقلال الذاتي كما أنها موجودة في الظروف والسياسات والمؤسسات ذات النظم السياسية والاقتصادية التي تحاول التفكر لتلك الحاجات الأساسية أو كتبها في إتجاه أخر من العالم فإن إشباع تلك الاحتياجات يمثل جوهر الديمقراطية (1) .

2-4 نظرية الحرمان النسبي Relative Deprivation

من الآليات التي تؤثر في حالة الرضا والإحساس بالحرمان لدي الشعوب والتوقعات والتطلعات والإمكانيات voluecapabities

ويرى قور (إن احتمالات الثورة تتزايد عندما تكون التوقعات الاجتماعية بحياة أفضل آخذة في التعاظم بما تكون الإمكانيات المتاحة لتحقيق تلك التطلعات إما ثابته أو آخذه في التناقض) .

وتوصلت نظرية قور إلى إن معظم التزاعات لا تبدأ بالعنف ولكن يحدث التصعيد إلى مرحلة العنف.

ويعرف تحليل التزاع بأنه تقييم منهجي الأطراف وموضوعات التزاع ويمكن القول بأن عمق تحليل التزاع يرتبط بدرجة كبيرة بكيفية تعريف التزاع ويتطلب كذلك التعرف علي الأطراف المشاركة وطبيعية الأهداف وأسباب الإختلاف واعتمد كل من (ويتز) ويلمون وهوكر وكارتيز وكينيدي أساليب مختلفة لتحليل التزاع وركز الأول علي استخدام أسلوب شامل ينظر في عدة عوامل مثل التاريخ والسياقات والآليات وركز آخرون علي تحليل أطراف التزاع وتوزيع القوي والمصالح واعتمد ميشي وبركوفيش استخدام أسلوب تحليل التزاع الواسع ومن الذين قاموا بتطوير نماذج التحليل .

1-2 نموذج كولير هوفلز في تفسير أسباب التزاعات

قام كولير وهلوفلر 1999بتطور أول نموذج يفسر حدوث الحرب الأهلية ويودي هذا النموذج بين احتمالين لتنوعها وهما:

-التمرد الباحث عن العدالة

---

[1]. ساموا مو 200 – (تحدي الاثنية والنزاعات في افريقيا) 2.Tedrober t GurrMionoritiesat Risk 1993.

-التمرد الباحث عن الغنيمة [1]

أ/ **التمرد الباحث عن العدالة :**

وهذا النموذج يحدث نتيجة للمظالم والأحقاد المتراكمة ونتيجة للجشع والطمع للوصول إلي العدالة وقد وجد كولير وهوفلر 99-2000 ثلاثة أنواع من الأسباب والتي من المتوقع أن تزيد الطلب علي العدالة .

أولا : التفرقة الاجتماعية أو ظهور أعداد كبيرة من العاطلين وفاقدي التعليم من صغار السن مما يقلل من تكلفة التمرد لوجود مقاتلين متوقعين بسهولة .

ثانيا : حدوث كبت وقمع سياسة البلاد .

ثالثا : وجود اقتصاد غير فعال ويتمثل في بطء معدلات نمو الاقتصاد وإرتفاع معدل التضخم ووجود تفاوت في الدخل بين المواطنين وعدم وجود المساواة في توزيع الدخل كل هذه الأسباب تودي إلي خفض الدخل تكلفة التمرد المتوقعة والوصول إلى العدالة والحصول عليها يتوقف على التكلفة في سبيل ذلك .

ب/التمرد الباحث عن الغنيمة :

نظر الباحث إلى أن الحرب الأهلية تحدث نتيجة للرغبات الشخصية لبعض الأطراف الغنيمية والطمع فالسلب والنهب وجائزة الغنيمة يمكن أن تكون إنتصارا للتمرد فكل التمرد في أنجولا ويهدف كذلك للسيطرة علي الموارد المتاحة ويجزم الباحثون بخطر الحرب الأهلية وزيادته كل مازادت الموارد الطبيعية ويقل حسب إحتمال التكلفة والتنمية للتمرد[2] .

تعريف اللجوء: (اللاجئ)

وفقاً للمعاهدة الدولية التي وقعت بجنيف في 28 يوليو 1951م وبروتوكول 1997م المعدل، فقد عرف اللاجئي بأنه ذلك الشخص الذي يعيش خارج وطنه وذلك لخوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب الدين أو العنصر أو القومية أو الإنتماء إلى جماعة معينة أو بسبب تبني رأياً سياسياً، والذي لا يستطيع أو في الواقع لا يرغب، بسبب هذا الخوف في

---

[1] Paul collier anehoeffer on incidence of civil wan in Africa www.wonldbank .

[2] Paul collier ankehoeffer (njincidence of civil war in Africa www.war/ldbank .

العودة إلى وطنه لينعم بحماية هذا الوطن. وبعد قيام منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963م وتزايد وتفاقم مشكلة اللاجئين في أفريقيا، تم توقيع معاهدة منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة باللاجئين الأفارقة في 10 سبتمبر 1969م. وطبقاً لهذه المعاهدة فإن اصطلاح اللاجئ أصبح ينطبق على كل فرد أضطر إلى ترك وطنه أو محل إقامته وطلب اللجؤ في مكان آخر خارج وطنه ليس فقط بسبب الإضطهاد، وإنما أيضاً بسبب عدوان خارجي أو إحتلال أو سيطرة أجنبية أو أحداث تهدد الأمن العام، وبهذا فقد إعادة تعريف اللجؤ وأسبابه لتشمل أسباباً قد لا تهدد الفرد وحده وإنما الوطن أو الجماعة التي ينتمي إليها وعلى الرغم من توسع التعريفات فإن الخوف ظل وسوف يظل هو العامل المشترك في أي تعريف اللاجئ.

النزوح : (Desplesment)

النزوح كمفهوم عام هو قديم بإعتباره حركة سكانية تعني البعد عن مكان السكن المعتاد، ولكنه كمفهوم ومصطلح علمي يعتبر أمراً حديثاً بدأ مع بداية أو مطلع السبعينات وظهرت معالمه مع بداية الثمانينات حيث زادت حركة النزوح وإختلطت أسبابه بأسباب اللجوء، وكان لابد من الفصل والتفريق بين المصطلحين حتى يسهل التعامل معها، ولما كان اللجوء سابقاً للنزوح فقد توافق العالم على تعريفه بأنه هو التحرك من مكان الإقامة الأصل وينتهي إلى مكان آخر خارج حدود الدولة. أما النزوح فإنه يبدأ أيضاً بالتحرك من مكان الإقامة الأصلي ولكنه ينتهي إلى مكان آخر داخل حدود الوطن ولا يشترط في صاحبه أن يكون هارباً من الإضطهاد كاللاجئ، ولكنه قد يهرب خوفاً من ويلات الحرب، أو تكون المنطقة التي يقطنها قد تعرضت للجفاف والتصحر أو أصابتها الزلازل والبراكين والفيضانات وغيرها من العوامل الطبيعية والبيئية[1].

المفاهيم:-

مفهوم الحرب الأهلية

إذا نظرنا إلى مفهوم الحرب الأهلية من الناحية السياسية نجدها تطورت تطوراً تدريجياً بدءاً من الجوانب الشكلية للحرب الأهلية مروراً بالتعريفات التي وسعت من مفهوم الحرب الأهلية وصولاً إلى الفترة الحالية التي أصبحت تركز على العوامل السياسية والإجتماعية والإقتصادية كمحرك للحرب الأهلية ، وعلى الرغم من إن كثير من هذه التعريفات إتسمت بالعمومية إلا أن من الضروري رصد هذه التعريفات بإعتبارها توضح أو تعكس مراحل تطور دراسة ظاهرة الحرب الأهلية مثل دراسة " شارل زورغيب " ، الذي يرى أن الحرب

[1]) حسان عطية موسى، النازحون من الداخل وتجربة السودان، إصدارات معهد الكوارث واللاجئين، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم 2009م، ص16.

الأهلية عبارة عن (نزاع مسلح) يطابق تعريف كلاوز فيتز ، بأنها عمل من الحياة الإنسانية ينتج عن نزاع يبيد المصالح الكبرى ، وهي تطور طبيعي للسياسة التي إختارها بعض الناس عندما لم تسمح لهم السياسة العادية من تحقيق أهدافهم ، ومن هنا فإن معيار الحرب الأهلية لا يكون في صفة النزاعات فقط وإنما يتمحور حول صفة النزاع وطبيعة الأطراف المتنازعة وأسباب النزاع ، فمن حيث الصفة يمكن أن يتخذ النزاع صفة العمليات العسكرية التقليدية أو حرب العصابات ومن حيث طبيعة الأطراف المتنازعة فإنها يمكن أن تتمثل في الكتل السياسية أو الطبقات الإجتماعية أو العنصرية أو الدينية ،أما من حيث أسباب النزاع فإنها تهدف الى إزاله النظام السياسي أو خلق دولة جديدة عن طريق الإنفصال وعلية فإن هذه المعايير تسمح لنا التمييز بين الحرب الأهلية والحروب الداخلية أو الإضرابات الداخلية .[1].

فالإضطرابات الداخلية دائماً تكون في إنتفاضات تنحصر في مكان معين وفي زمان محدد وفي ذاك الوقت تختلف الحرب الأهلية عن الدولية في أنها لا تشكل نزاعاً بين دول وإنما هي أي الحرب الأهلية عبارة عن حرب داخلية تواجه الحكومة جماعة من المواطنين .

ويعرفها "جاكلين غريان وجان بيرنار بيناتيل" تعريفاً وأسعاً بأنها هي كافة التوترات والنزاعات والحروب والإرهاب الدولي تندرج تحته مسمى(الحرب الأهلية العالمية) إستناداً إلى أن الثورة الكبيرة جداً في مجال النقل والإتصالات جعلت أشكال الصراع المذكورة جزءاً من الحرب الأهلية ، كما أن التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا السلاح أدت الى جعل الصراعات الدولية أشبه بالصراعات الداخلية ، إضافة إلى الدور الكبير الذي يلعبه الإعلام في نقل الصراعات الداخلية ، والإيديولوجيات والثقافات ، والملاحظ في هذا التعريف لا يفرق بين الصراعات الدولية والصراعات الداخلية ، وهو ما يبقى خصوصية الحرب الأهلية.

وهناك بعض التعريفات التي تربط بين مفهوم الحرب الأهلية ومفهوم الإرهاب ، مثل تعريف " ريتشارد كلوتربيك" والذي يرى فيه أن الحرب الأهلية هي إحدى أشكال الصراع الداخلي الذي ينتج عن حدوث تصعيد واسع النطاق في العمليات الإرهابية ، فالعمليات الإرهابية يمكن أن تتصاعد داخل الدولة الواحدة في حالة عجز الحكومة عن مجابهتها وتأخذ شكلاً من أشكال (حرب العصابات) ، ولكن حرب العصابات تختلف أو تتميز عن العمليات الإرهابية في عدد القتلى ، وأن جماعة الثوار تعمل على إقامة مناطق خاصة بهم بحيث تكون هذه المناطق أشبه (بالمناطق المحررة)[2].

---

[1]/ احمد ابراهيم محمود، الحروب الأهلية في افريقيا، مركز الدارسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة 2001م ، ص "18".

[2]/ احمد ابارهيم محمود ، مصدر سابق

من التعريفات ذات الأهمية القصوى في تعريف الحرب الأهلية إبان الحرب الباردة ، تعريف " روبين هايام " ، الذي يرى أن الحرب الأهلية هي (تلك الحالة التي يستخدم فيها العنف المسلح المنظم واسع النطاق داخل المجتمع الواحد) يهدف تحدي سلطات الحكومة ومكانتها داخل النظام السياسي في الدولة سواء كان يهدف إلى الإحاطة بهذه الحكومة ، أو سعياً إلى الحصول على الحكم الذاتي داخل الدولة أو الإنفصال عنها .

أما الموسوعة الدولية للعلوم الإجتماعية فقد وصفت الحرب الأهلية بأنها نوع من أنواع الحرب الداخلية ، وقد عرفت الحرب الأهلية بأنها (هي صراع داخل مجتمع نتج عن محاولة للاستيلاء أو الحفاظ على السلطة ورموز الشرعية من خلال أدوات غير قانونية) وهي تعتبر حرباً بسبب احتوائها على العنف الذي تمارسه جميع الأطراف ، وهي أهلية لأن المدنيين يشاركون فيها .

وعلى الرغم من أن الحرب الأهلية تقع داخل المجتمع ، فهي ربما تحدث أيضاً داخل جماعة واحدة يرغب جزء منها في الحفاظ على بلورة هوية إثنية أو سياسية منفصلة أو ترغب في تغيير الحكومة .

ويعتبر " Tedd Jarr" أن الإستراتيجية الأساسية للحرب الأهلية هي تعبئة القوة التي تقوم بردع الحكومات وإجبارها على التغيير الذي تنشده الجماعة الإثنية المعينة أياً كانت طبيعة التغيير .

وقد قدم " تيد روبرت جار" تعريفاً مهماً للحرب الأهلية في دراسته عن الأقليات في العالم حيث يرى أن الحرب الأهلية هي (إحدى أشكال الثورة التي تقوم بها الجماعات الإثنية من أجل تحقيق مصالحها وتحارب فيها وحدات عسكرية تابعة للجماعة الإثنية المعنية ضد قوات النظام الحاكم أو ضد قوات الجماعات الإثنية الأخرى ، وتنطلق هذه الجماعة من مناطق معينة تعتبر قاعدة لها) .

ويعاب على هذا التعريف أنه تجاهل أن الحرب الأهلية ربما تقع على أسس غير إثنية كالايدولوجيا التي يمكن أن تكون هي العامل المحرك للحرب ، كما يمكن أن تكون خارطة الانقسامات أو التحالفات الإثنية غير واضحة في الحرب الأهلية .

والحرب الأهلية هي حرب بين المجموعات التي تتنظم داخل الدولة القومية نفسها ، والهدف من جانب واحد قد يكون السيطرة على البلد أو المنطقة ، أو لتغيير السياسات الحكومية ، كما أنها تعتبر شكلاً من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع تقوم به جماعة أو جماعات على أسس إثنية أو أيدولوجيا من تغيير بعض السياسات الحكومية .

وعليه فإن الصيغة الأساسية لتعريف الحرب الأهلية بسيطة جداً وهي " أن يكون العنف أهلياً" وأن يكون " حرباً" وأن يكون الهدف منه هو ممارسة السلطة الوطنية أو الإستيلاء عليها فالجانب الأهلي يعني أن الصراع يجب أن يكون داخلي أو أن يحدث داخل حدود الدولة الى حد كبير بين الأهالي في تلك الأراضي وأن يتضمن

مشاركة شعبية ، والحرب الأهلية يجب أن تكون حرباً أي أن يكون الصراع صراع عدائي تستخدم فيه قوات مسلحة .

1.الإثنية

وقد شاع مفهوم الإثنية في الدراسات الإجتماعية والسياسية منذ فترة ترجع إلى بداية هذا القرن ، وذلك تبعاً للتغيرات الكبرى في الخارطة السياسية للدولة التي جاءت نتيجة للحروب .

كما أن وجود الجماعات الإثنية قديم العهد فلقد ظهرت هذه الجماعات وإنتشرت في المجتمعات على إختلاف العصور ، وكان وجودها من الملامح المميزة للإمبراطورية البيزنطية ، والعثمانية ، والإمبراطوريات الأخرى ويرى كثير من الباحثين أن الجماعات الإثنية تسود في المجتمعات ذات الثقافات المتعددة ، أو السلالات وكذلك المجتمعات التي تقوم على تعددية القبائل ، ورغم كل ذلك فإن مفهوم الإثنية منذ شيوعه وحتى وقتنا الحاضر لايزال محلاً لإثارة الخلاف وعدم الإتفاق حول مضامينه ودلالاته .[1]

ولغموض مفهوم السلالة تمت الإستعاضة عن بمفهوم الجماعة العرقية حيث تضمن هذا المفهوم على مضامين ثقافية ، ولذلك لجأ علماء الأنثريولوجيا إلى استخدام اصطلاح الجماعة الإثنية بمعنى الجماعة العرقية للإشارة إلى الجماعات المتمايزة سلالياً وثقافياً [2].

ولكن هناك بعض الباحثين يرون أن هنالك فرقاً بين الإثنية والعرقية فالجماعة الإثنية تعني (العرقية – والتقافية) ويقصد بذلك الذين يشتركون في سمات ثقافية معينة يتميزون بها عن غيرهم من الجماعات وإن لم ينحدرون من أصل واحد .

تصنيف الجماعات الإثنية :

تتعدد وتختلف المقاييس والمعايير التي يمكن على أساسها تصنيف الجماعات الإثنية ، ولكن هناك إتجاهين أساسيين في تصنيف الجماعات العرقية هما :

- التصنيف القائم على المقومات الذاتية .
- التصنيف القائم على المواقع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية .

فإذا نظرنا إلى التصنيف الأول نجد الجماعة الإثنية تصنف إلى جماعة سلالية ولغوية ودينية ، فالأولى تشير إلى تلك الجماعة التي تتميز بوحدة الأصل والسمات الفيزيقية التامة وأما الثانية " اللغوية" تشير إلى كل جماعة

[1]/ عبد العزيز شاهين ، الصراع القبلي السياسي في مجتمعات حوض النيل ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب 2011م ، ص "158"

[2]/ احمد وهبان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999م ، ص "95

عرقية يشترك أفرادها في التحدث بلغة واحدة تميزهم عن الجماعات الأخرى ، والثالثة " الدينية " فتشير إلى تلك الجماعة التي يمثل الدين المقوم الأساسي لذاتيتها وتمايزها عن الجماعات الأخرى (1).

مفهوم الأقلية العرقية :

هي الجماعة العرقية ذات الكم البشري القليل في المجتمع والتي تختلف عن غيرها من السكان من حيث السلالة أو السمات الفيزيقية أو اللغة أو الدين أو الثقافة ، ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم ، ساعين دوماً على الحفاظ عليها ، وغالباً ما تكون في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع ، كما يعاني الكثير منها من التمييز والإضطهاد أو الإستبعاد في شتى قطاعات المجتمع السياسية والإجتماعية والإقتصادية ، ولذلك فإن كل أقلية هي جماعة عرقية في أن كل جماعة عرقية ليست بالضرورة أقلية.

مفهوم الجماعة العرقية:

هي تجمع بشري أو جماعة إجتماعية يرتبط أفرادها فيما بينهم من خلال روابط فيزيقية أو بيولوجية مثل الأصل أو السلالة أو الثقافة مثل وحدة الدين واللغة والثقافة ، ويعيش هذا التجمع في ظل مجتمع سياسي أوسع ، مشكلاً إطار مغاير للإطار الثقافي للجماعات الأخرى.

مفهوم الجماعة العرقية:

إن كلمة إثنية مشتقة من اللفظ اللاتيني "Ethons" وتعني اعراق وتقاليد التي تقابل كلمة "Nation" الإنجليزية

ومن الملاحظ أنه يوجد إختلاف كبير حول مفهوم الإثنية فمثلاً " موريس" بأنها مجموعة من الناس تختلف في ثقافاتها عن المجتمع الذي تعيش فيه ، ويعتقد أنهم يرتبطون بأواصر عرقية أو وطنية أو ثقافية مشتركة ، بينمايعرفها البعض بأنها تجمع بشري يتشابه أو يشترك أفراده في المقومات الفيزيقية (كوحدة الأصل) أو الثقافة (كوحدة للغة) أو الدين أو التاريخ أو غيرها من المقومات الثقافية، وهناك إختلاف كبير بين هذين المفهومين حيث يشترط التعريف الأول وجود هذه الجماعة في مجتمع أكبر منها حتى يطلق عليها وصف الجماعة الإثنية ، بينما يمكن أن يطلق هذا الوصف على أي جماعة تربطها رابطة الأصل العرقي أو السلالي أو الثقافي أو الديني وفقاً للتعريف الثاني ، ولعل التعريف الأخير هو لأنه يتحدث عن جماعة إثنية وليس عن أقلية إثنية.

حيث يشترط وجود جماعة أكبر تعيش إلى جوارها الأقلية الإثنية ، بينما لايشترط ذلك في الجماعة الإثنية لأننا لانتحدث عن هذه الجماعة عادة في علاقتها بجماعات أخرى وإنما عن شكل الروابط التي تربط بين أعضائها .

1/ الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل ، مصدر سابق ، ص "205"

وقد حدد البعض أهم سمات للمجموعة العرقية تتمثل في الأتي :

- الإنتماء المشترك : والذي يشكل عاملاً مهماً في تكوين الجماعة .
- التفرد الثقافي : والذي يتمثل في اللغة والدين .. الخ .
- العضوية الإجبارية : وهو يعني أنه لاخيار للفرد في الإنتماء إلى مجموعة إثنية محددة.
- الجهوية : حيث تتركز المجموعة الإثنية عادة في إقليم معين داخل وحدة سياسية أكبر.

ولكن الملاحظ هو أن أهمية هذه العناصر تتفاوت من مجتمع لأخر فهناك بعض الجماعات تهتم بموضوع الدين مثل الأقباط في مصر ، وبعضها يهتم بالجانب العرقي مثل نيجريا ، كما يهتم بعضهم باللغة من الأكراد في المشرق العربي(1).

مفهوم العنف :

هنالك عدة إتجاهات في تعريف العنف فهنالك من يربط بين المفهوم والأرقام والقهر من جانب الفاعل والخضوع والمقاومة من جانب المستهدف فهو الإستخدام غير عادل للقوة من قبل مجموعة من الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين والضرر بممتلكاتهم(2).

وهذه التعارف يربط المفهوم بإستخدام القوة بينما الحرمان أو التهديد بإستخدام القوة يعتبر عنفاً أو عاملا في إشعال فتيل العنف في غياب المشاركة الجماعية الأمر الذي يولد الصراع ويعتبر العنف أحد أشكال وتطور النزاع والسلوك الصراعي يمكن أن يولد كأحد أشكال التعبير عنه في غياب تقاليد المنافسة السليمة وإدارة الصراع السلمي ، والتعريف الثاني للعنف باعتباره تعبيراً عن أوضاع هيكلية متباينة إلى مجموعة من المقومات والسمات الكامنة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع لذلك يطلقون عليه العنف الهيكلي أو النيابي. ويصف الدكتور حسين توفيق إبراهيم هذا النمط من العنف بأنه يتخذ أشكالاً عدة منها غياب التكامل الوطني داخل المجتمع وسعي بعض الجماعات للانفصال عن الدولة وغياب العدالة الاجتماعية وحرمان قوى محددة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية وعدم إشباع الحاجات الأساسية لقطاعات عريضة من المواطنين والتعيين على المستوى الخارجي (3) .

---

1 الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل ، مصدر سابق ، ص "205"

2/ د. حسين توفيق ابراهيم "ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية " مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1999م ص "42"

1/ د. حسين توفيق ابراهيم " مرجع سابق" ص "44".

هنالك إرتباط عضوي بين العنف الهيكلي والعنف السياسي إذ أن الأخير ماهو إلا تعبير مادي عن أزمة معينة لا تتوفر وسائل مشروعة للتعبير عنها نتيجة لطبيعة النظام السياسي القائم. أو أن المجتمع يعيش في حاله دائمة التوتر نتيجة تسارع وتأثر التغيير الاجتماعي والاقتصادي مع غياب المؤسسات التي تستوعب تطلعات وآمال القوى الإجتماعية كافة وبالتالي أضحى العنف السياسي وسيلة لتحديد الطابع القانوني والاقتصادي والأيكولوجي للحكم والوصول للسلطة ويكتسب أشكالاً حادة من التمرد والانقلاب أو الثورة وأهميته في بلدان العالم الثالث التي لم تكتسب بعد تقاليد سياسية راسخة في أساليب ونهج التداول السلمي للحكم مثل هذا الإرتباط بين العنف الهيكلي والسياسي يصلح العنف السياسي خيار مفتوح في دول القارة الأفريقية والجماعات التي هي دائمة في حالة تعبئة إجتماعية دائمة بين المجموعات القبلية أو الاثنية أو السياسية ويترتب عليها زيادة معدلات العنف نظراً لغياب المؤسسات أو ضعفها أو تدني مستويات التنمية الاقتصادية وفي بعض الحالات تأخذ علاقة منحنى ولكن إذا ما تم بعد مرحلة معينة من المراحل وتحقيق درجة معقولة من التنمية الاقتصادية وبناء المؤسسات اللازمة لاستيعاب أثار عملية التعيين فإن معدل العنف السياسي والهيكل يتجه نحو الأنقص رغم إستمرار عملية التعيين الاجتماعية[1].

وبجانب هذا فإن الإستمرار في اللجوء إلى العنف يشجع عليه الإيمان واليقين بأنه يمكن أن يبدوا أمرا رائجا مثال النجاحات التي انتزعتها مجموعات أخرى والذي يدعو للتفكير من خلال العدوى الإيمانية مكانة العنف في الذاكرة التاريخية طريقة الإشارة لفعاليته في الإنتاجيات الثقافية أو المعالجة الإعلامية للأخبار الحالية وأخيراً الشعور الذاتي بأن تكون المجموعة مهمشة في المؤسسات كل ذلك يمكن أن يقوي اليقين بأن العنف وحده بشكل أو بآخر يسمح بالحصول على أخذ المتطلبات الجماعية بعين الاعتبار [2].

---

[2]/ احمد الضو احمد " ظاهرة العنف السياسي في السودان " مجلة دراسات استراتيجية العدد "15" اكتوبر – نوفمبر – ديسمبر 1998 ص "27

[3]/ د. حسين توفيق ابراهيم " مرجع سابق" ص "44".

الفصل الثاني

الحروب والنزاعات في أفريقيا

- المبحث الأول: الحروب الأهلية :-

- المبحث الثاني :الأبعاد التطبيقية و المنهجية لدراسة الحروب الأهلية:-

الفصل الثاني

الحروب والتراعات في أفريقيا

المبحث الأول: الحروب الأهلية :-

تعتبر ظاهرة الحروب الأهلية من أبرز الظواهر الأفريقية ، إذ لا يكاد يخلو إقليم من أقاليم القارة الإفريقية من صراع أو حرب أهلية عنيفة كان لها آثارها العميقة ليس فقط على الحياة السياسية وإنما على كافة مناحي الحياة في القارة الإفريقية ، وتتسم ظاهرة التراعات والحروب الأهلية في القارة الإفريقية بأنها ظاهرة معقدة سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها .

الصراعات الداخلية قبل الاستقلال :

من المعروف إن النظام القبلي كان موجوداً قبل وصول الأوربيين إلى القارة . وكان إنتقال الجماعات الإفريقية من منطقة لأخرى بسبب الجفاف أو المجاعة ، وأحياناً بحكم القيام بالصيد أو الزراعة فى مناطق جديدة وكثيراً ما كان يؤدى ذلك إلى عدم الإستقرار والصدام مع القبائل الأخرى سواء على ملكية الأرض أو الماء أو أماكن الصيد وغيرها وأن هذه القبائل محبة للحروب وممارسة الغزو للقبائل الأخرى مثل قبائل المندي في سيراليون والحرب القبلية القديمة بين قبيلتى منيوندو وامبانجالا فيما يعرف الآن بانجولا في القرن السادس عشر[1] .

وثمة ملاحظة ينبغي الإشارة إليها فى هذا الإطار وهى أن العوامل المؤدية لبروز ظاهرة الحروب الأهلية في المجتمعات الإفريقية هى فى واقع الأمر عوامل متداخلة يصعب الفصل بينها واقعياً عند تحليل ودراسة الحالات المختلفة للحروب الأهلية في القارة إذ أن تحليل ظاهرة الحروب الأهلية في القارة تكشف عن تداخل بين هذه العوامل ومن هذه العوامل: [2]

أ. **العوامل الإثنية** : ـــ تتميز المجتمعات الإفريقية بتعدد أشكال وأنماط التعددية سواء كانت إثنية أو لغوية أو دينية ، فعلى صعيد التعددية اللغوية توجد فى إفريقيا أكثر من ألفي لغة ولهجة .

إلا إن هذا العدد يمكن تقليصه إلى نحو خمسين لغة رئيسية إذا ما تم تجميع اللغات واللهجات المتشابهة والاقتصار على اللغات الرئيسية وهى مجموعتين ، لغات آفرو آسيوية ولغات النيجر والكونغو[3] وعلى صعيد التغذية الدينية يشهد الواقع الإفريقي أيضاً تعدداً وتنوعاً في الأديان والمعتقدات فإلى جانب الدين الإسلامي والمسيحية

---

1. أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية : الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا 29 ـ 30 مايو 1999 مطبعة جامعة القاهرة 1999 ـ ص 743 .
2. أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في افريقيا ـ القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية 2002 ص 25 .
3. أحمد إبراهيم ـ مصدر سابق سبق ذكره ص 26 .

نجد الأديان التقليدية، والتي هى بدورها متعددة ومتنوعة بقدر تنوع وتعدد الجماعات الإثنية في القارة ، إذ تتميز الأديان التقليدية بأنها محلية الطابع[1].

إلا أنه وعلى الرغم مما سبق ذكره حول التعددية اللغوية والدينية فإن التعددية الإثنية تظل هي النمط الأهم من أنماط التعدديات الأخرى والسائدة فى المجتمعات الإفريقية وتتميز الإثنية في المجتمعات الإفريقية بأربعة خصائص أساسية:[2].

أولاً : رابطة وراثية وليست مكتسبة ومن ثم فهي تقوم على أساس الوعي بالذات .

ثانياً : تتميز بوجود اعتقاد جمعي بمجموعة من القيم والمعتقدات يتم التعبير عنها بشكل مؤسسي .

ثالثاً :وجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الإثنية ، ولعل هذا ما يسوغ الصراعات الداخلية داخل كل جماعة إثنية ، وهو الأمر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة التعددية الإثنية في القارة الإفريقية .

رابعاً :يمكن أن تتلاءم مع المواقف والسياسات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة .

وتجدر الإشارة إلى أن وجود الظاهرة الإثنية في حد ذاتها لا يعتبر سبباً كافياً لظهور الصراعات الأهلية حيث إن هذه الصراعات تبرز إلى الوجود فقط عند معظم جماعة أو جماعات إثنية معينة بالحرمان والظلم بسبب تعرضها لنوع من أنواع الصد الجماعي المتمثل في عدم المساواة الإجتماعية ، وحرمان أعضائها من التمتع بمستوى معين من الحياة المادية التى تتمتع بها جماعات أخرى[3]. بمعنى آخر فإن الظاهرة الإثنية تعتبر ركيزة أو أساساً للحرب الأهلية عندما يجرى بينهم . وتنفيذ السياسات العامة للدولة على أساس الإعتبارات الإثنية المتميزة وتعتبر رواندا حالة خاصة من الحالات التى إندلعت فيها الحرب الأهلية إستناداً إلى أسباب عرقية فعلى الرغم من بساطة التركيبة الإثنية فى رواندا (من ثلاثة جماعات فقط هى : الهوتو 85% ، والتوتسى 14% ، التوا 1%) وعلى الرغم من التجانس الملحوظ بين المواطنين من حيث اللغة والديانة ونمط التنظيم ، فإن العنف الإثني الذى وصل إلى درجة التطهير العرقي أو الإبادة جاء ليس نتيجة لظاهرة التعددية فى حد ذاتها وإنما نتيجة لتفاعل عدد من الأسباب [4].

1. عوامل تاريخية: مرتبطة بنمط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الهوتو والتوتسي قبل وخلال الإستعمار . إذ تميزت هذه العلاقة قبل الإستعمار بعدم المساواة فسياسياً سيطر التوتسي على هرم

---

1. المصدر السابق ص 27 .
2. المصدر الصابق ص 69 .
3. د. عزيزة بدر ، التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراعات فى الحروب الأهلية وإنعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في إفريقيا ، فى معهد البحوث والدراسات الإفريقية ص 53 .
4. السيد فليقل ـ الحروب الأهلية ـ مصدر سابق ذكره ص 65 .

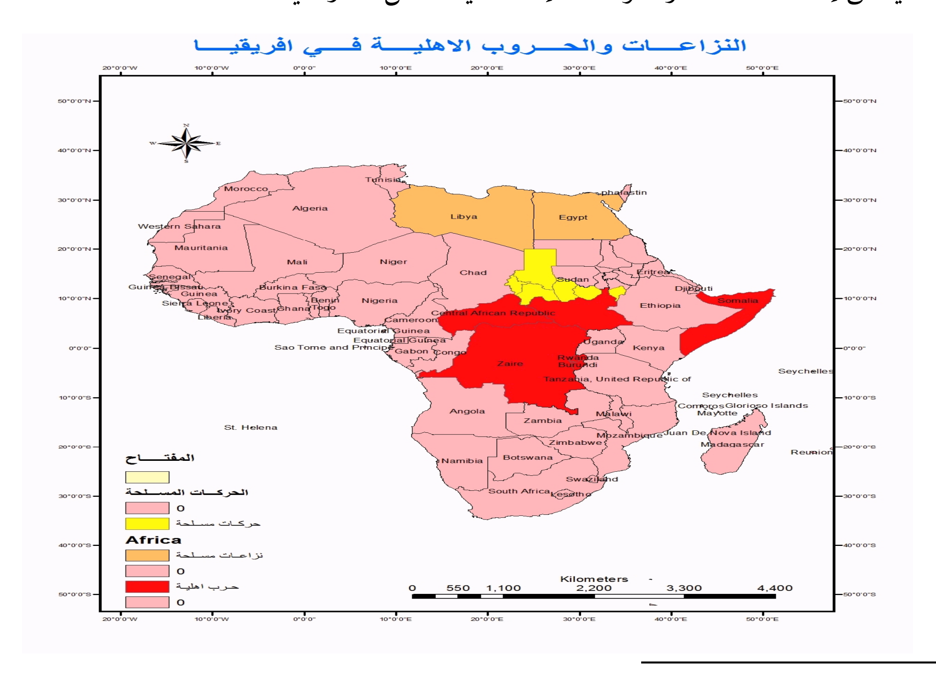
السلطة التقليدى كما سيطروا على مصادر الثروة التقليدية وتمكنوا من إخضاع الهوتو ــ اقتصادياً وإجتماعياً من خلال ما يعرف بعلاقة التابع والمتبوع .

2. عوامل ثقافية : ــ تمثلت فى تراكم تراث كبير من الأساطير والروايات الشعبية تكرس فكرة الأصل المقدس للتوتسي وحقهم الطبيعى فى الحكم والقيادة ، وتواصل الإستعمار تغذية هذا الميدان . كما سيتضح لاحقاً .

3. عوامل سياسية : ــ تتعلق بطبيعة وإتجاهات النخب السياسية الإثنية ومدى إستعدادها وقدرتها على توظيف الإنقسامات الإثنية لتحقيق أغراضها السياسية . وقد شهدت القارة الإفريقية تسيساً للظاهرة الإثنية من حيث تشكيل الأحزاب السياسية على أسس إثنية وما يترتب على هذا الأمر من تمثيل المصالح والتعبير عنها بل وتوزيع الثروة والسلطة وفقاً لهذه الأسس .

4. عوامل إقتصادية : ــ وعلى عكس الاعتقاد السائد بأن الحروب الأهلية في إفريقيا تعود إلى التعددية الإثنية بالأساس ، فإن دراسة قام بها البنك الدولي استهدفت الحروب الأهلية في 161 دولة بين عامي 1960 ــ 1999م أوضحت أن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في إشتعال الحروب الأهلية في القارة الإفريقية[1].

لقد شهدت القارة الإفريقية العديد من الحروب الداخلية والاقتتال بسبب الاختلافات فى الدين واللغة والعرق وغيرها قبل الإستعمار فكان لها كبير الأثر فى الحروب الأهلية التى شملت القارة وما زال تأثيرها السياسي والاقتصادي من إنقلابات عسكرية وتخلف إقتصادي تشمل القارة في كافة مجالاتها .



---

[1]. مصدر سابق ذكره ص 69 .

الصراعات الداخلية في الحقبة الاستعمارية

على الرغم مما سبق الإشارة إليه من عوامل ومتغيرات وثيقة الصلة بالبيئة الداخلية للدول الإفريقية إلا إن الصراعات الأهلية في القارة تشكلت أيضاً بفعل العديد من المتغيرات والعوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية للقارة ، بيد أن أقدم العوامل الخارجية تتمثل فى الإستعمار الأوربي الذي وضع بذور الحرب الأهلية في إفريقيا سواء من خلال النشأة المصطنعة للدول الإفريقية أو من خلال السياسات الإستعمارية المتبعة في المستعمرات الإفريقية السابقة ، أما فيما يتعلق بالنشأة المصطنعة للدول الإفريقية فتجدر الإشارة إلى أن التقسيم الاستعماري للقارة الذي جرى في مؤتمر برلين 1884 – 1885م جاء متسقاً فقط مع مصالح المستعمرين وإتجاهاتهم للتوسع، بينما جاء هذا التقسيم متناقضاً مع الواقع الإجتماعي والإثني للمجتمعات الإفريقية ، وقد أفرز هذا التقسيم الصناعي وضعين شكلا فيما بعد الأساس للبعد الإثني فى الحروب الأهلية الإفريقية ، فمن ناحية جمعت الخريطة الإستعماريه داخل الدولةالواحدة جماعات لم يسبق لها العيش معاً و لم يسبق لها التفاعل مع بعضها البعض في إطار واحد مثلما هو الحال في إنجولا على سبيل المثال .ومن ناحيه أخرى فصلت الحدود السياسية المصطنعة عبر التواصل بين جماعات عرقية واحدة وجدت نفسها فجأة أنها تابعة لكيانات سياسية مختلفة وهو شائع الحدوث في العديد من أنحاء القارة الإفريقية. وتجدر الإشارة إلى أن التقسيم التعسفي للقارة لم يكن هو الأثر الوحيد للإستعمار الأوربي ،إذ لعبت السياسات الإستعمارية التي إتبعتها القوى الإستعماريه الأوربية دوراً في تعميق تناقضات المجتمعات الأفريقية ولاسيما التناقضات الإثنية فمن ناحية مساعدة السياسة الإستعماريه على تغذيه التناقضات الإثنيه من خلال سياسة (فرق تسد) أو من خلال تفضيل جماعات إثنيه معينة على غيرها ، وإعطاءها نصيباً أكبر في الحكم والسلطة .

ففي اوغندا مثلاً فضلت الإداره الاستعمارية قبيلة البوجندا على باقي الجماعات الإثنية الأخرى وجرى إطلاق أسهم على الدوله الاوغندية ككل وحصلوا على حكم ذاتي موسع وحصلوا على فرص تعليمية أكبر بكثير مما كان متاحاً لباقي الجماعات ، وتمتعوا بنفوذ كبير في المجالس التشريعية التي أقامها الإستعمار. ولعل هذا الوضع المميز لجماعة البوجندا قد أسفر عن صعوبات جمة في مرحلة مابعد الإستقلال ، إذ طالب البوجندا بإقامة دولة منفصلة يتمتعون فيها بالنفوذ خوفاً من أن يؤدى الإستقلال إلى فقدانهم للإمتيازات التي حصلوا عليها إبان الإستعمار[1] .

وفي رواندا عمل المؤرخون والانتروبولوجيون الاستعماريين على إضفاء ظلال عنصريه على الإثنية في رواندا من خلال التأكد على إختلاف الأصول (العنصرية) للجماعات الرواندية، وأن بعضها يتمتع بالتفوق العنصري إزاء الجماعات الأخرى . وعلى الرغم من أن الأساطير الشعبية الرواندية تحفل بالقصص التي تغزو فكرة تفوق التوتسي على الهوتو والتوا[2] إلا أن الدراسات الأنثروبلوجية والتاريخية الإستعمارية أضفت على هذه الأساطير

1. د .عزيزة ـ مصدر ـ سبق ذكره ص 837
2. خليل العناني ـ مصدر سبق نكره ص 218

مسحه علمية وساعد على خلق وعي جماعي إثني في روندا ، يشعر فيه التوتسي بالتفوق العنصري بينما يشعر الهوتو بالوضعية والدونية وهو ما أدى في النهاية إلى تفجر العنف الإثني والحروب الأهلية في رواندا وقد أثار الاستعمار النوبي الفتنة بين زعماء القبائل من جهة وبين القبائل وبعضها من جهة أخرى للحصول على الإمتيازات وتحقيق المصالح الاقتصادية واستئثراف مواردها الزراعية والمعدنية وكذلك وضع حدوداً وهمية وإستوعب هذه الوحدات السياسية لتصريف سلعة وفرض ثقافته ولغته وفرض على الشعوب الإفريقية اغتراباً ثقافياً وروحياً كما نجح فى بناء إنسان إفريقي يتكلم باللسان الأوربي ويرتبط بالثقافة الغربية سلوكاً وأسلوباً للحياة ، كما أحكم السيطرة على المؤسسات التعليمية عن طريق الإرساليات التبشيرية ، تحويلها إلى النظام الأوربي وإنهاء دراسة التاريخ الإفريقي إلا بالقدر الذي يخدم أغراضه الاستعمارية[1].

وفي السودان لعب الاستعمار دوراً مختلفاً ، وأن كان قد أسفر عن نفس النتيجة حيث قسمت الإدارة الاستعمارية السودان خلال فترة إحتلالها له إلى جزئين ، وأتبعت فى كل منها سياسة استعمارية مختلفة ، ففى الشمال كانت السياسة البريطانية تسمح بتطوير هوية قومية تتركز على طائفتي الأنصار والختمية وفى الجنوب أتبعت بريطانيا سياسة بحظر اللغة العربية فى الجنوب وحالت دون نفاذ التأثيرات العربية الإسلامية ، بل وسمحت للبعثات التبشيرية التى يتم طردها من الشمال بالعمل فى الجنوب وأصدرت السلطات الاستعمارية البريطانية قوانين مثل قانون المناطق المقفولة وقانون المرور وتجدر الإشارة إلى أن هذه الازدواجية أثرت على التعامل مع شمال وجنوب السودان على الصراع بين الشمال والجنوب وأضفي عليه أبعاداً جديدة[2]. كما عمل الإستعمار إلى خلق تفرقة بين العناصر الزنجية ذاتياً ففى سيراليون نجد ثنائية بين الزنوج الخلص والكريول الخليط ، والكريول هم نسل العبيد المحررين من أمريكا وجزر الهند الغربية وتوفوسكوشيا وبريطانيا، أختلطوا مع البيض فى القرن الماضي وقد حاول الإستعمار البريطاني إيجاد الفرقة بين الكريول وهم سكان المستعمرة فى فريتاون (العاصمة) وسكان المناطق الداخلية فى المحمية . وأصبح الكريول يشعرون بالتفوق فى علاقاتهم بسكان الداخل وكونوا مجموعة متميزة وأعتبروا أنفسهم من الصفوة المختارة يعتدون على الأراضي والأرواح وإثارة المنازعات القبلية بينهم .

وفى ليبيريا حدث التناقض بين الإفريقيين الأصليين والرقيق الأمريكي المتحرر حيث الضرائب والعمل الرخيص بينما يرى الإفريقيون إن هؤلاء دخلاء ولابد من طردهم[3]. كما كانت السياسة العنصرية التي أتبعتها الدول الإستعمارية فى إفريقيا على إختلاف أساليبها أحد أسباب الصراع بين المستوطنين والأفارقة سكان البلاد الأصليين مثلما كان الحال فى انجولا وموزمبيق وروديسيا الشمالية (زامبيا حالياً) ، وروديسيا الجنوبية (زمبابوي حالياً) وجنوب إفريقيا وكينيا فقد إستولى المستوطنين الأوربيون على الأراضي وطردوا الإفريقيين منها كما أدى إختلاف

[1]. إبراهيم نصر الدين ـ إشكالية الدولة في إفريقيا : القاهرة ـ مركز البحوث والدراسات السياسية العدد 30 .
[2]. د. حمدي عبد الرحمن ـ مشكلة جنوب السودان ـ دراسة فى الأطر التاريخية وديناميات الصراع ـ الهيئة المصرية للكتاب مصر وإفريقيا ص 199 .
[3]. الشبكة الدولية للمعلومات ـ مقال بعنوان الحرب الأهلية فى إفريقيا .

الأجور وسوء معاملة الأفارقة فرصة للصدام والصراعات المستمرة ، شهدت فترة الاستقلال أيضاً حروب التحرير الإفريقية التى إتخذت صورتين : ــ

الأولي : حروب التحرير ضد المستعمر كما حدث فى انجولا ، موزمبيق وجزر الرأس الأخضر ، زيمبابوي ، ونامبيا وجنوب إفريقيا .

الثانية : إنقسام حركات التحرير على بعضها البعض مرتكزة على أساس إثني ومحتكمة إلى السلاح لتصفية خلافاتها وقد نتج عن ذلك وقوع عدد من الضحايا يفوق ما قدم لمواجهة المستعمر ، ومثال ذلك الاقتتال بين فصائل حركات التحرير الأرترية فى السبعينيات والثمانينيات والاقتتال بين جبهتى الفريليمو والدينامو فى موزمبيق ، والحرب الأهلية بين الجبهة الشعبية وحركة اليونيتا في انجولا[1].

لقد سبقت الإشارة إلى وجود التعدد الإثني واللغوي قبل مجيء الاستعمار الأوربي إلى القارة الإفريقية وإن الاستعمار كان له دوره فى إذكاء روح الفرقة بين هذه القبائل وقلنا إن التعدد يجعل الولاء للقبيلة أكثر من الولاء للدولة ويؤدى ذلك إلى عدم الاستقرار وإلى الحروب الأهلية كما أن تداخل الجماعات الإثنية عبر حدود الدول المجاورة يشكل هو الآخر عقبة ضد السيطرة على هذه الصراعات كما يلعب التدخل الإقليمي والدولي أثره فى زيادة حدة تلك الصراعات والحروب الأهلية .

فالسودان وحده يضم 597 جماعة ، ونيجيريا 450 تضم جماعة ، وأثيوبيا 90 جماعة ، وزائير 250 جماعة ، وهذه الجماعات تختلف لغاتها وثقافاتها ودياناتها وأحزابها السياسية فمثلاً فى زائير (جمهورية الكنغو الديمقراطية حالياً) نجد البانتو النيليين ، والجامبون والسودانيين ونلاحظ الصراع الاجتماعي فى إقليم كاساي بين قبائل اللولا والبالوبا ، وفى كاتنجا السابقة (شابا حالياً) يسود الصراع بين اللوندا والبالوبا كما يوجد فى زائير 5 لغات رئيسية و40 لهجة وفى سيراليون يحتدم الصراع بين قبائل التمنى فى الشمال والمندي فى الجنوب ، والخلاف بين السوسو والتمني وبين انغولا والتمني ، والكوارنكو والبالنطا والليمبا وبين الكريول وكل هذه القبائل السالفة الذكر وفى نيجيريا نجد الصراع القبلي بين الهوسا فى الشمال ، والايبو فى الشرق ، واليوريا فى الغرب وفى كينيا نلاحظ الصراع بين الكيكوبو والماساي وفى الكونغو برازفيل نجد الصراع بين الباكونجو والباتيكي والميوتش .

يضاف إلى ذلك أن كل قبيلة تريد الوصول إلى السلطة فإذا ما وصل شخص ما من قبيلة معينة إلى السلطة كانت الوظائف الرئيسية والوزارات وقيادات الجيش والشرطة من أفراد هذه القبيلة التى سرعان ما تمارس إستغلال النفوذ على حساب القبائل الأخرى والتى غالباً ما تتحين الفرصة للإطاحة بالنظام لتحل محلها قبيلة أخرى والأمثلة على ذلك عديدة فى نيجيريا ورواندا وبورندي والكونغو الديمقراطية وقد يحدث العكس في حالة وجود الأنظمة

[1]. السيد فليقل ، الجذور التاريخية للحرب الأهلية الانجولية فى الهيئة المصرية للكتاب الجذور التاريخية ص 171 .

الاستبدادية حيث تعتمد هذه النظم فى حكمها على جماعة إثنية معينة تستحوذ على السلطة الأمر الذى يثير الجماعات الأخرى فتندفع إلى مقاومة النظام فيواجهها بالقمع والبطش ومن هنا يثور الصراع داخل الدولة ، ومن أمثلة هذا النوع حالة الصومال حيث اعتمد سياد برى على أبناء قبيلة الأوجادين وبدأ فى اضطهاد المعارضة من القبائل الأخرى واستخدام العنف ضدهم وبدأت الحرب الأهلية التى دمرت البلاد[1].

وفى السودان فقد إتجه نميرى فى نهاية حكمه إلى استخدام أساليب القمع وكبت الحريات فى مواجهة المعارضة ، كما أدي إلى إثارة الجنوبيين مما إعتبروه نكوصاً لاتفاق أديس أبابا عام 1972م فتفجرت الحرب الأهلية فى السودان .

وفى رواندا فإن اعتلاء الهوتو للسلطة منذ إستقلالها عام 1962م أدى إلى إبادة جماعية للتوتسي والتى كانت لها السلطة فى البلاد تاريخياً ، وتستحوذ على الثروة الاقتصادية مما أثار الحرب الأهلية فيما بعد بين القبيلتين وفى بورندى فإن الأوضاع قد أخذت وضعاً مناقضاً لما حدث فى رواندا فقد ظل التوتسي يسيطرون على مقاليد السلطة والثروة فى البلاد منذ الاستقلال عام 1962م مما أثار الخلاف والحرب الأهلية أيضاً .

مما سبق يتضح لنا إن الصراعات الداخلية فى إفريقيا كانت ولا زالت كبيرة نتيجة للاختلافات الإثنية واللغوية وغيرها فبدأ الصراع قبل دخول المستعمر فى المراعي والحدود وأماكن الصيد وإزداد الصراع فى الحقبة الاستعمارية التى عززت من المشاكل الموجوده وكان همها الأول والأخير مصالحها بل لم ينته الصراع إلى الآن وإستمر الصراع بعد الإستقلال وذلك نتيجة للسياسات الإستعمارية والأمثلة التى ذكرناها ليست إلا مجرد أمثلة قليلة[2].

مفهوم الحرب الأهلية

إذا نظرنا إلى مفهوم الحرب الأهلية من الناحية السياسية نجدها تطورت تطوراً تدريجياً بدءاً من الجوانب الشكلية للحرب الأهلية مروراً بالتعريفات التي وسعت من مفهوم الحرب الأهلية وصولاً إلى الفترة الحالية التي أصبحت تركز على العوامل السياسية والإجتماعية والإقتصادية كمحرك للحرب الأهلية ، وعلى الرغم من إن كثير من هذه التعريفات إتسمت بالعمومية إلا أن من الضروري رصد هذه التعريفات بإعتبارها توضح أو تعكس مراحل تطور دراسة ظاهرة الحرب الأهلية مثل دراسة " شارل زورغيب " ، الذي يرى أن الحرب الأهلية عبارة عن (نزاع مسلح) يطابق تعريف كلاوز فيتز ، بأنها عمل من الحياة الإنسانية ينتج عن نزاع يبيد المصالح الكبرى ، وهي تطور طبيعي للسياسة التي إختارها بعض الناس عندما لم تسمح لهم السياسة العادية من تحقيق أهدافهم ، ومن هنا فإن معيار الحرب الأهلية لا يكون في صفة النزاعات فقط وإنما يتمحور حول صفة النزاع وطبيعة الأطراف المتنازعة وأسباب النزاع ، فمن حيث الصفة يمكن أن يتخذ النزاع صفة العمليات

[1]. د. أحمد إبراهيم محمود ـ مصدر سابق ذكره ص 281 .
[2]. أحمد إبراهيم ـ الحرب الأهلية ـ مصدر ساق ذكره ص 128 .

العسكرية التقليدية أو حرب العصابات ومن حيث طبيعة الأطراف المتنازعة فإنها يمكن أن تتمثل في الكتل السياسية أو الطبقات الإجتماعية أو العنصرية أو الدينية ،أما من حيث أسباب التزاع فإنها تهدف الى إزاله النظام السياسي أو خلق دولة جديدة عن طريق الإنفصال وعلية فإن هذه المعايير تسمح لنا التمييز بين الحرب الأهلية والحروب الداخلية أو الإضرابات الداخلية .[1].

فالإضطرابات الداخلية دائماً تكون في إنتفاضات تنحصر في مكان معين وفي زمان محدد وفي ذاك الوقت تختلف الحرب الأهلية عن الدولية في أنها لا تشكل نزاعاً بين دول وإنما هي أي الحرب الأهلية عبارة عن حرب داخلية تواجه الحكومة جماعة من المواطنين .

ويعرفها "جاكلين غريان وجان بيرنار بيناتيل" تعريفاً وأسعاً بأنها هي كافة التوترات والتزاعات والحروب والإرهاب الدولي تندرج تحته مسمى(الحرب الأهلية العالمية) إستناداً إلى أن الثورة الكبيرة جداً في مجال النقل والإتصالات جعلت أشكال الصراع المذكورة جزءاً من الحرب الأهلية ، كما أن التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا السلاح أدت الى جعل الصراعات الدولية أشبه بالصراعات الداخلية ، إضافة إلى الدور الكبير الذي يلعبه الإعلام في نقل الصراعات الداخلية ، والإيديولوجيات والثقافات ، والملاحظ في هذا التعريف لا يفرق بين الصراعات الدولية والصراعات الداخلية ، وهو ما يبقى خصوصية الحرب الأهلية.

وهناك بعض التعريفات التي تربط بين مفهوم الحرب الأهلية ومفهوم الإرهاب ، مثل تعريف " ريتشارد كلوتربيك" والذي يرى فيه أن الحرب الأهلية هي إحدى أشكال الصراع الداخلي الذي ينتج عن حدوث تصعيد واسع النطاق في العمليات الإرهابية ، فالعمليات الإرهابية يمكن أن تتصاعد داخل الدولة الواحدة في حالة عجز الحكومة عن مجابهتها وتأخذ شكلاً من أشكال (حرب العصابات) ، ولكن حرب العصابات تختلف أو تتميز عن العمليات الإرهابية في عدد القتلى ، وأن جماعة الثوار تعمل على إقامة مناطق خاصة بهم بحيث تكون هذه المناطق أشبه (بالمناطق المحررة)[2].

من التعريفات ذات الأهمية القصوى في تعريف الحرب الأهلية إبان الحرب الباردة ، تعريف " روبين هايام " ، الذي يرى أن الحرب الأهلية هي (تلك الحالة التى يستخدم فيها العنف المسلح المنظم واسع النطاق داخل المجتمع الواحد) يهدف تحدي سلطات الحكومة ومكانتها داخل النظام السياسي في الدولة سواء كان يهدف إلى الإحاطة بهذه الحكومة ، أو سعياً إلى الحصول على الحكم الذاتي داخل الدولة أو الإنفصال عنها .

---

[1]/ احمد ابراهيم محمود، الحروب الأهلية في افريقيا، مركز الدارسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة 2001م ، ص "18".

[2]/ احمد ابارهيم محمود ، مصدر سابق

أما الموسوعة الدولية للعلوم الإجتماعية فقد وصفت الحرب الأهلية بأنها نوع من أنواع الحرب الداخلية ، وقد عرفت الحرب الأهلية بأنها (هي صراع داخل مجتمع نتج عن محاولة للاستيلاء أو الحفاظ على السلطة ورموز الشرعية من خلال أدوات غير قانونية) وهي تعتبر حرباً بسبب احتوائها على العنف الذي تمارسه جميع الأطراف ، وهي أهلية لأن المدنيين يشاركون فيها .

وعلى الرغم من أن الحرب الأهلية تقع داخل المجتمع ، فهي ربما تحدث أيضاً داخل جماعة واحدة يرغب جزء منها في الحفاظ على بلورة هوية إثنية أو سياسية منفصلة أو ترغب في تغيير الحكومة .

ويعتبر " Tedd Jarr" أن الإستراتيجية الأساسية للحرب الأهلية هي تعبئة القوة التي تقوم بردع الحكومات وإجبارها على التغيير الذي تنشده الجماعة الإثنية المعينة أياً كانت طبيعة التغيير .

وقد قدم " تيد روبرت جار" تعريفاً مهماً للحرب الأهلية في دراسته عن الأقليات في العالم حيث يرى أن الحرب الأهلية هي (إحدى أشكال الثورة التي تقوم بها الجماعات الإثنية من أجل تحقيق مصالحها وتحارب فيها وحدات عسكرية تابعة للجماعة الإثنية المعنية ضد قوات النظام الحاكم أو ضد قوات الجماعات الإثنية الأخرى ، وتنطلق هذه الجماعة من مناطق معينة تعتبر قاعدة لها) .

ويعاب على هذا التعريف أنه تجاهل أن الحرب الأهلية ربما تقع على أسس غير إثنية كالايدولوجيا التي يمكن أن تكون هي العامل المحرك للحرب ، كما يمكن أن تكون خارطة الانقسامات أو التحالفات الإثنية غير واضحة في الحرب الأهلية .

والحرب الأهلية هي حرب بين المجموعات التي تتنظم داخل الدولة القومية نفسها ، والهدف من جانب واحد قد يكون السيطرة على البلد أو المنطقة ، أو لتغيير السياسات الحكومية ، كما أنها تعتبر شكلاً من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع تقوم به جماعة أو جماعات على أسس إثنية أو أيدولوجيا من تغيير بعض السياسات الحكومية .

وعليه فإن الصيغة الأساسية لتعريف الحرب الأهلية بسيطة جداً وهي " أن يكون العنف أهلياً" وأن يكون " حرباً" وأن يكون الهدف منه هو ممارسة السلطة الوطنية أو الإستيلاء عليها فالجانب الأهلي يعني أن الصراع يجب أن يكون داخلي أو أن يحدث داخل حدود الدولة الى حد كبير بين الأهالي في تلك الأراضي وأن يتضمن مشاركة شعبية ، والحرب الأهلية يجب أن تكون حرباً أي أن يكون الصراع صراع عدائي تستخدم فيه قوات مسلحة .

الحرب الأهلية الإنفصالية : وفيها تنشب الحرب الأهلية بين الحكومة وقوات منطقة أو جماعة أو قبيلة أو عرق معين ، يسعى إما على الحصول على الحكم الذاتي داخل الدولة أو الإنفصال عنها . وفي هذا النوع ، تسود حالة

العنف المسلح ، ويتورط المدنيون والعسكريون في الحرب ، ويتوقف العمل بالقانون في الدولة كما ينشب القتال بين الأطراف المتصارعة ، لاسيما أن القوات الإنفصالية تنظم نفسها في جيش نظامي.

1. **الحرب الأهلية بين جماعتين من جماعات النخبة الحاكمة في الدولة** : مع تورط العسكريين والمدنيين في الصراع ، تدور الحرب في هذه النوعية حول شكل وتكوين نظام الحكم . ويمكن أن تنشأ الحرب الأهلية هنا بفعل حدوث إنقسام متساوٍ بين صفوف القوات المسلحة في الدولة ،ويعتبر السبب وراء هذا الانقسام عاملاً حيوياً، على أنه من الضروري في هذه الحالة أن يظل قطاعاً رئيسياً من القوات المسلحة على ولائه للنظام الحكام ، حتى يمكن أن يستمر الصراع ، كما يمكن أن تنشأ الحرب الأهلية في مثل هذه الحالة بفعل استبعاد قطاع من النخبة المثقفة أو الحاكمة من دائرة المشاركة السياسية ، أو من دائرة الإستفادة من عملية توزيع القيم المادية والمعنوية فى المجتمع . وفى تلك الحالتين ، يمكن أن يحدث الانقسام فى أعقاب إنقلاب عسكري أو ثورة شعبية شاملة .

أما "إيفان لوارد" ، فيرى إنه بينما أدت التجارب المريرة للحرب العالمية الثانية وتطور التكنولوجيا العسكرية والردع النووى إلى التقليل من الحروب بين الدول خلال العقود الأخيرة ، فإن هناك العديد من الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أدت إلى إزدياد الصراعات الداخلية والحروب الأهلية في العالم عموماً ، وفى دول العالم الثالث خصوصاً . ويرى أن الحروب الأهلية تعود في جانب مهم منها إلى إزدياد ثورة التوقعات السياسية والإقتصاية من جانب المواطنين ، مما يؤدى إلى بروز حالة من الاحباط عندما لا تتفق مع أوضاعهم الفعلية ومع طموحاتهم المتزايدة . ويرى لوارد أن هناك خمسة أنماط من الحروب الأهلية على النحو التالي(1).

1. الحروب الأهلية التي كانت إنعاكساً للحرب الباردة : والتى كان أحد أطرافها يتبني إتجاهاً ماركسياً أو كان يلقى دعاماً سياسياً قوياً من الماركسيين ، بينما كان الطرف الآخر يتبني الأفكار السياسية الغربية أو كان دعماً من الغربيين مثل الحرب الأهلية في المجر ، والصين (1927 ــ 1936) و (1948) ، وإنقسام الالمانيتين (1945-1991) ، وحروب جنوب شرق آسيا . وقد شهدت هذه الحروب تنوعاً في طبيعة المعتقدات السياسية والروابط التى تربط أطراف الصراع مع الشرق والغرب .

1. Ev anlurad , ''civil conflict in modern internation relations'' in evan luard (ed) , the international regulaton of civil wars (new york : new York university bress, 1972,b.b 11-14.

2. الحروب الأهلية المرتبطة بالصراعات الأيديولوجية : مثل لبنان واليمن وبوليفيا وجواتيمالا وفنزويلا وبيرو وكولومبيا وغيرها ، ففى لبنان (في آواخر الخمسينيات) واليمن في (الستينات) ، كانت الحروب الأهلية جزءاً من الصراع العام في العالم العربي بين القوى الوطنية الراديكالية (بزعامة جمال عبد الناصر) والقوى التقليدية المحافظة .

3. ورغماً عن أن الأطراف المتصارعة كانت تتبنى معتقدات سياسية خاصة بقوى معينة إلا أن الأيدولوجيا لم تكن سبب الحرب الأهلية ، ولكن كان السبب يتمثل في التناقضات المتزايدة بين التوقعات الإقتصادية والسياسية الجديدة وبين سلوك الحكومات المحافظة .

4. الحروب الأهلية "مابعد الإستعمارية " ، حيث أدى إنتهاء الاستعمار إلى خلق وضع مضطرب ، فيه النظم الناشئة حديثاً من قوات معارضة ، مثل أجزاء من الهند وبورما وماليزيا والفلبين والجزائر . وفي أفريقيا ، برزت الإنقسامات الدينية والإثنية بسرعة عقب الإستقلال في كل من الكنغو وتشاد ... وغيرها .

5. الحروب الأهلية التي برزت ببساطة كشكل من أشكال الإحتجاج ضد الحكومات الديكتاتورية والقمعية ، بدون خلفية أيدولوجية قوية ، مثل باراجواي عام (1947) وكوبا (1953-1961) ، واندونيسيا (1958) ، وعمان (1967-1970) .

أما "ديفيد كارمنت" ، فقد توجه ذهب إلى ممارسة الأبعاد الدولية التي تمارس تأثيراً واسعاً على الحروب الأهلية الإثنية ، وإنتهى إلى أن هناك ثلاثة أنواع من الصراعات الإثنية ذات الأبعاد الدولية ، وأن النوع الأكثر شيوعاً لهذه الصراعات هو الصراعات الإثنية ذات الطابع الوحدوي. والفاعلون الرئيسيون في هذا النوع من الصراع هي الدول . أما النوع الثاني ، فهو الصراعات الانفصالية ويعتبر هذا النوع أقل قابلية للفهم من زاويا النظره والسياسية العملية لأن لها أصولاً لا ترتبط بأوضاع الدولة ذاتها ، ولكنها تمتد إلى الساحة الدولية ، وتؤدى إلى نشوب صراعات دولية عبر ما تسببه من اجتذاب أطراف دولية ثالثة أو تدخل قوات اقليمية لحفظ السلام أوتدخل قوى دولية كبرى . وأخيراً ، فإن النوعية الثالثة من الصراعات الإثنية تتمحور حول عملية مقاومة الاستعمار بين القوى الإستعمارية والجماعات الوطنية ، وهو ما يؤدى لنشوب صراع بين الدول . ويختلف هذا النوع من الصراع عن النوعين السابقين طالما أن الصراع ينبع فى هذه الحالة بين الجماعة الإثنية التي تقاتل تحت

ضغط دوافع قوية وبين قوة استعمارية . وبالمثل ، فإن هذا النوع من الصراعات غالباً ما يؤدى إلى تدخل أطراف ثالثة تحت تأثير دوافع متعددة[1].

وعلى هذا الأساس ، فإن هناك إختلافات واضحة فيما بين مناهج دراسة ظاهرة الحروب الأهلية . ولذلك فإن هذه الدراسة تميل إلى الأخذ بمنهج تحليل النظم بهدف الوقوف على الخصائص العامة لظاهرة الحرب الأهلية فى القارة الإفريقية ، وذلك إنطلاقاً من النظر إلى هذه الظاهرة فى إفريقيا بوصفها ظاهرة نظامية دفعت إليها العديد من الأزمات والمتغيرات القائمة فى الدول والمجتمعات الإفريقية فى فترة ما بعد الاستقلال . فالحرب الأهلية تمثل نتاجاً للعديد من الإختلالات الكامنة فى بنية الهيكل السياسي – الإجتماعي فى الدول الإفريقية المعنية ، كما أن هذه الحروب تعتبر دليلاً على أن الدول المعنية فى القارة الإفريقية لم تفلح بالنهوض بالأعباء الوظيفية – المادية والمعنوية –التى أخذتها على عاتقها منذ التحرر والاستقلال ، مما أدى إلى عجز النظم الحاكمة فى تلك الدول في حشد التأييد والمساندة لها من جانب المواطنين . ومن ثم ، فإن أسباب الحروب الأهلية الإفريقية تكمن فى التناقضات الداخلية ، ولا يخلو الأمر من تأثيرات خارجية معينة أدت إلى إستمرار الحروب الأهلية في العديد من الحالات ، وجاءت هذه التدخلات بالدرجة الأولي فى إطار رغبة القوى الخارجية فى تحقيق مصالحها المختلفة من خلال إستغلال الحروب الأهلية الناشبة فى دول القارة الإفريقية وعلى هذا الأساس ، فإنه من الممكن الإشارة إلى متغيرين رئيسيين وراء نشوب الحروب الأهلية فى الدول الإفريقية ، هما :

1. النشأة المشوهة لنظام الدولة فى القارة الإفريقية ، حيث نشأت الدول الإفريقية بشكلها الحديث بصورة غير طبيعية ، سواء من حيث التوقيت والحدود والتشكيلات الإجتماعية الداخلية بها وقد جاءت هذه النشأة بالأساس فى ظروف الهيمنة الإستعمارية القاسية التى تعرضت لها معظم دول القارة الإفريقية ، والتى إنطوت على إعادة توزيع مشوه للتشكيلات الإجتماعية والإثنية فى القارة الإفريقية ، وجرى تأطير هذه التشكيلات داخل حدود سياسية مصطنعة كان الأساس الوحيد فى تخطيطها يتمثل فى إعتبارات توزيع المستعمرات بين القوى الإستعمارية الأوربية خلال القرنين التاسع عشر والقرن العشرين ، ولم تراع عملية التقسيم الإستعماري لطبيعة حالة التشكيلات الإثنية بمختلف أنواعها . وبالتالي جرى تفتيت كيانات إثنية كثيرة فى ما بين العديد من الدول الإفريقية، وباتت الدولة الواحدة تضم مزيجاً متنوعاً من

[1] david Carment. The lnternational Dimension. Of C.onflict: Concepts. Indicatore. And Theory. Journal of Peace Research (Oslo:intemationa; Peace Research Instiute) vol .30. No.2.1993.P.P.137-150

القوميات والأعراق فى الكثير من الحالات ، مما جعل الأوضاع الإجتماعية الداخلية فى العديد من الدول الإفريقية مصدراً للتوتر وعدم الإستقرار الداخلي ، علاوة على أن التجربة الإستعمارية ذاتها لم تتح للمجتمعات الإفريقية الفرصة لبناء دول متماسكة من خلال عملية تاريخية متكاملة على نحو ما شهدته المجتمعات الأوربية ذاتها.

2. السياسات العامة المتحيزة فى العديد من الدول الإفريقية ، ساعدت فى مرحلة ما بعد الإستقلال على الدفع فى إتجاه الحروب الأهلية ، لاسيما بالنسبة لسياسات التوزيع والمشاركة السياسية فى تلك الدول . وواقع الأمر ، إن هذا المتغير لا ينفصل كثيراً عن المتغير السابق، فالاختلافات التى شابت السياسات العامة فى الدول الإفريقية كانت ناتجة فى الأغلب الأعم بفعل الإعتبارات الإثنية المحضة ، حيث إتسمت السياسات العامة التى أتبعتها العديد من النظم الحاكمة فى القارة الإفريقية فى مرحلة ما بعد الاستقلال إلى حد كبير فى التحيز الكامل من جانب النظام لصالح الجماعة الإثنية التى ينتمي إليها هذا النظام ، مما يدفع الجماعات المحرومة إلى الشعور بأن هناك نوعاً من التمييز الحكومي ضدها ويتخذ هذا الشعور شكلاً أكثر إنفجاراً مع توافر قدرات تسليحية لدى تلك الجماعات ، مما يؤدى تدريجاً إلى نشوب الحرب الأهلية .

وبالإضافة إلى هذين المتغيرين ، فإن المتغيرات الخارجية تمارس تأثير على ظاهرة الحرب الأهلية فى القارة الإفريقية ، ويأتى فى مقدمتها تأثير المتغيرات الخارجية ، لاسيما الأدوار المختلفة التى تمارسها القوى الدولية والإقليمية صاحبة المصلحة فى نشوء وإستمرار الحروب الأهلية فى دول معينة فى القارة الإفريقية . وقد بدأ تأثير هذا المتغير واضحاً إبان الحرب الباردة عندما عمدت الولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد السوفيتي السابق إلى تكييف كافة الصراعات الداخلية في دول العالم الثالث عموماً فى إطار صراعهما المركزي مع ذلك ، فإنه ثبت أن المتغيرات الدولية ، بالرغم من أهميتها ، لا يمكن أن تفلح أبداً في خلق الحرب الأهلية ما لم تكن الأوضاع الداخلية في الدول المعنية مهيئة لذلك أصلاً بسبب التناقضات السياسية والإقتصادية الداخلية .

فى هذا الإطار ، تنطلق الدراسة لأن هناك نوعين من المقومات والركائز التى تستند عليها ظاهرة الحرب الأهلية ، وهما : الأيديولوجيا والتنظيم . فالحرب الأهلية لا تندلع سوى عندما توفر الذرائع المباشرة التي تؤدى إلى إنفجارها ، ويتمثل ذلك فى بلورة أيديولوجيا متماسكة للجماعة أوالجماعات الإثنية المتصارعة ، بالإضافة إلى توافر شكل تنظيمي معين للجماعات المتصارعة والحقيقة أن أهمية الأيدولوجيا هنا تنبع من كونها عنصراً بالغ

الأهمية في نشوء الحرب الأهلية ، إذ أنها تقدم الإطار النظري والعقدي المحرك لمواقف الأطراف المتصارعة ، وتحكم رؤيتهم للعالم الخارجي بصفة عامة ، وللخصوم الآخرين في الحرب الأهلية بصفة خاصة ، كما أن الأيديولوجيا تحدد الأهداف الخاصة التي تسعى الأطراف إلى تحقيقها من خلال الصراع المسلح ، وهو ما يجعل الأيديولوجيا عنصراً بالغ الأهمية من عناصر الحرب الأهلية.

أما التنظيم ، فهو يعتبر ضرورة بالغة من أجل التعبير عن المصالح الجماعية وصياغة أهداف الجماعة ، علاوة على أنه لا يؤخذ في الحسبان ــ في حالات الصراع الإثني ــسوى التعبير المنظم عن المصالح الجماعية من خلال تنظيم سياسي ، وكذلك العمل الجماعي المتواصل والتأثير السياسي المعتمد على مجموعة واضحة من المطالب ، والمعتمدة أيضاً على إستراتيجية عمل قابلة للتحقيق من خلال المنظمات السياسية التي تمثل الجماعة ، وتسعى إلى تحقيق أهدافها ، ويمكن أن يتوفر هذا الهيكل التنظيمي من خلال حشد وتعبئة الجماعة في تنظيمات إثنية أو هيئات دينية أو أحزاب سياسية تقليدية أو روابط إقتصادية . ومن ثم ، فإن هذين الجانبين — الأيديولوجيا والتنظيم — يمثلان الركائز المباشرة التي تؤدي إلى إندلاع الحروب الأهلية .

1. الإثنية

وقد شاع مفهوم الإثنية في الدراسات الإجتماعية والسياسية منذ فترة ترجع إلى بداية هذا القرن ، وذلك تبعاً للتغيرات الكبرى في الخارطة السياسية للدولة التي جاءت نتيجة للحروب .

كما أن وجود الجماعات الإثنية قديم العهد فلقد ظهرت هذه الجماعات وإنتشرت في المجتمعات على إختلاف العصور ، وكان وجودها من الملامح المميزة للإمبراطورية البيزنطية ، والعثمانية ، والإمبراطوريات الأخرى ويرى كثير من الباحثين أن الجماعات الإثنية تسود في المجتمعات ذات الثقافات المتعددة ، أو السلالات وكذلك المجتمعات التي تقوم على تعددية القبائل ، ورغم كل ذلك فإن مفهوم الإثنية منذ شيوعه وحتى وقتنا الحاضر لايزال محلاً لإثارة الخلاف وعدم الإتفاق حول مضامينه ودلالاته .[1]

ولغموض مفهوم السلالة تمت الإستعاضة عن بمفهوم الجماعة العرقية حيث تضمن هذا المفهوم على مضامين ثقافية ، ولذلك لجأ علماء الأنثريولوجيا إلى استخدام اصطلاح الجماعة الإثنية بمعنى الجماعة العرقية للإشارة إلى الجماعات المتمايزة سلالياً وثقافياً [2].

---

[1]/ عبد العزيز شاهين ، الصراع القبلي السياسي في مجتمعات حوض النيل ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب 2011م ، ص "158"

[2]/ احمد وهبان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999م ، ص "95

ولكن هناك بعض الباحثين يرون أن هنالك فرقاً بين الإثنية والعرقية فالجماعة الإثنية تعني (العرقية – والتقافية) ويقصد بذلك الذين يشتركون في سمات ثقافية معينة يتميزون بها عن غيرهم من الجماعات وإن لم ينحدرون من أصل واحد .

تصنيف الجماعات الإثنية :

تتعدد وتختلف المقاييس والمعايير التي يمكن على أساسها تصنيف الجماعات الإثنية ، ولكن هناك إتجاهين أساسيين في تصنيف الجماعات العرقية هما :

- التصنيف القائم على المقومات الذاتية .
- التصنيف القائم على المواقع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية .

فإذا نظرنا إلى التصنيف الأول نجد الجماعة الإثنية تصنف إلى جماعة سلالية ولغوية ودينية ، فالأولى تشير إلى تلك الجماعة التي تتميز بوحدة الأصل والسمات الفيزيقية التامة وأما الثانية " اللغوية" تشير إلى كل جماعة عرقية يشترك أفرادها في التحدث بلغة واحدة تميزهم عن الجماعات الأخرى ، والثالثة " الدينية " فتشير إلى تلك الجماعة التي يمثل الدين المقوم الأساسي لذاتيتها وتمايزها عن الجماعات الأخرى (1).

مفهوم الأقلية العرقية :

هي الجماعة العرقية ذات الكم البشري القليل في المجتمع والتي تختلف عن غيرها من السكان من حيث السلالة أو السمات الفيزيقية أو اللغة أو الدين أو الثقافة ، ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم ، ساعين دوماً على الحفاظ عليها ، وغالباً ما تكون في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع ، كما يعاني الكثير منها من التمييز والإضطهاد أو الإستبعاد في شتى قطاعات المجتمع السياسية والإجتماعية والإقتصادية ، ولذلك فإن كل أقلية هي جماعة عرقية في أن كل جماعة عرقية ليست بالضرورة أقلية.

مفهوم الجماعة العرقية:

هي تجمع بشري أو جماعة إجتماعية يرتبط أفرادها فيما بينهم من خلال روابط فيزيقية أو بيولوجية مثل الأصل أو السلالة أو الثقافة مثل وحدة الدين واللغة والثقافة ، ويعيش هذا التجمع في ظل مجتمع سياسي أوسع ، مشكلاً إطار مغاير للإطار الثقافي للجماعات الأخرى.

---

[1]/ الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل ، مصدر سابق ، ص "205"

مفهوم الجماعة العرقية:

إن كلمة إثنية مشتقة من اللفظ اللاتيني "Ethons" وتعنى اعراق وتقاليد التي تقابل كلمة "Nation" الإنجليزية.

ومن الملاحظ أنه يوجد إختلاف كبير حول مفهوم الإثنية فمثلاً " موريس" بأنها مجموعة من الناس تختلف في ثقافاتها عن المجتمع الذي تعيش فيه ، ويعتقد أنهم يرتبطون بأواصر عرقية أو وطنية أو ثقافية مشتركة ، بينمايعرفها البعض بأنها تجمع بشري يتشابه أو يشترك أفراده في المقومات الفيزيقية (كوحدة الأصل) أو الثقافة (كوحدة للغة) أو الدين أو التاريخ أو غيرها من المقومات الثقافية، وهناك إختلاف كبير بين هذين المفهومين حيث يشترط التعريف الأول وجود هذه الجماعة في مجتمع أكبر منها حتى يطلق عليها وصف الجماعة الإثنية ، بينما يمكن أن يطلق هذا الوصف على أي جماعة تربطها رابطة الأصل العرقي أو السلالي أو الثقافي أو الديني وفقاً للتعريف الثاني ، ولعل التعريف الأخير هو لأنه يتحدث عن جماعة إثنية وليس عن أقلية إثنية.

حيث يشترط وجود جماعة أكبر تعيش إلى جوارها الأقلية الإثنية ، بينما لايشترط ذلك في الجماعة الإثنية لأننا لانتحدث عن هذه الجماعة عادة في علاقتها بجماعات أخرى وإنما عن شكل الروابط التي تربط بين أعضائها .

وقد حدد البعض أهم سمات للمجموعة العرقية تتمثل في الأتي :

- الإنتماء المشترك : والذي يشكل عاملاً مهماً في تكوين الجماعة .
- التفرد الثقافي : والذي يتمثل في اللغة والدين .. الخ .
- العضوية الإجبارية : وهو يعني أنه لاخيار للفرد في الإنتماء إلى مجموعة إثنية محددة.
- الجهوية : حيث تتركز المجموعة الإثنية عادة في إقليم معين داخل وحدة سياسية أكبر.

ولكن الملاحظ هو أن أهمية هذه العناصر تتفاوت من مجتمع لأخر فهناك بعض الجماعات تهتم بموضوع الدين مثل الأقباط في مصر ، وبعضها يهتم بالجانب العرقي مثل نيجريا ، كما يهتم بعضهم باللغة من الأكراد في المشرق العربي[1].

أما بالنسبة لتصنيف الحروب الأهلية في القارة الإفريقية ، فإن هذه الدراسة تميل إلى الجانب الذي يأخذ بتقسيم إجرائي محدد يقوم على أن من الممكن تصنيف جميع الحروب الأهلية في القارة الإفريقية في إطار أربعة أنواع من الحروب الأهلية ، وهي :

---

[1] الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل ، مصدر سابق ، ص "205"

1. **حروب أهلية إثنية انفصالية** ، وهي الحروب الأهلية التي تتميز بالإستقطاب الإثني الحاد في المجتمع ،وتنقسم خلالها الجماعات السكانية على أسس إثنية ، كما تتسم هذه الحروب بغلبة الترعة الانفصالية ، بحيث يكون الهدف الرئيسي لجماعات المعارضة هو الانفصال عن الدولة الأم ، وتكوين دولة جديدة ، ومن الممكن إدراج ثلاثة حروب أهلية أفريقية فى هذا النوع ، وهى : الحرب الأهلية النيجيرية (محاولة إنفصال إقليم بيافرا) ، ومحاولة إنفصال شمال الصومال (في إطار ما يعرف بجمهورية أرض الصومال) ، والحرب الأهلية في السودان ما بين الشمال والجنوب .
2. **حروب أهلية إثنية غير انفصالية** ، وهى الحروب الأهلية التى تنشب على أسس إثنية، ولكنها لا تنطوي على مطالب أو نزعات إنفصالية من جانب أي من الأطراف ويكون الهدف الرئيسي من هذه الحروب هو الصراع على السلطة وتندرج أغلب الحروب الأهلية الإفريقية في إطار هذا النوع ، حيث تدخل الحروب الأهلية في كل من أنجولا ، واوغندا ، والصومال ، وليبيريا ، وأثيوبيا ، ورواندا ، وبورندى ، وتشاد .
3. **حروب أهلية انفصالية غير إثنية** ، وهى الحروب الأهلية التى يكون الهدف منها متمثلاً فى الإنفصال عن الدولة ، ولكن من دون أن تكون مرتكزة بالضرورة على أسس إثنية ، وربما يقف وراء هذه الحروب فصيل منشق عن القوات المسلحة للدولة المعنية وقليلة جداً هذه النوعية من الحروب الأهلية ، وربما كان من الممكن إدراج الحرب الأهلية فى زائير (محاولة إنفصال إقليم كاتنجا ـــ شابا) .
4. **حروب أهلية غير إثنية وغير إنفصالية** ، وهي الحروب الأهلية التى تتسم بالسيولة من الناحية الإثنية ، حيث لا تكون خريطة التحالفات الإثنية واضحة ، ويكون أساس عمليات التعبئة والحشد وبناء التحالفات فى هذه الحروب هو الإعتبارات السياسية ، وتقع هذه النوعية من الحروب الأهلية فى الدول التى تتسم بتعددية ملحوظة فى الجماعات القومية أو القبلية أو الدينية فيها ، بحيث لا تستطيع كل جماعة إثنية أن تمثل فصيلاً مستقلاً فى الحرب الأهلية ، وربما كان من الممكن إدراج الحرب الأهلية فى كل من موزمبيق والكونغو (زائير) وسيراليون فى هذا النوع .

مفهوم العنف :

هنالك عدة إتجاهات في تعريف العنف فهنالك من يربط بين المفهوم والأرقام والقهر من جانب الفاعل والخضوع والمقاومة من جانب المستهدف فهو الإستخدام غير عادل للقوة من قبل مجموعة من الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين والضرر بممتلكاتهم[(1)].

وهذه التعارف يربط المفهوم بإستخدام القوة بينما الحرمان أو التهديد بإستخدام القوة يعتبر عنفاً أو عاملا في إشعال فتيل العنف في غياب المشاركة الجماعية الأمر الذي يولد الصراع ويعتبر العنف أحد أشكال وتطور النزاع والسلوك الصراعي يمكن أن يولد كأحد أشكال التعبير عنه في غياب تقاليد المنافسة السليمة وإدارة الصراع السلمي ، والتعريف الثاني للعنف باعتباره تعبيراً عن أوضاع هيكلية متباينة إلى مجموعة من المقومات والسمات الكامنة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع لذلك يطلقون عليه العنف الهيكلي أو النيابي. ويصف الدكتور حسين توفيق إبراهيم هذا النمط من العنف بأنه يتخذ أشكالاً عدة منها غياب التكامل الوطني داخل المجتمع وسعي بعض الجماعات للانفصال عن الدولة وغياب العدالة الاجتماعية وحرمان قوى محددة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية وعدم إشباع الحاجات الأساسية لقطاعات عريضة من المواطنين والتعيين على المستوى الخارجي [2] .

هنالك إرتباط عضوي بين العنف الهيكلي والعنف السياسي إذ أن الأخير ماهو إلا تعبير مادي عن أزمة معينة لا تتوفر وسائل مشروعة للتعبير عنها نتيجة لطبيعة النظام السياسي القائم. أو أن المجتمع يعيش في حاله دائمة التوتر نتيجة تسارع وتأثر التغيير الاجتماعي والاقتصادي مع غياب المؤسسات التي تستوعب تطلعات وآمال القوى الإجتماعية كافة وبالتالي أضحى العنف السياسي وسيلة لتحديد الطابع القانوني والاقتصادي والأيكولوجي للحكم والوصول للسلطة ويكتسب أشكالاً حادة من التمرد والانقلاب أو الثورة وأهميته في بلدان العالم الثالث التي لم تكتسب بعد تقاليد سياسية راسخة في أساليب ونهج التداول السلمي للحكم مثل هذا الإرتباط بين العنف الهيكلي والسياسي يصلح العنف السياسي خيار مفتوح في دول القارة الأفريقية والجماعات التي هي دائمة في حالة تعبئة إجتماعية دائمة بين المجموعات القبلية أو الاثنية أو السياسية ويترتب عليها زيادة معدلات العنف نظراً لغياب المؤسسات أو ضعفها أو تدني مستويات التنمية الاقتصادية وفي بعض الحالات تأخذ علاقة منحنى ولكن إذا ما تم بعد مرحلة معينة من المراحل وتحقيق درجة معقولة من التنمية الاقتصادية وبناء

---

[1]/ د. حسين توفيق ابراهيم "ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية " مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1999م ص "42"

[2]د. حسين توفيق ابراهيم " مرجع سابق" ص "44".

المؤسسات اللازمة لاستيعاب أثار عملية التعيين فإن معدل العنف السياسي والهيكل يتجه نحو الأنقص رغم إستمرار عملية التعيين الاجتماعية[1].

وبجانب هذا فإن الإستمرار في اللجوء إلى العنف يشجع عليه الإيمان واليقين بأنه يمكن أن يبدوا أمرا رائجا مثال النجاحات التي انتزعتها مجموعات أخرى والذي يدعو للتفكير من خلال العدوى الإيمانية مكانة العنف في الذاكرة التاريخية طريقة الإشارة لفعاليته في الإنتاجيات الثقافية أو المعالجة الإعلامية للأخبار الحالية وأخيراً الشعور الذاتي بأن تكون المجموعة مهمشة في المؤسسات كل ذلك يمكن أن يقوي اليقين بأن العنف وحده بشكل أو بآخر يسمح بالحصول على أخذ المتطلبات الجماعية بعين الاعتبار [2].

1/ احمد الضو احمد " ظاهرة العنف السياسي في السودان " مجلة دراسات استراتيجية العدد "15" اكتوبر – نوفمبر – ديسمبر 1998 ص "27

2/ د. حسين توفيق ابراهيم " مرجع سابق" ص "44".

المبحث الثاني :-

الأبعاد التطبيقية و المنهجية لدراسة الحروب الأهلية

أولاً : الأبعاد التطبيقية لدراسة الحروب الأهلية

إن خطورة ظاهرة الحرب الأهلية ليست فى حاجة إلى إثبات ، فقد أصبحت هذه الحرب واحدة من أبرز ملامح السياسة العالمية خلال الربع الأخير من القرن العشرين ، وباتت هذه الظاهرة تستحوذ على حيز كبير من الاهتمام في العلاقات الدولية وخلال عقد التسعينيات وما بعدها كانت الأغلبية الساحقة من الصراعات التى شهدتها البيئة الدولية هي صراعات داخلية وحروب أهلية أساساً ، و لم تعد هذه الحروب مجرد صراعات محدودة تدور بين الحكومة وجماعات صغيرة من المعارضة في الدول المعنية، وإنما شملت هذه الحروب مجتمعات بأسرها فى العديد من المجالات إلى درجة الإبادة الجماعية لقطاعات كاملة من السكان ، مثل حالة الإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا ، كما أن حدة وكثافة الصراع فى هذه الحروب تزداد بصورة مستمرة[1] . ومع ذلك فإنه على الرغم من الانتشار الواسع لظاهرة الحرب الأهلية من الناحية العملية ، إلا أنها لم تحظ بقدر كبير من الإهتمام العلمي ، وما زال الإهتمام بها في حقل العلوم الاجتماعية والسياسية ضئيلاً للغاية ، ويعود هذا الوضع فى واقع الأمر إلى أن ظاهرة الحرب الأهلية كانت ترتبط دوماً بأبعاد دولية هامة ، لاسيما إبان فترة الحرب الباردة بين الكتلتين الرأسمالية والإشتراكية ، وكان التدخل في الحروب الأهلية جزءاً من المواجهة الإستراتيجية العالمية بين هاتين الكتلتين ، مما دعا العديد من الدراسات السياسية إلى النظر إلى ظاهرة الحرب الأهلية بوصفها مجرد أداة من أدوات الحرب الباردة التي لجأت إلى النظر إلى ظاهرة الحرب الأهلية بوصفها مجرد أداة من أدوات الحرب الباردة التي لجأت إليها القوتان العظمتان من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية وقد صبت جملة من الدوافع في اتجاه اهمال ظاهرة الحرب الأهلية بصورة جزئية في حقل الدراسات السياسية والعسكرية في آن واحد معاً ، و لم يتزايد الإهتمام بظاهرة الحرب الأهلية سوى في فترة ما بعد الحرب الباردة عندما إزداد نطاق هذه الظاهرة ، وعندما باتت الحروب الأهلية تمثل الشكل الصراعى الأكثر إثارة للإهتمام بعدما تلاشت احتمالات اندلاع حروب دولية أو عالمية واسعة النطاق ، وعلى هذا الأساس فإن من الضروري التمييز بين مرحلتين رئيسيتين من مراحل دراسة ظاهرة الحرب الأهلية في نطاق الدراسات السياسية والاجتماعية ، أولهما فترة الحرب الباردة والأخرى فترة ما بعد الحرب الباردة ، وهو ما

[1]/ احمد وهبان ، (الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر) ، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية) ، دار الجامعة الجديدة للنشر ،مصدر سابق، الإسكندرية ،1999م ، ص "95"

يعني إن الإهتمام الأكاديمي بهذه الظاهرة كان تابعاً لدرجة الإهتمام السياسي الفعلي بالظاهرة ، كما كان مرتبطاً بدرجة شيوع وإنتشار هذه الظاهرة في البيئة الدولية[1] .

أضف إلى ذلك ، أن هذه الظاهرة ما زالت من الظواهر الإجتماعية التي لم تتبلور لدرجة عالية من الإتفاق بشأنها فى حقل العلوم الإجتماعية ، وليس هنالك سوى قدر قليل من الإتفاق على المسائل والقضايا الرئيسية فى دراسة الحروب الأهلية ، ويعود ذلك إلى وجود إختلافات حادة فيما بين حالات الحروب الأهلية التي شهدتها الساحة الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، مما يجعل من الصعب رصد خصائص مشتركة لهذه الحالات وقد دفعت هذه الصعوبات ببعض الباحثين إلى التحذير من أن الخروج بتعميمات بشأن الصراعات الداخلية المسلحة يعتبر مسألة محفوفة بالمخاطر ، ومن أجل الوقوف على مختلف التعريفات والأطروحات التي تعاملت مع ظاهرة الحرب الأهلية ، والاختلافات القائمة فيما بينها و تتداخل دراسة الحرب الأهلية مع العديد من الظواهر السياسية والعسكرية والاجتماعية الأخرى ، وهو ما خلق قدراً من الغموض بشأن كيفية الفصل بين هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر مثل المماثلة ، ولذلك كان كثيراً ما يجرى النظر إلى الحرب الأهلية بوصفها مرادفاً للثورة أو حرب العصابات أو أعمال التمرد واسع النطاق ،كما كان يجري النظر إليها بوصفها جزءاً من ظوهر الصراع الإثني أو الصراع الداخلي أو الحرب الصغيرة أو الحروب الداخلية... وما إلى ذلك. ومن ثم ، كان الإهتمام ينصب في الأغلب الأعم على الظواهر الأوسع التي ظاهرة الحرب الأهلية جزء منها ، مثل الصراعات الإثنية داخل المجتمع الواحد ،او لم ينظر في الكثير من الحالات إلى الحرب الأهلية سوى بإعتبارها مجرد شكل من أشكال التعبير العسكري عن الصراع الإثني،أي أن الحرب الأهلية مجرد وسيلة فقط في دراسة ذالك الصراع . وفي نفس الوقت ، فإن الإهتمام الأكثر شيوعاً في حقل الدراسات السياسية والإجتماعية بالنسبة لظاهرة الحرب الأهلية على (دراسات الحالة)،أكثر من الإهتمام بالدراسات النظرية أو دراسات المقارنة ، وهو ما لم تتم بلورة نظريات متكاملة لدراسة الحروب الأهلية في الفكر السياسي والعسكري على نطاق واسع .

---

[1]/ الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل ، مصدر سابق ، ص "205"

الحرب الأهلية في الأدبيات السياسية :

مر التعريف بمفهوم الحرب الأهلية بتطور تدريجي في حقل الدراسات السياسية ،بدءاً من التركيز على الجوانب الشكلية للحرب الأهلية ، مروراً بالتعريفات التي وسعت كثيراً من نطاق ظاهرة الحرب الأهلية إلى درجة النظر إلى جميع الصراعات الدولية بوصفها جزءاً من الحرب المسلح الجارية ، كما لابد أن يتسبب هذا العنف في وقوع أعداد كبيرة من الضحايا .

مناطق تمركز الجماعات المتصارعة تشير الى أن الحرب الأهلية تتسم بتقسيم أراضي الدولة بين جماعات أو أكثر ،بحيث تمارس كل عملياتها القتالية انطلاقاً من هذه المناطق كما تفرض كل جماعة في منطقتها قانونها الخاص ،بعيداً عن سلطة الحكومة المركزية .

ثانياً : الأبعاد المنهجية لدراسة ظاهرة الحرب الأهلية

يتضح من العرض السابق لتعريفات الحرب الأهلية أن هناك إختلافات بارزة في النظر إلى ظاهرة الحرب الأهلية ، و لم تكن هذه الإختلافات قاصرة على مجرد التعريف بالظاهرة ، ولكنها إمتدت إلى عملية وضع الأطر النظرية الخاصة بها ، وعلى الرغم من أن ثمة إجماع على أن ظاهرة الحرب الأهلية ترتبط في الأساس بالإنقسامات الإثنية أو الأيديولوجية في المجتمع الواحد ، إلا أن الأدبيات السياسية إختلفت بشدة في تفسيرها لعملية التحويل التي إنتقلت بموجبها الإنقسامات الإثنية إلى مرحلة الإنفجار المسلح واسع النطاق بين الجماعات الإثنية المختلفة وتمحور الاختلاف بصفة خاصة حول الأوزان النسبية للعوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية الدافعة نحو نشوء ظاهرة الحرب الأهلية داخل المجتمع الواحد ، لاسيما فيما يتعلق بتأثير الموروثات الاستعمارية المختلفة على التكوين الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الإفريقية ، وما أفرزته تلك الموروثات من آثار على حركة التفاعلات السياسية الداخلية في المجتمعات الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال ، والظاهرة بصفة مبدئية أن الاختلاف في الاقترابات التي تعاملت مع ظاهرة الحرب الأهلية لم يكن عائداً فقط إلى إختلاف المدارس الفكرية ، ولكن هذا الإختلاف كان يمثل في الكثير من الحالات إنعكاساً للتحيزات القيمية لدى الباحثين المعنيين ، وبدأ ذلك واضحاً في الأدبيات التي صاغها العديد من الباحثين الغربيين في تفسير هذه الظاهرة ، والتي غلبت عليها النزعة التبريرية الرامية إلى التقليل من مسؤولية الإستعمار الأوربي فى نشوء ظاهرة الصراع الإثني في المجتمعات الإفريقية ، وهناك فى الواقع أربعة أنواع من الإقترابات التي تناولت ظاهرة الحرب الأهلية في إفريقيا على النحو التالي :

1 / البعد الاستعماري :

وقد ركزت هذه الإقترابات على تأثير الإستعمار فى خلق التناقضات الداخلية في المجتمعات الإفريقية خلال الفترة الإستعمارية ، مما مهد الطريق أمام إندلاع الحروب الأهلية في القارة الإفريقية ، والحقيقة أن هناك إجماعاً واضحاً فى الأدبيات السياسية على الدور الإستعماري فى خلق ظاهرة الحرب الأهلية ، فعلي سبيل المثال : ركز اندرو ليكون على أن الحروب الأهلية في إفريقيا تعتبر نتاجاً لظروف عملية إنشاء الدول الإفريقية على أيدي الاستعمار ، ثم تنفيذ عملية تصفية الاستعمار ، دون الأخذ في الاعتبار الصراعات الإثنية والقومية التي يمكن أن تتبع ذلك ، وتعتبر تشاد وأوغندا واثيوبيا وانجولا خير مثال على ذلك ، وقد ركز "ادبا نولي" بشكل تفصيلي ، على سبيل المثال، على دور الاستعمار في تغذية وتعزيز ظاهرة الصراع الإثني في المستعمرات الإفريقية . ورغم أن "ادبا نولي" ركز على الصراع الإثني ، وليس على الحرب الأهلية تحديداً ، إلا أن الصراع الإثني كان يمهد الأرضية في الكثير من الحالات لنشوب الحرب الأهلية في القارة الأفريقية بعد الاستقلال . وقد جاء الدور الاستعماري في هذه العملية في إطار رغبة القوى الاستعمارية الأوربية في تأسيس إسلوب إنتاج رأسمالي يخدم مصالحها واحتياجاتها . ومن ناحية أخرى ، فإن دخول الاستعمار والرأسمالية إلى البلدان الإفريقية أدى إلى نشوء وإلى تأثير متناقض للعلاقات السلعية حيث إختفت روابط النسب والعلاقات الإقتصادية والإجتماعية ، وحلت محلها علاقات موضوعية مبنية على أدوار معقدة في عملية الإنتاج والتنافس السلعي وبالتالى يظل التهديد الإقتصادي، الإجتماعي سائداً ويتنامى الإنحياز الإثني بصورة تدريجية في ظل العلاقات الرأسمالية . وتتمثل أهمية الإنحيازات الإثنية هنا في إنها تخلق نوعاً من التشابه اللغوي ،الثقافي والإجتماعي كما تلبي هذه الإنحيازات حاجة الأفراد إلى الحفاظ على هواياتهم ، علاوة على أن تصاعد المنافسة الرأسمالية يؤدي إلى حدوث تحول تدريجي في الوعي الذاتي لدى الأفراد من فردي إلى طبقي في بادئ الأمر ، مما يؤدى إلى بروز جماعات إثنية متنافسة ، ويتجه الفرد نحو المزيد من التماثل مع مجموعته الطبقية . ويمثل الوعي الطبقي مرحلة وسيطه هامه في إتجاه بلورة الهوية الإثنية ، حيث أن الوعي يؤدي تلقائياً إلى نشوء برجوازية حاكمة مستأثرة بالسلطة ، وعادة ما يترافق هذا الإستئثار بالسلطة مع نمو التناقضات الإثنية في المجتمع . وفي نفس هذا الإطار،أدى أسلوب تقسيم العمل الإستعماري إلى تعزيز الإثنية داخل المستعمرات ، حيث كانت بعض النخب والمجموعات الصغيرة داخل كل إقليم تجد لنفسها مصلحة إقتصادية معينة في الإثنية ، حيث كانت تخشي من مشاركة أبناء الإقليم الأخرى في الثروات الصغيرة في الإقليم الخاص بها ،مما يدفع إلى تغذية الإثنية بإعتبارها خط الدفاع المحلي في مواجهة أبناء الأقاليم الأخرى ، ثم تزداد حدة هذه الوضعية مع سعي النخب والمجموعات الصغيرة إلى الهيمنة على سلطة الدولة بإعتبارها المصدر

الرئيسي للثروة . وبطبيعة الحال ، فإن هذا المسعى لا يتحقق سوى من خلال الإنتخابات ، فتتجه هذه النخب والمجموعات الصغيرة نحو الإحتكام إلى الإثنية.

كوسيلة لحسم الإنتخابات القائمة على أساس الدوائر الإثنية الإقليمية . وبالتالي تتنامي الإثنية في ظروف التسييس والمنافسة الإقتصادية، ويشتد العداء بين الأفراد والجماعات الإثنية ، وفي هذا المناخ غالباً مايظهر صراع إثني متصاعد ، وذلك حينما ينمو الصراع بين مجموعتين إثنيتين على نحو مكثف، ويمتد من ذالك إتساع دائرة الشك ، وتتوالى الأفعال والردود الأفعال المضادة ، وتبدو أهم مجالات هذا الصراع في إتجاه كل جماعة نحو حرمان الأفراد من خارج الجماعة الإثنية من الوظائف والخدمات المختلفة ،بل وممارسة العنف ضدهم .

2 / البعد الداخلي :

رغم عدم إغفال هذه الاقترابات للبعد التاريخي ، وللتجربة الإستعمارية التي مرت بها المجتمعات الإفريقية ، الإ أنها تركز على أن الحروب الأهلية والصراعات الداخلية في القارة الإفريقية تعتبر بالدرجة الأولى نتاجاً للظروف الداخلية في دول القارة . فعلى سبيل المثال ، يرى "اوكوادبا نولي اكي"[1] أن عدم الإستقرار السياسي والصراعات الداخلية عموماً في الدول الإفريقية يعود إلى وجود اكثر من خمسة عوامل، هي في مجملها عوامل داخلية ، وهي : التنافر الثقافي وإنخفاض شرعية نظام الحكم ، وضعف القدرة القمعية للنظام والتدهور الإقتصادي وبساطة أو بدائية التركيب الهيكلي للدولة والمجتمع[2].

ويعتبر المقترب الذي صاغته رواد من أوضح الإقترابات في هذا الصدد ، فعلى الرغم من هذا المقترب يسلم بأن القوى الإستعمارية الأوربية يعتبر المسئول الرئيسي عن هذا الوضع ، وأن العوامل الخارجية مثل الموروثات الإستعمارية والتدفقات التسليحية الخارجية والتدخل الأمريكي والسوفيتي إيان الحرب الباردة وبرامج التكيف الهيكلي التي تفرضها المؤسسات التمويلية الأجنبية ، تعتبر هامه للغاية ، إلا أن هناك العديد من العوامل الداخلية الأخرى التي هي سبب الصراعات الراهنة في أفريقيا . وفي هذا الإطار ركزت "وروا هاورد" على العديد من العوامل الداخلية في تفجير الحروب الأهلية في إفريقيا ،مثل موروثات فترة الإستعباد والهيكل الإجتماعي الإفريقي وصراعات الإمبراطوريات السابقة أو بين الوكلاء الإستعماريين السابقين والتطورات الإجتماعية في مرحلة ما بعد الإستعمار ــ لا سيما ما يتعلق بتسييس الإثنية من جانب النخب العسكرية الضعيفة ، وكذلك تسييس الدين والنزاعات الإنفصالية والوحدوية ، وبهذا المعنى فإن هذا المقترب يربط بين الصراعات الأهلية وأزمة بناء الدولة والمواطنة في دول القارة الإفريقية ، ويركز على أن الحجم

---

1. اكوادبانولي م .س.ذ،ص.ص23–36

2 CLAUDE AKE EXBLAINING BOLITICAL INSTABILITY IN NEW STATES THE JOURNAL OF MODERN AFRICAN STUDIES (CAMBRIDGE :CAMBRIDGE UNIVERSITY BRESS) VOL 11 NO3، 1973 . B.347

الهائل من الصراعات الداخلية في أفريقيا يعتبر أمراً غير مثير للدهشة ، إستناداً لهذه الصراعات إلى أن هذه الصراعات تعتبرأ أمراً ملازماً لعملية تشكيل دول قومية وإشاعة الإحساس بالمواطنة بين أفراد الشعب في ظل وجود جماعات إثنية عديدة ويؤكد هذا المقترب على أن الصراعات الداخلية في إفريقيا يقتضي النظر إلى الجانبين التاريخي والمعاصر في السياسة الإفريقية في أن واحداً معاً . وفي هذا الإطار تركز "رودا" على سبعة متغيرات رئيسية في التاريخ القديم والمعاصر للقارة الإفريقية على النحو التالي(1):

1. وجود جماعات من فترة ما قبل الإستعمار ، حيث تعتبر التجارب والموروثات التاريخية بين الجماعات الإثنية ذاتها خلال فترة ما قبل الإستعمار مسؤولة إلى حد كبير عن تفجير الصراع الداخلي في المجتمعات الإفريقية . ففي حالات روندا وبورندي وليبيريا ، لاتوجد جماعات إثنية منفصلة . وإنما هي داخلة في نسيج العلاقات الإجتماعية. وفي روندا وبورندي يتمحور الصراع بين ملاك الأراضي (السابقين) وبين الفلاحين (السابقين) وفي ليبيريا يعتبر الصراع جزئياً بين جماعات ذات صلة تجارب تاريخية مختلفة تجاه الحضارة الغربية .

2. وجود إمبراطوريات في فترة ما قبل الإستعمار ، حيث تعتبر مسألة وجود خلفاء للإمبراطوريات ما قبل الإستعمارية أمراً دافعاً نحو تفجير الصراعات الداخلية .

3. فالسياسات الإفريقية في فترة ما بعد الاستعمار اشتملت على تصفية حسابات قديمة. ومع ذلك فإن وجود إمبراطوريات ما قبل الاستعمار أو غير ذلك من التقسيمات التاريخية للقوة لا يفرض حتماً حدوث حرب أهلية ، ولكن هذه التقسيمات ربما تكون عاملاً مساعداً على حدوث بعض التوترات الداخلية .

4. الإثنية المسيسة : فالمتنافسون القبليون يلجئون إلى الإعتماد على أصولهم الإثنية طلباً للمساندة من خلال تغذية المشاعر بقصد إعتماد تلك القبائل عليهم ، وفى هذا الإطار فإن القبلية لم تكن ترتبط بالتنافس القبلي القديم في فترة ما قبل وجود الدولة الحديثة في إفريقيا ، ففى حالات ليبيريا (في عهد صمويل دو) واوغندا (في عهد عيدي أمين)، لجأ الزعماء السياسيون إلى سياسة (التحيز الإثني) بقصد الإستيلاء على السلطة لأنه لم يكن لديهم قدرة على بناء تحالفات سياسية مع خصومهم المحتملين أو مساندتهم سياسياً .

---

international ،" internally generated causs:saharan Africa _civilconfliet in sub ".howard.[1] Rhode e
س.15_b 12.b.96_winter 1995.no ،li .vol)catiadian institute of international affairs : (Toronto .journto

5. النزاعات الإنفصالية والوحدوية : وتنعكس مثل هذه النزاعات في صورة حركات إنفصالية ، مثل حالات بيافرا وكاتنجا وإريتريا وهو ما كان بمثابة حالات لما يمكن وصفه بـــ (القومية الإثنية) ، حيث تعتبر القومية أحياناً في الإدراك العام عن الصيغة البدائية للقبلية ، وتعتمد على تحول الجماعات الإثنية في إفريقيا نحو الصراعات الإنفصالية والوحدوية ، على نماذج مجموعة من العوامل التي تجعل القادة السياسيين يتخذون قرارات بشأن المخاطر التي تترتب على الانفصال .

6. الدين : هناك أنواع من الصراعات الدينية التى تتأسس على (الطوائف) وهي جماعات صغيرة تقع خارج النطاق الرئيسي للديانات داخل الدولة ، ومن المهم هنا التفريق بين التسييس الديني والأقلية الدينية المضطهدة ، وفى الكثير من المناطق الإفريقية ، يتعايش المسلمون والمسيحيون وأتباع الديانات التقليدية معاً بدون إحتكاكات ، إلا أن دور الدين يتزايد في ظل الأزمات الإقتصادية الحادة وإتساع نطاق ظاهرة البطالة ، وعادة ما يكون الشباب العاطلون عن العمل وغير القادرين على تكوين أسرة وغير الحاصلين على دور فى المجتمع والذين يعيشون فى ظروف إجتماعية بائسة يكونون أكثر قابلية للتأثر السياسي .

7. الأجانب المقيمون أو (الدخلاء) حيث تشهد العديد من الدول الإفريقية حالة من التمييز الفعال ضد الأجانب ، مثل الأسيويين فى شرق إفريقيا واللبنانيين فى غرب إفريقيا ، ويلعب هذا التمييز دوراً عاماً فى الدفع نحو نشوب الحرب الأهلية ، والواقع أنه طالما أن هؤلاء الأجانب لا يتعتبرون مواطنين فإن ما يحدث ضدهم لا يعتبر حرباً أهلية ويعتبر الكثير من الأجانب فى الدول الإفريقية أقليات وسيطة ، فهم أفراد مختلفون إثنياً يلعبون دوراً إقتصادياً بين المستهلكين أو المنتجين العاديين وبين الحكومات والشركات الكبرى ، وتميل مثل هذه الأقليات إلى تمييز نفسها ، كما أنها تقوم بدور إقتصادي مميز إلى حد كبير فى المجتمع ، ولكنها تفتقر إلى المزايا السياسية.

8. وجود الوطنيين أو (الشعوب المحلية) فى إفريقيا ويشير مفهوم الوطنيين أو الشعوب المحلية إلى الجماعات التى طردت من أراضيها أو تعرضت لمذابح جماعية فى الدول التى تعرضت لحركات إستيطانية واسعة النطاق ، وتعيش هذه الشعوب على الصعيد أو جمع الثمار أو الزراعة البسيطة ، على العكس من الشعب الذي أستولي على أراضيهم ، وبهذا المعنى فقد تعرضت جميع الشعوب في إفريقيا للقهر على

أيدي المستعمرين الأوربيين ، إلا أن معظم هذه الشعوب إستولت الآن على السلطة السياسية في بلدانها على الأقل من الناحية الشكلية ، وفى بعض الحالات تتعرض الجماعات التي تعيش على الصيد أو الجمع للتمييز ، مثل الصوماليين في كينيا .

وبشكل عام فإن هذا الطرح لم يهدف إلى تقديم وصف كامل لأسباب أي صراع أهلي في إفريقيا وإنما إستهدف إظهار مدي تعقيد الأسباب الداخلية للصراعات الأهلية في إفريقيا مع عدم التركيز على المتغيرات الخارجية مثل الحرب الباردة وتجارة السلاح ، ويرى هذا الطرح أن الإثنية ليست هي السبب في الإضطرابات الأهلية في إفريقيا ، وإنما السبب يكمن في محاولة إستكمال العملية الطويلة لخلق وبناء الدولة القومية في إفريقيا في مدي زمني قصير للغاية ، فإفريقيا تفتقر إلى الموارد الإقتصادية والمؤسسية والعائلية اللازمة لدعم الوحدة الوطنية ، وتعود تلك الصراعات إلى استمرار وجود التقسيم الاجتماعي الموروث من حقبة ما قبل الإستعمار بما في ذلك العلاقات الإجتماعية شبه الإقطاعية بين بعض الجماعات الإثنية ووجود إمبراطوريات ما قبل الاستعمار .

ومن ناحية أخرى فإن هناك العديد من الاقترابات التي ركزت على البعد الداخلي للحروب الأهلية وللصراعات الداخلية من الناحية النظرية عموماً ، فعلى سبيل المثال يرى "برديريك معتوق" أنه على الرغم من أن الآليات التي تقوم عليها الحروب الأهلية واحدة أينما وقعت ، ومع أن لكل حرب أهلية طابعها الخاص فإن المعادلة الأساسية التي تطرحها الحرب الأهلية عادة هي معادلة مثلثة الزوايا ، فمن ناحية أولي هناك الدولة التي قد تكون قديمة قائمة على إتفاق نصي أو دستوري أو حتى شفهي بين جماعاتها الأساسية ، ومن ناحية ثانية هناك معارضة مسلحة وميلشيات تقوم ضمن الدولة ولكن ضدها وتتأسس على أساس أنها تجمعات سياسية وحزبية متمايز بعضها عن بعض بإيدولوجيته العدوانية ، ومن ناحية ثالثة هناك المجتمع المدني الذي قد يصبح بفعل الحرب والتقسيم الجغرافي لمناطق النفوذ العسكري مجتمعات مدنية تجمع بينها النظرة الواحدة إلى أصحاب المشروع التسلطي، وإلى أمور حياتها اليومية وعلى الرغم من أن هذه الأضلاع الثلاثة لمعادلة الحرب الأهلية قد تختلف بحدة ما بين حالة وأخرى ، إلا أنها لابد أن توجد في جميع الحالات ، وفى هذا الإطار وضع "فريدريك معتوق" تصنيفاً للحروب الأهلية يرتكز على النتائج التي أسفرت عنها الحروب الأهلية وبالتحديد من حيث النظر بصفة

أساسية إلى طبيعة وأيدولوجية القوى التى إنتصرت في تلك الحروب ذلك يرى "معتوق" أن هناك ثلاثة نماذج رئيسية من الحروب الأهلية التي شهدها التاريخ الحديث في[1].

1. نموذج أنصار المشروع التحديثي الثوري ، ويتمثل هنا فى الثورة الفرنسية والحرب الأهلية الأمريكية ، حيث انتصر فى هذه الحروب الأهلية النموذج الثوري فى كل من فرنسا والولايات المتحدة وهو ما أدى إلى إرساء أسس عملية تجاوز للذات وتجلت هذه العملية بعد ذلك في الإبداع الديمقراطي وإتساع مساحة الحرية الإجتماعية والسلاسية ، وبالتالي فإن إيدولوجيا الحرب والإنعتاق من طغيان النبلاء (فرنسا) أو تحرير العبيد من سلاسل العبودية (الولايات المتحدة) ـــ أي أن الإنتصار هنا كان من نصيب المشروع الإيدولوجي الأكثر ديمقراطية .
2. نموذج إنتصار القوى التقليدية والمحافظة ، حيث خسر أصحاب المشروع التجديدي ـــ الإصلاحي للحرب الأهلية وإنتصرت القوى التقليدية والمحافظة ، ويتمثل هذا النموذج أساساً فى حالة الحرب الأهلية الإسبانية (1936 ـــ 1939) بالإضافة إلى الحالة في فرنسا (1871) وقد تبع إنتصار القوى التقليدية والمحافظة بطبيعة الحال قيام هذه القوى المنتصرة بمقاطعة الخصوم التجديديين واقتلاع ما تبقي من إرادة الإبداع لديهم ، وتعزيز حالة الانغلاق السياسي وقمع الحريات ، وهو ما أدى إلى إيقاف عملية التقدم في هذه المجتمعات ، و لم تستطيع الدولة المعنية تجاوز حالة الانغلاق هذه سوى بعد فترات وصول نظم أكثر إنفتاحاً وإستنارة إلى الحكم فيها .
3. نموذج إنتصار أيديولوجيا الانطواء والانغلاق على الذات الطائفية أو العرقية أو القبلي وهو ما يتمثل في حروب العالم الثالث ، وفى هذه الحالات لم يكن مهماً بالضبط أيه قوى انتصرت من بين الأطراف المتصارعة حيث كانت جميع هذه القوى تشترك فى تبني أيديولوجيات مغلقة ، وأدت الحروب الأهلية في هذه الحالات إلى تدمير منهجي للطاقات الحيوية للدول والمجتمعات المعنية من دون الرغبة فى توفير أي فرصة جدية للمستقبل ، وكان هذا المستقبل لا وجود له .

أما حاييم كوفمان فيقترح إطاراً نظرياً لدراسة الحرب الأهلية يقوم على النظر إلى هذه الحرب بوصفها صراعاً بين جماعات إثنية أو أيديولوجية حول علاقات السلطة داخل المجتمع الواحد ، وحول الكيفية التى ينبغي أن يحكم

---

[1]. فريدريك معتوق ـــ م . س . ذ . ص 12 ـــ 13 .

بها هذا المجتمع ويرى حايم كوفمان أن الحروب الأهلية لا تتماثل مع بعضها البعض ، فهناك الصراعات الإثنية والحروب الايديولوجية وتختلف هاتان النوعيتان عن بعضهما البعض من حيث طبيعة الصراع ودرجة المرونة التي تتسم بها ولاءات الأفراد ، ويرى أن الحروب الأهلية نوعان : إثنية ودينية .. فالحروب الأهلية الإثنية هي نزاعات بين جماعات ذات موروثات متباينة ، ويدور الصراع بينها حول علاقات السلطة داخل المجتمع الواحد ، وفى هذه الحالة تكون ولاءات الأفراد جامدة تماماً في الأغلب ، وتزيد الحرب من حدة الولاءات الإثنية إلى درجة تصبح معها الدعوات السياسية العابرة للإثنيات غير ذات جدوى ، وهو ما يعنى أن النصر يمكن أن يكون مضموناً فقط من خلال المادية على الأراضي المتنازع عليها ، وتولد الحروب الإثنية أيضاً معضلات أمنية حادة وينجح هذان المتغيران بفعل التصعيد فى عملية التعبئة الجارية على الجانبين ، وهو ما يمثل تهديداً لكل جانب منهما ، كما ينجمان عن أنماط التسوية السكانية المتداخلة ، وبمجرد أن يحدث ذلك فإن الحرب لا يمكن أن تنتهي حتى تنخفض المعضلة الأمنية من خلال الفصل المادي بين الجماعات المتنافسة وتكون النتيجة أن الحرب الإثنية لا تنتهي إلا من خلال ثلاثة طرق : الانتصار الكامل لأحد الأطراف أو الوقف المؤقت للصراع من خلال الإحتلال العسكري من جانب طرف ثالث ، أو من خلال الحكم الذاتي القائم على الفصل بين الجماعات المتصارعة . أما الحروب الأهلية الأيديولوجية فهي تعتبر منافسات بين فرق متأخرة داخل المجتمع الواحد حول الكيفية التي ينبغي أن يحكم المجتمع بها . أما الحروب تكون ولاءات الأفراد سائلة تماماً، وتعتبر الصراعات الأيديولوجية بمثابة منافسة بين الحكومة والمتمردين على ولاءات الأفراد ، وتتمثل الخصائص الهامة لهذه الصراعات في أن الولاءات الأيديولوجية تعتبر قابلة للتغير ، ومن الصعب تقيمها ويتعرض نفس السكان لنفس محاولات التعبئة من قبل الجانبين المتصارعين . ونتيجة لذلك فإن الاستحواذ على قلوب وعقول هؤلاء السكان يعتبر مسألة ممكنة وضرورية لتحقيق الانتصار ، والأدوات الأكثر أهمية في هذا الشأن تتمثل في الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمعالجة الاختلالات القائمة مثل الفقر وعدم المساواة والفساد وغياب الأمن المادي . وفي نفس الوقت تعتبر مسألة السيطرة على الوصل إلى السكان أمراً هاماً أيضاً سواءً لتيسير عملية التجنيد وتنفيذ وعود الإصلاح أو لتوجيه الاقتصاد ليحقق تلك المهام . وعلى أي حال فإن السيطرة على السكان لا يمكن ضمانها بصورة منفصلة عن السيطرة على الأراضي ، ولكنها تعتمد على الإستخبارات الجيدة

والإقناع والإكراه ، وغالباً لا تكون النجاحات العسكرية حاسمة طالما لم يجر تدمير قاعدة المساندة السياسية للخصم[1]:

وبالمثل تركز "اليزابيث كرايتون""ومارثا ابيل ماك ايفر" على الديناميات الداخلية للصراعات الإثنية الممتدة ، حيث توكدان على أن الصراعات الإثنية الممتدة هي صراعات ناتجة عن أزمة الهوية ، وهي نتاج لخوف أساس ضمني من الأقراض ينمو في ظل وجود تجربة لدى جماعات إثنية معينة بها عرض للتهديد ، وتعيش على ذكريات الإعدام والمذابح والمخاوف الناجمة من الهوية لا تقتصر فقط على الأقليات الأثنية ، ولكنها تدفع أيضاً الجماعات التي تشكل أغلبة السكان إلى الصراع .

وفي حالات الصراع الممتد تؤدي هذه المخاوف إلى بروز عمليتين تؤديان إلى تدمير النظام العام ، وتجعل من الصعب جداً إستعادته وهي ، : الأولى عندما تحاول جماعة إثنية معينة فرض أهيمنتها السياسية من خلال المؤسسات التي تحمل هويتها، حيث تسيطر هذه المؤسسات على الصراع في النظام القمعية التي تتمتع بسلطة عالية ومساندة قليلة . أما العملية الثانية فهي التعبئة السياسية والإجتماعية ، حيث تسعى الجماعات من وراء هذه التعبئة إلى تحدي النظام التقليدي للهيمنة الإثنية القائم في المجمتع ، وفرض نمط جديد من العلاقات الإثنية . ولذلك تتسم الصراعات الإثنية عادة بالطابع الدموي العنيف وإنهيار مؤسسات الحكم وإنقسام الرأي العام ونمو التناقضات الراديكالية وتطور نظام سياسي يتم بقوة الدفع الذاتي فقط ، وصعوبة الوصول إلى تسوية سياسية للصراع[2].

ويرى "ريتشاد شولتز" أن الصراعات الأهلية تنحصر بين نوعين رئيسيين هما الصراعات الإثنية والدينية ، فالصراعات الإثنية تعتبر جزءاً من حركة التفاعلات في المجتمعات المنقسمة بحدة ، ذلك أن هذه المجتمعات كانت عبارة عن جماعات إثنية متعددة إرتبطت ببعضها بفعل إعتبارات القرب الجغرافي والقوة القمعية للحكومة ، وفى هذه الحالة تكون الجماعات الإثنية فى مثل هذه المجتمعات كبيرة ، وتنظر إلى الإختلافات القائمة بينها وبين الجماعات الأخرى فى نفس المجتمع بإعتبارها دائمة ولا يمكن الوصول إلى حلول وسط بشأنها ، وتكون الإثنية بمثابة الشكل الرئيسي للهوية بالنسبة لتلك الجماعات وينظر أفراد تلك الجماعات إلى الحياة من منظور (نحن وهم) كما تستخدم الإثنية لتمييز الجماعة عن المجتمع الأكبر ، وتلجأ الجماعات الإثنية في حالات متطرفة إلى تبني مزاعم بشأن قطع محددة من أراضي الدولة ن وتفرض الاعتراف بالحدود القائمة للدول ، وتتولد لديها

Cham kaufmann ,bossible and imbossiblesdutions to ethnic civil wars ,international secarty Cambridge canter for s cienceam .:

[2]. سعد الدين أبراهيم م.س.د.ص45-48 .

الرغبة فى اللجوء إلى أشكال مختلفة من العنف السياسي لتحقيق تلك الأهداف ، وفى هذا الإطار تستغل المشاعر والهوية الإثنية ضد الجماعات الأخرى ، أما الصراعات الدينية فإن من الصعب أحياناً فصل الهوية والاختلافات الدينية عن المشاعر الإثنية ، ولكن هناك مع ذلك بعض أوجه التماثل بين الصراعات الدينية ، وتتمثل في أن المتغير الرئيسي الدافع لهذه الصراعات ينبع من أن الحركات السياسية الدينية المسلحة تميل إلى النظر إلى السلطة الحكومية القائمة باعتبارها فاسدة وغير شرعية لكونها علمانية وغير متدينة بدرجة كافية لعدم قيامها بفرض السلطة الدينية أو القيم الأخلاقية والاجتماعية ، وفى الكثير من الحالات تطرح الحركات الدينية ذاتها بوصفها بديلاً عن الحكومة على المستوى المحلي ، وتتدخل في مجالات التعليم والصحة وبرامج الرعاية الإجتماعية الأخرى ، كما تنطلق تلك الحركات من القناعة بأن النظام الخاص للحقوق والسلوك والرأي الذي تقوم به لابد أن ينعكس على جميع الأنشطة الحكومية ، وفى نفس الوقت تتسم تلك الحركات بالشمولية ، بمعني أنها تميل إلى النظر إلى رؤاها بوصفها جزءاً من موروثات أي فرد ينتمي إلى نفس الديانة ، ومن هذا المنظور تعتبر الحركات الدينية حركات استعبادية ، حيث أنها تزيح جميع الآراء المعارضة بشأن النظام السياسي والإجتماعي الملائم إلى الهامش ، وهو ما يعني إنزال إتباع الديانات الأخرى المرتبطة بالمواطنة من الدرجة الثانية ، وتدفع جملة هذه المعتقدات الحركات الدينية المتطرفة إلى تسليح نفسها ، وتتبلور لديها الرغبة فى إستخدام أقصي إشكال ودرجات العنف[1].

ويرى "سعد الدين إبراهيم" أن الصراع الداخلي يبدأ عادة بعدم قبول الجماعة الإثنية لوضعها في المجتمع ، وتمردها على نمط العلاقات السائدة فية بينها وبين غيرها من الجماعات . وعلى الرغم من أن عدم القبول أو التمرد قد يختلف في الأسباب الدافعة إليه ، كما قد تختلف أشكاله ودرجاته ،إلا أنه يمكن أن يتطور إلى حركة اجتماعية عندما يتبلور في تيار هادف إلى تحقيق مرام معينة ، وحينما يتوفر لهذا التيار قيادة وحدة أدنى من الأطار التنظيمي ، ويدخل فيه أو يلتف حوله عدد معقول من أفراد الجماعة الإثنية . تختلف في الأهداف التي تطمح إليها في علاقاتها بالأغلبية أو بالجماعات الإثنية الأخرى التي تعيش معها في نفس المجتمع السياسي . وتتراوح هذه الأهداف مابين الأنصهار والانفصال وتتراوح هذه الحركات مابين خمسة أنواع هي : الحركات الانصهارية والحركات الاندماجية ، والحركات التعددية ، والحركات الاستعلائية ، والحركات الانفصالية . ففي حالة الحركات الثلاث الأخرى : الانصهارية والاندماجية والتعددية لا يكون هناك مبررللصراع[2]، أمافي حالتي الحركة الإستعلائية والحراكات الإنفصالية فإنهما تنطويان على تكثيف العلاقات الصراعية بين الإثنية

[1].نفس المصدر السابق ص 48 ــ 50

[2]/ المصدر السابق ص 50-51.

الإجتماعية ، ففي الحالة الاستعلائية تتبنى بعض الجماعات الإثنية نزعة التفوق والإستعلاء على غيرها من الجماعات التي تعيش معها في نفس المجتمع ولكنها تدرك مع ذلك أن مصالحها تملي عليها البقاء والتعايش في نفس المجتمع السياسي مع جماعات إثنية أخرى ويدفعها ذلك إلى التعايش مع عدم المساواة. فهي لا تريد أن تنفصل أو أن تنفصل الجماعات الأخرى عن المجتمع السياسي متعدد الإثنيات ولكنها لا تقبل في نفس الوقت مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات السياسية والمدنية . ولذلك فإن هذه الحركات الاستعلائية تركز على الوصول إلى السلطة إذا لم تكن تسيطر عليها بالفعل.

وإذا كانت السلطة في إيديها فهي تريد إحتكارها والإحتفاظ بها أو بنصيب الأسد منها.وتقدم الحركات الإستعلائية تبريرات ردود فعل لدى الجماعة الإثنية الأخرى فإذا أمنعت الحركة الإستعلائية في فكرها وممارساتها ،فإن الصراع يصبح أمراً وارداً بل وربما حتمياً ويرى سعد الدين أبرهيم أن الحركات الانفصالية تتسبب في نشوب صراعات مسلحة داخل المجتمع الواحد .فقد تخلص بعض الجماعات الإثنية إلى أن استمرار تعايشها مع غيرها في نفس المجتمع السياسي لا يلبي مطالبها وطموحاتها ، أو يترتب عليه أضرار بمصالحها وامتيازاتها المكتسبة ، وهو ما يؤدي إلى بروز الدعوة إلى الانفصال عن المجتمع الأكبر والاستقلال الذاتي في إقليمها أو الاستقلال الكامل فى دولتها الخاصة ، وعادة ما تفرز الدعوة الانفصالية إلى دعوتها أن يكون أبناء الجماعة فى إقليم واحد أو فى رقعة جغرافية واحدة وخاصة نحو الأطراف وبعيداً عن مركز الدولة ، أضف إلى ذلك أن هناك بعض المقومات الأساسية الأخرى التى قد تساعد على دفع الحركة نحو قيام دولة مستقلة ، مثل الوفرة النسبية للسكان والموارد وأحياناً لا تهدف الحركات الإثنية الانفصالية إلى الاستقلال بدولتها ولن ترمي إلى الإنضمام إلى مجتمع سياسي آخر مجاور يضم أغلبية إثنية تنتمي إلى نفس الخلفية الإثنية[1].

أما "تيد روبرت جار" الذى أعد مشروعاً ضخماً عن الأقليات فينطلق من أن الحروب الأهلية والحركات الإثنية السياسية تحركها في الأصل شكاوي الشعوب بشأن مكانتهم الجماعية ، إنسجاماً مع السعى الأكبر لتحقيق المصالح السياسية ، ويكون محور الصراع هو الحرمان النسبي وتعبئة الجماعة ويفترض جار أن الدافع الأول للتمرد والصراع الإثني يتمثل أساساً فى سخط الجماعات الإثنية إزاء الحرمان والمظالم ، كما يفترض أن قادة تلك الجماعات يقومون بعمليات تعبئة محدودة لموارد الجماعة للإستجابة للفرص السياسية المتغيرة ، ويركز جار على منظورين لدراسة هذه الظاهرة ، هما : المنظور الأول : والمنظور الأدائي ـــ فالمنظور الأول يهتم بالقومية الإثنية كمظهر لتراث ثقافي متواصل قائم على إحساس أولي بهوية إثنية ، بينما يركز المنظور الأدائي على

1. Charles King Ending Civil Wars Adelphi Papers (London :InternationalInstitute) For Strategic Studies .) No 308 .1997 . p.22 .

أن الحركات الإثنية تنشأ بوصفها استجابة أدائية على المعاملة التمييزية المتحيزة ، وخلص جار إلى أن هذين العاملين يؤثران على عملية التعبئة والحشد والاستراتيجيات التى تقوم بها الجماعات الإثنية ، فالشكوى من المعاملة التمييزية والمتحيزة والإحساس بالهوية الثقافية الجماعية يوفران الأسس اللازمة لحشد وتشكيل المطالب التى يحددها قادة الجماعة الإثنية المعنية ولذلك فإنه حينما تكون شكاوي الشعوب وهوية الجماعة ضعيفة ، فلا توجد فرصة للتعبئة السياسية من قبل أي تهديد خارجي أو فرصة للعمل ، ومن ناحية أخرى ، فإن الارتباط بين الشكاوي الجماعية والاحساس القوى بالهوية الجماعية والمصلحة المشتركة يتيحان مادة قابلة للإشتعال تغذي العمل التلقائي عندما تضعف السيطرة الخارجية(1).

وفي نفس هذه الدراسة قدم جيمس سكارليت تحليلاً لتفسير ظاهرة الصراعات العرقية ـــ السياسية في القارة الإفريقية ، ويرى فيه أن الصراع العرقي — السياسي في أفريقيا السوداء يرتكز على العديد من المتغيرات ،أبرزها أن الدول الإفريقية تعاني من خاصية التفتيت السكاني الشديد ،وهو ما كان نتاجاً للتقسيم الإستعماري الأوربي والتخطيط العشوائي للحدود الإفريقية في القارة الإفريقية . وفي نفس الوقت ، يتسم الصراع العرقي —السياسي بهيمنة الصفات الثقافية ، حيث توجد في القارة الإفريقية حوالي ثلاثين مجموعة من الأقليات، وحوالي 21 مجموعة عرقية قومية ،و8 مجموعات أصلية أضف إلى ذلك ، أن هذه المجموعات الإثنية تتركز في مناطق جغرافية محددة ، ولا تسمح لغيرهم من الجماعات بالتملك أو التوطن فيها ،مما يجعل الجماعات الإثنية الإفريقية أكثر تركزاً في مناطق جغرافية مجاورة ،كما تتمتع تلك الجماعات بالإحساس بالشخصية المستقلة للجماعة التي ينتمون إليها ، وكان هذا الشعور قد إزداد قوة في ظل الحقبة الإستعمارية تحت وطأة الممارسات القمعية الإستعمارية ، وكان الشعور القوي بالهوية الإثنية يمثل نوعاً من المقاومة للإستعمار والسعي وراء الإستقلال السياسي . وعلى الرغم من أن نسبة الحركات الإنفصالية في القارة الإفريقية تعتبر بأقل بكثير من مثيلاتها في الأقاليم الأخرى ، إلا أن ضعف نظام الدولة في الكثير من المناطق الأفريقية أدى إلى بروز الكثير من الحركات الإنفصالية ، ولكن هذه الحركات تراجعت بدرجة كبيرة بعد توقف أو إنعدام الدعم الخارجي من جانب القوى الدولية الكبرى ، وإتجهت العديد من تلك الجماعات الإنفصالية إلى العمل على تدعيم وضعها الداخلي في الإئتلافات الحاكمة في البلادان المعنية وعلى هامش الحرب الأهلية في الدول الإفريقية ، هناك إتجاه بالغ الأهمية نحو إندلا ع صراعات إثنية

1. تيد روبرت جار ، م.س.ذ. ص 132 ــ 133 .

غير مرتبطة بالدولة ، أي أنها تنشأ أساساً بين الجماعات الإثنية بعضها البعض ، وتنجم هذه الظاهرة بفعل العدد الكبير للجماعات الإثنية والقومية والأقليات الإثنية ومكائد الحكام الإستعماريين السابقين وحالة عدم الأمان التي تشعر بها . الإئتلافات متعددة الإثنيات وضعف الدولة الإفريقية ذاتها ، كل ذلك يؤدى إلى نشوب صراعات متوالية بين الجماعات الإثنية بعيداً عن أجهزة الدولة ذاتها .

3 ــ العوامل متعددة الأبعاد :

تركزت هذه العوامل على تبني منهجية متكاملة فى النظر إلى الحروب الأهلية في القارة الإفريقية من خلال الزج بين الاعتبارات الاستعمارية التاريخية ، وبين سياسات وظروف ما بعد الاستعمار في الدول الإفريقية وقد أصبح هذا الاقتراب شائعاً بدرجة واضحة في الأدبيات السياسية التي تتناول الصراعات الداخلية والحروب الأهلية في إفريقيا ، وقد قدم مايكل براون تصنيفاً للعوامل المسببة للصراعات الداخلية عموماً ، وهو تصنيف يعتبر نموذجاً على الإقترابات متعددة الأبعاد ، وقد بدأ براون بتعريف الصراع الداخلي على أنه النزاعات السياسية العنيفة أو التي يحتمل أن تكون عنيفة ، والتي يمكن إرجاع أصولها بصفة مبدئية إلى العوامل المحلية والنظامية ، والتي يحدث فيها العنف المسلح أو يكون هناك تهديد بحدوثه داخل حدود دولة واحدة ، وتتمثل النماذج على الحروب الأهلية في : الصراعات العنيفة على السلطة التي يشارك فيها القادة المدنيون والعسكريون ، والصراعات الإثنية المسلحة ، والمحاولات الإنفصالية ، والتحديات التي تمارسها تنظيمات إجرامية ضد ضد سيادة الدولة ، والصراعات الإيديولوجية المسلحة ، والثورات ، ويمكن أن يتراوح مستوى العنف المسلح في الصراعات الداخلية ما بين الحملات الإرهابية المنخفضة[1]. أو حروب العصابات الممتدة أو الحرب الأهلية الشاملة أو عمليات الإبادة الجماعية ، وفى معظم الأحوال يتمثل الفاعلون والرئيسيون في الحكومات وجماعات المتمردين ، ولكن عندما تكون هياكل الدولة ضعيفة أو غير موجودة ، فإن الجماعات من مختلف الأنواع تتقاتل فيما بينها بصورة شاملة ، وقد قدم مايكل براون تصنيفاً نقدياً للعوامل والإعتبارات التي طرحتها الأدبيات السياسية بوصفها سبباً لإندلاع الصراعات الداخلية ، وقسمها إلى أربعة عوامل هي:[2].

1. **العوامل الهيكلية** : وهى تتمثل فى : ضعف الدولة ، ووجود اهتمامات أمنية داخلية ، والجعرافيا الإثنية ، فالهياكل الخاصة بالدول الضعيفة تعتبر نقطة البداية بالنسب للعديد من المحللين ، حيث أن بعض

1. تيد روبرت جار ، م.س.ذ. ص 132 - 133 .
2. جيمس سكارليت ، الصراع الطائفي والتنافس على النفوذ فى إفريقيا جنوب الصحراء ، فى تتيد روبرت جار ، م.س.ذ. ص 220 - 225 .

الدول تولد ضعيفة ، مثل الكثير من الدول في إفريقيا وجنوب شرق آسيا التي شكلها الاستعمار ، وهى عبارة عن كيانات صناعية ، وعندما تضعف هياكل الدولة يحدث الصراع العنيف ، ويشتد الصراع على السلطة بين السياسيين والقادة الطموحين ، كما يصبح القادة المحليون أكثر استقلالية ، ويمكن أن يكونوا لوردات حرب إذا سيطروا على المنشأت والمواقع العسكرية ، وتصبح الجماعات الإثنية التي تعرضت للقمع من قبل جانب السلطات المركزية ، أكثر قدرة على التعمير عن نفسها سياسياً ، وربما تسعى إلى الحصول على حكم ذاتي إقليمي في أراضيها ، فى حين أن الجماعات الإثنية التي حظيت بدعم وحماية السلطات المركزية أو التي شاركت فى السلطة تجد نفسها أكثر عرضة للخطر ، كما تصبح المنظمات الإجرامية أكثر قوة وخطورة ، وتصبح حدود الدول أقل انضباطاً ، ويمكن أن تتطور في ظل هذه الظروف مشكلات إنسانية ضخمة ، مثل الجماعات والأوبئة ، كما تحدث غالباً إنتهاكات واسعة لحقوق الإنسان ، وبالتالي ربما تتجزأ الدولة أو ينتهي وجودها ككيان سياسي ، أما بالنسبة للاهتمامات الأمنية الداخلية ، فإنها تنشأ عندما تشعر الجماعات داخل الدول الضعيفة بأنها مضطرة إلى توفير الأمن والدفاع عن ذاتها وتشعر بالقلق بشأن ما إذا كانت الجماعات الأخرى تمثل تهديداً لها ، ولذلك فإنه إذا كانت الدولة ضعيفة أو يتوقع لها أن تصبح ضعيفة مع مرور الوقت ، فإن الحوافز لدى الجماعات الأخرى تزداد للقيام بترتيبات عسكرية مستقلة ، الأمر الذى يخلق معضلة أمنية والعامل الهيكلي الثالث يتمثل فى الجغرافيا الإثنية ، حيث أن الدول التي توجد بها اقليات إثنية تعتبر أكثر إحتمالاً للتعرض للصراع أكثر من غيرها ، وهناك أنواع معينة من الديموجرافيا الإثنية تعتبر أكثر تعقيداً ويمكن أن تؤدى إلى نشوب حرب أهلية(1).

2. **العوامل السياسية** :وهي تتمثل في : وجود مؤسسات سياسية تميزية ، وأيدلوجيا وطنية إستعبادية ن ووجود سياسات ما بين الجماعات ، وسياسات نخبوية ، وبالنسبة لوجود سياسات تميزية ، يذهب الكبير من الدارسين إلى أن أبعاد الصراع داخل أي دولة تتوقف على مدى وجود قبول لنوع وعدالة نظامها السياسي ، فمن المحتمل أن تخلق النظم السلطوية المغلقة درجة عالية من المرارة مع الوقت ، خاصة إذا كان يتم الاهتمام بمصالح بعض الجماعات الإثنية ، بينما يتم تجاهل مصالح الجماعات الأخرى . ويصبح الصراع الداخلي مكتملاً على نطاق واسع أو إذا كانت هناك عملية تحول سياسي يجرى فى هذه الدولة .

---

[1] Simon e brown ,'' introduction '' ,in Michael. E . (ed) , the international d imension of internal conflict &. London; the m . i. t . bress , c .s . I .a studies in international security , 1996),b .b .14-21 .

ويمكن لهذا التحول أن يتخذ الكثير من الأشكال ، بما في ذلك التحول الديمقراطي ، الذي يمكن أن تكون له آثاراً سلبية على المدى القصير ، رغم أنه سوف يحقق الاستقرار في المدى البعيد ، أما بالنسبة للإيديولوجيات الوطنية الاستبعادية ، فإن الكثير يتوقف على طبيعة الأيدولوجية الوطنية المتبعة في الدولة محل الاهتمام . ففي بعض الأماكن ، تعتمد المذاهب الوطنية وفكرة المواطنة على التمييز الإثني ، أكثر من اعتمادها على فكرة أن كل فرد يعيش فى الدولة يتمتع بنفس الحقوق والمزايا . ورغم أن وجود المفاهيم المدنية للوطنية لا يضم الاستقرار ، فإن الصراع يصبح وارداً بدرجة أكبر عندما تسود المفاهيم الإثنية للوطنية . بالنسبة للسياسات بين الجماعات ، فقد جادل الكثير من الدارسين بإن درجات العنف في الدولة تعتمد بدرجة كبيرة على آليات السياسة المحلية فى العلاقات بين الجماعات ، حيث تصبح احتمالات العنف أكبر بكثير إذا كانت لدى الجماعات أهداف طموحة ومشاعر قوية بالهوية وإستراتيجيات مواجهة فيما بينها ، كما يصبح العنف والصراع أكبر بكثير بصفة خاصة إذا كانت الأهداف غير موافقة بين الجماعات ، وإذا كانت الجماعات قوية ومصممة على أهدافها ، وتعمل على تحقيقها ، وإذا كان النجاح ممكناً لنجاحها ، وإذا كانت المقارنات بين الجماعات تؤدى إلى التنافس والغيرة والمخاوف من الخضوع للهيمنة . وأخيراً ، فإن بعض الدارسين أكدوا على دور السياسات النخبوية والتكتيكات التى يمارسها السياسيون الإنتهازيون فى ظروف الإضطراب ــــ حيث أن الصراع الإثني يندلع غالباً بواسطة النخب في أوقات الاضطراب لإبعاد المنافسين المحليين[1]

3. **العوامل الإقتصادية ـــ الإجتماعية** :هناك ثلاثة عوامل إقتصادية وإجتماعية تعتبر مصادر محتملة للصراع الداخلي ، وهى المشكلات الإقتصادية ، والنظم الإقتصادية التمييزية ، واستغلال الصعوبات الناجمة عن التنمية الإقتصادية والتحديث ، فأولاً شهدت معظم الدول مشكلات إقتصادية من نوع آخر ، فى فترات مختلفة ، ويمكن لهذه المشكلات أن تسهم فى نشوب توترات داخلية وهناك دول تعاني دوماً بصورة مزمنة من مشكلات إقتصادية وتؤدى المشكلات الإقتصادية ، من البطالة والتضخم والمنافسة على الموارد ، وبالذات على الأراضي ، إلى بروز إحباطات وتوترات اجتماعية ، وتساعد على تهيئة التربة للصراع .[2]

1

Simon e brown ,'' introduction '' ,in Michael. E . (ed) , the international d imension of internal conflict . & London; the m . i. t . bress , c .s . I .a studies in international security , 1996),b .b .14-21 .

[2] جيمس سكارليت ، الصراع الطائفي والتنافس على النفوذ فى إفريقيا جنوب الصحراء ، فى تتيد روبرت جار ، م.س.ذ. ص 220 - 225 .

والحقيقة إن الإصلاحات الإقتصادية لا تساعد على حل هذه المشكلة فى المدى القصير، حيث يمكن أن يسبب الإصلاح الإقتصادي ركوداً وتدهوراً وإنهياراً في الدولة ، وهو ما يمكن أن يكون عاملاً مقوضاً بعمق للاستقرار في الدولة ومن ناحية أخرى ، فإن النظم الإقتصادية التمييزية ، سواء إن كان التمييز قائماً على أساس طبقي او أثني ، يمكن أن تسبب مشاعر سخط ومرارة ومستويات من الإحباط ، مما يمكن أن يؤدى إلى العنف .

والتنمية الاقتصادية ليست بالضرورة الحل لهذه المشكلة ، بل ربما تؤدى إلى تفاقهما ، لأن النمو الإقتصادي عادة ما يفيد بعض الأفراد أو الجماعات أو الديانات أو المناطق أكثر من غيرها ، كما أن الأفراد أو الجماعات التي تكون فى قمة المجتمع فى فترة بدء عملية التنمية تكون في الأغلب فى وضع أفضل للإستفادة من الفرص الاقتصادية الجدية أكثر من غيرهم وذلك فإنه حتى إذا كانت الصورة الاقتصادية الكلية للدولة تبدو براقة وواعدة ، فإن الفجوة وعدم المساواة المتزايدة يمكن أن تؤدى إلى مضاعفة التوترات داخل الدولة ، وثالثاً ، يشير الكثير من الدارسين إلى أن التنمية الاقتصادية والتحديث يعتبر جذور عدم الاستقرار ، حيث أن هذه العملية تضغط على النظم القائمة ، وترفع أيضاً التوقعات السياسية والاقتصادية ، ويمكن أن تزيد من الإحباط عندما لا تتحقق هذه التوقعات .

4. **العوامل الثقافية والإدراكية** : وهناك عاملان رئيسيان فى هذا المجال ، هما : التمييز الثقافي ضد الأقليات ، ويشمل عدم كفاية الفرص التعليمية ، وفرض قيود قانونية وسياسية على إستخدام وتدريس اللغات ، وتقييد الحريات الدينية ، وربما يتم فى الحالات القصوى ــ ممارسة سياسة للإبادة الثقافية تقوم على إذابة الأقلية من خلال برامج لتوطين أعداد كبيرة من أفراد الجماعات الإثنية الأخرى فى مناطق الأقلية المستهدفة ، أما العامل الثاني ، فهو يرتبط بتاريخ الجماعة ومدركاتها تجاه ذاتها وتجاه الآخرين . فمن المؤكد أن الكثير الجماعات لديها أحقاد مشروعة ضد جماعات أخرى بسبب جرائم من نوع أو آخر أرتكبت بحقها فى الماضي القريب أو البعيد ، وبعض هذه الأحقاد يكون لها أساس تاريخي مشروع . ومع ذلك ، فمن المؤكد أن الجماعات تتجه نحو تمجيد تاريخها ، مع تحقير تاريخ جيرانها ومنافسيها وخصومها . ولدي تقييم مايكل براون لهذه العوامل ذهب إلى أن هذه العوامل لا تحدد بدقة العوامل المحفزة للصراع الداخلي ،

---

[2]. Simon e brown ,'' introduction '' ,in Michael. E . (ed) , the international d imension of internal conflict & London; the m . i. t . bress , c .s . I . a studies in international security , 1996),b .b .14-21

ولا تشرح الدور الذى تلعبه النخب والقادة فى التحرض على العنف ، ولا تحلل دور القوى الخارجية فى إشعال الصراع الداخلي ولذك ، يرى مايكل براون أن أسباب الصراع الداخلي في معظم الحالات تنبع من الإعتبارات الداخلية وأنشطة النخبة تعتبر عادة العامل الحافز الذي يحول المواقف المتقلبة أو المتأزمة إلى مواجهات عنيفة داخل الدولة . أما القوى الخارجية ، فإنها تعتبر أسباب مباشرة في الصراع الداخلي ، ولكن الأعمال المنفصلة التي تقوم بها بعض الدول المجاورة تعتبر أكثر أهمية من تأثيرات العدوى أو الإنتشار .

ولذلك يرى أن من الضروري التركيز على ثلاثة اعتبارات ، أولها مزج الظروف المسبقة مع الأسباب المباشرة في إطار أكثر شمولاً لفهم أسباب الصراع الداخلي ، وثانيها المزج بين المستوى النخبوي والمستوى الشعبوي لتحليل كيفية بدء الصراعات الداخلية بصورة أكثر شمولاً، وثالثها تحليل الدور الذي تلعبة التطورات الخارجية أو الأعمال الخارجية للدول المداورة لإشعال الصراعات الداخلية [1].

وفي نفس هذا العمل ، ذهب ستيفين جون ستدمان إلى أن الصراعات الداخلية عموماً والحروب الأهلية خصوصاً ن في أفريقيا تحديداً ، نبعت من الظروف طويلة المدى ، وأيضاً من أسباب قريبة زمنياً فقد خلفت الموروثات الإستعمارية الكثير من الصراعات العنيفة في افريقيا حول توزيع الموارد في المجتمعات الإفريقية ، وحول الوصول إلى السلطة السياسية ، وحول الهويات السياسية الأساسية وقد ساعدت تلك الموروثات على خلق نمط من الدول والتشكيلات الطبقية تقوم على إعتماد القادة السياسيين الأفارقة على الدعم الخارجي لمكافاة حلفائهم الداخلين ، مع تجاهل احتياجات مواطنيهم . وفي أوائل الثمانينيات ، إعتمد بقاء الكثير من النظم الحاكمة في أفريقيا على الشرعية الخارجية ، وليست الداخلية . وقد أدى حدثان بالغاً الأهمية في الثمانينيات إلى التأثير على هذه المعادلة، وهما: انتصار أفكار السوق الحرة في المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، وانتهاء الحرب الباردة ، حيث تسبب هذان الحدثان في تقويض مصادر الدعم الخارجي للنظم الإفريقية . وقد أثارت هذه التطورات بقوة أزمة الشرعية التي يعاني منها الكثير من الدول الإفريقية ، حيث واجهت بعض النظم هجمات مسلحة من خصومها السياسيين القدامى ، مع نشوب أعمال تمرد جديدة . وفي الكثير من الدول الإفريقية ، قبل القادة الأفارقة إجراء انتخابات متعددة الأحزاب ، بالمتمردين أو الإلتزام الحياد فيما بين طرفي النزاع . وفي هذا النمط ، يعتبر المتمردون على سلطة الدولة ، ممن بدأوء في ممارسة الحرب الأهلية ، محرومين

[1] 1-ibib,b,b . 22-23

خرجو من واجب الولاء لدولتهم ، وتعاقبهم الدولة في تشريعاتها الوطنية باعتبارهم يمارسون جريمة ضد أمن الدولة . وعلى الرغم من أن جميع دول العالم تتحسب لاحتمالات وقوع مثل هذا التمرد في قانون العقوبات العادي من خلال إجراءات رادعة ، إلا أن الحكومات المعنية عادة ماتجد في ظروف الحروب الأهلية أن قانون العقوبات العادي ليس كافياً ، وتضطر في ظروف الحرب الأهلية إلى وضع تشريعات قانونية أكثر ردعاً . وغد أفلحت سلطات الدولة في القضاء الكامل على الجماعات المناوئة الخارجة عن سلطة الدولة، فإنها بعد ذلك تقوم لمعاقبة المتمردين الذين اشتركوا في الحرب الأهلية بوجب القوانين الإستثنائية وقانون العقوبات العادية . وفي هذا النمط ، ربما تتدخل بعض الأطراف الدولية الثالثة .

أما الحرب الأهلية الحديثة ، فهي تعتبر انعكاساً داخلياً بسيطاً للنزاعات الدولية العامة ، أي أنها نتاج للصراعات الدولية الكبرى . ومع ذلك ، فأن هناك تداخلات بين هذين النوعين من الحروب الأهلية ، حيث شهدت مرحلة مابعد الحرب العلمية الثانية حروباً أهلية ذات أبعاد داخلية محضة ،مثل الحرب الأهلية النيجيرية في إقليم بيافرا ، وظلت هذه الحروب بعيدة عن التأثيرات الدولة ، بينما شهد القرن التاسع عشر في أوربا حروباً أهلية ذات أبعد دولية . وبشكل عام ، فإن هذا النمط يتسم بوجود أبعاد دولية بالغة الوضوح على الحروب الأهلية ، وينبع هذا البعد الدولي هنا من أن القوى الدولية الكبرى تميل إلى التدخل في الحروب الأهلية بصورة منظمة ، سواء إلى جانب الحكومة الشرعية للدفاع عن النظام القائم أو إلى جانب الفريق المتمرد لإعطاء نشاطه طابعاً شرعياً تجاه الرأي العام الدولي . وعلى الأساس، فإن التدخل الدولي في الحروب الأهلية المعاصرة يأتي في إطار الصراعات الدولية الكبرى خلال الحرب الباردة ، والتي سعى خلالها كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي السابق إلى التعامل مع الصراعات الداخلية في مختلف أنحاء العالم بوصفها ميداناً للصراع الدولي [1] .

ومن ناحية أخرى يرى روبين هايام إن الحرب الأهلية ظاهرة متميزة من صور الصراع الداخلي ، ويميز بينها وبين غيرها من الأشكال الأخرى المندرجة في الإطار الأشمل للصراع المسلح ، لاسيما حرب العصابات والثورة ، ويركز في هذا الإطار على أن الإختلاف الرئيسي بين الحرب الأهلية من ناحية ـــ وحرب العصابات والثورة من ناحية أخرى يتمركز في ناحيتي التنظيم والأهداف الموضوعة ، فالحرب الأهلية تعتمد من الناحية التنظيمية والعملياتية على تطبيق مبادئ الحرب النظامية التقليدية منذ بداية إندلاع الصراع المسلح ، علاوة على هناك قدراً عالياً نسبياً من مستوي الصراع ينبغي ألا تقل الحرب الأهلية عنه ، حتى يمكن أن تمييزها عن الأشكال الأصغر

[1]/ شارل زور غيب ،م.س.ذ،ص.ص55-30

من العنف الداخلي ، أما في حالة حرب العصابات فإن هناك فارقاً أساسياً بين المراحل الأولي والوسيطة من الصراع في حرب العصابات وبين المرحلة النهائية منها ، ففي المراحل الأولي والوسيطة من حرب العصابات تستمد قوات المعارضة قدرتها على البقاء من صفتها البدائية البسيطة ، فهي حرب إزعاج لا تحتاج إلى قوة كبيرة ، وتستمد فاعليتها من ضعفها نفسه ، ولذلك تعتمد الحرب خلال هذه المراحل على أشكال مختلفة جداً من أساليب المناوشة ، وبأحجام من القوات تتحدد عكسياً مع أحجام القوات المضادة ، فعندما يكون الخصم متفوقاً بشكل ملحوظ يصبح على العصابات أن تعيش وتستمر من خلال تقسيم نفسها إلى مجموعات صغيرة جداً، والعكس صحيح ، أما في المرحلة النهائية لحرب العصابات ، يتوجب أن تتخذ الحرب طابعاً تقليدياً لإلحاق الهزيمة الكاملة بالقوات الحكومية ، ويحدث ذلك عن طريق تبني العصابات وسائل وأدوات تقليدية نظامية تعتمد عليها قوات الحكومة ذاتها .

وعلى العكس من ذلك ، فإن حالة الحرب الأهلية تشهد إنقسام أراضي الدولة بين معسكرين يحملات عقيدتين أو أيديولوجيتين مختلفتين ، ويستطيع كل منهما أن يمتلك قوات تقليدية قوية إلى حد ما ، ويعني ذلك أن الحرب الأهلية تشهد حالة من التكافؤ أو شبه التكافؤ بين الجانبين على الصعيدين المادي والمعنوي ، أما فيما يتعلق بالفارق بين الثورة والحرب الأهلية ، فإن هذا المنهج يركز على أن مفهوم الثورة يشير في أحد أهم تعريفاته إلى تلك الحالة التي تتضمن تغييراً سريعاً في بنية السلطة السياسية القائمة داخل الدولة من خلال العنف ، بهدف إحداث تغيير اجتماعي جذري ، وعن طريق حشد المساندة الشعبية ، وعلى الرغم من أن الثورة توجه ضد الحكومات القائمة ، مثلها في ذلك مثل الحرب الأهلية ، إلا أنهما يختلفان في أن الثورة قد لا تحتاج إلى نطاق واسع من الحرب التقليدية كما هو الحال بالنسبة للحرب الأهلية ، علاوة على أن الحرب الأهلية لا تستهدف بالضرورة تغيير الهياكل الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع كما هو الحال مع الثورة وإنما تستهدف الحرب الأهلية – كما سبقت الإشارة – تحدي سلطات واختصاصات النظام الحاكم ، على الرغم من أن مثل هذه التحديات ربما تكون أوسع نطاقاً من الأعمال الثورية ، على أن الحرب الأهلية والثورة يمكن أن تتماثلا فقط في تلك الحالة التي قد تنشأ فيها الثورة من أسفل ،في صورة عمل جماهيري ، لتغيير الهياكل الاجتماعية والسياسية ، وكذلك لتغيير القيادة السياسية الحاكمة ، مع إقدامها على تنظيم نفسها وفقاً للمبادئ العسكرية التقليدية ، ففي هذه الحالة يمكن اعتبار الثورة بمثابة صورة مصغرة من الحرب الأهلية . وفي هذا الإطار، يذهب روبين هايام إلى أن ظاهرة الحرب الأهلية تنحصر في صورتين رئيستين ،هما: الحرب الأهلية الانفصالية والحرب الأهلية بين جماعتين من جماعات النخبة الحاكمة في الدولة [(1)] .

robnhayam, ob-cit,b.25 -1[1]

الفصل الثالث

دراسة حالات الحروب الأهلية في إفريقيا

- المبحث الأول: النزاعات في أفريقيا :-

- المبحث الثاني : نموذج الحروب الأهلية في السودان:-

الفصل الثالث

دراسة حالات الحروب الأهلية في إفريقيا

المبحث الأول :– التزاعات في افريقيا

اولاً : نموذج الحروب الأهلية في رواندا :

تعتبر رواندا إحدى دول إقليم أو منطقة البحيرات العظمى الأفريقية وهي دولة صغيرة المساحة تبلغ مساحتها (26338كم2) ، وعلى هذه المساحة الصغيره يعيش مايزيد 75 مليون نسمة وفقاً لتقرير أواسط التسعينات وهو ماجعل رواندا تحتل المرتبة الثانية على مستوى القارة الأفريقية من حيث كثافة السكان وربما كانت هذه الكثافة العالية أحد أسباب العنف العرقي أو الإثني الذي شهدته البلاد على مدى السنين الماضية كذلك فإن رواندا دولة حبيسه تحدها تترانيا شرقاً والكنغو الديمقراطية غربا واوغندا شمالاً وبورندي جنوباً ويمر نمر كاجبيرا [حد الروافد الإستوائية لنهر النيل بحدودها الشرقية(1).

ورغم صغر مساحة راوندا فقد كان لأزمتها السياسية الداخلية نتائج خطيرة على إستقرار منطقة البحيرات العظمى برمتها وكانت البداية عام 1959م قبل الإستقلال بثلاث سنوات عندما قام الهوتو (الأغلبية) بثورة عنيفة ضد نظام التوتسي واستمر الصراع بين الجماعتين في ظل ظروف داخلية وخارجية .

نشوب الحرب الأهلية في رواندا:

منذ عام 1989م كانت التطورات في رواندا تدفع الجبهة الوطنية الرواندية لبدء العمل المسلح ضد النظام القائم آنذاك (نظام هابياريمانا)، حيث بدأ اللاجئون من قبيلة التوتسي يواجهون المتاعب من جديد في اوغندا وأبعد كثيراً من قياداقم وفي مقدمتهم فرد روجيما عن مناصبهم وخاصة بعد تزايد الإنتقادات والإحتجاجات داخل اوغندا على دورهم البارز في الجيش والحكومة الاوغندية وفي رواندا أيضا كانت التطورات تمضي في غير صالح الجبهة ففي عام 1990 م أعلن هايياريمانا عن إلتزامه بالتحول إلى نظام التعدد الحزبي كما إبرم إتفاقا مع اوغندا لإعادة اللاجئين إلى رواندا تدريجياً وكان

---

[1]صبحي قضوة،العنف الاثني في رواندا دناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوستي ، ندوة التوستي وازمة البحيرات العظمى ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، القاهرة،2002 ، ص"295" .

معنى ذلك فقدان الجبهة الوطنية لأهم أحد مبررات وجودها ومن ثم قررت أن تسبق الأحداث وبدء الهجوم المسلح لإحباط هذه التطورات(1). بلغ ذروته في عام 1994م بمذابح الإبادة الجماعية التي قتل فيها نصف مليون شخص وشرد فيها 5 ملايين آخرين خلال مائة يوم فقط.

تميزت الحالة الرواندية ببعض السمات المميزة :

أولاً: ضعف رواندا في وحدتها السياسية في ظل نظام مركزي للسلطة قبل الاوربين وبالتالي هي ليست دولة مصنوعة حيث تمكن ملوك التوستي من بسط نفوذهم على معظم الاقليم .

ثانيا: التركيب الاثني يتميز بالبساطة وتوجد ثلاثة مجموعات فقط من الهوتو والتوتسي والتوا وهولاء الثوار نسبتهم لا تتجاوز 1% .

ثالثاً: العيش المشترك بين الهوتو والتوتسي حيث لاتوجد مناطق للهوتو أو التوتسي وتتحدث المجموعتين لغة واحدة معظمهم باللغة بالسامية .

رابعاً: ترجع الازمة في رواندا الى مجموعة من العوامل بعضها تاريخي وبعضها ثقافي وبعضها اقتصادي وبعضها سياسي .

وكان للعوامل الخارجية دوراً كبيراً من حيث المواقف والظروف الأقليمية والدولية (2) .

ولكن لعب سلوك النخبة السياسية الوطنية هو العامل الحاسم في اللجوء إلى العنف واشرفت على تنفيذه خاصة الهوتو ، شكل الميراث التاريخي للعلاقات بين الهوتو والتوتسي الضارب الجذور إلى ماقبل الاستعمار الأروبي بوقت طويل خلفية للازمة حيث سيطر ملوك التوتسي على المجال السايسي والاقتصادي وشهدت فترة الاستعمار تحولاً خطيراً ، فاعيدت صياغة العلاقات الإثنية في شكل السياسات وممارسات وزرع الغربيون القنبلة الموقوته للعنف الذي انفجر في عام 1959 وقيام ثورة الهوتو التي اسقطت مملكة التوتسي .

---

[1] /صبحي قضوة مصدر سابق ص "320" .

world todg (London te royal in statute of internalional Affaris (vol.50.nos8.9 A UGAST- SEPTEM 6CR 1994 .P.14G

والغيت الملكية واستكملت رواندا استقلالها واعلنت الامم المتحدة انهاء وصايتها على رواندا التي اصبحت دولة مستلقة في ظل نظام جمهوري سيطر عليه الهوتو (1).

وبعد نجاح الهوتو إنقسم التوتسي وبدوا في شن حرب عصابات اطلق عليها انيتر وتعني الإصلاحية وقامت الحكومة في ديسمبر 1963م بشن حملات قمع واسعة قتل من خلالها عشرات الآلاف وازدادات حدة التوتر بين الاطراف حتى عقد السبيعنات والذي شهد ازمة حادة من العنف لم تشهدها البلاد من قبل .

ولقد عززت السياسات الإستعمارية من قبضة وهيمنة التوتسي على مفاصل السلطة في رواندا وإنعكس ذلك على علاقاتهم بالهوتو وخلال خمسينات القرن العشرين كان آخر المواقف للإستعمار يتغير لصالح الهوتو وهو ما شجعهم في نهاية الأمر على القيام بثورتهم عام 1959 وتمكنوا من ثم من إسقاط مملكة التوتسي وإقامة جمهورية تخضع إلى سيطرتهم.

وبذلك تمكن الهوتو منذ عام 1959 بمساعدة التوتسي بلجيكا من الإطاحة بالنظام التقليدي الذي كان يسيطر عليه التوستي ، وفقد التوستي نتيجة لذلك ماكانوا يتمتعون به على مدى القرون من إمتيازات واضطر آخر ملوكهم إلى العيش في المنفى وهو (الملك موتارا الثالث).

أما الهوتو فقد شرعو في تدعيم أركان جمهوريتهم خلال مايقرب من ثلاثة عقود بعد الإستقلال في ظل نظام كبياندا (1962 - 1973) وخلفه هابياريمانا عام 1972 حتى بدأت خيوط الأزمة في بداية التسعينات لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل الأزمة الرواندية .

وقد إنتهزت الجبهة الوطنية فرصة وجود الرئيسين الرواندي واليوغندي في نيويورك لحضور إجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة وبدأت هجومها على شمال رواندا في اكتوبر 1990م ولكن سرعان ما تدخلت أطراف دولية وإقليمية في القتال بمجرد نشوبه .

1احمد ابراهيم محمود ، الصراع في رواندا ، التقرير الاستراتيجي الافريقي ، الاصدارة الثالثة القاهرة 2002- 2003 ، ص "191"

وقد إختلف الباحثون حول الحرب الأهلية بين التوتسي والهوتو في رواندا وأسبابها وكيفية التوصل إلى سلام دائم في تلك المنطقة ، وعلى الرغم من إنتهاء الحرب الأهلية في رواندا منذ عام 1994 بعد أن سيطرت الحركة الوطنية الرواندية على الحكم في البلاد التي تتألف في غالبيتها من " أقلية التوستي " إلا أن رواندا مازالت تعاني من حرب شنتها جماعات الهوتو المعارضة ضد الحكومة الرواندية ، وعموماً فإن التطورات السياسية التي شهدها الصراع الداخلي في رواندا خلال عام 2003م تندرج في إطار مسألتين رئيسيتين هما : إستكمال الترتيبات السياسية الداخلية الرامية إلى إنهاء حقبة الحرب الأهلية وتداعيات الصراع في الكنغو الديمقراطية(1).

وكان الصراع بين الحكومة والمعارضة في رواندا سبباً لتوترات مزمنه بين رواندا والكنغو الديمقراطية ،وتعود جذور هذه المسألة إلى عام 1998م حينما بدأت القوات الرواندية في غزو أراضي الكنغو الديمقراطية لتعقب جماعات المعارضة التي تشن عملياتها ضد حكومة رواندا إنطلاقاً من الأراضي الكونغولية . والتي توجد فيها أعداد ضخمة من ألاجئين الروانديين من الهوتو الذين فروا من البلاد منذ عام 1994م عقب إنتصار التوستي في الحرب الأهلية الرواندية وركزت القوات الرواندية على هدفين رئيسيين هما : تعقب المسئولين السابقين الذين نظموا عمليات الإبادةالجماعية ووقف عمليات المعارضة الرواندية. ولتحقيق هذا الهدف لم تكتف رواندا بإرسال قواتها إلى الكنغو الديمقراطية وإنما قدمت الدعم لبعض جماعات المعارضة الكنغولية التي تقاتل ضد نظام الرئيس كابيلا ولاسيما جماعة المعارضة المعروفة باسم (التجمع من أجل الديمقراطية الكنغولية) والذي يسيطر على نحو ثلث أراضي الكنغو.

هناك ترابط عضوي بين حلقات الازمة الرواندية على امتداد تاريخها وحتى المذابح الجماعية وظل الصراع للهيمنة السياسية الاثنية واستمرت عمليات الاستبعاد المنظم للتوتسي وكان لتوجهات وسلوك النخب الاثنية خاصة الهوتو دورا رئيساً في استمرار الازمة والتي نشأت بين النخب التي تريد

---

[1]/ احمد ابراهيم محمود ، الصراع في رواندا ، التقرير الاستراتيجي الافريقي ، الاصدارة الثالثة القاهرة 2002- 2003 ، ص "191"

من المحافظة على الوضع وتبدلت المواقف بين الطرفين وبذلك تتحمل النخبة الرواندية الدور المحوري كذلك الميراث التاريخي خلال الفترة الاستعمارية وما فيها ويلعب العامل الاقتصادي كذلك دورا مهما في صيغة المساحات على الارض والظروف الاقليمية والدولية ولكن يبقى دورالنخب السياسية اساسياً ومحوراً وكذلك الميراث المرير للماضي مما يؤدي إلى الانقسام حاضراً ومستقبلاً .



ثانياً : نموذج الحرب الأهلية في بورندي:

تعد بورندي من الدول الصغيرة إذ لاتتجاوز مساحتها الجغرافية (27.834) كلم2 ، أما عدد سكانها فإنه يتراوح مابين 3.5 الى 5 ملايين نسمة وهذا دليل على أن معدل الكثافة السكانية في الدولة مرتفعاً ، مما يولد ضغطاً على الموارد الطبيعية وثروات الأرض ، وهو عامل مساعد على حدوث التوترات والإضرابات الأمنية ، حيث تصل نسبة الكثافة السكانية مابين (354إلى 372 نسمة) في الميل المربع الواحد .

ومن المعلوم أن بورندي قد خضعت لفترة طويلة من الاستعمار الأوربي وصلت إلى (77عاما) إبتداءً بدخول الإستعمار الألماني عام 1885م وحتى الحرب العالمية الأولى حيث أصبحت تحت قبضة الإستعمار البلجيكي المباشر حتى عام 1923م وعندما أصبحت إقليماً تابعاً لنظام الإنتداب الذي شرعته عصبة الأمم وأصبحت بليجيكا نفسها الدولة المنتدبة على بورندي حتى "إستقلالها عام 1962م(1).

تعاني بورندي حالياً أوضاعاً إقتصادية سيئة جداً ، حيث تعد واحدة من أفقر عشر دول في العالم إذ لم يتجاوز دخل الفرد الـــ "60 دولاراً" في بداية السبعينات ، مما جعلها في مؤخرة القائمة بين الدول الأفريقية وكذلك الحال على صعيد الأمية التي تعتبر من النسب العالية في القارة، ويعيش غالبية سكان بورندي في تجمعات أشبه ما تكون بالزراعية مماجعل نسبة المدن والمراكز الحضرية قليلة جدا في عموم البلاد ، وتكاد تقتصر على بعض المراكز التجارية والمدن التي أسسها المستعمر مثل بوجو مبورا (العاصمة) وجيتيكا وغيرها من المدن الصغيرة ، تشير لذلك المصادر إلى أن نسبة سكان الحضر في عموم لا تتجاوز الـــ 2% أما البقية فتنتشر في الريف(2).

[1] اسماعيل وفا ، المشكلات العرقية في افريقيا الاستوائية هل يمكن حلها "ص 89"

2/عبدالسلام ابراهيم بغدادي ،مصدر سابق ص "213"

التكوين الإثني:

والجدير بالإشارة خاصة للوضع الإثني لهذا البلد الصغير هو أنها لاتعاني من مشكلة ذات طابع لغوي وهو ماينطبق على راوندا المجاورة لأن جميع سكان بورندي يتكلمون لغة محلية واحدة هي لغة (kirundi) وهي ذات صلة وثيقة بلغة (kinyawanda) المنتشرة في عموم دولة رواندا شمال بورندي كما أنها لاتعاني من مشكلة ذات طابع ديني لان التوزيع الديني في البلاد لا يتوافق مع التقسيم القبلي أو الإقليمي أوغيرها من هذا القبيل ، كما أنه لايوجد دين رسمي للدولة ، حيث تضمن الدستور الصادر عام 1962 م والذي حل محله دستور معدل عام1974 إعطاء حريات واضحة للأديان والرأي الديني .

وإختلفت المصادر في توزيع السكان على الأديان فموسوعة العالم الثالث ترى أن المسيحيين يشكلون 60% من السكان ، أغلبهم كاثوليك ، الذين يشكلون 89% من مجموع المسحيين في حين يشكل البروتستانت نسبة 11% الباقية من المسبحيين .

أما مجلة جون أفريقك فإنها جعلت نسبة المسيحيين الكاثوليك 65% من مجمل السكان ، أما نسبة المسلمين إلى بقية سكان الدولة فهي تتراوح بين 2% الى 3% من مجموع السكان والبقية من الديانات التقليدية . وعليه فإنه لاتوجد في بورندي مشكلة ذات طابع ديني كذلك فإن بورندي لاتعاني من مشكلة ذات طابع قومي أوعرقي ، وذلك لعدم وجود قوميات أو عروق مختلفة بإعتبار أن الجميع ينتمون الى العرق الزنجي(1) .

وعلي الرغم من كل ذلك فإن الواقع يشير إلى وجود إضطرابات مستمرة ومذابح بشرية ذات طابع إثني منذإستقلال هذه الدولة وإلى الآن ، فكيف يحدث ذلك في دولة متجانسة بهذا الشكل ؟ إن ذلك يكمن في الطابع القبلي للسكان ، الذين ينقسمون إلى قبيلتين فقط مع وجود مجموعة ثالثة لا يشكل وجودها أهمية تذكر على صعيد الدولة ، على النحو التالي :

[1]/بورندي ، ماذا بعد الانقلاب العسكري ، ترجمة سرور محمد ، الثورة (بغداد)1987 "ص 10"

قبيلة الهوتو : HUTU وهي القبيلة التي تشكل الأغلبية من سكان دولة بورندي حيث تتراوح نسبتها مابين 80 إلى 85 بالمائة من السكان .

قبيلة التوتسي :TUTSI وهي تمثل الأقلية في معيار العدد حيث تتراوح نسبتها مابين 14 – 20 بالمائة من مجموع السكان .

قبيلة التوا: TWA أو الأقزام وهي جماعة هامشية حيث لا تتجاوز نسبتها 1 % من جملةسكان بورندي ،وعلي الرقم من تجانس قبيلتي الهوتو والتوتسي من الناحية اللغوية والعرقية، وعدم وجود ديانه خاصة بقبيلة دون الأخرى ، إضافة إلى تشابه كثير من العادات والتقاليد وكثير من السمات الثقافية والقيم الإجتماعية الأخرى ، إلا أنه يلاحظ بعض السمات الطبيعية التي تكون واضحة علي المظهر البيولوجي / الطبيعي لكلتا القبيلتين ، فمثلاً يتميز التوتسي بطول القامة التي تصل لدي البعض إلى أكثر من ستة أقدام ، مع ميل واضح نحو النحافة وطول الوجه وضيقه مع تميزهم بالبشرة الجلدية اللامعة عن غيرهم من الأفارقة .

ومن الناحية السوسيولوجية يلاحظ أن ألتوا علي الرقم من أنهم هم أصحاب الأرض أو أصحاب أقدم وجود تاريخي في دولة بورندي ، إلا أنهم لايشكلون في الوقت الحاضر إيه أهمية في حياة بورندي الحديثة وذلك نسبة لقلة العددية في الدولة من جانب وإنعدام أهمية وضعهم السوسيولوجي من جانب آخر . إذ تقتصر مهنتهم علي الصيد والجمع وإنتاج بعض الفخار ويسكنون جغرافياً في مناطق الغرب حيث الجبال كما أن بعضاً منهم يعيش داخل الأدغال والأحراش مع وجود أعداد منهم تعمل في أرضي الإعشاب التي تعود ملكيتها إلي قبيلة التوتسي .

أما قبيلة الهوتو، التي تشكل الأغلبية المطلقة ، من سكان بورندي ، فإن القسم الأكبر منها يمتهن الزراعة مع وجود آخرين يعملون في حرفة الرعي ، بينما تمتلك الأغلبية المتمثلة في قبيلة التوتسي ، وتسيطر علي الثروة الحيوانية ، خاصة الأبقار ، وقبيلة التوتسي في الأصل هي جماعة وفدت إلي بورندي في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين ، وعلي الأرجح من أثيوبيا والتوتسي هي

من القبائل الرعوية التي تهتم بشكل خاص بتربية الأبقار.وعلي الرغم من أنهم وافدون علي بوروندي إلا أنهم إستطاعوا السيطرة علي السكان الأصليين للبلاد (الهوتو) ، وذلك من خلال السيطرة والإستحواذ علي الأراضي والثروة الحيوانية ، وأن يقيموا نوعاً من النظام الإقطاعي الذي أصبح فيه التوتسي هم والسادة الإقطاعيون والنبلاء ، في حين أصبح الهوتو الفلاحون الذين يعملون في خدمة هؤلاء السادة.

وهكذا فإن قروناً عدة ضمن هذا النمط الطبقي/ القبلي ، جعل التوتسي يشعرون بأنهم متميزون وأذكياء وذلك بحكم وضعهم الإرستقراطي أو الإقطاعي علي حساب الهوتو الذين يعتبروا عبيد الأرض .

وهذا النظام لايزال قائما إلىالآن وهو أحد أهم أسباب المشكلة القائمة حالياً في دولة بوروندي فالإختلاف القبلي يتداخل مع الواقع السوسيولوجي (الإجتماعي) كلتا القبيلتين مما جعل الصراع بينهما صراعاً قبلياً وإجتماعيا في آن واحد .(1)

تشكل صورة الحرب الأهلية في بوروندي تشكيل حكومة مركزية تسيطر عليها مجموعة ويتمرد عليها قوى سياسية داخلية ويتميز الصراع الداخلي بالتزامن مع مراحل التسوية السياسية بين الهوتو والتوتسي والعامل الثاني فإرتباط الحرب بدول الجوار وتميز كذلك الصراع في بوروندي بمشاركة المتطرفين التوتسي في العاصمة بمباركة الجيش وشهدت الحرب في بوروندي عدة مراحل حاولت فيها منظمة الوحدة الإفريقية اعادة الأمن الذي إنهار وكذلك الأمم المتحدة واجهت الموجه الثانية التي استمرت حتى 1994م واستمرت حتى 1996م وهنالك عوامل كثيرة أثرت على تطور الحرب الأهلية في بوروندي وتمثلت في :

الخط الاقليمي .

مبادرات الحكومة البوروندية .

1/ عبدالسلام ابراهيم بغدادي ،مصدر سابق ص "214"

تطورات احداث الكنغو .

ولكن الحرب الأهلية في بورندي هي اقصر الحروب الأهلية في إفريقيا عمراً وإن إتسمت بالصراع العرقي الذي يستبعد كل طرف الاخرى ، ورغم محاولات الحكومة البورندية وسعيها للاصلاح واستعدادها للتفاوض إلا أن النتيجة النهائية وصلت درجة من درجات العنف الأهلي وإن كانت بورندي تدين تجاوزات المرحلة إلى مرحلة الوفاق الوطني .



ثالثاً : نموذج الحرب الأهلية في الكنغو :

تم إنشاء دولة الكنغو الديمقراطية بعد مؤتمر برلين عام 1885/1884م وكان السباق المحموم بين الدول الأوروبية خوفاً من وقوع الكنغو في يد دولة قوية مثل إنجلترا وفرنسا هو السبب في إعطاء هذه الدولة ذات المساحة الشاسعة لدولة ضعيفة مثل بلجيكا ممثلة في "الملك ليوبولد". وهنا تكمن بذور الإنقسام في هذه الدولة التى هي وليدة الإستعمار الأوروبي الذي جمع هذه الأجناس المتنافرة تحت

لواء دولة الكنغو في الوقت الذي قام فيه المستعمرون بتقسيم غرب إفريقيا وهي تقارب الكنغو في المساحة إلى ثمانية عشرة دولة كانت الوحدات الإدارية لما عرف بإسم أفريقيا الفرنسية الغربية (1).

وكما هو معلوم أنه عندما أرسل الملك ليوبولد الصحفي الأمريكي "هنري استاتكي" لإكتشاف الكنغو فقد مات حوالي (15 مليون) كنغولي – وأن حرب الكنغو الحالية بدأت في أغسطس 1998م حيث تتحمل المخابرات الأمريكية (CIA) وزر مآسي الكنغو بإغتيالها الزعيم الوطني "باتريس لومومبا" رئيس الوزراء والذي أعدته الولايات المتحدة متحرراً وذو إستقلالية ومكنت لحكم موبوتو سيسكو ذو السجل السيئ. ورغم معاناة ملايين الكنغوليين تحت وطأة حكم "موبوتو" الديكتاتور إلا أن الولايات المتحدة قد دعمته وتمت إستضافته في البيت الأبيض الأمريكي أثناء حقبة بوش الأب .

إن الحرب الجديدة التي دارت رحاها ضد "كابيلا" ليس هدفها القضاء على ديكتاتوريته كما يحاول الإعلام الغربي أن يبرر المساعدات التي تتلقاها تلك القوات في زحفها غرباً تجاه العاصمة الكنغولية بل يجب أن نبحث دائماً عن المصالح الغربية في تلك الحروب أنه البترول في انجولا ومناجم الماس واليورانيوم في الكنغو .

إن الماس في الكنغو الديمقراطية هو الدافع الرئيس الذي دفع ست دول أفريقية لإرسال قواها إلى الكنغو . فأنجولا وناميبيا ، وزمبابوي أرسلت قواها لحماية حكومة لورانس كابيلا ، بينما بورندي وروآندا ويوغندا أرسلت قواها لمساعدة المتمردين الذين يريدون الإطاحة بنظام "كابيلا". وعند إحتدام الحروب بين الفرقاء في إقليم كيسانجاني أدى إلى الخراب وعطل التنمية تماما في هذا الإقليم الهام والشئ الوحيد الذي بقى حيث هو تجارة الماس حيث صرح تجار الماس.(2)

---

[1]/.نادر السيوفي ، حلروب الموارد في افريقيا ، مكتبة الشريف الاكاديمية ، الشريف الاكاديمية ، الخرطوم 2008 " ص 12"

[2]/ طلعت شاهين ، تجارب استعمارية في افريقيا المستقلة جريدة البيان الامارتية دار لبنان الجمعة 1998/8/21 "ص 7"

إن الماس في العادة يهرب من الكنغو إلى رواندا أو يوغندا حيث يكافئ القادة العسكريونمن هذه البلاد أنفسهم على نشاطهم الثوري بالكنغو فحوالي 1/3 الإنتاج من الماس الكنغولي يباع عن طريق قنوات الدولة الرسمية و3/2 من الإنتاج يتم نهبها وتهريبها وبيعها بواسطة الدول الحدودية ، بل ان الرئيس كابيلا قد قطع نصيبا مقدراً من ماس منطقة Miujmayi وهي تبعد نحو 1000 ميل إلى الجنوب الغربي لــ Kisangani والتي تعد أغنى منطقة لإنتاج الماس بالكنغو لقوات زيمبابوي الحليفة للنظام ولذلك أصبحت زيمبابوي مؤخراً مصدراً رئيساً للماس على الرغم من إنتاجها الضئيل.

وخلاصة القول أن النزاع في الكنغو الديمقراطية قد أصبح بصورة أساسية حول السيطرة على تجارة خمسة مصادر للمعادن هي (الكولتان – الماس – الرصاص – الكوبالت والذهب) ، ثروات البلاد من الصعب التحكم فيها في ظل الظروف وغياب القانون وضعف الدولة ، وان الاستغلال للموارد الطبيعية لجمهورية الكنغو الديمقراطية بواسطة القوات الأجنبية أصبح منهجياً ومنظماً بل كأوكار الجريمة المنظمة أصبحت ذات وجود عادي في المناطق المختلفة وهي ذات إرتباطات عالمية متعددة ونافذة كما أن دور القطاع الخاص في إستغلال الموارد الرئيسية يعد رئيسياً فالعديد من الشركات قد أصبحت متدخلة بصورة مباشرة وذلك من خلال تجارة السلاح وبعضها يعمل على إيجاد تسهيلات مالية تمكن الأطراف المتحاربة من شراء السلاح ، أن الشركات التي تتاجر في المعادن والتي إعتبرتها بعض التقارير (محرك النزاعات في جمهورية الكنغو الديمقراطية) تعمل لتهيئة المجال لأنشطة التعدين غير المشروعة.(1)

إن القيادات العسكرية من عدة دول ولأسباب متعددة تحتاج وبصورة مستمرة لزيادة أمد الحرب وإستمرار إشتعالها وذلك بطبيعتها المربحة ولمحاولتها حل بعض المشاكل الداخلية في هذه الدول وفي نفس الوقت تشكل هذه النزاعات مدخلا للثورة لهذه البلدان ، لقد لأحظ هؤلاء القادة العسكريون إن هذه النزاعات تملك القدرة على الإستمرارية الذاتية ولذلك فإنهم قد أنشأوا وقاموا بحماية شبكات

[1]/نادر السيوفي ، حروب الموارد في افريقيا ، مصدر سابق " ص 14"

إجرامية لها القدرة على العمل بكفاة ذاتية في حال قررت القوات الأجنبية الإنسحاب من جمهورية الكنغو الديمقراطية في حين أن التراع في الكنغو وبحسب طبيعتة المربحة قد خلق مصلحة للأطراف المتقاتلة فالأعداء في نفس الوقت شركاء في هذا العمل كمثال (ماوماو- القوات الرواندية – المتمردين الكنغوليين) وسجناء الهوتو يعملون كعمال مناجم لدى حركة (RPA) المتمردة ويتحصل الأعداء على الأسلحة من نفس الموردين ويستخدمون نفس الوسطاء أن حلت محل متطلبات الأمن القومي للبلاد وفي الواقع فإن الخاسر الوحيد جراء هذه الأعمال غير المسؤولة هم المواطنون الكنغوليون تجار الماس والمعادن .

التركيبة القبيلة في الكنغو :

كان للسكان الأوائل لإقليم الكنغو من قصار الزنوج الذين يحتمل أن يكونوا قد وفدوا في العصر الحجري القديم (الباليوليتي) ومن هذه الجماعات تولدت أقدم السلالات هي جماعة (الأقزام) الذين إشتق إسمهم من الكلمة اليونانية (يوجمايوس) التي تعنى باللغة العربية (ذراع) ولايعرف على وجه التحديد من أين قدم الزنوج إلى هذه المنطقة بالرغم من ورود ذكرهم في مؤلفات هوميروس وهيرودت وأرسطو وقدماء المصريين وغيرهم (1).

أما سكان الكنغو في الأصل فإنهم ينتمون إلى جنس البانتو الزنجي الخالص وقد وفدت إلى هذه المنطقة من الشمال الغربي للإقليم ومن الغرب على طول إمتداد الساحل الأطلسي ثم وطدوا أقدامهم في الكنغو الأوسط والادت وكوانجو وكساي وبحيرة ليو بولد الثاني، ومن القرن الرابع عشر جاءت موجات أخرى من الباتنو من شمال نهر الاوبانجي ، ومن الشمال الشرقي تجاه الجنوب الغربي عبر منطقة بحيرة آلبريت وتحنجاينت(2).

[1]عبدالسلام ابراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ب ،ت "ص 161

[2]صلاح الدين حافظ ، صراع القوى العظمى حول الاقرن الافريقي ، سلسلة عالم المعرفة ، 49 ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة ولاداب 1982، ص 62- 63- 252 - 257

وأسس البانتو عدداً من الممالك الكبرى مثل مملكة الباكونجو التى قامت في القرن الرابع عشر وامبراطورية البالوبا التى قامت في القرن الخامس عشر وأسستها قبائل الباسونجي ، ثم إمبراطورية البالوبا الثانية في القرن السادس عشر هذا فضلاً عن جماعات الزنوج النيلين والتوتسي في إقليم كيغو واكبر جماعة من هؤلاء التوتسي التى توجد في إقليم رواندا. وهكذا يمكن تقسيم المجموعات السكانية في الكنغو إلى أربع مجموعات هي :

مجموعة قبائل المونجو .

مجموعة قبائل الكوبا التى تسكن إقليم كساي .

مجموعة قبائل اللورا ويسكن نصفهم في انجولا والأجزاء الشمالية من زامبيا وشرق الكنغو برازفيل.

مجموعة قبائل اللوبا ومنها قبيلة السونجي التي ينتمي إليها الزعيم البرت كالونجي ، وتتواجد في شمال كاتينجا وجنوب كساي(1)

.اللافت إن الصراع في الكنغو استمر على قاعدتين أحدهما تقوم على نظرية فراغ القوى التي تميز الكنغو وتمزقها مابين حكومة مركزية ضعيفة وبلاد بالغة الثراء مترامية الأطراف ممزقة الأوصال وإن الكنغو قد أصبحت ساحة للمطرودين من هوتو رواندا وبورندي ولعب الرئيس كابيلا بورقة العرقية في حياة نظامي كير بوقمبورا مما ضاعف من نسبة المخاطر الأقليمية (2)

نجد أن الخليط العرقي قد فاقم من ازمة الكنغو وعمق شرخ علاقاتها بجيرانها مما عقد الاوضاع وجعلت حتى اللاجئين عنصراً في الصراع وشكلوا مهدداً كبيراً باعداد فاقت ثلاثمائة الاف طبقا لتقارير الأمم المتحدة مما شكل ضغطاً سياسياً ومالياً وجعلت الكنغو أحد مصادر القلاقل السياسية في المنطقة .

---

[1]/صلاح الدين حافظ ، مصدر سابق ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي " ص 253"

2 د. عبدالله الاشعل – مرجع سابق ص .218-219

وعلى خلفية المعطيات العرقية نجد أن عنصر الثروة أصبح أحد العوامل حيث تتواجد العناصر المتدربة مع وجود التمويل وسيولة في الدولة مما أوجد تدخل للقوى الخارجية وتدخلات اقليمية جديدة ويقول (بارب كوليتز) الباحث في الشئون الإفريقية يظهر المستوى غير المسبوق من النشاط الدبلوماسي لطبيعة التزاع الخارج عن السيطرة والقيود التي تواجهها الحكومة الافريقية عندما تريد التدخل في الوقت الذي يدعم فيه الغرب المتمردين بشكل خفي فأنه بالكاد يبذل جهدا ضئيلا للتواصل إلى سلام مستقر ويصف (مالكوم هاربر) المندوب البريطاني لدى الأمم المتحدة موقف مجلس الأمن بأنه غير مقبول نهائيا لفشله في تشكيل قيادة قوية خاصة بعد سحب مراقب حقوق الإنسان من شرقي الكونغو(1)

ونجد سمات الحرب الأهلية في الكونغو عددا من العناصر الداخلية والخارجية تمثلت في الآتي :

أولاً: اختلاف رؤى القوى السياسية في المعارضة حول رؤيتها للحكم ففي المعارضة تطرح حلولا براقة تتقلب عليها عندوصولها للحكم والصراع مابين الثورية داخل الدولة .

ثانياً : عودة ظاهرة الحرب بالوكالة في ظل خريطة التحالفات الهشة وظهور اطراف غير مباشرة إقليمية مثل (رواندا – بورندي – يوغندا) .

ثالثاً : تجاوز كابيلا بعض الخطوط المرسومة من قبل الغرب وأمريكا مما جعل الكونغو في مواجهة ترتيبات النظام العالمي الجديد .

رابعاً: العجز التام للمنظمات الاقليمية والدولية في إنهاء حالة الفوضه الحالية في البحيرات العظممى مما يؤكد حرص الفاعليين في الامم المتحدة على ابقاء الوضع كما هو عليه .

خامساً : المصالح الاقتصادية لعبت دوراً هاماً في الصراع على الماس والنحاس بإعتبار أن الاقليم يعرف بقلب المعادن وبالتالي عمليات النهب التي مورست للمعادن .

1 جريد البيان الامارتية – نقلا عن Gremany press 1999/3/31

سادسا: الطموحات الاقليمية لدولة يوغندا في الكونغو التي استندت على مساعدات غربية وتدخل أنجولا وناميبيا وزيمبابوي كذلك الشأن الكونغولي .



رابعاً: نموذج الحرب الأهلية في الصومـــــــــــال :

يقع الصومال في شرق أفريقيا عند منطقة القرن الأفريقي وتطل على المحيط الهندي بجبهة طويلة تبلغ نحو 1200كلم،وجبهة قصيرة على خليج عدن أقل طولا تبلغ نحو 650كلم يحدها من الشمال خليج عدن والبحر الأحمر ، ومن الشرق المحيط الهندي ، ومن الغرب أثيوبيا ومن الجنوب كينيا ، تبلغ مساحتها نحو 246000 ميل مربع ، ويغطي الجزء الأعظم من سطحها هضبة عظيمة الإرتفاع تنحدر تدريجيا نحو المحيط الهندي شرقا وتتميز بسهول ساحلية نحو الشرق تتسع في الجنوب وتضيق في الشمال ، وأهم مجاريها نهرا جوبا وشبيلى اللذان ينبعان من منحدرات الهضبة الإثيوبية ويصبان في المحيط الهندي ،أما السكان فيبلغ عددهم 10 مليون نسمة تقريبا وديانتهم الإسلام بنسبة 100%وأهم الموارد الإقتصادية الزراعة والرعي ، وتمثل الزراعة نسبة 17.5% بينما تشكل حرفة الرعي 43% وعليه يتفوق الرعي على الزراعة.

أسباب الحرب الأهلية في الصومال:

الإستعمار الذي كان له دور كبير في تقسيم الصومال إلى خمسة أجزاء الجزء الشمالي الذي أحتلته بريطانيا والذي عرف بالصومال البريطاني، والجزء الذي إحتلته فرنسا بالصومال الفرنسي أي جيبوتي حالياً والجزء الثالث الجنوبي الذي كان تحت الوصاية الإيطالية وعرف بالصومال الإيطالي ، والجزء الرابع الذي ضم إلى كينيا ، ثم الجزء الخامس وهو إقليم أوغادين الذي ضم إلى أثيوبيا ومن ثم فإن الصومال خاض العديد من الحروب من أجل التحرير و لم الشمل تلك الحروب التي أدت إلى تدمير البنية التحتية والاقتصادية للصومال ومنها الحرب مع أثيوبيا في عام 1967مثل الحرب الصومالية الكينية والحرب لتحرير جيبوتي (الصومال الفرنسي).

إن المشكلة الصومالية يمكن إرجاعها وبكل بساطه إلى ظاهرة الإستعمار في أفريقيا بشقيهاالأروبي والإثيوبي والتي تعود بدايتها إلى أواخر القرن التاسع عشر ، وذلك عندما قامت القوى الإستعمارية باحتلال وتجزئة الإقليم الصومالي بحدوده الطبيعية في القرن الأفريقي إلى أقسام عدة ، منفصلة بعضها عن بعض بحدود إستعمارية مصطنعة حقيقياً لمصالح تلك القوى التى سعت إلى ذلك الإحتلال والتقسيم في آن واحد . ومن المعلوم أن بدايات السيطرة الإستعمارية على أراضي الصومال كانت قد بدأت وبشكل مباشر خلال وعقب مؤتمر برلين الإستعماري الذي إنعقد خلال عامين 1884- 1885م حيث شهدت تلك الفترة تنافس ثلاثة قوى إستعمارية أوروبية بريطانيا- فرنسا - إيطاليا مع قوة أفريقية محلية دولة الحبشة وعاصمتها في تلك الفترة (اكسوم) إذ اعترف المؤتمر المذكور والأول مرة بقوة إفريقية إستعمارية إقليمية هي الحبشة (اثيوبيا) فيما بعد حيث أعطاها نصيباً من التوسع الإقليمي على حساب الأراضي الصومالية وهكذا تم في وقت أو آن واحد إحتلال وتجزئة الأراضي الصومالية بين تلك القوى الإستعمارية الأربع سابقة الذكر، حيث سيطرت بريطانيا خلال الفترة من عام 1884- 1886م على كامل مايسمى في وقتها بالصومال البريطاني ، والذي يمثل اليوم الجزء الشمالي من جمهورية الصومال الحالية وقد بدأت العملية من خلال إحتلال مينائي زيلع

وبربرة ، وبعد ذلك قامت السلطات الإستعمارية بتوقيع معاهدات "الحماية" لرؤساء القبائل الصومالية في المنطقة . وبعد ذلك إستمرت السيطرة البريطانية على منطقة أوغادين ، حيث وقعت بريطانيا حماية "على احمد مورجان " زعيم منطقة الأوغادين في سبتمبر 1896م.

أما فرنسا فإنها قد سيطرت على إقليم عفر وعيسى ، (الصومال الفرنسي خلال الحقبة الاستعمارية وجيبوتي حاليا) وذلك بعد أن أبرمت معاهدتين مع القبليتين المذكورتين (عفر – "الدناكال" – العيسى "الصوماليون") خلال عامي 1884 – 1885م .

وأعقب ذلك إرسال فرقة عسكرية فرنسية إلى ميناء أبوك علماً بأن السيطرة الفرنسية إستمرت حتى عام 1977 حيث نالت جيبوتي إستقلالها السياسي ، مع بقاء قوة عسكرية فرنسية في مينائيها(1).

وسيطرت إيطاليا على الصومال الجنوبي من جهة الصومال الحالية بما في ذلك العاصمة مقديشو وميناء كسمايو ، وذلك بعد أن عقدت إتفاقية "حماية " مع سلطان منطقة أصوصا الصومالية في أبريل 1889م والتي بموجبها تمت السيطرة على الإقليم الجنوبي من الصومال حتى هزيمة إيطاليا أثناء الحرب العالمية الثانية(2).

وبالنسبة لإثيوبيا ، فإنها إستطاعت في عهد إمبراطورها (منليك الثاني) أن تمد سيطرتها على إقليم أوغادين وفق معاهدة 1897 م البريطانية الأثيوبية ، والتي سلمت بموجبها المنطقة المذكورة إلى أثيوبيا علماً بأن الإمبراطور الأثيوبي كان قد سيطر على مدينة هرر الصومالية (عاصمة أوغادين) عام 1887م وعلى منطقة عرويس عام 1888م وعلى يالي وسيدامو في العام 1897م .(3)

---

[1]/عبد السلام ابراهيم بغدادي /، مصدر سابق "ص 163 -164"

[2]/معاهدة الحماية الايطالية مع سلطان بوصاهو حافظ ، مصدر سابق "ص 255"

[3]/ صلاح الدين حافظ ، مصدر سابق " ص 128 "

ومن المعلوم أن أثيوبيا إستطاعت في عهد هذا الإمبراطور أن تصبح دولة إستعمارية حقيقية من خلال توسيعها وسيطرتها على شعوب وجماعات عديدة خاصة في الجنوب والجنوب الشرقي . وبعد "85" عام من توقيع المعاهدة البريطانية الإثيوبية أي في عام 1955 قامت بريطانيا بتسليم منطقة هود الصومالية إلى إثيوبيا وبذلك أصبحت كل منطقة الصومال الغربي تحت السيطرة الإستعمارية الإثيوبية التي تشمل مناطق أوغادين ، هود ، أبو ، سيدامو ، عروسي وغيرها .

وفي الفترة بعد الحرب العالمية الثانية وبسبب إحتلال إيطاليا وأثيوبيا أولاً وهزيمة إيطاليا في تلك الحرب ثانياً إستحوذت بريطانيا على كامل الأراضي الصومالية بإستثناء الصومال الفرنسي أي"جيبوتي" بما في ذلك أوغادين وماحولها بل إنها إحتلت إثيوبيا بما في ذلك العاصمة أديس ابابا وقد رغبت بريطانيا بناءً على اقتراح ارنست بيجن وزير خارجيتها أنذاك في وضع تلك الأراضي الصومالية التي تحتل حالياً جمهورية الصومال الحالية وأوغادين والمقاطعة الصومالية في شمال شرقي جمهورية كينيا تحت وصاية الأمم المتحدة على أن تديرها بريطانيا ولكن هذا الإقتراح قوبل بالرفض من قبل أطراف دولية عديدة خاصة الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وفرنسا وأثيوبيا بسبب تناقض المصالح من جانب والخوف من سيطرة بريطانيا على مداخل البحر الأحمر وأجزاء واسعة من سواحل المحيط الهندي من جانب أخر وذلك لأنها كانت تسيطر في تلك الفترة على مدن من جهة وشرقي أفريقيا من جهة أخرى.(1)

ونتيجة لرفض مشروع بيجن ، إستمرت بريطانيا في سيطرتها على الجزء الشمالي من الصومال حتى العام 1960م حيث عادت إيطاليا في تلك السنة لتدير الإقليم تحت نظام الوصاية الخاص بالأمم المتحدة علماً بأن بريطانيا كانت اقتطعت جزءً من هذا الإقليم الجنوبي عندما كان تحت احتلالها

[1]/نبية الاصفهاني ، (طريق جيبوتي) الى الاستقلال السياسة الدولية العدد 47 ، 1977م "ص 44".

وضمته إلى مستعمرتها كينيا ليعرف فيما بعد بالصومال الكيني أو كما تسميه كينيا حالياً بالإقاليم أو المقاطعة الشمالية الشرقية.

ومن جهة أخرى استرجعت أثيوبيا من بريطانيا سيطرتها على إقليم الصومال الغربي (أوغادين بما في ذلك مدينة هرر) علاوة على إستحواذها على منطقة هود حسب الإتفاق مع بريطانيا عام 1955م كما ذكر سابقاً .

وعند بداية عام 1960م كان الوضع الصومالي على النحو التالي :

استمرار السيطرة البريطانية على الصومال الشمالي (وأهم مدنه هرجيسا - وبربرة)

استمرت السيطرة البريطانية على الصومال الجنوبي (مقديشو العاصمة الحالية) وقسمايو .

استمرت السيطرة الفرنسية على إقليم عفار وعيسى (الصومال الفرنسي / جيبوتي) .

استمرت السيطرة الإثيوبية على الصومال الغربي (أغادين) وماحولها .

وجود جزء من الصومال ضمن المستعمرة البريطانية كينيا .

أي أن الإقليم الصومالي كان مقسماً إلى خمسة أجزاء بين أربعة قوى إستعمارية ، بريطانيا (تستحوذ على إقليمين) فرنسا ، إيطاليا ، إثيوبيا .

وفي يونيو من العام 1960 إستقل الصومال البريطاني وتبعه الصومال الإيطالي في الثلاثين من الشهر المذكور ثم أعلنت الوحدة في الأول من تموز تحت اسم جمهورية الصومال وهكذا توحد وإستقل إقليمان من أقاليم الصومال الخمسة وأختيرت مقديشو عاصمة للدولة(1) .

مما تقدم فلقد كان هدف الدولة الصومالية منذ إستقلالها عام 1960 بحدودها القائمة التي ضمت الصومال البريطاني ، والصومال الجنوبي الإيطاليهو العمل على تحديد وتوحيد المناطق التي يقطنها السكان الصوماليون في كل من أثيوبيا وجيبوتي وكينيا لتكون ضمن دولة صومالية واحدة أي تحقيق الصومال الكبرى أو العظمى بحدودها الطبيعية المعروفة قبل الإستعمار وهذا مانصت عليه صراحة

[1]/صلاح الدين حافظ، مصدر سابق، ص128.

المادة السادسة من الدستور الأول للجمهورية الصومالية وعلى أساس إن الاستعمار هو المسؤول عن تقطيع أوصال الصومال وتجزئة سكانه بين أكثر من دولة .

ومن هنا فإنه لابد من عودة هذه المناطق وسكانها إلى وطن الأم وإن هذا الهدف يعني على أرض الواقع إسترجاع الإقليم الشمالي الشرقي من كينيا الذي تسكنه أغلبية صوماليه وإقليم الصومال الغربي (أوغادين ومايجاورها) من أثيوبيا ، وأخيراً ضم جيبوتي إلى الصومال وبناءً على ذلك فإن الجمهورية الصومالية إختارت لها علماً يتكون من نجمة بيضاء خماسية الأضلاع على رقعة زرقاء حيث يرمز كل ضلع منها إلى واحدة من أجزاء الصومال الخمسة.

ومن هنا فإن الصومال ومنذ استقلاله أعلن تمسكه الشديد بحق تقرير المصير للجماعات الصومالية الثلاثة الموجودة في كل من أثيوبيا وكينيا وجيبوتي حيث نص الدستور الصومالي (حق الشعوب في تقرير مصيرها) .

ومن هنا نلاحظ أن الصومال ولاسيما في نزاعه مع أثيوبيا حول إقليم الصومال الغربي طرح هذا المبدأ بإستمرار حتى بعد إخفاقه في حرب أوغادين خلال عامي (1977 - 1978) حيث صرح الرئيس الصومالي في مؤتمر القمة الإفريقية الذي أعقب حرب أوغادين أنه مع إجراء استفتاء لسكان الإقليم لمعرفة فيما إذا كانوا يريدون الإستقلال او الإنضمام إلى الصومال وأنه أي الرئيس الصومالي يقبل أية نتيجة في حين ترفض أثيوبيا بإستمرار التعامل مع تقرير المصير .

ومن هنا بدأت المشكلة الصومالية بين دول القرن الإفريقي الأربعة الصومال مع جيبوتي وكينيا وإثيوبيا ، ولا سيما مع كل من كينيا وإثيوبيا ، بإعتبارهما ضمتا إقليمان وتعتبرها الصومال جزءاً لايتجزاء من شعبها وإقليمها ويجب إسترجاعها كما ذكرنا سابقاً ، أما المطالبة الصومالية في جيبوتي

فإنها كانت تشتمل على ضم كامل أقاليمها إلى الصومال على إعتبار أن أغلب سكانها من الصوماليين (1).

هناك الكثير من التفاعلات التي اسهمت في اندلاع الحرب الأهلية في الصومال ولفترات طويله .

أولها: الموروث الاستعماري ومخلفاته : فالصومال مقسمة إلى خمسة أجزاء صومال كبير وبربطاني وايطالي وفرنسي واثيوبي وهو ماطمس الهوية الصومالية ووضع الحواجز بين العلاقات .

ثانياً : الأسباب السياسية :

تميزت الصومال بصراع سياسي صدامي رسخ الإنقسامات في الصومال عندما إنتقلت للواقع السياسي على أساس قبلي وتحالفت المجموعات القبلية مع بعضها البعض .

إستمرار تسلط الحزب الواحد لفترات طويلة في تاريخ الصومال .

ثالثاً : الأسباب الاقتصادية :

حيث يعد الصومال أفقر دول العالم طبقاً لمعايير الأمم المتحدة والتي تمثلت في معاناة القطاع الريفي وسيطرة الرعاة والتدهور في الاقتصاد وتفاقم البطالة وتلاشي الخدمات الاجتماعية وتراجع النظام الاقتصادي مابين الاشتراكية والرأسمالية .

رابعاً : الأسباب الاجتماعية :

حيث تتعدد الأسباب الاجتماعية التي تفاعلت مع بقية الأسباب الأخرى ينجم عنها اشتعال الحرب الأهلية فتنامت الولاءات وغابت إستراتيجيات الاندماج الوطني والنمط الانتاجي وضعف الانتماء للوطن الصومالي .

وهناك أسباب خارجية للحرب الأهلية في الصومال :

---

[1]/عبدالسلام بغدادي ، مصدر سابق "ص 166

تمثلت في تحولات النظام الدولي في أواخر الثمانينات وتدخل اثيوبيا في دعم ومساعدة الفصائل الصومالية فإنهارت الدولة الصومالية ما بين جمهورية أرض الصومال وتقسمت أقاليمها مابين جيبوتي وأثيوبيا وكينيا.

ويرى الباحث أن فهم طبيعية الحرب الأهلية في الصومال يعد امراً ضرورياً لنموذج انهيار الدولة به ولتجانس مكونات الشعب الصومالي من وحدة اللغة والدين ولكن ينفرد الصومال بالمقومات التي تتصف بالرعوية فالصومال يواجه العدو الداخلي بالقوة ويتسم في الداخل بالضعف وهنالك أسباب العنصر الاقليمي في الصراع والعنصر القبلي العشائري والبعد الدولي في الصراع الصومالي ولايزال الصومال يعاني من إنهيار الدولة فيه لوجود ميول انفصالية في شماله وحالة الانقسام وزيادة حدته وغياب التكامل السياسي والقومي لانشاء آليات تغيير بناء الدولة الصومالية ووضع دستور جديد واتفاق على نظام فدرالي وإتاحة التعددية حزبية واعادة ضبط وتدعيم النشاط الاقتصادي في الصومال وإستمرار قوة الدفع الدولية في اعادة ترتيب الصومال .



المبحث الثاني :–

نموذج الحروب الأهلية في السودان:

لفهم حقيقة الحروب الأهلية والنزاعات في السودان على المراحل المختلفة لابد من الإشارة إلى العديد من الإعتبارات المهمة :

أولها : أن معظم الأدبيات التى تناولت الصراعات والحروب في السودان لا تزال تضفي عليها بعداًأيدولوجياً وسياسياً فكثير ما يتم تصويره في إطار ثنائيات جامدة كالإنقسامات بين العروبة والأفريقية أو بين الإسلام والمسيحية أوبين الشمال والجنوب وهكذا ، وفي هذا السياق يقول بعض الباحثين أن حرب السودان عادة ماتوصف بأنها صدام بين الشمال العربي المسلم والجنوب الإفريقي المسيحي والوثني كما يرى البعض الآخر أن العوامل الدينية والإثنية كان لها دور كبير في تشكيل الصراعات المختلفة التي شهدها المجتمع السوداني .

وثانيها : ثمة عدد من العوامل التاريخية شكلت مدخلاً مهما لفهم الصراع وتطوره ومألآته في السودان ، أبرزها المكونات الثقافية والحضارية .[1]

إما الاعتبار الثالث: فإنه يشير إلى إخفاق الدولة الوطنية في السودان بعد الاستقلال وعدم قدرتها على تحقيق الإندماج القومي لمختلف مكونات المجتمع السوداني ومن جهة رابعة فإنه لاتخفى أهمية العوامل الاقتصادية خاصة بعد عملية إكتشاف نفط جنوب السودان الذي لعب دوراً كبيراً في إثارة الفرقة والشتات بين السودانيين .

هكذا بالإضافة إلى العامل الخارجي الذي لعب دوراً هاماً في إثارة الحروب الأهلية والصراعات في السودان والذي كان واضحاً من خلال مواقفه المنحازة إلى جانب الحركات المتمردة . ولكي نتحدث عن أسباب الحروب الأهلية في السودان لابد من الحديث عن جذور مشكلة الجنوب وآثارها

[1]/حمدي عبد الرحمن ، سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان ، مجلة قرآت افريقية العدد الثامن "ص 38"

بالإضافة إلى منطقة جبال النوبة والنيل الأزرق ودارفور وشرق السودان الذي كان يشهد توترات من حين لآخر.

مسألة جنوب السودان

لعله من الملائم جداً في حالة الحديث عن أسباب الصراع في السودان إن نتساءل ما هي مشكلة جنوب السودان ؟ وبإمكاننا الرد بسطور قليلة ولكن هذا يعتبر تبسيط شديد لمسألة معقدة مثل هذه المشكلة بحيث يصعب على الإنسان أن يحكم أو ماذا يعمل في الوقت الراهن من أجل حل هذه المسألة أو المعضلة . وترجع أسباب هذه المشكلة في الأساس إلى الاعتبارات التاريخية كما يرجعها البعض الآخر إلى الإعتبارات الثقافيةفضلاً عن الإعتبارات الاقتصادية ولكن المشكلة تعزى في الأساس لإهمال التنمية في أرجاء جنوب السودان من جانب الإدارة البريطانية في الفترة مابين 1898-1896.

ولكي نعطي صورة واضحة وشاملة عما يحدث أوحدث يجب علينا أن نأتي بإستعراض موجز لماضي وحاضر جنوب السودان وهناك ثلاثة عهود هامة هي:

أولاً : الجنوب في عهد التركية والمهدية:

عندما يكون الحديث عن الحكم التركي المصري في السودان لابد من الإشارة في إيجاز أن أول الرواد المستكشفين الذين زاروا السودان كان موظفاً بحكومة مصر التي كانت تتبع وقتها للامبراطورية هو (قبطان سليم) الذي إستطاع إجتياز منطقة السدود حتى وصل غندوكرو في رحلته الثانية للجنوب عام 841 تقريباً وكان الهدف من هذه الرحلة إكتشاف إمكانية ممارسة التجارة في الجنوب وإيجاد أو وإكتشاف مناطق إستراتيجية تصلح لإنشاء مراكز يستفاد منها في فترة الإحتلال ،فضلاً عن إكتشاف منابع النيل في شرق ووسط إفريقيا وتم كل ذلك بأمر من محمد علي باشا في مصر .

وأعقبت تلك الرحلات رحلات متتالية للجنوب لكنها ترتبت من حكومة الخرطوم أن ذاك بهدف الحصول على العاج وغيره من الثروات [1].وقد كانت هنالك جهود إستكشافية أكثر فيما بعد حيث ظهر في المسرح مستكشفون جدد مثل (غردون باشا وأمين باشا وبيكر) ، ونتيجة لذلك وعندما سمع أبناء الشمال بأن فرص التجارة في الجنوب كبيرة سرعان ما إتجهوا إلى السفر إلى الجنوب ، وأدى هذا التكالب للحصول على العاج من مستعمرين وأبناء الشمال أدى ذلك إلى ندرة العاج ثم أصبحت تجارة الرقيق ونهب الأبقار بديلاً سهلاً في متناول أيديهم ونشأت منافسة حادة بين التجار والحكومة السودانية .

وفضلاً عن وكلاء حكومة مصر والتجار شهد الجنوب دخول المنظمات التبشيرية والمسيحية التى كان لها الدور الأكبر في مشكلة جنوب السودان وتزامن ذلك مع حماس المسيحية للتبشير بالإنجيل لحث الوثنيين على إعتناق المسيحية مما جعل أبناء الجنوب أكثر قبولاً وإنصياعاً للإدارة البريطانية [2].

وكان رد الفعل الذي أبداه الجنوبيون في مواجهة الحكم التركي في العام 1841 وفيما بعد ذلك هو أن وصل القبطان سليم إلى منطقة الشلك ثم إلى منطقة الدينكا ومنطقةشامبي الجديدة بحر الغزال لم يجد أذاناً صاغية لأي من رؤساء القبائل لغموض مهمته وبالمثل لم يجد بيكر ولاغردون تعاوناً كبيراً بين قبائل الباريا والدينكا ودينكا بور وكان رد فعل الجنوبيين مماثلاً لذلك في مواجهة عهد المهدية .

وعلى كل ما سبق يمكن القول بأن هنالك معالم تاريخية بارزه في الفترة مابين 1841- 1898 تعتبر هي جزور الحرب الأهلية في جنوب السودان يمكن إيجازها فيمايلي:

1. الإهتمام الكبير للإستعمار بجنوب السودان الهدف منه ممارسة التجارة سواء كانت عاج أو رقيق أو غيرها من الثروات .

---

[1]/ ابيل الير ، قضايا الحرب والسلام في جنوب السودان ، ترجمة هنري ريسا ض ، مطبعة دار اليل ، بيروت "13"

2/ابيل ألير ، مصدر سابق "ص 14 - 16"

2. الإهتمام بوجود ممر مائي عبر السودان وصولاًإلى وسط شرق إفريقيا .

3. غياب الحكومة وعدم السيطرة الإدارية على الجنوب خاصة فترة الحكم التركي ودولة المهدية.

4. تباين الثقافات والمعتقدات والفرق بين الحكومة الأجنبية وقبائل الجنوب زاد من حدة الصراع بين الطرفين.

5. المقاومة الصلبة من قبل أبناء الجنوب في مواجهة السيطرة الأجنبية.

ثانياً : الجنوب في عهد الحكم الثنائي:

كانت مهمة الإدارة البريطانية في فترة الحكم الثنائي للسودان منذ عام 1898-1953 هي العمل على إستباب الأمن والنظام والقانون ، ثم جاءت سياسية الإدارة البريطانية الجديدة تجاه جنوب السودان التي أدت في ملامحها الرامية إلى فصل الجنوب عن الشمال تتضح في العشرينات من هذا القرن وفي سبيل تحقيق ذلك إنتهجت الحكومة الإستعمارية العديد من السياسات والبرامج التي تعتمد في تنظيمها الإداري على العرف والتقاليد والتراث الثقافي المحلي وفي سبيل ذلك أصدرت قانون المناطق المقفولة في العام 1922 م الذي كان يشمل المديريات الجنوبية الثلاثة وجنوب كردفان والنيل الأزرق (الأنقسنا) وبعض المناطق في مديريات دارفور والتي لا يجوز الدخول إليها من قبل الشماليين الا بإذن من السكرتير الإداري وتبع ذلك إصدار عدد من اللوائح والقوانين التي تنظم الإتصال بين الشمال والمناطق المقفولة كما تم إخراج التجار الشماليين من السوق الجنوبية نهائياً وقد تم إنشاء مشروعات اقتصادية منفصلة عن الشمال في إطار اقتصاد منفصل(1). وقد إستمرت السياسة البريطانية على هذا النحو إلى فصل الجنوب عن الشمال في الأربعينيات ، وقد أنشئ المجلس الإستشاري لشمال السودان في إطار ذلك ، إذ أنه كان يضم أعضاء من الشمال دون أبناء الجنوب

[1] الهيئة القومية للاعلام والانتاج الفني مشكلة جنوب والجهود نحو السلام 1994/5/13

وقد وجدت هذ السياسة إنتقاداً حاداً من قبل أوائل قادة الحركة الوطنية بعد قيام مؤتمر الخريجين وتمثل ذلك في المذكرة التى رفعها إلى الحاكم العام والتى نادى فيها بإلغاء سياسة الإنفصال وقانون المناطق المقفولة في حين طالب بتطوير المواصلات للربط بين الطرفين وتشجيع حركة النقل والمواصلات .

الصراع في جنوب السودان بعد الإنفصال



مؤتمر جوبا :

يعتبر مؤتمر جوبا عام 1947 م هو ثاني حدث هام في أعقاب السياسة البريطانية الجديدة تجاه جنوب السودان وهناك رأيان وجدا القبول بالنسبة للمؤتمر وهما:

الأول: كان يهدف إلى التحقق من أنه ما إذا كان الجنوب يستمر مع الشمال أم لا ؟ في حين ذهب الرأي الثاني إلى أن الجنوبيين قرروا في المؤتمر وحدة الجنوب مع الشمال ، ولكن كانت هنالك مداولات بالمؤتمر لمعرفة أي من الرأيين يمكن أن يكون إستخلاصاً من العبارات الواردة في مداولات المؤتمر .

كان السكرتير الإداري قد قرر أن تكون هناك وحدة بين الشمال والجنوب قبل إنعقاد المؤتمر وذلك أن قراره وجد تأييداً من جانب توصيات مؤتمر إدارة السودان الذي إنعقد في مارس 1947

لصياغة السياسة الجديدة للإدارة البريطانية تجاه الجنوب . ففي يونيو 1946 سافر أعضاء مؤتمر إدارة السودان إلى الجنوب بهدف الوصول إلى الخطوة التى تعقب إنتقال السلطة من المركز إلى جوبا لأخذ إنطباع سريع عن الجنوب وطالب الأعضاء الجنوبيون بدمج الشمال والجنوب وتمثيل كل منهم في جمعية تشريعية واحدة.[1]

كان السكرتير الإداري "روبرتسون " يرى إن الإنفصال بين الشمال والجنوب لم يعد عملياً وبناء على ذلك يصعب القول بأن مؤتمر جوبا كان الهدف منه بحث (مسألة الوحدة) لأن ذلك سبق أن قرره السكرتير الإداري نيابة عن الجنوب ، ومن ثم يمكن القول بأن مؤتمر جوبا كان البحث ماإذا كان يجب تمثيل الجنوب في الجمعية التشريعية . ويرى أبيل ألير أن الرأي القائل أن أغلبية أبناء الجنوب في المؤتمر كانوا يريدون إنشاء جمعية تشريعية واحدة أيضا يصعب استخلاصه مما ورد في المداولات لأنه في اليوم الأول لإنعقاد المؤتمر عارض كل الأعضاء الجنوبيين إنشاء جمعية تشريعية واحدة ، وفي اليوم الثاني فقد أيد سته من أعضائه الجنوبيين المتحدثين في المؤتمر إنشاء جمعية تشريعية واحدة وعارض أربعة أعضاء صراحة و لم يمنح باقي الأعضاء فرصة لإبداء رأيهم ، و لم يكن هنالك تصويت ما إذا كان أولئك المعارضون قدعدلوا عن رأيهم أم لا ؟.

ليس هناك ما يدل بالمداولات عن أن الأعضاء السته كانوا يتحدثون نيابة عن الآخرين وعددهم سبعة لذلك أنه من الواضح هو أن أغلبية من الجنوبيين لم تكن مؤيدة تأسيس جمعية تشريعية واحدة ولكن كان ينبغي ألا يكون السكرتير الإداري صاحب القرار بوحدة الجمعية التشريعية ومن هنا نشير إلى أبرز نقطتان هامتان في مؤتمر جوبا وهما:

الأولى : أن الجنوبيون قد أشاروا بوضوح إلى مخاوفهم من الشماليين بالرغم من إقرارهم أيضاً بأنهم حفظوا بمعاملة مماثلة لمعاملة الشمال تحت سيطرة الإدارة البريطانية .

---

[1]/ أبيل الير ، مصدر سابق "ص 27"

والنقطة الثانية : هي أن موقف الجنوبيين في المؤتمر قد أسئ فهمه من قبل الذين كانت لهم رغبة كبيرة في الوحدة بين الشمال والجنوب دون وضع أي إعتبار للفجوات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية التى تباعد بين الإقليمين الشمالي والجنوبي.

الجنوب في فترة الحكم الذاتي قبل الاستقلال :

عندما كانت المرحلة التالية بعد مؤتمر جوبا هي توقيع إتفاقية الحكم الذاتي بين مصر وبريطانيا عام 1953م و لم يكن الجنوب طرفاً في هذه المفاوضات في حين قدمت بعض المبررات لعدم تمثيل أبناء الجنوب بحجة أن ليس بالجنوب أحزاب سياسية حتى يمكن إرسال مندوبين عنها للقاهرة حيث توقيع الإتفاقية وفي نفس الوقت أن الوحدة ترنحت بين الشمال والجنوب عقب مؤتمر جوبا 1947 ومن ثم كان مما يتوافق مع القانون الدولي أن يقوم السياسيون الشماليون بتمثيل السودان على أنهم شعب واحد وقد يكون بمثل هذه الأخطاء شيء من الصواب وذلك أن الجنوبيين أحسوا بالغبن والمراره من عدم إشراكهم في المفاوضات في مواجهة السياسيون الشماليون والبريطانيون أيضا بوجه خاص .

وهناك سبب آخر هام وهو شعور الجنوبيين بالمرارة الذي كان سببه سودنة الوظائف وحدوث التمرد ولإتجاه صوب الإستقلال والتى يمكن أن نتناول كل منها بإختصار .

السودنة :

لم يكن هناك ذرة شك في عملية السودنة وهي الدافع الأساسي لإحساس الجنوبيين بالظلم وأن من أهم الأسباب هو فشل الحكومة في المحافظة على العهود التى قطعتها أثناء إجراء الانتخابات لأول برلمان في السودان . وأدت هذه السودنه إلى إثارة النزاع بين رئيس الوزراء (الأزهري) وإثنين من الوزراء ، وترتب على ذلك النزاع إقالة الوزيرين مما أدى إلى تعميق شقة الخلاف بين الشمال

والجنوب بالإضافة إلى فشل الحكومة في الإهتمام بالجنوب وهذا بدوره زاد من تخوف وشكوك الجنوبيين في إطار سودان موحد .

تمرد الجنوب

كان للتمرد في الجنوب عدة أسباب ،ولكن يمكن القول بأن الدافع الرئيسي هو إزدياد الخوف والشك وعدم الثقة الذي وصل إلى درجة الإنفجار من جراء الأسباب سالفة الذكر وكان لهذا أبعاده العميقة لمستقبل العلاقات بين شطري البلاد فقد رأى الشماليون مأساة وفاة بعض رفاقهم وأقاربهم ، وكان معظمهم عزلاً كما كان من بينهم أطفال ونساء كما رأى الجنوبيون أيضاً مأساة مماثلة وقوع الجنوبيين قتلى برصاص إخوانهم فى الشمال عام 1965م.

الاستقلال:

إذا أردنا الحديث عن الجنوب أو مشكلة الجنوب في عهد الإستقلال لابد من التطرق أو الوقوف عند عدد من المحطات ولكن لسنا بحاجة لسرد التفاصيل :

أهمها الجنوب في عهد الحكم العسكري للفريق عبود ، تلك الفترة التى إتسمت بكثير من الإضطهاد والإتهامات كما كان يرى الجنوبيون بأن الجنوب متهماً في ولائه ولذلك كان ينقل الموظفين الجنوبيون للعمل في الشمال .

ثم جاءت فترة مابعد زوال الحكم العسكري الأول وكانت لها إيجابياتها وسلبياتها ، ودورها في إثارة النزاع بين الشمال والجنوب ثم إنعقد مؤتمر المائدة المستديرة الذي حضره عدد من المندوبين الجنوبيين وإختلفت الآراء وإنقسمت إلى ثلاثة مابين الدعوة إلى تقرير المصير والإنفصال والحكم الفيدرالي . ثم مشروع الدستور الإسلامي حيث كان ذو حساسية مفرطة في نفوس الجنوبيين كما كان له نفس الواقع في نفوس الإشتراكيين الليبراليين واليساريين.

أخيراً كانت ثورة مايو 1969م حيث قال رئيس مجلس قيادة الثورة الفريق جعفر محمد نميري في بيان إذاعي في الخامس والعشرين من يوليو 1969م ، وأشار فيه إلى سببين رئيسيين فيما يتعلق بمشكلة جنوب السودان وهما:

- أن الحكومة عاكفة على تحقيق العدل الإجتماعي والإكتفاء الذاتي للمواطنين خاصة المقهورين الذين يعيشون في المناطق الريفية .
- فشل الحكومات السابقة في حل مشكلة الجنوب .

ولذلك وعبر عدة إجتماعات لمجلس قيادة الثورة والوزراء أصدر قائدة الثورة آنذاك بياناً في 9يونيو لحل مشكلة الجنوب ونص البيان على الأتي :

- الاعتراف بمشكلة الجنوب ووجود تباين ثقافي وتاريخي بين الشمال والجنوب وحق الجنوبيين في تطوير ثقافتهم وتقاليدهم وحق الجنوبيين كذلك في الحصول على حكم ذاتي إقليمي.

التركيب القبلي لجنوب السودان :

يقع جنوب السودان – جنوب خط عرض 10درجات ، وشمال بحيرة فكتوريا في يوغندا وكان الجنوب مقسماً إلى ثلاثة مديريات أو أقاليم هي الإقليم الإستوائي وعاصمته جوبا اكبر مدن الجنوب ، وإقليم بحر الغزال وعاصمته واو ، ثم إقليم أعالي النيل وعاصمته ملكال، ثم أعيد تقسيمه مرة أخرى إلى عشرة ولايات بعد تطبيق نظام الحكم الإتحادي (الفيدرالي) في السودان في العام 1991 م وهي (بحر الغزال ، وأعالي النيل ، وشمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال وواراب ، والبحيرات والوحدة وشرق الإستوائية وغرب الإستوائية وجونقلي) .

والملاحظ أن حدود الجنوب لم تحدد على أساس عرقي ولم يراعي الإستعمار التركيبة الأنثروبولوجية لشعوب هذا الجزء من القارة .

تبلغ مساحة إقليم جنوب السودان 250.000 ميل مربع أي ربع مساحة السودان ، ويعتبر مناخه مدارياً حيث تهطل الأمطار معظم أشهر السنة بين شهري فبراير ونوفمبر وتصل أقصاها في شهر أغسطس وتتراوح مابين 400مم - 1000مم ولكن في منطقة مثل الاماتونج تزيد على 2.200مم ويتسم إقليم جنوب السودان بكثافة الحشائش والأشجار والغابات والمستنقعات والسدود التي تشكل عائقاً بين الشمال والجنوب .[1]

ويعتمد الاقتصاد على الزراعة التقليدية مثل زراعة الذرة والفول السوداني والدخن والقطن والتبغ والبامبي ولكن كان لصعوبة المواصلات عائقاً كبيراً ووسائل التنقل التي تربط الجنوب والشمال .

ثالثاً : الحرب الأهلية والتزاعات القبلية في دافور

عندما نتحدث عن الصراعات في أي منطقة من مناطق السودان نجدها لا تختلف كثيراً عن بعضها البعض وإن كان هنالك شئ من الإختلاف البسيط جداً وإذا تطرقنا لدراسة ومعرفة أسباب الصراع في دارفور نجد أن معظم منظرو العلوم الإجتماعية ذهبوا إلى أن أي صراع ينشأ من مصادر خارجية ومن البنى الإجتماعية وكذلك الأوضاع النفسية للأفراد سواء على نظام فردي تماماًأو جماعات صغيرة ، وفي كل مستويات التحليل تؤثر التكتلات البشرية على التكتلات الصغيرة وعلى الأفراد والعكس فالأفراد يعيشون في حالة تفاعل وتأثير متبادل ومستمر وبناء على ذلك فإنه يتعين علينا للتعرف على أسباب الصراعات والتزاع في دارفور دراسة الجغرافيا والتاريخ والتركيبة السكانية والنشاط الاقتصادي والإجتماعي وعلاقة كل ذلك بدول الجوار والتي ترتبط القبائل والمجموعات السكانية بها إرتباطاً وثيقاً نتيجة لصلات التداخل والتصاهر بين القبائل والمجموعات السكانية في السودان ودول الجوار .

[1]/عبيد مختار موسي ، مسألة الجنوب ، مهددات الوحدة في السودان ، عبدو مختار موسى ، مركز الوحدة الوحدة العربية "ص 54"

كما أن دارفور كانت تعاني من مشاكل واضحة في التنمية والخدمات وأثار الجفاف والتصحر والتراع بين الفلاحين المستقرين والرعاة المتجولين على الموارد الطبيعية ، والتراعات القبلية والنهب المسلح الذي عززته الحروب الحدودية بين دول الجوار هذه الأسباب والمشاكل إعترفت بها الحكومة الديمقراطية (1986م) ودعت لمؤتمر جامع في الفاشر لبحث هذه القضايا وإتخاذ قرارات حاسمة وكان ذلك في يونيو 1986م ، ولكن إنقلاب 30يونيو تبنى نتائج ذلك المؤتمر بعد غياب القوى السياسية ، وزاد الأمر سواءً أن نظام الإنقلاب الجديد اعتبر دارفور سنداً لخصومه السياسيين فأعمل فيها سياسات كان القصد منها فرض واقع سياسي وإداري جديد لسوق دارفور قصراً إلى مظلته السياسية هذا الجهد المنهجي أفلح في تمزيق النسيج الإجتماعي في دارفور ولكنه لم يفلح في كسب دارفور سياسياً [1] .بالتالي وجد نفسه يواجه مشاكل متلاحقة في دارفور فعقد المؤتمرات لمواجهتها ولم يفلح ، ومنذ مارس 2003 ظهر عامل جديد وهو حمل أبناء درافور السلاح ضد الحكومة المركزية إحتجاجاً وتطلعاً لحلول سياسيه ، ومن تلك الفترة تأرجحت سياسية النظام وختلت رؤى الإدارة المحلية والسلطة المركزية ولكن الأهم هو أن الإحتجاج المسلح في دارفور نتيجة للأسباب سالفة الذكر تحولت إلى إتفاقيةذات تأييد داخلي وخارجي وتسلسلت الأوضاع حتى صدر تقرير لجنة الأمم المتحدة الدولية بشأن التحقيق في أحداث دارفور في 25يناير 2007م بالإضافة إلى العامل الخارجي الذي ألقى بظلاله على الأوضاع الأمنية في البلاد ويعتبر البعض أنه أهم أسباب عدم الإستقرار وتأجيج الحروب القبلية في كثير من مناطق السودان فإذا نظرت إلى خريطة السودان تلاحظ أنه يجاور العديد من الدول الأفريقية وأن الحدود التي تفصل بينه وبين تلك الدول تم رسمها في عهد الإستعمار بما يخدم مصالح الدول المستعمرة .

[1]/ دارفور الحقيقة الغائبة ، اصدارات مركز السودان للخدمات العلمية ، الخرطوم سبتمبر 2004 "ص 90".

وقد أدى ذلك إلى سيطرة العديد من الكيانات القبلية السودانية إمتدادات وفروع داخل دول الجوار الإفريقي أو العربي لهذا فإن عدم الإستقرار السياسي في أي من هذه الدول يؤثر سلباً على الأوضاع الأمنية في السودان .

ومما يزيد الأمر سواءً أن بعض القبائل السودانية الحدودية لاتتردد البته في الدعم المادي والمعنوي والنفسي لكونها في دول الجوار إذا ما ضيق عليها الخناق من دولها هربت إلى السودان حيث يوفر لها الملاذ الآمن مثل الذي يحدث في دارفور الكبرى لنصرة فروع القبيله والوقوف معها في صراعاتها ضد القبائل الأخرى ، خاصة في قضايا الأرض والحواكير مما يشكل عاملاً مهماً من عوامل عدم الإستقرار في المناطق الحدودية .

وتمثل دارفور أحد أهم مناطق السودان والتي تعتبر القبيلة العنصر الحاسم في مختلف القضايا وأن صراعات قبائل دارفور قديمة ومتراكمة .وتجمع دارفور في طياتها مختلف القبائل والثقافات والتي أعطت الإقليم ظروفاً بالغة التنوع على المستويين الطبيعي والسكاني في غرب السودان ،إذ تبلغ مساحته 600 ألف كيلو متر مربع تقريباً بعدد سكان يقارب مليون نسمة تشمل قبائل عربية وغير عربية يجمعها الدين والمصاهرة ويفرق بينها الأعراف والمصالح الإقتصادية والسياسية .وجغرافياً تحدها ليبيا في الشمال وتشاد في الغرب وأفريقيا الوسطى في الجنوب وتقسم دارفور إداريا إلى خمس ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وشرق دارفور ووسط دارفور وبها العديد من الثروات الحيوانية والمعدنية والغابية والبترولية.

مرت على دارفور مختلف التطورات والتداخلات التي أثرت على اختلاف ثقافات المنطقة والتنوع العرقي خصوصا بعد فترات الجفاف وتوطين بعض القبائل والمشاكل المسلحة في دول الجوار ، والتي أدت إلى الإنعزال الإجتماعي والفكري بين القبائل فضلاً عن تركيز الصراع على الموارد النادرة .

كما أن النظام الإقتصادي التقليدي القائم على الرعي المتنقل والزراعة المستقرة المعتمدة على الحواكير تسببت في نزاعات متصاعدة كثيراً ماتحل بواسطة الإدارة الأهلية ، أما بخصوص الوضع الإثني في دارفور فإن المنطقة تعاني مشكلات ذات طابع لغوي لأن جميع القبائل تتحدث لهجات مختلفة ، ولا تعاني مشكلات ذات طابع ديني لأن التوزيع الديني يتناسب مع التوزيع القبلي وعلى الرغم من تجانس القبائل دينياً إلا أنها تختلف من ناحية السمات العامة والقوة الإقتصادية والهوية ، إذ ترجع معظم الصراعات في دارفور إلى الطابع الإثني المتمثل في الطبع القبلي للسكان ، وهو أحد أهم أسباب الصراع القبلي حالياً ، فالإختلاف القبلي يتداخل مع الواقع الإجتماعي مماجعل الصراع ذا طابع قبلي إجتماعي وأصبحت القبيلة تشكل المصدر للصراعات الإثنية في مجتمعات دارفور مثل الصراع بين الرزيقات والمعاليا سنة 1968م والصراع بين البني هلبة والرزيقات الشمالية 1976م والصراع بين الرزيقات والزيادية 1970م وصراع الرزيقات والداجو والرزيقات والفور وصراع الزغاوة والمساليت 1998/80م غير أن الصراع الحقيقي كان في بداية سنة 1983م بسبب الموارد والتنافس بين المزارعين والرعاة حول الأرض.

إن وجود جماعات إثنية تعددية في دارفور يثير في أغلب الأحوال صراعات ونزاعات بين القبائل المتعددة التي تسعى كل منها للسيطرة على السلطة والثروة .[1]

مسببات الصراعات القبلية في دار فور:

العامل البيئي :الذي لعب دوراً أكبر في تطورات الصراع من العامل القبلي إذ إن قبائل إفريقية أو عربية تمارس الرعي ، بينما تعتمد كثير من القبائل على الزراعة ،فكثير ما وقعت صراعات بينهما بسبب الإنضمام القبلي ، فالتركيبة القبلية والنزاع على الموارد الطبيعية كذلك له دور كبير في العديد

[1]/ علي الاثار الاقتصادية لكارثة الصراعات القبلية في دارفور الكبرى ، جامعة افريقيا العالمية، 2004م، بحث ماجستير غير منشور، 41.

من النزاعات والتي عادة ما يتم حلها عن طريق الأعراف القبلية السائدة كصراع الفور والعرب عام 1989 والعرب والمساليت.

كذالك أثرت فترة الجفاف والتصحر عام 1973م/1985م/1992م خاصة في شمال دارفور والتي أدت إلى حراك سكاني واسع تجاه المناطق الجنوبية من الأقاليم في مناطق السافنا المدارية وحول جبل مرة والمناطق الحدودية مع تشاد وأفريقيا الوسطى وقد أدى التمدد الصحراوي إلى ظهور حالات الفقر وأصبحت المناطق الشمالية صحراوية وشبه صحراوية نتيجة لعوامل طبيعية.[1]

البعد الاقتصادي في تأجيج الصراع:

نتيجة لإنعدام مقومات التنمية أصبح اقتصاد المنطقة ضمن إقتصاديات المعيشة البدائية رغم أن دارفور تمتلك ثلث الثروة الحيوانية في السودان مايقارب 130مليون راس وتنتج نصف إنتاج السودان من الصمغ العربي وتسهم دارفور بنسبة 25% من الدخل القومي من صادرات الثروة الحيوانية والحبوب الزيتية والصمغ العربي غير أن المشكلة الأساسية هي ندرة المياه وضعف وإنعدام الطرق المعبدة.

البعد الإثني والعرقي والتحالفات بين القبائل:

الملاحظ أن القبائل العربية في دارفورإنتظمت فيما يسمى بالتجمع العرقي والإثني وفي مقابل ذلك أقام الفور تجمع سوني (منظمة عسكرية سرية 1965م) كذراع لنهضة دارفور وكذلك تكونت مجموعات دارفورية ذات إرتباط مع الأحزاب السياسية.

البعد السياسي: يتمثل في تحويل الصراعات إلى صراعات بين العرب والفور بعد أن كان محصوراً في النزاعات بين الرعاة والمزارعين وظهرت التنظيمات العسكرية في دارفور التي إرتبطت بالصراع الدائر في المنطقة كحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة وحركة التجمع العربي.[2]

[2]/عبدالعزيز راغب شاهين،الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل،ص238.

دور الحكومات المتعاقبة:

عندما جاءت حكومة مايو وحلت نظم الإدارات الأهلية و لم تستطع الإدارة المحلية أن تقوم بمهام الإدارة الأهلية لأنها تفتقد إلى طريقة التعامل مع مشكلات المنطقة فأصبحت ضعيفة مما أضعف هيبة الدولة. كما لعبت العوامل السياسية دوراً كبيراً ومهماً في إذكاء الصراعات بعد تطبيق سياسة تقسيم الولايات بإنشاء إدارات محلية جديدة للقبائل الرعوية في أراضي القبائل المستقرة وأصبحت القضية تتجاوز الطرح التقليدي على خلفية مسببات الصراع القبلي (المرعى أو الكلاء والماء) وأصبحت تطرح كقضية سياسية إثنية معقدة أدت إلى صدام عرقي وقبلي مسلح وإتخذت شكلاً من أشكال العنف ومن ثم الإستقطاب الحاد والعمل المسلح وبرزت كيانات سياسية مسلحة وتحولت القضية من عرقية إثنية إلى حركة سياسية مطلبية ومن قضية داخلية إلى قضية إقليمية ودولية.[1]

وبالتالي فإن الصراع في دارفور ليس مجرد نزاع بين العرب والقبائل الإفريقية ،لكنه صراع له أبعاد أخرى سياسية واقتصادية واقليمية وبيئية وإن كان في أحد أبعاده يعبر عن نزاع طبيعي بين الرعاة والمزارعين عززته ظروف التخلف الذي تعاني منه المنطقة كتوفير السلاح للأطراف المتصارعة [2] .

وتطور الصراع إلى صراع عرقي يختلط فيه الصراع حول الموارد المحدودة بالنزاع حول الهوية وتراكمات الصراعات القديمة ، وتمثل دارفور نظراً لحدودها المفتوحة ووجود قبائل عديدة لها إمتدادات داخل دول أفريقية منطقة صراع مستمر لتأثرها بالصراعات الحدودية وزادت في المنطقة تجارة الأسلحة كما تفاعلت قبائل دارفور بأزمات دول الجوار الإفريقي.

تطور الصراع في دارفور :

تتمثل أسباب الصراعات في دارفور في إستمرار النزاعات على الحواكير والأراضي والمداخلات التي تحدث بين الرعاة والمزارعين وحول موارد المياه بإعتبارها صراعات تقليدية تخضع على تأثيرات النظم

---

[1]/ احمد فهمي الامين،الامين احمد،دارفور الحقيقة المغيبة ،ص3

[2]/الصراعات العرقية،واستقرار العالم المعاصر ،دراسة في الاقليات والجماعات والحركات العرقية ،احمد وهران ،دار المعرفة الجامعية،الجديدة للنشر والتوزيع،1988م.

الإجتماعية والضوابط التي تسود بين القبائل وسلوكها في حل القضايا وتستخدم أدوات بدائية للتدافع والعراك الإجتماعي ،بينما تطورت الصراعات بإدخال تغييرات في بيئة النظام الإجتماعي في المنطقة وتطور الصراع من التقليدي إلى شبه التقليدي حول موارد الثروة وتقسيمها.

وأصبحت القبيلة تمثل مصدراً للصراعات في المجتمع نتيجة للتغييرات التي حدثت في نمط حياة بعض القبائل والتي تحولت إلى قبائل تمارس الزراعة بدلاً من الرعي نتيجة لإفرازات الجفاف فأصبحت تحتل مساحات كبيرة من الأرض لأغراض الزراعة مما أغلق مراحيل الرعاة والرعي وهذا التحول عكس فاعلية عنصري الموارد والأرض في الصراع الدارفوري إضافة لقضية الهوية وتطورت آليات الصراع إلى أسلحة ثقيلة وتنامي ظاهرة إنتشار السلاح غير الشرعي في ظل وجود عدد من الشباب العاطلين عن العمل ومشاركتهم في الصراعات القبلية وقد أثرت تلك التغيرات على البناء الإجتماعي وأضعفت دور النظم الإجتماعية وسلطة الإدارات الأهلية التنفيذية في المجتمع.[1]

أما المرحلة الثانية للصراع فقد تطور إلى صراع شبه حديث تشكل عوامل أيدولوجية وسياسية أهم عناصر إدارة الصراع والذي إتخذ شكلاً عنصرياً عرقياً أصبحت فيه رغبة الآخر من تهديد وجود الطرف الآخر فقد صار التقسيم القبلي واضحا بين العرب والزرقة وأصبح الصراع يشمل الحركات المسلحة والحكومة وصراعات بين القبائل الذي يمثل أكبر مسببات العنف القاتل في دارفور الذي ظل يتصاعد عبر الأحداث الصغيرة إلى وقوع عدد كبير من الضحايا بسبب التنافس على الأرض الخالية وإختلال التوازن القبلي وإنتشار العصابات المسلحة في ظل إدارة إجتماعية ضعيفة وسلطات تقليدية تفتقد تأثيرها بإستمرار وأصبح الصراع صراع هوية للحفاظ على ثقافة الرحل وأصبحت تستخدم أسلحة متطورة ومتحركات حديثة في الصراعات وزيادة المنتمين من المكونات المختلفة للحركات المسلحة (العدل والمساواة) مما زاد من حركة عسكرة القبائل المختلفة والقبائل الأخرى وإبتعادهم عن سيطرة وتحكم القبلية ، وكذلك قدرة النخبة المتعلمة على بلورة مصطلح الإثنية المركزية بفعل

[1]/جولي فليت،باحثة فرنسية في الشأن السوداني ،الحرب الاحزاب ،الصراع في دارفور.

سلوكيات النخبة السياسية والفكرية في المنطقة لذلك فقد أدت التغيرات الحديثة في المجتمع إلى التفكك من نسق القيم الجامدة والطاعة التي كانت تحكم المجتمع بإعتبارها فرضاً واجباً لا مجال للتحلل منه إلى التفكك من التقاليد ودعم العلاقات الفردية التي تقوم على المصلحة المادية وهو ما أدى إلى انتشار أنماط السلوك الحديثة والتي أثرت على بناء المجتمع وعلى وظائفه.

ولما كانت الصراعات سريعة كان الميل نحو التفكك الإجتماعي وإختفاء سلطة الآباء والأدوار الإجتماعية وظهور علاقات أيدولوجية ومساهمتها في شدة الصراع في المجتمع والتأثيرات على النظم الإجتماعية الرئيسية ومجموعة الأنظمة الفرعية وإحداث التفكك الإجتماعي وإنهيار أنظمة الدعم الإجتماعي التقليدية.

مسببات التزاعات القبلية :

إن عملية التغيير التي حدثت في دارفور تتجه من عملية الصراع التقليدي إلى صراع شبه الحديث ومن البسيط إلى المركب ومن الصراعات ذات الخصوصية إلى الصراعات ذات العمومية التي تنتمي إليها المسائل العرقية وتقوم عوامل الحداثة في المجتمع بإزاحة تلك العوامل التقليدية بإعتبارها عوائق في طريق التغيير ، وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن الصراع في المنطقة سببه الأساسي المصالح الاقتصادية إذ تسعى الجماعات لتكوين طبقات إجتماعية من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج والموارد الإقتصادية ما يحدث صراع المصالح القبلية بين الجماعات العرقية عندما تحدث تغيرات في وضع الجماعة العرقية داخل المجتمع الأكبر ، كذلك تعد الهوية العرقية أكثر مسببات إثارة الصراع لأن الإقليم به جماعات عرقية متناحرة وأن هذه الصراعات المسلحة المقرونة بالتوجيهات الخارجية التي تدعمها وتؤيدها.

كما أن العرقية والحدود السياسية جعلت بعض الدول ضالعة في تأجيج الصراع بسبب التداخل القبلي والعمل على تكثيف وإطالة فترة الحرب بمساعدة العون الخارجي الأيدولوجي لأحد أطراف الصراع ، كما أن الإرتباط العرقي بالحركات السياسية يعد هدف للحركات السياسية المسلحة

لإيقاظ العرقية وتكوين وعي جماعي وإعتباره سلاح سياسي يخلق ويطور ويستخدم للفائدة السياسية التي تعود من تلك الصراعات وتحقق مصالحهم.[1]

رابعاً: النزاع في جبال النوبة:

بدأ الصراع المسلح في جنوب كردفان والأسباب التي أدت إلى قيامه والتي تتمثل في التهميش والظلم الإجتماعي والسياسات الإستعمارية والتركيبة السياسية والممارسات الحزبية كما تعرض لدور المنظمات الأجنبية فى تأجيج الصراع تحت عمليات الإغاثة والتبشير.

و يتعبر الصراع في منطقة جبال النوبة هو أحد الصراعات الأهلية فى السودان حيث أن هناك العديد من الصراعات التي شهدتها المنطقة مثل الصراع في جنوب السودان الذي كانت له أسبابه المختلفة تاريخيا، كما أن هناك صراعات في دارفور والتي لها أسبابها المختلفة كذلك، و كما هناك صراع فى منطقة النيل الأزرق الذى لا يختلف كثيرا عن المناطق السابقة الذكر، كما أن هناك توترات في منطقة البحر الأحمر و شرق السودان. أما بالنسبة للصراع في جنوب كردفان قد تطور بعد أن شهد فترة هدوء نسبي ولكن في الآونة الأخيرة شهدت المنطقة توترات شديدة وصلت إلى درجة حمل السلاح في العديد من المناطق من الولاية وحمل ذلك عدد من الأسباب .

الظلم الاجتماعي:-

ظل الإستعمار منذ دخوله البلاد يكرس جهده على خلق فوارق بين الجماعات الزنجية والعربية، وذلك عبر تنفيذ سياسة المناطق المقفولة التي كانت أهدافها متمثلة في الظلم الإجتماعي الذي وقع على إنسان هذه المنطقة نتيجة للعزلة الإجتماعية التي ضربها الإستعمار عليه . ومازال إلى وقت قريب السلوك البدائي يسود تلك المنطقة والذي يشبه سلوك الإنسان الأول مثل العرى وغيره في الجزء الجنوبي منطقة جنوب كردفان[2]. كما أن تهميش المنطقة وعدم نيلها حظها من التعليم والتنمية منذ

[1]/صلاح حليمة ،النزاعات الأريترية الاثيوبية السياسة الدولية ،ابريل 1999م ،ص60.

[2]/ دراسة عن جذور مشكلة التمرد بجبال النوبة ،محافظة كادقلي الملف الأمني الخاص – مصدر سابق، ص:237-238

عهد الإستعمار مروراً بالحكومات الوطنية المتعافية أدي إلى تخلفها مما دفع أبناء المنطقة للهجرة إلى المناطق الشمالية ليمارسوا الأعمال الهامشية التي لا تليق بسمعتهم، والجيل الحديث الذي تعلم في الشمال ومازال مرتبطاً بأهله في المنطقة إصطدم بالواقع المرير الذي تسبب فيه المستعمر ومن بعده الحكومات الوطنية، فولد هذا الدافع المرير والتهميش المتوارث الحقد في نفوس هؤلاء مما إنعكس ذلك سلباً على تركيبة الكيان الإجتماعي القومي.

السياسة الاستعمارية :-

وإن كنا قد ذكرنا دور المستعمر وسياسته فيما سبق إلا أنه لابد من أن نفرد له حيزاً من بين المسببات لأن سياسة المستعمر التي طبقها في المنطقة كان حصادها هو التمرد، سواء كان في جنوب كردفان أو جنوب السودان أو النيل الأزرق .

لعب الإستعمار دوراً كبيراً في برز بذور الفتنة والشقاق، الذي بدأ بقانون المناطق المقفولة الذي يحرم دخول مناطق جبال النوبة إلا بإذن من السلطات الإستعمارية، بالإضافة إلى وضع منهجاً للتعليم أسوأ من قانون المناطق المقفولة.

حيث أنشأ مدارس للعرب وأخري للنوبة، كل هذه وغيرها من الأسباب كانت كفيلة بأن تزرع بذور الفتنة بين أبناء الوطن الواحد "سياسة فرق تسد".

سياسة الحكومات الوطنية منذ الاستقلال :-

بعد إستقلال السودان 1956م لم تنتبه الحكومات الوطنية إلى محو الآثار السالبة للإستعمار التي كانت ترمي إلى خلق أكثر من ثقافة تعليمية بالسودان خاصة في منطقة جنوب كردفان إذ لم يوضع منهجاً للتربية الوطنية لكسر الحاجز النفسي، كما لم يتم توزيع الخدمات بطريقة عادلة تحفظ لإنسان

الريف الحد الأدنى من إحتياجاته الضرورية لخدمات التنمية ، وكذلك لم يتم توزيع السلطة، مما ولـــد إحساساً لـــدى البعض بإحتكار السلطة والخدمات والثروة القومية[1].

التركيبة السياسية والممارسات الحزبية :-

هناك العديد من العوامل التي شكلت الواقع السياسي وتاريخياً كانت المنطقة من مناطق نفوذ حزب الأمة بإستثناء الأجزاء الشرقية التي كانت معاقل الإتحاديين . بعد ثورة أكتوبر ظهرت في الساحة السياسية قوي إقليمية مثل مؤتمر البجا ونهضة دارفور، لذلك جاء التعبير عن هذه الحقيقة في ولاية جنوب كردفان(جبال النوبة) بقيام اتحاد عام جبال النوبة . وقد تمكن هذا الإتحاد من سحب البساط من تحت أقدام حزب الأمة بإستغلال واقع التخلف وتأجيج المشاعر العنصرية الذي برع فية آنذاك الأب فليب غبوش الذي يعتبر القيادة السياسية للنوبة.

وبقيام ثورة مايو 1969م وحلها للأحزاب السياسية وإحتكارها للعمل السياسي هدأت الحزبية والقبلية في المنطقة و لم تظهر إلا بعد قيام ثورة رجب 1985م التي بقيت في الساحة آنذاك ، وقد أفرز الواقع السياسي مايلي :-

أولاً: نتيجة لوجود عوامل التخلف كان هناك شعور قوي وسط النوبة بالظلم الإجتماعي ، وبالتالي ولد ذلك إستعداداً نفسياً للإنصياع إلى العنصرية التي رفضتها حركة التمرد بإنصاف المناطق المظلومة والتخلص من العناصر المتسلطة .

ثانياً: على المستوى الداخلي كان هناك تناقض في صفوف أبناء النوبة بين المثقفين الواقعين تحت تأثير اليسار والقيادة التاريخية وقد أدى هذا إلى ظهور كيانين سياسيين هما الحزب القومي بقيادة الأب فلب غبوش ، وإتحاد عام جبال النوبة بقيادة الدكتور الأمين حمودة . وإستطاع غبوش

[1] /دراسة عن جذور مشكلة التمرد بجبال النوبة ،محافظة كادقلي الملف الأمني الخاص – مصدر سابق، ص:237-238

للإعتبارات التاريخية ولبراعته في تحريك المشاعر العنصرية أن يستحوذ على النفوذ السياسي ، مما دفع أبناء المنطقة إلى حمل السلاح أو الانضمام للحركة للتعبير عن نفسهم وتطلعاتهم .

ثالثاً: نتجه للتنافس السياسي بين حزب الأمة المستند على البقارة ، والحزب القومي المستند على النوبة ، جعل الصراع في المنطقة يأخذ بعداً قبلياً وعنصرياً.[1]

رابعاً: لعبت الأحزاب السياسية طوال فترة الديمقراطية التي مرت على البلاد دوراً أساسياً في تهميش المنطقة، في الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، فقد كان همها الأول هو الوصول إلى السلطة دون النظر إلى احتياجات المنطقة[2]. إضافة إلى إنحياز البعض منها إلى قبائل معينة ، وهي الأحزاب التي وضعت إستراتيجيتها المستقبلية على العرقية كأساس لها، الأمر الذي أفسح المجال للشك في أن بعض الأعراق تسعي إلى إبادة البعض الآخر، أضف إلى ذلك الظلم الإجتماعي الواقع على أبناء النوبة لعدم مشاركتهم في الحياة السياسية علي المستويات العليا، إذ لم يمثل النوبة في أي موقع سيادي منذ الإستقلال إلا في 30/يونيو/1989م عندما أصبح أحد أبناء النوبة وهو العميد إبراهيم نايل إيدام عضو مجلس قيادة الإنقاذ الوطني[3].

خامساً: ضيق أفق الحكومة الحزبية في فترة الديمقراطية الثالثة أدى ذلك إلى تثبيت أقدام التمرد في منطقة جبال النوبة .

سادساً: أفرزت الحركة السياسية في المنطقة تناقضات معينة وسط قبائل النوبة من أبرزها الآتي:-

أ/ وجود شعور وسط قبائل النوبة في المنطقة الجنوبية (مركز كادقلي بهيمنة قبائل المنطقة الشمالية (مركز الدلنج) هذا الشعور أدى إلى قيام ما سمي (بمنطقة شباب كادقلي) كما إنعكس هذا

---

[1] – ورقة حول استراتيجية العمل بجبال النوبا – موسسة السلام والتنمية – مارس 1992م–ص:50 ص:239–240

[2] – حسن محمد طه – المدير التنفيذي لكادقلي – ورقة قدمت في مؤتمر السلام المنعقد بالخرطوم مارس 1991م

[3] – صحيفة الراية الناطقة بلسان الجبهة الإسلامية القومية العدد (677) بتاريخ الأحد 8رمضان 1408هـ الموافق 4/أبريل/1988م

الشعور في شكل صراع داخل الحزب القومي، إضافة إلى وجود شعور لدى قبائل النوبة بصفة عامة بهيمنة قبيلة النيمانج لكثرتها العددية وإرتفاع نسبة التعليم فيها .

ب/ النزاع بين المسلمين والمسيحيين، فقد كان التمثيل السياسي للنوبة محتكراً للأب فليب غبوش المسيحي رغم غلبة المسلمين العددية، وأن الكنيسة كانت حريصة على القيادة المسيحية للنوبة .

بالإضافة إلى العديد من العوامل التي كانت سبباً في إثارة النزاع في جبال النوبة ولاية جنوب كردفان مثل :-

المرارات الناتجة عن بعض التجاوزات:

كما إنضمت فئة أخرى إلى التمرد كرد فعل سريع وكان ذلك نتيجة لعمل طائش قام به بعض الأفراد في الأجهزة الرسمية سواء كانت سياسية أو أمنية، مثل إحتكاكات بعض المسئولين في السلطات الإقليمية، في ذلك الوقت مع بعض ممثلي جنوب كردفان في مجلس الشعب هو ما إضطر هؤلاء إلى الإنضمام إلى حركة التمرد، وهو ما حدث بالضبط مع يوسف كوة نفسه وآخرين من قادة الحركة.

الهروب من العدالة والترهيب و الترغيب:

انضم البعض تحت تأثير الترغيب والتضليل، حيث أكدت لهم حركة التمرد بأنهم سيكونون حكام الغد وأن أمانيهم سوف تتحقق لا محالة بدءاً بالمشاريع الزراعية وإنتهاء بالسلطة في الخرطوم، وكما إنضمت فئة أخرى تحت تأثير التهديد، وقد سيقت مجموعات أخرى من الشباب عنوة إلى معسكرات التدريب، ووجدت مجموعات أخرى نفسها تحت قبضة التمرد دون إرادتها إضافة إلى إنضمام البعض ناجياً بنفسه من مخالفات قانونية سواء ضد أفراد أو الدولة [1].

[1] – ورقة حول السلام بجبال النوبة ، أعدتها اللجنة التمهيدية بهيئة السلام بجبال النوبة ، الخرطوم 1993م ، ص 3 .

الاحساس بضياع الهوية:

هناك إحساس بضياع الهوية وإستلاب الحضارة لدى بعض المجموعات، خاصة المثقفين من بين تلك الفيئات بتأثير طمس الهوية، الإفريقية لحساب التوجه العربي الإسلامي، ويرجع ذلك إلى تضافر عدة عوامل داخلية وخارجية، مما يقوى روح العزلة والتمحور حول الذات لدى تلك المجموعات.

غياب الوجود الرسمي وضعف الإدارة في المنطقة :

كانت المنطقة تعاني من ضعف في الإدارة منذ بداية الإستعمار ومروراً بالحكومات الوطنية، خاصة عندما قلصت الوحدات الإدارية وركزت السلطة في شمال كردفان حيث رئاسة المركز والمديرية وفي بداية السبعينيات أعيد إلى المنطقة وضعها الإدارى في ظل الحكم الإقليمي ، ولكن مع بداية التمرد في الجنوب تقلصت الوحدات الإدارية مرة أخرى وسحب معظم الموظفين الشئ الذي ترك فراغاً إدارياً ساعد في فقد السيطرة على الموظفين الذين فضل بعضهم الإنضمام إلى التمرد، وفي ظل هذا الغياب و الإهمال الإداري إضافة إلى ما ذكر سابقاً، كذلك غياب الأجهزة الرسمية في المنطقة، شكل واحداً من أهم العوامل التي ساعدت على إنفراط عقد الأمن في المنطقة إذ كان المجلس يبدأ من رئاسة المنطقة، وكان الإداريون لايرغبون، فكان لهذا الفراغ المتكرر سبباً لحدوث ممارسات خاصة عن القانون مثل السلب والنهب، ودخلت المنطقة بعض العناصر المشبوهة التي زعزعت الأمن والإستقرار، فكان من الطبيعي إذا ذلك الموقف أن يتدهور الأمن في غياب السلطة الإدارية.

الإدارة الأهلية :

عندما جاءت ثورة مايو وحلت الإدارة الأهلية، ترك هذا الحل فراغاً إدارياً كبيرا إستغله المتمردون لبسط نفوذهم على الأرياف، وفي غياب السلطة التي كانت تتمتع بها الإدارة

الأهلية في جسم قضايا المنطقة، وتمحور المواطنين حولها، كان من الطبيعي أن يخترق التمرد تلك المناطق بسبب الفراغ الذي شكله غياب الإدارة الأهلية، إضافة إلى الوجود الرمزى للإدارة الأهلية في بعض المناطق كان مهمشاً من قبل الدولة، إذا لم تهتم بهم السلطات المحلية ، إضافة إلى ضعف بعض رجالات الإدارة الأهلية أنفسهم.

خلق هذا الفراغ الأمني في القرى والفرقان ، ومناطق الرعي والزراعة .

مما أدى ذلك إلى عدد من العوامل التي زادت من تفاقم المشكلة في ولاية جنوب كردفان مثل، غياب المعلومة، وعدم وجود رجل الدولة القريب إلى المواطنين حتى يمكن من سرعة وصول المعلومة وبالتالي سرعة إتخاذ القرار والإجراءات، سواء كانت أمنية أم إدارية، ومجابهة الأخطار، بالإضافة إلى تقلقل المتمردين وسط المواطنين مما أثر ذلك سلباً على الحياة الأمنية، وكذلك غياب رجل الإدارة الأهلية أدى إلى عدم حل النزاعات والمشاكل التى أدت بإنضمام بعض الأفراد أو الجماعات إلى التمرد، وكذلك عدم وجود قيادة موحدة للقبيلة جعل تلك المجموعات في حالة من التفكك ووقع البعض في سائقة للتمرد[1].

دور المنظمات الأجنبية والكنيسة:- لعبت المنظمات الأجنبية والكنيسة خلال نشاطها غير المنضبط تحت ستار الإغاثة، ولعبت دوراً كبيراً في إثارة الصراعات في المنطقة ، كما ساهمت بعض المنظمات في دعم التمرد بصورة مباشرة وغير مباشرة.

حيث كان للكنيسة علاقة مباشرة بنشاط بعض المنظمات الأجنبية العاملة في مجال الإغاثة من حيث التخطيط والتوجيه تمهيداً للتمرد و مساعدة، مثل :

- **منظمة سودان أيد:** التي كانت تعمل تحت الكنيسة الكاثولوكية، وهي مخولة بمد العون والقوت بإسم التبشير، التي كانت تضم في إدارتها كبار المتمردين، حيث قامت بتمويل الجمعيات الزراعية والتعاونية بمنطقة دلامى.

[1] – سراج الدين عبدالغفار، مصدر سابق،ص: 245 ، 246

- **منظمة آكشن أيد البريطانية** التي كانت تعمل بريفى الدلنج في سلارا، حيث أنصب جل عملها في عملية للإرشاد الزراعى و البرامج التعليمية، ولكن نظراً للإمكانات التي كانت تستخدمها نجد أنها لا تتناسب مع حجم العمل الذى تؤديه، هذه المنظمة قد أوكل إليها تقديم الدراسات والخطط والبرامج وإعداد الكوادر لقيادة العمل فيما بعد.

وقد نجحت هذه المنظمات وفقاً للمعلومات التي وردت للأجهزة الأمنية في تنفيذ خططها أبان فترة الحكم الديمقراطى الأخيرة حيث قدمت (سودان أيد) الأدوية والأغذية للخوارج والمتمردين، كما قامت منظمة (آكشن أيد) بوضع الخرائط اللازمة للمعسكرات الحديثة بواسطة خبراء أجانب، وعلى ذات النهج أقامت اليونسيف عدد 450 مضخة في طريق الخوارج أو المتمردين خاصة في منطقة المورو، وتيرا وأجرون وهيبان، وأم دورين، وسلارا، وتلشى[1].

وفي تحقيق صحفي لموسى علي سليمان (صحيفة الراية) حول دور الكنيسة في هذه الأحداث كان السؤال الذي ألقاه الصحفى للسيد المدير التنفيذي لمديرية جنوب كردفان في تلك الفترة، وهو رئيس لجنة الأمن بالمديرية، حول الإتهام القائل بأن الكنيسة تدعم المتمردين؟ أجاب قائلاً (نحن كمسئولين لم يتبين لنا مادياً أو بالدليل المادي تورط الكنيسة في دعم المتمردين بمنطقة المورو، ولكن أنه يوجد نشاط كنسي كبير جداً في تلك المنطقة وما يزال المسؤولين عن الكنائس موجودين في مناطقهم و لم يغادرون بسبب تلك الأحداث).

دور الواقع الإقتصادي في تأجيج الصراع :

من المسلم به أن طبيعة الحياة الإقتصادية لها أثرها البالغ في حركة وتوجيهات أي مجتمع، ومن أهم سمات الواقع الإقتصادي لولاية جنوب كردفان الآتي :

---

[1]. – سليمان على موسى – استطلاع حول أحداث أم دورين ، صحيفة الراية ، العدد (479) ، 3 سبتمبر 1987م.

1. نظراً لإعتماد غالبية أبناء المنطقة على الزراعة التقليدية البدائية بشقيها، وبدائية وسائل الإنتاج، فإن المنطقة تعاني من التخلف الإقتصادي، ولم تشهد أي جهود جادة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، بإستثناء محاولات التحديث الزراعي الذي بدأ في عام 1972م، إلا أنه باء بالفشل نسبة لسوء الأحوال الإدارية ومحدودية الأمكانات.

2. بالإضافة إلى الفقر الذي يعيش تحته معظم سكان المنطقة ، كانت توجد مشاريع الزراعة الآلية في مناطق هبيلا، وكرتالا، وأم لوبيا ... الخ .

هذه المشاريع لم يتم توزيعها بشئ من العدل الإجتماعي، حيث أصبحت الأرض مملوكة لجهات غير السكان الأصليين بنسبة 80%، كما تساهم هذه المشروعات في عملية التنمية للمجتمع المحلي.

أثر الصراع في ولاية جنوب كردفان على الأمن القومي السوداني :

إن الأمن حاجة إنسانية لكل فرد في أي مجتمع بشري يلي حاجته للطعام مباشرة وهو نقيض الخوف، وقد درجت الحكومات الوطنية على إتخاذ كافة التدابير والإجراءات لمنع وقوع الجرائم والإعتداءات التي تخل بالأمن والإستقرار[1]. والحد من كافة صور التراعات والخوف بين شعوبها وأطلقت على ذلك الأمن العام وهو كل الإجراءات التي تقوم بها الدولة لإبعاد الخوف عن نفوس رعاياها.

وقد بدأ بشكل مفهوم الأمن القومي أي أمن الدولة نفسها بعد الحرب العالمية الثانية تطوراً يشمل معرفة كافة الجوانب ومحاور القوة في الدولة لتقوية ومعرفة جانب الضعف للسيطرة عليه والتغلب بما يحقق الإستقرار والرفاهية لكافة أفراد مجتمع الدولة ويدفع بعملية الإقتصاد والتنمية، ويرتكز الأمن

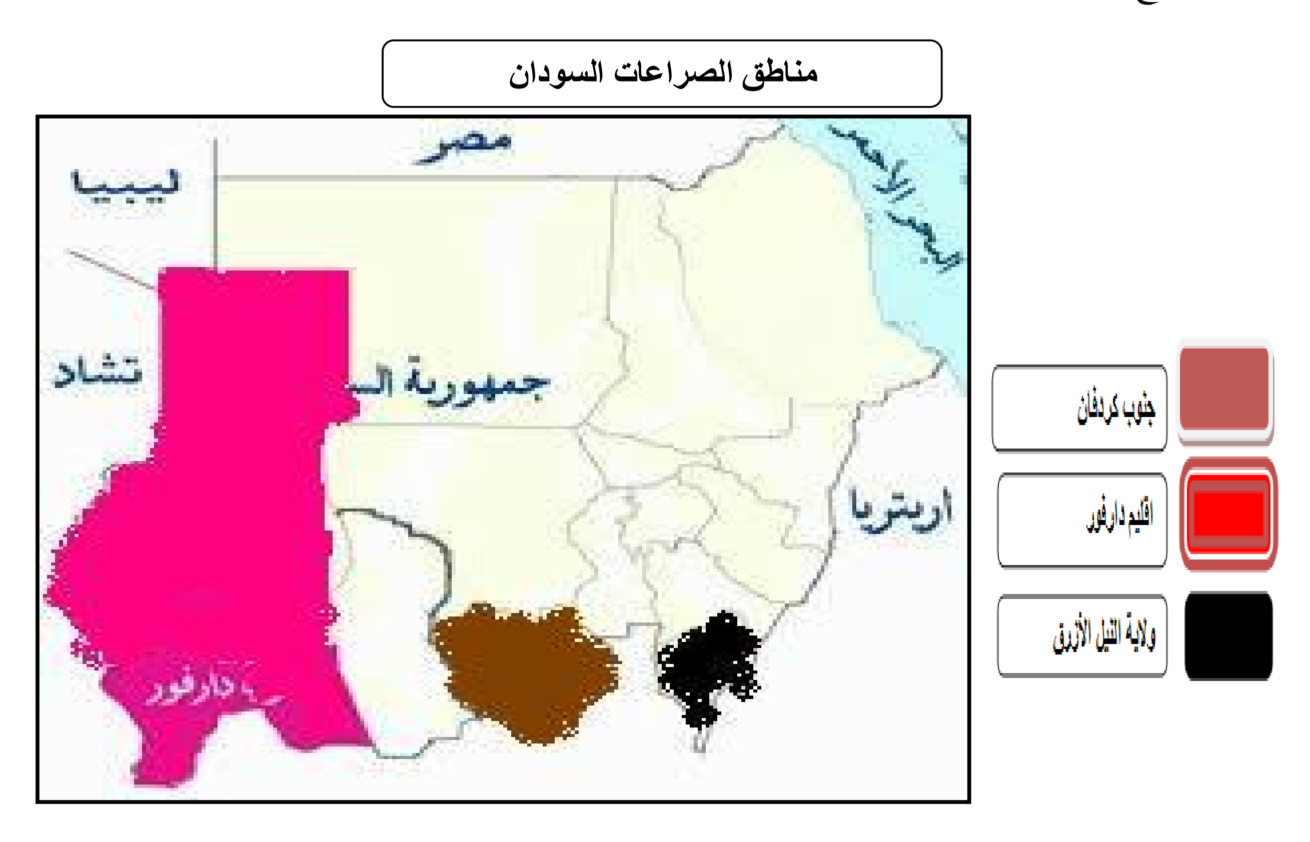
[1] – جلال تاور كافى، الإستراتجيات العالميةوأثرها على صراع القرن الأفريقى والأمن فى السودان، رسالة زمالة،الخرطوم، 1996 ص:63

القومي عادة على محورين بالدولة نفسها، المحور الأول داخلي، ويشمل عناصر القوة فيها كالمساحة والسكان والإنتاج والقوة العسكرية والسياسية والتجانس العرقي واللغوي والثقافي.

المحور الثاني:

خارجي ويقوم على مدى علاقتها بالعالم الخارجي ودول الجوار والأثر المتبادل بينهما، وعموماً يقوم الأمن القومي على حماية حدود الدولة الجغرافية وسيادتها [1].

هناك العديد من التعريفات للأمن القومي كما ذكرنا سابقاً أنه هو قدرة الدولة حكومة وشعباً علي حماية قدراتها وإمكانياتها الإجتماعية والسياسية والعسكرية والإقتصادية على كافة المستويات الداخلية والخارجية ، ومن خلال كافة الوسائل للتغلب على نواحي الضعف في إطار مفهوم أمني يدخل في إعتباره جميع المتغيرات سواء كانت داخلية أو خارجية.



[1] – جلال تاور كافي – عقيد شرطة – الاستراتيجيات العالمية وأثرها علي صراع القرن الأفريقي والأمن في السودان – بحث لنيل زمالة أكاديمية الشرطة العليا – الخرطوم 1996م –ص:64

مقومات الأمن القومي السوداني:

الموقع الجغرافي :-

السودان بموقعه في قلب القارة الأفريقية جغرافياً، وفي العالم العربي جعل منه موقعاً لإلتقاء الحضارة العربية والإسلامية والحضارة الأفريقية والمسيحية، ويظهر ذلك في تاريخ السودان والحضارات التي سادت فيه والممالك التي قامت فيه، وأثرها في حكم نواحي أفريقيا المختلفة، شمالاً وشرقاً وغرباً وهو يمثل الباب الشمالي إلى أفريقيا.

الموارد الطبيعية والبشرية :-

هذا الموقع الإستراتيجي للسودان الذي يمتد على مساحة واسعة من الأرض تصل إلى مليون ميل قبل إنفصال جنوب السودان هذه الأميال التي تتراوح ما بين السهول الواسعة الخصبة والأراضي الصخرية التي تزخر بالمعادن وثروات الأرض، والمناطق الإستوائية التي تزخر كذلك بالثروة الغابية والثروة السمكية والحيوانية فضلاً عن إطلالة بحرية على البحر الأحمر في شرق البلاد مما يوفر قدرة هائلة للإقتصاد والإتصال البحري بالعالم الخارجي هذا إلي جانب توفر المياه عبر الأنهار مثل النيل والنيل الأبيض والنيل الأزرق ونهر عطبرة، وتوفر الأمطار للزراعة المطرية في مناطق جبال النوبة وغيرها من المناطق هذا إلى جانب إرتفاع عدد السكان وبالتالي إذا تم الإستغلال الأمثل لهذه الطاقات فإن السودان وبدون أدني شك سيكون الدولة الأقوي في المنطقة إن لم يكن عسكرياً فإقتصاديا، و هذا ما يقلق الجهات الأجنبية والإقليمية و العالمية.

مهددات الأمن القومي السوداني :-

أما مهددات الأمن القومي السوداني فهي أما داخلية أو خارجية وحتى العوامل الداخلية تتأثر وترتبط بصورة أو بأخرى بالعوامل الخارجية الإقليمية منها والعالمية كما أشرنا.

المهددات الداخلية :-

إن أول المهددات الداخلية هو عدم إكتمال التجانس بين هذا العدد الهائل من سكان السودان، إذ ماتزال القبلية تسيطر على ثقافة السودانيين شأنهم في ذلك كافة الدول الأفريقية، ومن المعلوم أن قبائل السودان تفوق الخمسمائة قبيلة وكل قبيلة لها روابط إجتماعية خاصة ولها ثقافة ومفاهيم وعادات وتقاليد خاصة بها قد تنسجم أولا تنسجم مع غيرها من الثقافات والعادات مما يحدث نوعاً من التصادم والإحتكاك من وقت لآخر وظهور تنظيمات إقليمية ذات قاعدة قبلية أو إثنية ،بالإضافة إلى مشكلة الإقتصاد السوداني إزدهار تجارة السلاح ومشكلة التهريب(1) .

التصادم بين العروبة والأفريقية :-

بجانب التصادم بين العروبة والأفارقة هنالك تصادم آخر ديني بين الإسلام والمسيحية في جنوب كردفان والنيل الأزرق (الأنقسنا) وهي ما يطلق عليه مؤخراً إسم المناطق المهمشة أو الأقل نمواً، وهذا التصادم تتداخل فيه القوي العالمية والإقليمية على النحو التالي:

الأثر الأجنبي والأطماع الاستعمارية:-

سعي الإستعمار منذ بدايته إلى خلق أو زرع بذور الفتنة قبل خروجه بإبقاء مناطق بعينها دون تنمية مثل الصحة والتعليم والطرق، في حين سعى لغرس المسيحية في تلك المناطق ونشر الفتنة بالحديث عن تجارة الرق، والآن عاد الغرب ليتبني إقامة أركان الحضارة الغربية وبسط نفوذها السياسي. وقد اجتهد الغرب في ذلك لكي يتراجع السودان عن توجهاته الإسلامية خاصة وأنه سبق أن أسقط غردون بثورة قادها الإمام محمد أحمد المهدي. ودائماً ما تتحدث الأوساط الإستراتيجية الغربية عن حزام مسيحي لسد تسرب الإسلام نحو أفريقيا عبر أواسط السودان في جبال النوبة والأنقسنا وقد قام أحد أنصار الرئيس اليوغندي يوري موسيفني في مؤتمر الإفريقانية السابع الذي عقد بكمبالا عام 1992م إلى إعادة تقسيم القارة الأفريقية إلى ست دول هي :-

1- جلال تاور كافي ، مرجع سابق ، الصفحة نفسها.

1. شمال القارة يشمل مصر والجزائر والمغرب وموريتانيا وشمال السودان وليبيا .
2. وسط القارة ويشمل أفريقيا الوسطى وكينيا والكنغو وتنزانيا وأريتريا وجنوب السودان وأطلق عليها إسم دول القرن الذهبي.
3. شرق أفريقيا وتشمل موزنبيق وما حولها .
4. غرب أفريقيا وتشمل الدول الناطقة بالفرنسية .
5. جنوب أفريقيا.
6. جنوب غرب أفريقيا وشمل نيجيريا، ليبيريا ويقوم هذا التقسيم المقترح على جمع الثقافات المتشابهة في دولة واحدة، ومن الملاحظ أن الدولة التي يطولها التقسيم بموجب هذا الإقتراح هي السودان، ويقودنا ذلك إلى أن كثرة دول الجوار وتعددها يعد مهدداً للأمن القومي السوداني[1].

وبالتالي يمكننا القول أن الحرب في ولاية جنوب كردفان أدت إلى توقف التنمية في أجزاء المنطقة بصرف أموال طائلة من الخزينة العامة للتصدي للأعمال العسكرية المعادية للدولة، ثم أن هذه الحرب أدت إلى نزوح أعداد كبيرة جداً من النساء والشيوخ والأطفال إلى المدن، وهذا أثر على الإنتاج الزراعي و الدعوي، أما الفئات العمرية القادرة على الإنتاج والنشاط البدني فقد إستخدمت كجنود في الحرب وقد إمتد ذلك ليشمل الطلاب وهذا يؤثر على مستقبل السودان والأجيال القادمة، كما أسهمت الحرب في دخول الكثير من المنظمات الأجنبية بدعوى إغاثة المتأثرين والمتضررين ولكنها أيضاً لها أجندتها الخفية الخاصة بها ورؤاها الثقافية والسياسية .

كما أدت الحرب إلى ضعف النشاط التجاري في كافة مناطق الولاية، حيث قل الإنتاج المحلي ونزح السكان إلى المناطق الأكثر أمناً فتضررت التجارة مما إنعكس ذلك سلباً تجارة السودان ككل وولاية جنوب كردفان بصفة خاصة[2].

---

[1] – جلال تاور، مصدر سابق، ص: 12

[2] جلال تاور، مصدر سابق ص: 16

والأسباب التي أدت إلى إندلاع تلك النزاعات، والتي تتمثل في التهميش والظلم الاجتماعي، بالإضافة إلى السياسات الاستعمارية، والتركيبة السياسي، والممارسات الحزبية، والمنظمات الأجنبية في تأجيج الصراعات .

بعد نزاعات قبلية وحروب أهلية في السودان مابين جميع مكوناته وفي أزمنة مختلفة يتضح أن هناك أسباباً كثيرة دفعت السودان إلى رحى الحرب الأهلية مابين شماله وجنوبه تمثلت في:

- غياب الاجماع الوطني حول القضايا مابين القوى السياسية .
- إنعدام العدالة في توزيع السلطة والثروة .
- عدم تكامل الاندماج الوطني في بناء الدولة السودانية مما أوجد نتائج أولها :
- انفصال جنوب السودان والذي انتهى بإستفتاء للجنوب انتهى بأغلبية ساحقة لصالح الانفصال بعد رحلة بحث مضنية عن السلام .
- اندلاع حرب جديد في دارفور إنتهت باتفاقيات انهار بعضهم ولا يزال البعض الاخر يواجه صعوبات.
- اشتعال النزاعات الداخلية في ولايات درافور بين المجموعات القبلية .

وهناك عوامل جذرية ساهمت في تقوية جذور النزاع في السودان :

- التهميش في المشاركة .
- ارتفاع معدلات الفقر وغياب التنمية .
- حداثة تكوين الدولة وغياب الديمقراطية .

وهنالك عوامل ثانوية تمثلت في :

- عدم فعالية مؤسسات الدولة .
- ضعف النظام اللامركزي وتراجعه .
- النزاعات حول الموارد والتدخل الاقليمي والخارجي .

الفصل الرابع

عوامل نشأة ظاهرة الحرب الأهلية في إفريقيا

- المبحث الأول: عوامل البيئة السياسية المسببة للحرب الأهلية:-

- المبحث الثاني : دور القوى الدولية و القوى الاجتماعية في الحروب الأهلية:-

الفصل الرابع
عوامل نشأة ظاهرة الحرب الأهلية في إفريقيا

المبحث الأول:

عوامل البيئة السياسية المسببة للحرب الأهلية

تعتبر ظاهرة الحرب الأهلية نتاجاً موضوعياً لمجموعة متكاملة من المتغيرات القائمة في البيئة الداخلية والخارجية للدول الإفريقية المعنية . أي أن الأحزاب الأهلية هنا عبارة عن ظاهرة نظامية دفعت إليها العديد من المتغيرات التي يشهدها نظام الدولة الإفريقية على كافة المستويات وبصورة أكثر تحديداً تتمثل ظاهرة الحرب الأهلية في الدول الإفريقية نتاجاً للعديد من الإختلافات الكاملة في الهيكل السياسي – الإجتماعي في الدول المعنية .

وعلى هذا الأساس فإن المتغير الرئيسي الكامن وراء نشوء ظاهرة الحرب الأهلية يتمثل في النشأة المشوهة للنظام الدولة في القارة الإفريقية ، فقد نشأت الدول الإفريقية بشكلها الحديث بصورة غير طبيعية من حيث التوقيت والحدود والتشكيلات الإجتماعية . وجاءت هذه النشأة بالأساس في ظروف الهيمنة الإستعمارية القاسية التي تعرضت لها معظم دول إفريقيا والتي إنطوت على إعادة توزيع مشوهة للتشكيلات الإجتماعية والإثنية بمختلف أنواعها ، وبالتالي قد جرى تفتيت كيانات إثنية كثيرة بين العديد من الدول وبانت الدولة الواحدة في العديد من الحالات تضم مزيجاً متنوعاً من القوميات والأعراق مما جعل من الأوضاع الإجتماعية الداخلية في العديد من الدول الإفريقية مصدر للتوتر الداخلي . مما أدى إلى تولد كيانات هشة في مرحلة ما بعد الإستقلال وباتت الدولة الواحدة تعني داخلها قوميات وأعراق متباينة .

وقد لعبت السياسات العامة من الدول الإفريقية دوراً محورياً في مرحلة ما بعد الإستقلال في الدفع في إتجاه الحرب الأهلية ، فالإختلافات التي شابت السياسات العامة في الدول الإفريقية كانت ناتجة في الأغلب الأعم بفعل الإعتبارات الإثنية المحضة . مما جعلها تتسم إلى حد كبير بالتحيز من جانب النظام الحاكم لصالح الجماعة الإثنية التي ينتمي إليها وتبلور هذا النظام أو التحيز في إطار ما يوصف بـــ (التعصب المركزي) القائم على تكريس النظام الحاكم لمعظم الاستثمارات الحكومية في الإقليم الذي تعيش فيه الجماعة الإثنية الحاكمة على بقية السكان .

بالإضافة إلى ما سبق ، تلعب المتغيرات الدولية أدوار متعددة في الدفع نحو نشوء تفاقم ظاهرة الحرب الأهلية في القارة الإفريقية . وعلى الرغم من ذلك فإن المتغيرات الإقليمية والدولية لا يمكن أن تفلح أبداً في خلق ظاهرة الحرب الأهلية من البداية . إلا أن للمتغيرات الدولية والإقليمية دوراً بالغ الأهمية ، إما في إحتواء هذه الظاهرة أو في أحداث المزيد من الإنفجار بها وقد مارست القوى الدولية والإقليمية دوراً هاماً في تأجيج الظاهرة المذكورة . وتختلف هذه الأدوار مابين حقبة زمنية إلى أخرى . ففي فترة الحرب الباردة لعبت القوتان العظيمتان الولايات

المتحدة والإتحاد السوفيتي (السابق) دوراً مهماً في تأجيج الحروب الأهلية التي شهدتها القارة الإفريقية طيلة الفترة الممتدة منذ حصول الدول الإفريقية على الإستقلال خلال عقدي الخمسينات والستينات وصولاً إلى منتصف الثمانينات حينما بدأت مرحلة النهاية بالمواجهة العالمية بين الشرق والغرب وذلك في إطار الصراع المركزي القائم بينهما .

بالتالي فإن المتغيرات الثلاثة سالفة الذكر تمثل معاً الدوافع الرئيسة الحاكمة لظاهرة الحرب الأهلية في القارة الإفريقية . ويؤدي تضافر هذه المتغيرات معاً في سباق زمني محدد إلى تفاهم الظاهرة وإكتسابها قوة دفع إضافية . ومن ثم فإن هذا الفصل يهدف إلى تحقيق هدفين رئيسين أولهما: رصد وتوصيف الدوافع الكامنة وراء نشوء وإنفجار ظاهرة الحرب الأهلية في القارة الإفريقية من منظور مقارن . وثانيهما رصد العلامات الإرتباطية القائمة بين ظاهرة الحرب الأهلية والظواهر الإقتصادية والسياسية والإجتماعية في القارة الإفريقية . مثل بناء الدولة والتخلف الاقتصادي والأدوار الخارجية في الصراعات الداخلية في الدول الإفريقية ولذلك سوف ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين على النحو التالي :

أسباب اندلا ع الحروب الأهلية:

هنالك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الحرب الأهلية بصفة عامة وهي :

تبدأ الحرب الأهلية نتيجة كبت الحريات وتهميش بعض الجماعات وتفضيل الحكومة بعض المواطنين على حساب الأخر ، بالإضافة إلى العنصرية والظلم بين أبناء الوطن وإستخدام القوة المفرطة ضد المعارضة ، وإنخفاض مستوى إقتصاد البلاد وإنتشار الفقر والجهل ، وظهور النزعة القومية سواء كانت طائفية أو أقلية أو سياسية أو عرقية وأن تمويل المعارضة والعصابات من الخارج والتدخلات من دول أخرى ومدها بالأسلحة والمال .

والمحرك الرئيسي لتلك الحروب ذلك أن الحرب الأهلية تبدأ (باستقطاب إثني) حاد داخل المجتمع يسمح بتعبئة الموارد وحشد الصفوف على أسس إثنية بالأساس ، تجدر الإشارة إلى أن وجود ظاهرة إثنية في حد ذاتها لايعتبر سبباً كافياً لظهور الصراعات الأهلية ، لكن تظهر هذه الصراعات عندما تشعر جماعة إثنية معينة بالظلم المتمثل في عدم المساواة الإجتماعية وحرمان أعضائها من التمتع بمستوى معين من الحياة المادية التي تتمتع بها الجماعات الأخرى، أو حرمانها من المشاركة في تداول السلطة .[1].

الإستعمار : وهو من أكثر وأقدم هذه الأسباب تأثيراً حتى هذا اليوم وهو الذي وضع بذور الحرب الأهلية في إفريقيا سواءً كان من خلال النشأة المصطنعة للدول أو من خلال السياسات المتبعة في المستعمرات الأفريقية ، فقبل الإستعمار كانت القبائل الإفريقية تتعايش سلماً فيما بينها وكان حل الاحتكاكات طفيفة وتلقائية حول

[1]. محمد إسلام ، تاريخ الحرب الأهلية وكيفية الخروج منها

الكلاء ومصادر المياه وتزول بزوال الأسباب ، لقد قسم الإستعمار القارة الإفريقية إلى كيانات مصطنعة في مؤتمر برلين (1884- 1885) ولقد جاء المؤتمر متسقاً مع مصالح المستعمرين وإتجاهاتهم للتوسع ، كما أن التقسيم متناقضاً مع الواقع الإجتماعي والإثني للمجتماعات الإفريقية وقد أفرز ذلك التقسيم فيما بعد الشكل الأساسي للبعد الإثني في الحرب الأهلية الإفريقية ضمن ناحية جمعت الخرائط الإستعمارية داخل الدول الواحدة جماعات لم يسبق لها التعامل مع بعضها البعض كما هو الحال في "أنجولا " مثلاً ومن جهة أخرى منعت أو فصلت الحدود السياسية المصطنعة من التواصل بين جماعات عرقية واحدة فجأة وجدت نفسها تابعة لكيانات سياسية مختلفة ، والأمثلة على ذلك كثيرة مثل يوغندا التي فضلت الإدارة الإستعمارية قبيلة البوجندا على باقي الجماعات الإثنية الأخرى وجرى إطلاق أسمهم على الدولة ككل وحصلوا على حكم ذاتي موسع(1) .

عوامل البيئة الداخلية المسببة للحروب الأهلية في إفريقيا :

تلعب عوامل البيئة الداخلية دوراً محورياً في إشعال الحروب الأهلية في إفريقيا فهي التي تمهد المناخ الملائم لإندلاع هذه الحروب وبشكل عام فإن المقصود بعوامل البيئة الداخلية هو نوعان رئيسيين من العوامل هما : عوامل البيئة السياسية وتتمثل أساساً في النشأة المشوهة للدول الحديثة في إفريقيا بالإضافة إلى تنظيم سلطات الحكم في الدول الإفريقية ، والتي تلعب دوراً في إثارة المعارضة الداخلية ودفع قطاعات من الشعب إلى اللجوء إلى العنف المسلح وإشعال الحروب الأهلية وهنالك متغيران أساسيان يلعبان دوراً محدداً في رسم هذه السياسات ويحظيان بأهمية خاصة ويتمثلان في الإثنية وتأثيرها على النظام السياسي في الدول الإفريقية. بالإضافة إلى التخلف والفقر والسياسات الإقتصادية للنظم الحاكمة في بإفريقيا وعلى هذا الأساس سوف يركز هذا المبحث على عوامل البيئة السياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية المسببة للحروب الأهلية في إفريقيا .

عوامل البيئة السياسية المسببة للحروب الأهلية في إفريقيا :

تتصل العوامل البنيوية بصميم هيكل وبنية المجتمع والمتعلقة بظروف النشأة والتكوين التاريخي للدولة وهيكل نظام الحكم فيها كما تتعلق بالتفاعلات الجوهرية والقضايا ألكبرى في هذه الدولة . وتلعب هذه العوامل دوراً محورياً في تسيير حركة التفاعلات السياسية في المجتمع حيث أن ظروف النشأة والتكوين لأي دولة تخلق إرثاً سياسياً بالغ الأهمية . كما تحدد القضايا الأكثر إلحاحاً بصورة تقليدية على قائمة الاهتمامات السياسية فيها . كما يتعلق بمدى قدرة هذا النظام على تلبية إحتياجات المواطنين واحترام حقوقهم وحرياتهم وبالتالي فإن هذه العوامل تلعب دوراً جوهرياً في توفير أو عدم توفير الأرضية الملائمة لنشوب الحروب الأهلية في أي دولة ومن أجل التعرف

1. الموسوعة الجغرافية ، نافذة الجغرافيين العرب ، قسم الجغرافيا السياسية دكتور عبدالرزاق .

على الكيفية التي أثرت بها هذه العوامل على الحروب الأهلية في إفريقيا فإن هذا المطلب سوف يركز على ثلاث نقاط رئيسية هي :

النشأة المشوهة للدول الحديثة في إفريقيا : وتنظيم سلطات الحكم في الدولة الإفريقية وطبيعة ودور الأحزاب السياسية في إفريقيا .

أولاً الدول : النشأة المشوهة للدول الحديثة في إفريقيا :

ترتبط الحروب الأهلية ارتباطا وثيقاً بالإرث التاريخي لنشأة الدولة الحديثة في القارة الإفريقية وتتبع أهمية هذا الجانب من أن الحروب الأهلية في القارة الإفريقية جاءت في جوهرها نتاجاً للإشكاليات والأزمات التي أحاطت بعملية بناء الدول القومية الحديثة في القارة الإفريقية وما ولدته هذه العملية من موروثات مختلفة في كافة النواحي السياسية والإجتماعية والإقتصادية وقد كانت هذه النشأة مبتسرة واصطناعية وجرت أساساً على أيدي الإستعمار الأوربي الذي قام ببناء الوحدات السياسية الحديثة في القارة الإفريقية وفقاً لإحتياجاته الإستعمارية والواقع أن التجربة الإستعمارية الأوربية تسببت في العديد من التوجيهات الهيكلية في بنية المجتمعات الإفريقية وهو ما كان مصدراً للعديد من المشاكل والصراعات الداخلية في المجتمعات الإفريقية في مرحلة مابعد الإستقلال .

وبصورة موجزة ، يمكن الإشارة إلى أن كافة المشكلات نبعت من أن الإستعمار الأوربي قام بتقسيم القارة الإفريقية إلى مستعمرات عشوائية لا تراعي الأوضاع السكانية المختلفة بما يتضمنه ذلك من مسح الثقافيات والهوايات الأصلية لتلك المجتمعات الإفريقية وفرض ثقافة المستعمر وقيمه وتقاليده عليها :

1. **الاستعمار ونشأة الدولة في أفريقيا :**

نشأت أغلب الدول الإفريقية بشكلها الحالي بصورة مصطنعة على أيدي القوى الإستعمارية الأوربية خلال الفترة الممتدة مابين الربع الأخير من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين . وأصبحت القارة الإفريقية تضم حوالي خمسين كياناً سياسياً في ظل الحقبة الإستعمارية وبات لكل وحدة من هذه الوحدات حدودها السياسية الثابتة في معظم الأحيان [1] وقد جرى تأطير عملية التقسيم الإستعماري للقارة بصورة رسمية فيما بين القوى الأوربية خلال مؤتمر برلين الذي عقد خلال الفترة من 15نوفمبر 1884 26 نوفمبر 1885 م بغرض تسوية المنازعات بشأن تقسيم مناطق النفوذ بين القوى الأوربية في منطقة الكنغو . وأرسى المؤتمر قواعد للإستيلاء القانوني على الأراضي الإفريقية . فيما كان بمثابة بداية تقسيم دموية للقارة الإفريقية واتخذت عملية التقسيم صورة إقامة كيانات سياسية خاصة بكل قوى استعمارية على حدا [2] . وبالتالي فإن

---

[1] أ. أدو بواهن (الإستعمار في أفريقيا : آثاره ومغزاه) ، مصدر سبق ذكرة ، ص 789 790

[2] .ج .ن. أورزيغوي ، تقسيم أفريقيا على يد الأوربين ، نظرة ، عامة ، المصدر السابق ، ص 49 .)

نشأة القارة الإفريقية الحديثة جاءت أساساً في إطار التقسيم الاستعماري للحدود السياسية . ثم تولت هذه العملية بعد ذلك ويلاحظ بعض الباحثين أن 30% من الحدود الإفريقية عبارة عن خطوط مستقيمة ، علاوة على أن 40% من الحدود في أفريقيا الإستوائية جرى رسمها على أساس الخطوط الفلكية .

وقد أدى التخطيط العشوائي للحدود إلى فصل مالا يقل عن 177 منطقة ثقافية وإثنية عن بعضها البعض . وعلى سبيل المثال فقد تسببت عملية ترسيم الحدود بين نيجيريا والكاميرون في تمزيق أواصر 141 منطقة ثقافية بينما شتتت حدود بوركينا فاسو حوالي 31 جماعة ثقافية وهو ماتسبب في تعقيد الجغرافيا البشرية الإفريقية [1] وبالتالي فإن الحدود السياسية بين الدول الإفريقية في مجملها حدود مصطنعة وليست طبيعية وضعتها القوى الإستعمارية . أي أن الحدود الإفريقية إجمالاً هي حدود مفروضة لم تنشأ وفق التطور الطبيعي حسب مقتضيات التفاعل الإجتماعي والإقتصادي والسياسي[2].

ويشير ما سبق إلى أن التقسيم الجغرافي السياسي للقارة الإفريقية على أيدي القوى الإستعمارية والأوربية كان تعسفياً وتحكمياً . ويرمى فقط إلى خدمة وتلبية المصالح الإستعمارية . وكانت الكيانات السياسية الجديدة عبارة عن تكوينات صناعية وترتب على هذا الإصطناع العديد من المشكلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية في القارة الإفريقية في مرحلة ما بعد الإستعمار ، وتعتبر هذه النقطة هي الأولى في غرس بذور الصراعات الداخلية في العديد من الدول الإفريقية وفى مقدمتها الحروب الأهلية عن طريق الإثنيات والكيانات التي مزقها الإستعمار بواسطة هذه الحدود ويعتبر التداخل السكاني الشديد سمة إتسمت بها المجتمعات الإفريقية[3].

لقد أدت هذه الحقيقة إلى بروز عدد من الأزمات في مقدمتها أزمة الإندماج الوطني كما أدت هذه الأزمة إلى خلق حالة من التنافس بين الجماعات الإثنية على المكاسب السياسية والاقتصادية داخل الدولة الواحدة[4]

1/ JEUAN GRIFFITH , THE SCIAMBLE FOR AFRICA ,INHERITED BOLITICAL BOUNDARISES ''THE GEOGRABHICAL JOURNAL LONDON)

2. محمد عاشور المصري ، الحدود السياسية وواقع الدول في إفريقيا (القاهرة مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، سلسلة دراسات إفريقية) ص 52 ــ 57 .

3. ادو يواهن ، مصدر سابق ، ص 788 ــ 74 .

4. د. مصطفي علوى ، أزمة قارة ، دراسة في العلاقة بين أزمات التنمية الداخلية والسلوك الدولي في القارة الإفريقية (القاهرة دار الثقافة للطباعة والنشر 1986) ص 45 ــ 47 .

، أضف إلى ذلك أن الاستعمار عمل بقوة على تغيير التركيب الطبقي والإجتماعي في المستعمرات الإفريقية التي أدت إلى تعزيز التمايزات الاجتماعية القائمة وهو ما كان يصب بالدرجة الأولي في مصلحة الإستعمار[1].

2. تطورات التكوين التاريخي للدول الإفريقية :

كان تأثير التجربة الإستعمارية كاسحاً في تشكيل الكيانات السياسية والحديثة على نحو ما سبق أن ذكرنا في الجزء السابق . ومع ذلك فإن تأثير التجربة الإستعمارية لم تكن مماثلاً بالنسبة لجميع الحالات الإفريقية وإنما تفاوت تأثيرها فيما بين الدول الإفريقية حيث وصل التفتيت الإستعماري للإقاليم الإفريقية في أعلى درجاته في منطقة القرن الإفريقي ، وهو ما تسبب في تفتيت (الصومال الكبير) إلى أربعة أجزاء مما وفرت السيطرة الإستعمارية على تلك المنطقة الأنغولية فرصة مثالية من أجل التوسع وتكوين إمبراطورية كبري ويأتي بعد ذلك تأثير الإستعمار في تكوين كل من أنجولا وتشاد ونيجريا بصورة عشوائية مصطنعة بينما كانت تجربة ليبيريا مختلفة تماماً عن باقي الدول الإفريقية من حيث التكوين التاريخي ولا يشترك معها في هذه التجربة سوى سيراليون . ومع ذلك يظل من الضروري الإشارة إلى أن ظروف التكوين العشوائي للغالبية العظمي من الوحدات السياسية الإفريقية فيها وإنما يبقى الأمر مرهوناً بتوافر جميع الشروط الموضوعية الأخرى المشار إليها ، علاوة على أن السياسة الفعلية لنظم الحكم الوطنية في فترة ما بعد الاستقلال لعبت دوراً بالغ الأهمية إما في تفجير التناقضات الداخلية في تلك الدول أو في إحتوائها ، والحقيقة أن هناك نموذجين تاريخيين ميزا نشأة الدول الإفريقية، أولهما نموذج النشأة الصناعية للدول الإفريقية على أيدي الإستعمار الأوربي ويشمل هذا النموذج معظم دول القارة الإفريقية ، بينما يتمثل النموذج الثاني في الدول التي تخضع للإستعمار الأوربي ولكنها مارست هي ذاتها شكلاً من الإستعمار والضم القسري للشعوب المجاورة ويتمثل هذا النموذج تحديداً في كل من إثيوبيا وليبيريا[2]، مما جعل الأمر يبدو في حالة نيجيريا أدت ظروف النشأة التاريخية إلى جل التكوين السكاني للدولة النيجيرية عبارة عن تشكيل إثني حيث تعدد اللغات واللهجات في نيجيريا بدرجة تعوق الوضع في أية دولة إفريقية أخرى ويصل عدد اللغات بها إلى (248) لغة لكن فيها ميزاتها الخاصة[3].

على الرغم من أن النشاط الإستعماري البريطاني في نيجيريا يعود إلى منتصف القرن التاسع عشر فإن البداية الفعلية للإدارة البريطانية في نيجيريا الحديثة جاءت مع عام 1906 وقد شهد التقسيم الإستعماري البريطاني لنيجيريا بعد ذلك التاريخ تغيرات عديدة أدت إلى تقسيم نيجيريا إدارياً وإنطوى التقسيم إلى تقسيم محمية

---

1. أ.افيغو ، مصدر سابق ذكره ، ص 505 ــ 507 .

2. د. سامي منصور ، نيجيريا ، عملاق إفريقيا التائه (القاهرة ، دار المعارف ، بدون تاريخ ، ص 38 ــ 45) .

3. إلهام محمد على زهني ، جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الإستعمار الفرنسي ، 850ــ 1982 ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، 1988 ــ 214 .

نيجيريا الجنوبية إلى إقليمين هما الإقليم الشرقي والإقليم الغربي وأصبح نهر النيجر بمثابة الخط الإدارى الفاصل بينهما[1]. وقد ضمت أوغندا خليطاً متنافراً من القوميات واللغات حيث ضمت ثلاث مجموعات لغوية هي السودانيون والنيليون والبانتو و لم تكن هناك رابطة ثقافية بين أفراد هذا الشعب واستخدمت السلطات البريطانية بعض المجموعات (البوناندا) في إستكمال السيطرة على باقي الممالك والكيانات داخل أوغندا[2].

أما بالنسبة للسودان فقد نشأت الدولة السودانية الحديثة عقب الفتح المصري ـــ التركي للسودان عام 1820م حيث لم تكن هناك سلطة مركزية بل حالة من الفوضي ثم خضع السودان مجدداً للحكم الثنائي البريطاني ـــ المصري في أواخر القون السابع عشر وهو ما فتح الطريق أمام تغلغل التجارة الأوربية وبعثات التبشير في الجنوب . وقد إتبعت بريطانيا سياسة تقوم على مبدأ (التطوير المنفصل للجنوب) وفق قانون لمناطق المقفولة عام1929 والذى إنطوى على إغلاق الجنوب تماماً في وجه الشماليين وخلق نظام سياسي خاص بالجنوب يعتمد على الحكم غير المباشر من خلال إنتماء القبلية والأكثر من ذلك أن بريطانيا كانت ترى أن الجنوب أقرب إلى إفريقيا السوداء منه إلى السودان وطرحت في بعض الفترات فكرة ضمه إلى أوغندا أو كينيا وتسببت هذه السياسة البريطانية في تعميق الفوارق بين الشمال والجنوب في كافة المجالات[3].

3. إنعكاسات نشأة الدولة على الحروب الأهلية في إفريقيا :

يتضح من التحليل السابق أن الدول الإفريقية نشأت في الأغلب الأعم بصورة مصطنعة على أيدي الإستعمار الأوروبي وقد ورثت حكومات ما بعد الاستقلال في إفريقيا هذه الإشكالية المعقدة إلا أن الاتجاه الذي ساد بين الدول الإفريقية بعد الاستقلال أكد على قبول الحدود السياسية الموروثة من الإستعمار والكيانات السياسية التي أقامها الإستعمار حتى لا تتسبب إثارة الموضوع في إندلاع مشاكل لا تنتهي وجاء النص في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على مبدأ قدسية الحدود فعلى الرغم من الإجماع الكامل على النشأة المصطنعة للدولة في إفريقيا والترسيم العشوائي للحدود بين دول القارة تجاهلت أوضاع التجمعات الإثنية والإجتماعية المحلية وأدت إلى تهميش عدد كبير من الدول من الناحية الإقتصادية إلا أن القادة الأفارقة بعد الاستقلال كانوا مقتنعين أن

---

1. صلاح الدين حافظ : صراع القوى العظمي (الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) يناير 1982 ، ص 61 ـــ 73 .

2. د . إبراهيم نصر الدين ، قضية جنوب السودان ، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية حول الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 29 ـــ 30 مايو 1999 .

3/. Ieffrey herbst. Chalienges o Africas Boundaries in the New world order joual of international affairs Newyork : school of International public Aflars Colombia University vol/No:1 . summar. 1992 pp 20 – 21 .

أي تغييرات حدودية واسعة في الحدود الموروثة عن الإستعمار سوف تؤدى إلى نشوب فوضي عارمة ولذلك أصبحت المحافظة على الحدود الموروثة عن الإستعمار مبدأ رئيسياً في السياسية الإفريقية.

وقد ساعدت ظروف الحرب الباردة بين الدول العظمى على إستقرار الأوضاع الحدودية في القارة الإفريقية، حيث كانت القوتان (أمريكا والإتحاد السوفيتي) مدركتين حساسية المسألة الحدودية للدول الأفريقية ولم تلق المحاولات الإنفصالية أو الاعتداءات الخارجية أي دعم من جانب القوى ألكبرى وأصبحت سيادة الدول الإفريقية على حدودها محل إجماع دولي[1]ومع ذلك فإن هذه الوضعية كانت سبباً في العديد من المنازعات السياسية داخل الكثير من الدول الإفريقية وبين بعضها البعض . وقد تركت النشأة الصناعية للدول الإفريقية آثاراً بالغة على سياسات هذه الدول وأبرز هذه الآثار أن هذه الدول ليست دولاً بالمعنى الحقيقي للكلمة حيث أن معظم المستعمرات الإفريقية كانت قد خططت ورسمت على أيدي القوى الإستعمارية وهو ما دعا إلى إدماج مجموعات إثنية متباينة ، الدول الإفريقية نشأت منذ البداية كدول ناقصة السيادة[2].

وقد تركت ظروف النشأة الصناعية للدول في إفريقيا آثاراً هاماً على سياسات المشاركة والتوزيع في مرحلة مابعد الإستقلال تمثلت في الإنقسامات الإثنية للحدود في الدول الإفريقية دفعت حكومات مابعد الإستقلال إلى التحيز لصالح الجماعات الإثنية التي تنتمي إليها وعملت على تمييز جماعاتها الإثنية في سياسات المشاركة السياسية والتوزيع ، وهو ماكان بدوره عاملاً هاماً نحو إنفجار ظاهرة الحرب الأهلية .

ثانياً : تنظيم سلطات الحكم في الدول الإفريقية :

شهدت نظم الحكم في القارة الإفريقية تحولات عديدة منذ بداية الستينات وكان تطور هذه النظم مرتبطاً إلى حد كبير بطبيعة التحديات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي واجهت نظم الحكم الوطنية خلال الفترة التي تلت الإستقلال كما إرتبط هذا التطور أيضاً بطبيعة الصراع على السلطة فيما بين القوى السياسية والإجتماعية في الدول الإفريقية حديثة الإستقلال ولذلك سرعان ما إتجهت معظم الدول الإفريقية نحو تبني نظم الحكم الشمولية القائمة على سيطرة الحزب الواحد وكان هذا الإتجاه مرتبطاً إلى حد كبير بزعماء الأفارقة في إمتلاك قدرة أكبر على تعبئة طاقات المجتمع بهدف تحقيق الأهداف الكبرى مثل التنمية والإندماج وعدالة التوزيع ، كما كان هناك قناعة شائعة في بداية عهد الإستقلال مفادها أن الديموقراطية التعددية على النمط الغربي لن تكون ملائمة للواقع الإفريقي بل وربما يكون طرفاً لا تحتمله أوضاع المجتمعات الإفريقية وشاع بدلاً من ذلك الإتجاه نحو تفعيل ما

1/. Suffer herbst. Responding to state failure in Africa international security vol/No:3. Winter 1997- 1996. Pp:121-123.

2/. د. حمدي عبد الرحمن حسن ، قضايا فى النظم السياسية الإفريقية ، القاهرة ، مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، سلسلة دراسات إفريقية رقم 52 ، 1998م ، ص 59 ــ 60 .

يعرف بـــ (الديموقراطية إتفاق الرأي) ومع حلول منتصف الثمانينات بات واضحاً أن نظم حكم الحزب الواحد وديموقراطية إتفاق الرأي والمفهوم الإفريقي لحقوق الإنسان قد فشلت بصورة واضحة في تحقيق الأهداف التنموية الكبرى ، كما ازدادت الضغوط الخارجية على هذه الدول لإجراء إصلاحات سياسية ديموقراطية . وتعتبر القدره السياسية الإفريقية إلى أن هناك ارتباطاً قوياً بين نظام الحكم وبين إحتمالات نشوب حرب أهلية في دول معينة ، فالدول التي عانت من إستعمار قمعي يقوم على تغذية الإنقسانات الإثنية في المجتمع مثل الإستعمار البريطاني والبرتغالي ثم خضعت لسيطرة نظام حكم متسلط وقمعي ومتحيز لجماعته الإثنية مثل هذه الدول تصبح عرضة أكثر من غيرها لنشوب حرب أهلية لأن الميراث الإستعماري غرس فيها جذور الإنقسام الداخلي ثم ساعدت ممارسات نظم الحكم الوطنية القمعية على تفجير هذا الانقسام [1]

ثالثاً : طبيعة ودور الأحزاب السياسية في إفريقيا :

تعتبر الأحزاب السياسية مكوناً بالغ الأهمية من حكومات إلى نظام سياسي حديث وتنطوي دراسة الأحزاب السياسية على أهمية فائقة حيث أنها تعكس التركيب الإجتماعي والإقتصادية في المجتمع والعلاقات بين القوى والطبقات الإجتماعية والجماعات الإثنية والأيدولوجيات السائدة في المجتمع وأساليب العمل السياسي والحزب وكيفية أداء الوظائف المختلفة للنظام السياسي وتتحدد إحتمالات لنشوب أو عدم نشوب الحروب الأهلية إلى حد كبير على أساس أداء الأحزاب السياسية .بمعني أنه إذا كان النظام السياسي في الدولة يخدم نظاماً حزبياً تنافسياً قوياً وقادراً على النهوض بالمهام الأساسية له مثل التعبير عن المصالح والمنافسة على الوصول إلى السلطة والقيام بدور قناة الإتصال بين الحاكم والمحكوم فإن ذلك يساعد على إحتواء القوى الإجتماعية الجديدة وزيادة شرعية النظام السياسي وتوسيع دائرة المشاركة السياسية والعكس صحيح .بمعني أن ضعف النظام الحزبي يزيد من فرص تفاقم الصراع الداخلي في المجتمع وإنتقاله إلى دائرة الصراع المسلح .

جاءت بدايات نشوء الظاهرة الحزبية في العديد من الدول الإفريقية وبالذات في المستعمرات البريطانية في غرب إفريقيا في أوائل العشرينات و التي تأثرت إلى حد كبير بالحركة الوطنية في الهند وتأسست الأحزاب السياسية في الكثير من الحالات من الوفود الممثلة للحركات الوطنية الإفريقية التي أدارت المفاوضات مع القوى الإستعمارية[2].ومن ثم فإن نشأة الأحزاب السياسية في إفريقيا إرتبطت بنظم الحركات الوطنية في إفريقيا . وفى إطار بدء التجربة الحزبية في إفريقيا فإن إنقضاء الفترة الإستعمارية قد تمثل في أربعة أنواع من الأحزاب[3].

---

[1] T.dawle, government and bolitics in a. : ca (bomby : as abublishing house 1969 .b92-93 .

[2]/حول تفاصيل نشأة الأحزاب السياسية فى إفريقيا والعالم الثالث ، د. أسامة الغزالى حرب ، الأحزاب السياسية فى العالم الثالث ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرف ، العدد 117 ، سبتمبر 1987، ص 114 ــ 1126 .

[3]/. الثروات الإفريقية إلى أين ؟ آفاق إفريقية ن القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، المجلد الأول ، العدد الرابع ، شتاء 2000 ــ 2001 ، ص 77 ــ 78 .

1. أحزاب النخبة : مدعومة من الإدارة الإستعمارية وتبعتها القوى الإستعمارية وهى مجموعة من الأفراد المفعية تربوا في كنف الإدارة الإستعمارية .
2. الأحزاب الوطنية : وهى في الأصل تألفت من الحركات الوطنية وقد سعت مثل هذه الأحزاب بكل قوة إلى تحقيق هدف الاستقلال عن الإستعمار الأوروبي .
3. الأحزاب السياسية : التي نشأت نتيجة الصراعات والإنشقاقات داخل الأحزاب الوطنية خاصة حول القضايا أو بسبب المنافسة في الإنتخابات الأولى .
4. الأحزاب القبلية الإقليمية : والتي نشأت في أقاليم جغرافية معينة داخل المستعمرة وكانت تمثل التعبير المؤسسي والحزبي عن جماعة إثنية معينة على الرغم من أن إخفاقات نظام الحزب الواحد في إفريقيا تظل أكثر قوامة بكثير بالمقارنة مع التعددية الحزبية ، إلا أن التعددية الحزبية بدورها تجابه مشكلات عديدة . عند التطبيق أبرزها أن الانتماءات والروابط الإثنية تظل أقوى بكثير من الإنتماء الحزبي العام ، كما أن ممارسة الحكومات المنتخبة يطغي عليها في الكثير من الأحيان روح التحيز والمحاباة للجماعة الإثنية التي يمثلها الحزب الفائز في الإنتخابات في صورة أوضح فإن غلبة الإستبعاد السياسي ولّد وقلص بصورة جزئية تضييق نظام المشاركة السياسية .

عوامل البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المسببة للحروب الأهلية:

تعتبر السياسات الداخلية السبب المباشر والأكثر بروزاً للحروب الأهلية في إفريقيا وبالذات السياسات الإقتصادية بالإضافة إلى السياسات الخاصة بالتعامل مع الأوضاع الإثنية في القارة الإفريقية ذلك أن مشكلة التوزيع والمشاركة السياسية والإندماج الوطني تبرز بوضوح عند رسم السياسات الإقتصادية والإثنية وتكون القضايا مجالاً للاستقطاب الحاد داخل المجتمع .

أولاً : العوامل الإقتصادية :

على عكس الإعتقاد السائد بأن الحروب الأهلية في إفريقيا تعود إلى التعددية الإثنية بالأساس ، فإن دراسة قام بها البنك الدولي إستهدفت تحليل دراسة الحروب الأهلية في 161 دولة بين عامي 1960 ــ 1999م أوضحت أن العوامل الإقتصادية تلعب دوراً هاماً في إشعال الحروب الأهلية في القارة الإفريقية . وتعاني القارة الإفريقية من تخلف إقتصادي واضح ينعكس في العديد من المؤشرات مثل تدني معدلات النمو الإقتصادي للمستويات العالية للفقر ، تفاقم الديون ، تدني معدلات مشاركة الأفراد ، تدني مستوى البنية التحتية...الخ .

ويعتبر التخلف الإقتصادي سبباً مباشراً لنشوب الحروب الأهلية إذ أن محدودية القدرات الإقتصادية للدول الإفريقية تؤدي بالضرورة إلى عدم العدالة في توزيع الموارد الإقتصادية بما يعنيه ذلك من إستجابة الأنظمة لمطالب

جماعات بعينها على حساب جماعات أخرى ومن ثم تشتد الصراعات الأهلية إما من قبل الجماعات التي تسعى للحصول على نصيب من (الكعكة) أو من قبل الجماعات التي ترغب في إستمرار حصولها على الإمتيازات الإقتصادية بمفردها دون مشاركة الجماعات الأخرى [1] ، وعلى الرغم من أن الإختلافات الهيكلية التي تعاني منها القارة الإفريقية اليوم نتيجة مباشرة للإستعمار الذي سعى لأن تكون إقتصاديات الدول الإفريقية مجرد إقتصاديات متخلفة تابعة للمراكز الرأسمالية العالمية بما يضمن تقدم هذه الأخيرة إلا إن هذه السياسيات الاقتصاديات للدول الإفريقية المستقلة ساهمت هي الأخرى بقدر كبير في تعميق مشكلات الصراعات الأهلية ، إذ اتبعت الدول الإفريقية المستقلة حديثاً سياسات اقتصادية تمييزية إستهدفت في الغالب إرضاء الجماعات الإثنية التي ينتمي إليها الرئيس أو نظام الحكم بما يعنيه ذلك من غياب العدالة التوزيعية للسلع والخدمات فضلاً عن المكانة والمناصب السياسية والمراكز الإدارية الأمر الذي عمق مشكلة الاندماج الوطني في المجتمعات الإفريقية.

وفي التسعينات تفاقمت الأزمة الاقتصادية في الدول الإفريقية نتيجة إتباع هذه الدول سياسات وبرامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي وهو ماأدى إلى إرتفاع معدلات البطالة وإنخفاض الإجور الحقيقية وتعتبر سيراليون نموذجاً للصراعات الأهلية التي إندلعت في التسعينات على خلفية تدهور الأوضاع الاقتصادية مما أدى على تردي الأوضاع الإقتصادية في سيراليون و تصنيفها في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة باعتبارها أفقر دولة في العالم وذلك بوجود 65% من المواطنين تحت خط الفقر [2] وقد أدى إتباع سياسات إقتصادية تمييزية وغير متوازنة إلى إستشراء ظاهرة الفساد في المجتمعات الإفريقية ومرة أخرى يرتبط الفساد في السباق بالروح الإثنية وتعتبر سيراليون أحد الأمثلة التي شهدت إستشراء ظاهرة الفساد .

وقد شكلت الحروب الأهلية في أحد جوانبها صراعاً من أجل الثروة والمكاسب الإقتصادية التي أصبحت هدفاً في نفس الوقت في هذه الظروف الإقتصادية السلبية والقاسية السابق الإشارة إليها وهى في نفس الوقت أداة لتمويل الإحتياجات العسكرية للجماعات المتصارعة ومن ثم فإنه ليست من قبيل المصادفة أن تنخرط ثلاث دول على الأقل من الدول الست الرئيسية المنتجة للماس في إفريقيا في صراعات طاحنة سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر وقد أوضح البنك الدولي إن الماس بمعدل نحو 75% سبب من أسباب نشوب الحروب في إفريقيا ولعل هذا ما دفع مجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم 1306 للتحقيق في العلاقة بين الإتجار في الماس والإتجار غير المشروع في السلاح . وفى أنجولا هدفت حركتا يونيتا ومبلا إلى السيطرة على مناطق شمال شرق البلاد الغنية

---

[1]. الثروات الإفريقية إلى أين ؟ ، مصدر سبق ذكرة ، ص 79 .

[2]. أحمد إبراهيم محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص 179 .

بمناجم الماس والثروات الطبيعية وبالفعل نجحت يونيتا في ذلك وإستغلت عائدات هذه الثروات في إدارة صراعها مع الحكومة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن إستغلال الثروات الطبيعية لا يكون هدفاً للجماعات المتصارعة فقط بل يكون هدفاً للقوى الخارجية التي تتدخل في النزاعات الأهلية مدفوعة بمصالحها الإقتصادية. فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال إهتمت بالتدخل في الكنغو االديمقراطية في الستينيات والسبعينيات من أجل حماية إستثماراتها في إقليم كاتنجا (شابا) وبالمثل كان التدخل الليبي في تشاد مدفوعاً برغبة ليبية في السيطرة على إقليم أوزو الغني باليورانيوم.

ثانياً : العوامل الإثنية: في تميز المجتمعات الإفريقية لتعدد أشكال وأنماط التعددية سواء كانت تعددية إثنية أو لغوية أو دينية ، فعلى صعيد التعددية اللغوية توجد في إفريقيا أكثر من ألفى لغة ولهجة إلا أن هذا العدد يمكن تقليصه إلى نحو خمسين لغة رئيسه إذا ما تم تجميع اللغات واللهجات المتشابهة والإقتصار على اللغات الرئيسية وعلى صعيد التعددية الدينية شهد الواقع الإفريقي أيضاَ تعدداً وتنوعاً في الأديان والمعتقدات ، فإلى جانب الدين الإسلامي والمسيحية توجد الأديان التقليدية والتي هي بدورها متعددة ومتنوعة بقدر تنوع وتعدد الجماعات الإثنية في القارة ، إذ تتميز الأديان التقليدية بأنها محلية الطابع لا تمتلك أي فعالية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها . إلا أنه وعلى الرغم مما سبق ذكره حول التعددية اللغوية والدينية فإن التعددية الإثنية هى النمط الأهم من أنماط التعدد السكاني الموجودة والسائدة في المجتمعات الإفريقية وتتميز الإثنية في المجتمعات الإفريقية بأربعة خصائص أساسية[2].

أولاً : إن الرابطة الإثنية تتميز عن غيرها من الروابط الإجتماعية بكونها رابطة وراثية وليست مكتسبة ومن ثم فهى تقوم على أساس الوعي بالذات .

ثانياً : إن الجماعة الإثنية تتميز بوجود إيمان جمعي بمجموعة من القيم والمعتقدات يمكن التعبير عنها بشكل مؤسسي.

ثالثاً : تتميز الرابطة الإثنية في إفريقيا بوجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الإثنية ولعل هذا ما يسوغ الصراعات الداخلية داخل كل جماعة إثنية الأمر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة التعددية الإثنية في القارة الإفريقية .

---

[1]/د. صبحي قنصوة ، العنف الإثني في رواندا ، القاهرة ، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية ، سلسلة دراسات مصرية إفريقية ، العدد 2 سبتمبر 2001 ، ص 3 .

[2]/ خليل العناني ، العوامل الداخلية لتأكل مؤسسة الدولة في إفريقيا ، آفاق إفريقية ، المجلد الثاني ، العدد السادس ، صيف 2001 ، ص 72 .

رابعاً : تتميز الإثنية في إفريقيا بإمكان تلاؤمها مع المواقف والسياسات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة .

على الرغم من أن التعددية الإثنية أمر أصيل في واقع المجتمعات الإفريقية، فإن الإستعمار الأوروبي وبالأحرى السياسات الإستعمارية ساهمت في زيادة حدة التعددية الإثنية إلى الدرجة التي أصبحت بها هذه التعددية أحد أهم أسباب الحروب والصراعات الأهلية في القارة . ويولي دارسو الحروب الأهلية في إفريقيا أهمية خاصة للبعد الإثني بإعتباره المحرك الرئيسي لتلك الحروب ذلك أن الحروب الأهلية تبدأ باستقطاب إثني حاد داخل المجتمع يسمح بتعبئة الموارد وحشد الصفوف على أسس إثنية بالأساس .

وتجدر الإشارة إلى أن وجود الظاهرة الإثنية في حد ذاتها لا يعتبر سبباً كافياً لظهور الصراعات الأهلية حيث أن هذه الصراعات تبرز إلى الوجود فقط عند شعور جماعة أو جماعات إثنية معينة بالحرمان والظلم بسبب تعرضها لنوع من أنواع الضرر الجماعي المتمثل في عدم المساواة الإجتماعية وحرمان أعضائها من التمتع بمستوى معين من الحياة المادية التي تتمتع بها الجماعات الأخرى أو حرمانها من المشاركة في تداول السلطة .. أي بمعنى آخر فإن الظاهرة الإثنية تعتبر ركيزة أو أساساً للحرب الأهلية عندما يجرى تنسيق وتنفيذ السياسات العامة للدولة على أساس الإعتبارات الإثنية المتحيزة .. وتعتبر رواندا حالة خاصة من الحالات التي إندلعت فيها الحرب الأهلية إستناداً إلى أسباب عرقية . فعلى الرغم من بساطة التركيبة الإثنية في رواندا (من ثلاثة جماعات) فقط هي الهوتو 85% التوتسي 14% والتوا 1% وعلى الرغم من التجانس الملحوظ بين المواطنين من حيث اللغة والديانة ونمط التنظيم فإن العنف الإثني الذي وصل إلى درجة التطهير العرقي أو الإبادة جاء ليس نتيجة ظاهرة التعددية في حد ذاتها وإنما نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والأسباب منها [1].

أ) **عوامل تاريخية** : مرتبطة بنمط العلاقات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية بين الهوتو والتوتسي قبل وفادة الإستعمار إذ تميزت هذه العلاقة قبل الإستعمار بعدم المساوة فسياسياً سيطر التوتسي على هرم السلطة التقليدي كما سيطروا على مصادر الثروة التقليدية وتمكنوا من إخضاع الهوتو ـــ إقتصادياً وإجتماعياً من خلال ما يعرف بعلاقة (التابع والمتبوع) .

ب) **عوامل ثقافية** : تمثلت في تراكم تراث كبير من الأساطير والراويات الشعبية تكرس فكرة الأصل المقدس للتوتسي وحقهم الطبيعي في الحكم (القيادة) وقد واصل الإستعمار تغذية هذا الإرث .

---

[1]/. أعمال المؤتمر السنوى للدراسات الإفريقية والصراعات ، الحروب الأهلية في إفريقيا ، جامعة القاهرة ، ص 213 ، معهد الدراسات الإفريقية ، 29ـــ30 مايو 1999م ، جامعة القاهرة ، ص 219 .

ج) **عوامل سياسية** : تتعلق بطبيعة وإتجاهات النخب السياسية الإثنية ومدى إستعدادها وقدرتها على توظيف الإنقسامات الإثنية لتحقيق أغراضها السياسية وقد شهدت القارة الإفريقية تسييساً للظاهرة الإثنية من حيث تشكيل الأحزاب السياسية على أسس إثنية وما يترتب على هذا الأمر من تمثيل للمصالح والتعبير عنها بل وتوزيع الثروة والسلطة وفقاً لهذه الأسس .

ثالثاً : الآثار والمخاطر الإنسانية (إجتماعية ، مدنية ، نفسية) :

الإحصاءات في هذا الصدد لا تخطر على بال فهناك مليوناً شخص قد ذبحوا وستة ملايين شخص قد أصيبوا أو أصبحوا معاقين بصورة دائمة وهناك ملايين كثيرة أخرى لقوا حتفهم بسبب المجاعة والمرض ، وهناك أعداد لا تحصى من الإناث والفتيات قد اغتصبن وتعرضن للتعذيب وعوملن بقسوة ووحشية وأسيئت معاملتهن . وتقول (جراسا ماشيل) في دراسة قدمت للأمين العام للأمم المتحدة بعنوان : تأثير النزاعات المسلحة على الأطفال: ليس هناك شك في أن الأطفال أصبحوا في نزاعات اليوم أهدافاً لا مجرد ضحايا بالصدفة إعتقاداً بأن قتل طفل اليوم هو قتل لعدو الغد وفى أواخر سنة 1996م أصدرت الأمم المتحدة بناء على ذلك تقريراً مثيراً للخوف والهلع عن ذلك الموضوع تناول للمرة الأولي في دراسة شاملة ذلك العالم المعقد المخيف الذى قد يعيش فيه ملايين الأطفال وقد بدأت الحكومات والمؤسسات الدولية في الإلتفات إلى هذه الأزمة مؤخراً .. ويعكس الإتهام الوارد في تقرير اليونسيف مدى مشاركة الأطفال في الحروب وأثرها عليهم فقد ثبت أن هناك 2 مليون قتيل من الأطفال ومن 4 ــ 5 ملايين حالة (إعاقة) و12 مليون طفل مشرد ترك منزله وأكثر من مليون طفل أنفصلوا عن ذويهم وأكثر من مليون طفل تعرضوا لإصابات جسدية .. لقد أصبح الأطفال أداة للحرب (The Tools of war) ، كما تتعرض المرأة لمشكلات عديدة في المجتمعات التي مزقتها الحرب كما تتعرض للعديد من مظاهر إنتهاك حقوق الإنسان سواء في مكانها أو عندما تتعرض للجوء أو النزوح أو تقع على عاتقها أعباء كثيرة من جراء فقد الزوج ، وتعاني النساء في صراع يومي من أجل البقاء خاصة في المجتمعات الإفريقية التي تتصف بالمعدلات العالية لوفيات الرضع والأمهات وإنخفاض العمل المتوقع والأمية المتفشية إلى الحد الأمثل من الموارد المحلية المحدودة ، غير أنه عندما تحدث أزمة يجبر الناس على الرحيل من مكان إقامتهم المعتاد . فلا تصبح هذه التقنيات ملائمة لحياة ممكنة عملياً ، وعلى الرغم من نقص البيانات التي تفيد عن حجم الأسر التي ترأسها امرأة إلا أن الإتجاه المدعم بالوثائق يفيد بأن التحركات الإثنية تؤدي إلى شطر الأسرة الزواجية ومن ثم ترتفع نسبة الإناث اللائي تجب عليهن رعاية أطفالهم والأقارب المسنين دون شريك وقد أفادت الدراسات الإستقصائية بأن حوالي 30% من جميع الأسر ترأسها امرأة في بعض حالات اللاجئين .

ويعد تزايد العنف ضد الإناث من أهم ملامح الصراع الحديث وفى مختلف الأعمار بلا تمييز . مما يترك تأثيراً صحياً وبدنياً ونفسياً سيئاً على اللأتي تعرضن له منهن ، فيحدث الإجهاض المتكرر للإناث في ظل نقص إمكانيات الرعاية الطبية وتتعرض الإناث لخطر الاغتصاب وسوء المعاملة ويجبرن على أن يصبحن أمهات . وفى مناطق الصراع تتعرض الإناث لخطر الاغتصاب من الجنود المسلحين وقد أوضحت التجربة أنه عندما يرتكب العنف الجنسي بطريقة منظمة فأنه من الممكن أن يلعب دوراً في حفز مجتمعات بكاملها على هدم أوطانهم واللجوء إلى أماكن أخرى .. وهناك أيضاً مخاطر الألغام وانتشار الأسلحة الحقيقية كما أن هناك مخاطر التروح ألقسري للسكان وجميعها تعتبر من الأساليب الإجتماعية الخطرة.

رابعاً : المشكلات البيئية :

وقد أدت تحركات السكان الكبيرة والمفاجئة وتدفق اللأجئين على بلدان الجوار إلى آثار ومخاطر بيئية وإقتصادية وإجتماعية وسياسية عديدة إتضحت معالمها أيضاً من خلال إضطراب وسائل النقل والتجارة وتدهور الأنشطة التجارية والسياحية والعلاقات الدبلوماسية والثنائية بين البلدان بالإضافة لتزايد المخدرات التي تصّدر إلى أنحاء العالم بالتبعية في بلدان عديدة بالأقاليم المبتلية بالصراعات والحروب وكذلك تزايد الأشياء غير المشروعة الأخرى كإنتشار الجريمة والعنف والدعارة وإدمان الخمور والمخدرات وإرتباطها بمخيمات اللأجئين وإنتشارها في البلدان المضيفة التي قد ينقلون إليها الصراعات وعدم الإستقرار وخير مثال ذلك ما حدث في سيراليون ويضاف إلى ذلك أن وجود اللاجئين في مناطق نائية ومتخلفة تؤدي عادة إلى عدم تمكنه إلى البلدان المضيفة من حفظ القانون والنظام لها حركها أسباب أدت إلى تزايد ممانعة الحل والمجتمعات الإفريقية منخفضة الدخل في إيواء أعداد كبيرة من اللاجئين في السنوات الأخيرة[1].

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن الأضرار البيئية التي تسببها الجماعات المنفية قد لا تكون بالضخامة التي تفترض أحياناً فقد أثارت هذه الدراسات والأبحاث بعض الشكوك حول فرضية أن اللاجئين يميلون إلى إستنزاف الموارد الطبيعية بأسلوب طائش لأنهم يفتقرون إلى الإلتزام طويل الأجل بالمنطقة التي إستقروا بها قد يتم إعتبار اللاجئين مسئولين عن مشكلات بيئية تسببها عوامل أخرى بطريقة خاطئة أو خبيثة في بعض الأحيان كما عبر كيريب Kibraab.G 1997 أن هناك ثلاثة أنواع بيئية من التغيير البيئي عرضه للحدوث في هذه المناطق المأهولة بأعداد كبيرة من اللاجئين : إزالة الغابات وتدهور الحياة النباتية بصفة عامة وتدهور التربة ، بالإضافة إلى تدهور وإنقراض الفصائل الحيوانية وتدهور كمية ونوعية إمدادات المياه ، مع إنعدام أو نقص الصرف الآمن للمياه

---

[1]. معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، مركز البحوث الإفريقية ، التقرير الإستراتيجي ، 2001 ــ 2002 ، إصدار مركز البحوث الإفريقية ، سبتمبر 2002 ، ص 226 .

والمخلفات المبتذلة وما يرتبط بذلك من إنتشار للأمراض بشكل وبائي وتدهور نوعية الحياة ونقص الغذاء وتفشي الأمراض في الملاجئ ومناطق النزوح ومناطق الصراعات ذاتها .

التدخل الإنساني كمسؤولية للحماية : ــ

بعد أحداث الإبادة الجماعية المشهورة في رواندا والتي راح ضحيتها مئات الآلاف من التوتسي والهوتو في 1994م نتيجة لتقاعس المجتمع الدولي وعدم إستجابة للتدخل بالسرعة المطلوبة أيقظ الناشطون الإنسانيون الضمير العالمي ودفعوا بتطوير هذا المفهوم من حق يتقدم به المجتمع الدولي الإنساني إلى واجب يلزم به نفسه والآخرين وبذلك إنتقل هذا المفهوم من حق إلى واجب ملزم من مسئولية أي دولة التدخل لحماية الفئات الضعيفة في دول أخرى عندما تعجز حكومتهم أو تكون هى طرفاً في الأزمة ويأخذ التدخل الإنساني عادة شكل المساعدات الإنسانية إلى لا تقتصر على تقديم الطعام بل يشمل توفير المعينات اللوجستية كتوفير الطائرات أو إنقاذ حياة المتضررين وتخفيف معاناتهم الناجمة عن آثار الكوارث الطبيعية أو تلك الناجمة عن صنع الإنسان مثل النزاعات المسلحة والحروب بجانب المدافعة والمناصرة وبذلك يتضح الفرق بين التدخل الإنساني والتنمية إذ أنها تعنى تقديم مساعدات طويلة الأجل وذات مغزى اقتصادي وإجتماعي وهي ليست طارئة ، إن المساعدات الإنسانية التنموية تقدم دائماً من الدول المانحة عبر المؤسسات الدولية أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، أما المساعدات الإنسانية الطارئة فتقدمها الدول المانحة عبر منظمات تطوعية . وهنالك نوعين من أنواع التدخلات الإنسانية : ــ

أ / **التدخل الإنساني العسكري** :

وهو استخدام القوة العسكرية من أجل إيصال المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من الكوارث الطبيعية أو الحروب والصراعات المسلحة وإستخدام العنف وهو أمر يصدر إما بقرار من مجلس الأمن الدولي تحت البند السابع مثل القرار 1796 الذي حدد في 2007م الخاص بالسودان بإنشاء قوة مختلفة تجمع بين الإقليمية والدولية أي ما يسمي بقوات الهجين بدارفور، والتدخل تحت البند السادس مثل قرار مجلس الأمن الدولي الخاص بإنشاء قوات Unimis بعثة السودان للأمم المتحدة 159 لمراقبة وتأمين تطبيق اتفاقية السلام الموقعة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان 2005م كل هذه الأنواع من التدخلات تعتبر تدخلاً بالقوة ، سواء كان ذلك بموافقة الحكومة أو دون موافقتها لأن الجامع في هذه التدخلات هو تخفيف الآثار الناجمة عن الصراعات .

ب/ التدخل الإنساني غير العسكري :

يتم بواسطة الوكالات الإنسانية المختلفة بدون إستخدام القوة العسكرية وقوامه المنظمات التطوعية العالمية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في مجالات العمل الإنساني بصورة عامة ، وهنالك تقسيمات أخرى مثل التدخل الإنساني الخشن ، ويقصد به العسكري والتدخل الإنساني المرن ويقصد به غير العسكري .

- **التدخل الإنساني في دار فور نموذج :**

المنظمات التطوعية ووكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمؤسسات الدولية (مؤسسة التنمية الإنمائية ، المعونة الأمريكية ، سيدا الكندية ، الإتحاد الأوروبي ، التنمية الإيطالية) هذه المؤسسات تمثل أذرع التمويل والمراقبة والمتابعة لأنشطة المنظمات التطوعية . كان المجتمع الدولي مشغولاً في مايو 2003م بإتفاقية السلام في نيفاشا بكينيا ومارثون المفاوضات الذي يجرى بين قائد الحركة الشعبية والنائب الأول لرئيس الجمهورية فهرعت المنظمات التي كانت تنتظر توقيع إتفاقية السلام لإنهاء الحرب في جنوب السودان هرعت إلى الخرطوم لتقديم مشروعاتها لإعادة بناء الجنوب ، أما في دار فور فأن روجر وونتر نائب مدير المعونة الأمريكية قد شاهد آلاف من النازحين بمنطقة كتم نتيجة للهجمات العسكرية وليس هنالك منظمات أجنبية سوى ثمانية دخلت منذ كارثة الجفاف التي ضربت دار فور 1984م هناك حيث شرعت في كتابة التقارير عن الأوضاع الإنسانية السيئة ، التقى روجر وونتر بنائب رئيس الجمهورية وأبلغه رسالة الإدارة الأمريكية بأن أمريكا لن تسوى علاقاتها مع السودان حتى ولو وقع إتفاقية السلام في الجنوب ما لم يتم إيقاف هجمات الجنجويد بدار فور وفتح المجال للمنظمات التطوعية العالمية للعمل بالسودان .

وفى تطور آخر أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً بتاريخ 29 يونيو 2004م يلزم الحكومة السودانية بتنفيذ التزاماتها في الإعلان المشترك التي منها رفع القيود على إنسياب العملية الإنسانية والسماح لمراقبي ومحققي حقوق الإنسان بأداء مهامهم والسعي للحل السياسي لمشكلة دار فور وأصدر الكونجرس الأمريكي قرار بإتهام الحكومة السودانية بإرتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بجانب تهمة الإبادة الجماعية ونتيجة لذلك إنتشر وجود المنظمات التطوعية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في الحقل الإنساني الأمر الذي يعتبر تدخل مباشر في شؤون البلاد وهى منظمات غير حيادية في نقل التقارير ومعظمها ملفق وغير حقيقي وغير واقعي تنقل الأخبار من زاوية واحدة .

المبحث الثاني

دور القوى الدولية و القوى الاجتماعية في الحروب الأهلية

اولاً : دور القوى الدولية في الحروب الأهلية:-

ويتضح دور القوى الدولية في الحروب الأهلية من خلال الدور الخارجي وحروب الموارد بإفريقيا المتمثل في تدخل الدول أو الشركات معددة الجنسيات أو رجال الأعمال أو شركات السلام يلعب دور مفتاحي وهام في تطورات الأحداث والنزاعات والحروب الأهلية في العديد من الدول الإفريقية ، وذلك من أجل الحصول على الفوائد المالية الضخمة التي يحققها الإتجار في منتجات الثروة الطبيعية الغنية ، فالثروات المعدنية في قلب القارة وخاصة النفط والالماس كانت وما زالت تثير أطماع الحكومات والغزاة على السواء من جمهورية الكنغو الديمقراطية إلى انقولا، بعد أن شكلت وقد أكثر النزاعات خطورة في إفريقيا وتقوم التدخلات الأجنبية بتأجيج الحروب ولذلك للحصول على الموارد الطبيعية وذلك أمر قد بدأ منذ بدايات الزمن الاستعماري على إفريقيا بواسطة القوي الإمبريالية الأوروبية في نهاية الحرب الباردة عندما خرجت الدول الكبرى من النزاعات الإفريقية حيث قامت القوي الأجنبية الأخرى بسد الفراغ وتتمثل في شركات النفط والتعدين والشركات الأمنية أو القراصنة الجدد فقد قاموا بتوفير السلاح والخبرة للحروب الأهلية في انجولا والكنغو ، كما قال الدكتور هيربرث هاوى أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورج تاون لقد تميزت هذه الحروب بالوحشية والدموية لأن معظم الراعين لها من الأجانب الذين لا تهمهم مصلحة البلاد في حين كانت القوي العظمي في مرحلة الحرب الباردة أو الحروب بالوكالة لا تسمح بالإستنزاف الكامل للاقتصاديات الوطنية وستخدام الأطفال في الحروب ومهاجمة مجموعات اللجوء بينما أصبح هذا النسق أمراً شائعاً في كثير من حروب إفريقيا الأهلية .

وقد كشفت هذا الواقع الأمم المتحدة في تقرير أصدرته في أكتوبر عام 2002م تحدثت فيه عن نهب الموارد الطبيعية في جمهورية الكنغو الديمقراطية حيث تدور منذ عام 1998م حرب بين الجيش الوطني المدعوم من انقولا وزيمبابوي وناميبيا وحركات تمرد مدعومة من أوغندا ورواندا وبورندي ، وفى واقع الأمر فأن كل الأطراف قد أستفادت بمستويات متفاوته من الحرب بجنى أرباح طائلة من مختلف الموارد التي تذخر بها جمهورية الكنغو الديمقراطية في أحجار ثمينة ونحاس وكوبالتي ومعادن نادرة مثل الجرمانيوم والكونيان ، كما إستفادت الجهات الأجنبية المتورطة في النزاع من عمليات السلب هذه بدرجة أقل وبعض الأطراف والمحليون الذين شاركوا فيها بشكل محدود من بينهم رجال أعمال كنغوليون وفلاحون عاملون في مراكز إستخراج المعادن أما رواندا فقد سمح

بنهب ثروات شرق الكنغو الديمقراطية لتمويل نفقات جيشها وأشار التقرير إلى تورط عدد كبير من الرعايا ورجال الأعمال البلجيكيين في عمليات النهب تهريب الثروات من الكنغو .(1)

إستراتيجية الإدارة الأمريكية تجاه إفريقيا : ـــ

لم تكن قارة إفريقيا حتى وقت قريب بأكملها في أولويات الولايات المتحدة في عام 1998م إعتبر مجلس الأمن القومي الأمريكي إفريقيا في مؤخرة قارات وأقاليم العالم من ناحية لأهمية بالنسبة للولايات المتحدة وجاء هذا التقويم لأهمية إفريقيا كنتيجة لتقرير أصدرته وزارة الدفاع في العام 1995م جاء فيه :

أن مصالح الولايات المتحدة العسكرية في إفريقيا محدودة للغاية لذلك ظلت إفريقيا في هامش إهتمامات الإستراتيجية الأمريكية . ولكن مؤخراً فأن بعض المفكرين الإستراتيجيين الأمريكان دفعوا بالقول بأن إستمرار الإدارة الأمريكية في ترك الفرص الإستراتيجية التي تتمتع بها إفريقيا يعتبر خطأ كبيراً وليس بالأمر الحكيم وذلك بإعتبار أن الولايات المتحدة وعل الرغم من أنه ليس لديها إهتمامات إستراتيجية في إفريقيا شبه الصحراوية وأن هنالك سلسلة من المهددات إستراتجية يمكن أن تأتى للولايات المتحدة من تلقاء القارة الإفريقية التي تصطدم بالحروب والنزاعات الأهلية بالإضافة إلى العديد من المهددات يمكن أن تأتي من هناك كعصابات الجريمة المنظمة في نيجيريا التي تقوم بتهريب الهيروين أو دول كغانا وكوث دي فوار التي أصبحت نقاط عبور والحروب الأهلية التي أدت إفرازاتها التي تنامي ظاهرة اللجوء بالقارة الإفريقية والتي تعمل على زعزعة استقرار مهمة للمخدرات أو مجموعات الإرهاب الدولي والذي يمكن أن يتخذ ملاجئ في بعض الدول الإفريقية التي لا تتمتع بالاستقرار السياسي أو إمكانية انتشار الأمراض الجنسية كالإيدز هذا بالإضافة إلى حدوث عدد من الكوارث الإنسانية المفجعة في العديد من الدول التي تعاني من نزاعات الجيران المجاورين عبر الحدود الإقليمية إضافة إلى ذلك الفرص الإقتصادية الواعدة والتي أصبحت إفريقيا في حالة تنامي وتزايد مستمر من ناحية الحجم ، فالولايات المتحدة تستورد حوالي 14% من النفط الخام من إفريقيا مقارنة بـــ 18% من الشرق الأوسط بينما تصدر الولايات المتحدة إلى إفريقيا شبه الصحراوية أقل من 1% من الصادرات الأمريكية .

أما الأستثمار الأمريكي المباشر في إفريقيا فهو في إزدياد مضطرد كل هذه الأسباب مجتمعة دعت الولايات المتحدة للإهتمام المتزايد بالقارة الإفريقية مؤخراً ويبقى العالم الحاسم هو توجه الإدارة وفلسفتها في البحث عن مصادر جديدة للطاقة ووضع اليد عليها ، فالوصول إلى النفط كان ولا يزال يتصدر أولويات الأمن القومي الأمريكي . ذات من أهمية إفريقيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً النفط في مناطق جنوب الصحراء الإفريقية ولها ميزاتها ، فقد تجاوز إنتاج النفط الخام فيها أربعة ملايين بريل يومياً عام 2000م أي أكثر من إنتاج

---

[1]نادر السيوفي/ حروب الموارد في افريقيا، الخرطوم،2008، مككتبة الشريف الاكاديمية، ش81-100.

إيران وفنزويلا والمكسيك ، وتستورد أمريكا اليوم نحو 16% من حاجاتها النفطية أي ما يعادل تقريباً الكمية التي تستوردها من السعودية ، ويتوقع خبراء أمريكيون أن ترتفع النسبة إلى 25% في عام 2015م أي أكثر من كل ما تستورده أمريكا من دول الخليج وتأتى النسبة الكبرى من هذا النفط الإفريقي من الشاطئ الممتد بين نيجيريا وانغولا . [1]

الدور الخارجي في صراعات البحيرات العظمي : ــ

لا يمكن فهم الصراعات الدموية في منطقة البحيرات العظمي دون الإشارة إلى الإطار الأجنبي ولا سيما الأوروبي والأمريكي والإسرائيلي ، فمن الملاحظ أن السياسية الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية تركز على هذه المنطقة من خلال أداتين رئيسيتين :

الأولي : ــ هي خلق ودعم بعض القادة الأفارقة الجدد الذين يعملون بشكل أو بآخر على تحقيق المصالح الأمريكية بالمنطقة ونذكر على وجه الخصوص الجنرال بول كاغامى الرجل القوى في رواندا منذ عام 1994م والذي تلقى تدريباته العسكرية في كلية الجيش والأركان بمدينة ليفنورث بولاية تكساس الأمريكية .

أما الأداة الثانية : فهي عبر طرح مشروع القرن الأفريقي الكبير والذى يضم إلى جانب دول القرن التقليدية أوغندا والكنغو الديمقراطية ورواندا وبورندى ويضم إليها جنوب السودان بعد الإنفصال ويرمى هذا المشروع إلى إنشاء بنية أساسية لمصلحة شركات التعدين والنفط الأمريكية .

وتفضى القراءة المتمعنة للتحرك في المنطقة بغض النظر عن دعاءته الأيدولوجية إلى تأكيد نمط التوازن الإقليمي الذى تحاول الولايات المتحدة ترسيخه في البحيرات العظمي والذى يعتمد أساساً على نظام حكم الأقلاليات أي حكم قادة أفارقة ينتمون إلى جماعات عرقية تشكل أقلية في مجتمعها مثل موسفيني في أوغندا ، كاغامى في رواندا ويزناوى في أثيوبيا وأفورقى في إريتريا وقرنق في السودان .

حيث يلاحظ التنافس الغربي والأمريكي في المنطقة بعد إنتهاء الحرب الباردة يدور حول ضمان الوصول إلى مناطق التعدين والثروة الطبيعية ويدل على ذلك التجارة غير المشروعة في الماس والذهب وتهريب السلاح التي يتورط فيها رجال أعمال وشركات أوروبية وأمريكية وإسرائيلية ما يبدو واضح للعيان أن المصالح الغربية في المنطقة تستفيد من إستمرار الصراعات والحروب المسلحة لضمان تدفقات عوائد التجارة غير المشروعة في الماس والسلاح وأيضاً قضية المياه وأبعادها الإستراتيجية في هذه المنطقة .[2]

الشركات الأمنية الخاصة وعلاقتها بالصراع في إفريقيا : ــ

---

[1]/ التقرير الاستراتيجي السنوي للعام 2011، مركز دراسات الشرق الأوسط وافريقيا، ص177.

[2]/نادر السيوفي، مصدر سابق، ص95-97.

الشركات الأمنية الخاصة ما هي إلا نمط جديد من تفويض المهام الذي تقوم به بعض الحكومات حيث أنه بعد نهاية الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفيتي فأن ظاهرة الحروب بالوكالة قد إنتهت وظهر نمط جديد من الحروب والتراعات ذات طابع أثني وإقليمي يحتاج إلى قوات سلام دوية أو إقليمية لحفظ الأمن ، وكذلك تزامن مع حدوث هذه المتغيرات تقلص ميزانيات الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية تبعاً لانتهاء توترات الحرب البادرة .

ولذلك فأن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بصفة رئيسية بتشجيع هذه الشركات الأمنية الخاصة وتكليفها للقيام ببعض الأعمال ذات الطابع العسكري والأمني بالوكالة حيث رصدت (icij) أي Intcvnational Consortium of investigative JOVRNALISTS (PMCS) Private wilirayg companies وبعد تحقيقات إستمرت لمدة عامين على الأقل 90 شركة أمنية خاصة أي كما يجب هؤلاء القراصنة الجدد أن يسموا أنفسهم وجدت التحقيقات أن هذه الشركات الأمنية الخاصة تعمل في 110 دولة من دول العالم ومعظمها تصنف بالقيام بتوفير خدمات كانت تقوم بها في السابق الجيوش النظامية مثل : ـــ

- التدريب العسكري .
- الاستخبارات ، الدعم اللوجستي .
- العمل الأمني والقتالي في مناطق التراعات .

وتقع معظم رئاسة هذه الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وجنوب إفريقيا ، ويتركز نشاطها الميداني في مناطق التراعات وجنوب آسيا وأمريكا الجنوبية وعلى الرغم من أن القراصنة تعبر رسميا غير قانونية حسب المادة 47 من ميثاق جنيف والى تعرف القراصنة بأنهم الأشخاص الذين يتم توظيفهم في التراعات المسلحة بواسطة أو في بلاد غير بلدانهم الأصلية ويتحركون بدافع مصالحهم ومنافعهم الشخصية ، إلا أن مسئولي هذه الشركات يؤكدون أنهم يعملون في مجالات التدريب والإستشارات العسكرية مع حكومات شرعية ومعترف بها عالمياً، إلا أن (icij) وجدت إن معظم هذه الشركات ضالعة في تجارة عالمية لصناعة الحرب تبلغ عائداتها ملايين الدولارات الأمريكية .[1]

[1]/ نادر السيوفي، مصدر سابق، الصفحة نفسها.

ثانياً : دور القوى الاجتماعية في الحرب الأهلية

نموذج القرن الأفريقي والبحيرات العظمى :

حفل إقليم القرن الأفريقي بالعديد من التوترات المتصاعدة التي شهدت العنف الصومالي الذي صنع الحوار بين مكوناتها السياسية المختلفة بالإضافة إلى التنافس الحاد على زعامة البلاد . خاصة بين رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان كما مثل تدخل القوات الكينية والأثيوبية في الصومال لمطاردة تنظيم الشباب المجاهدين عبئاً أمنياً جديداً في المنطقة خاصة القوي الإقليمية والدولية بسبب وقوفه كعائق أمام تحقيق السلام في الصومال .

سادت الساحة السياسية في الصومال من الجدل منذ بداية العام حول مستقبل الترتيبات الإنتقالية التي كان من الواجب أن تنتهي في أغسطس 2011م وقد جاء هذا الجدل في ظل التنافس الحاد على زعامة البلاد خاصة بين رئيس الجمهورية شيخ شريف حسن ورئيس البرلمان أدن ، ولدت الحكومة الإنتقالية كما هو معلوم وفق ترتيبات خاصة عام 2004م وكان من الواجب أن تستمر لمدة خمس سنوات تعود بعدها الصومال للوضع الطبيعي غير أن الحكومة وجدت منذ ولادتها بمعارضة شديدة من جانب المحاكم الإسلامية ، وشهدت البلاد موجة من العنف قادت للمزيد من عدم الإستقرار ، لم تستقر الأوضاع لصالح الحكومة الإنتقالية في معاركها مع المحاكم الإسلامية بعد تدخل القوات الأثيوبية في الصومال نهاية عام 2006م بدعم واضح وقوى من الولايات المتحدة غير أن الأمور لم تمض كما كانت ترغب الحكومة الإنتقالية ومؤيدوها على الساحتين الإقليمية والدولية ، فبرز من جهة تنظيم شباب المجاهدين الذي بدأ أكثر تطرفاً في معارضة المحاكم الإسلامية كما وقع الخلاف الذي أشرنا له داخل الحكومة نفسها إقتضت ظروف الصراع بين مكونات المجتمع الصومالي أن تؤدى الترتيبات لحلف ثلاثة مراكز للقوى داخل البلاد وهى رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ورئيس الوزراء وقد أدى التطاحن بين الرجال الثلاثة في الكثير من الأحيان لشل حركة الحكومة التي تواجه أصلاً معارضة عسكرية وقوية من جانب تنظيم الشباب المجاهدين .[1]

ومن الجانب الآخر ظل الوضع المتأزم بين أثيوبيا وإريتريا سمة من سمات الحالة السياسية في القرن الأفريقي والذي وصل ذروته من خلال تصريحات لأحدى محطات الإذاعة التابعة للمعارضة الأريترية بما معناه أن حكومة بلاده ستتخذ خطوات دبلوماسية وعسكرية إذا ما اقتضى الحال للإطاحة بالنظام في أسمرا مما إعتبره الكثير من المراقبين تحولاً مهماً في الموقف الأثيوبي وإيذاناً بصورة الحرب بين البلدين .

[1] / التقرير الاستراتيجي السنوي للعام 2011، مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، ص175-189.

الوضع في أثيوبيا :

ظل الوضع المتأزم بين أثيوبيا وإريتريا سمة من سمات الحالة السياسية في القرن الأفريقي منذ جولات الحرب الثلاث بين الدولتين في الفترة من عام 1998م و 2000م والتي توقفت بعد توقيع إتفاق الجزائر للسلام . رفضت إثيوبيا من جانبها الإلتزام بقرار مفوضية الحدود الذي وضع منطقة يارمي المتنازع عليها بين البلدين على الجانب الإريتري من الحدود مما قاد لتجميد عملية السلام وزيادة حدة التوتر بينهما وفى محاولة لإيذاء بعضهما البعض عمدت كل من إريتريا وأثيوبيا بدعم وإستضافة الحركات المناوئة للنظام الآخر كما سعت إريتريا لدعم القوي لمناهضة إثيوبيا داخل الصومال بعد أن إنتقلت حربهما لتلك البلاد عن طريق الوكالة .

وفى مطلع عام 2011م اتهمت إثيوبيا جارتها الشمالية بمحاولة تهديد الإستقرار فيها وذلك بعد أن ذكرت أنها إعتقلت عدد من الإرهابيين الذين بعثت بهم الحكومة الإريترية لزرع القنابل بغرض تنفيذ بعض التفجيرات التي تقود لحالة من الفوضى في البلاد في مارس 2011م صرح وزير الدولة بوزارة الخارجية الأثيوبية بأن بلاده ستتخذ الخطوات المناسبة لوقف إريتريا عند حدها و لم يستبعد الوزير أن تقوم الحكومة الإثيوبية ببعض العمليات العسكرية داخل إريتريا نفسها .

إقليم البحيرات العظمى : ــ

فيما يختص بهذا الإقليم فقد شهد العام 2010م تطورات مهمة فيه سواء بالنسبة للأوضاع الداخلية أو على مستوى العلاقات الثنائية وكذلك جهود التعاون الإقليمي بين تلك الدول في إطار منظمة البحيرات العظمي ويمكن القول أن العلاقات بين دولة شهدت قدراً يعتز به من التحسن حيث إنسحبت معظم القوات الأجنبية من الكنغو الديمقراطية وتراجعت قوة التصريحات العدائية المتبادلة بين دول الإقليم لا سيما بين كل من أوغندا ورواندا والكنغو الديمقراطية فضلاً عن ذلك فقد حرصت دول البحيرات العظمي على تدعيم علاقاتها بالدول الأفريقية الأخرى بصرف النظر عن كونها لا تنتمي إلى إقليم البحيرات وكذا المشاركة في تسوية الصراعات الأفريقية .

شهدت المنطقة نوعاً من الحراك السياسي أثر ثورات الربيع العربي للمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية ووصل الأمر إلى حد المطالبة بإسقاط نظم الحكم في تلك الدول(1).

ففي أوغندا قال زعيم المعارضة الأوغندية الدكتور كيزا بيسيجى أن ظروف تنظيم مظاهرات مناهضة لنظام يوري موسفيني أصبحت مواتية ، مشبهاً الوضع السياسي في أوغندا بالوضع السائد في تونس ومصر .

[1]/حسين ابراهيم كرشوم، أثر تدخل المنظمات الأجنبية على تحقيق السلام في دارفور،ص30/21

ومن جهة أخرى كانت الإنتخابات الرئاسية البرلمانية من أبرز التطورات الداخلية في إقليم البحيرات العظمي خلال العام 2011م ومن تلك الإنتخابات في كل من أوغندا والكنغو الديمقراطية ، ففى أوغندا تمكن يوري موسفيني من حسم الإنتخابات لمصلحته بنسبة مشاركة 60% بيد أن المعارضة شككت في نتائج الإنتخابات متهمة اللجنة الوطنية للإنتخابات بالإنحياز لموسفيني كما نددت بعثة الكومنولث والإتحاد الأوروبي لمراقبة الإنتخابات بحصول ثغرات كبيرة في عملية تنظيم الإنتخابات بطابعها غير النزيهة .

وكذا في الكنغو الديمقراطية شهدت البلاد ثاني إنتخابات عامة رئاسية وتشريعية منذ الحرب الأهلية التي إستمرت في البلاد ، كما أن الإنتخابات شابها كثير من الصعوبات ومطالبة بالتأجيل بسبب المخالفات في العملية وصعوبة الرموز والتموين والتخوف من تزوير نتائجها لمصلحة الرئيس جوزيف كابيلا وحزبه الحاكم بالرغم من تعدد وجهات الرقابة على الإنتخابات من خلال مراقبين محليين ومراقبين خارجين الذين يمثلون كل من الأمم المتحدة والكومنولث ومركز كارتر والإتحاد الأوروبي والإتحاد الأفريقي والعديد من المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية كما أعلنت الخارجية الأمريكية أن الإنتخابات الكنغولية شابها كثير من المخالفات إلا أنها أكدت عدم تيقنها مما إذا كانت المخالفات قد أثرت في النتائج النهائية .

ومع تنامي العنف حذر العديد من الدوائر الإقليمية والمحلية من مغبة انتكاس البلاد إلى حالة الحرب الأهلية الأمر الذي وصفه وزير الخارجية الفرنسي بالوضع القابل للانفجار ودعا مركز كارتر المواطنين في الكنغو إلى ضبط النفس وعدم دفع البلاد إلى حالة الحرب الأهلية.

وفى بورندي التي إستهلت مطلع العام 2013م بتولي رئاسته جماعته بشرق إفريقيا خلفاً لتنزانيا أعلن مجلس الأمن الدولي إفتتاح مكتب جديد لدعم جهود بناء السلم في البلاد كما أكد الرئيس بيير نكر أن بلاده تسير بخطى حثيثة على فريق بناء السلم وأنها سوف تستكمل المراحل النهائية اللأزمة لإقامة لجنة الحقيقة والمصالحة الوطنية والمحكمة الخاصة خلال العام 2013م وفى عام 2011م تم الإعلان عن إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان في بورندى في تطور إعتبرته ممثلة الأمم المتحدة في بورندي محورياً على طريق الإستقرار الوطني.

بكل ما سبق بالنسبة للصراعات في إقليم البحيرات العظمي فقد هدأت وتيرتها إلى حد كبير ففي أوغندا نجح النظام الحاكم في حشد التأييد الدولي والإقليمي لصالحه في مواجهته ، حركة جيش الرب للمقاومة حيث دعا الإتحاد الأفريقي إلى طرح قاري لتسوية قضية جيش الرب للمقاومة كما عين الإتحاد مبعوثاً له في أوغندا يختص ببحث هذه القضية وذلك في نوفمبر 2010م كما أدان مجلس الأمن الدولي الهجمات المتكررة التي تشنها الحركة في منطقة وسط إفريقيا وطلب من عناصرها وقف جرائمهم ضد المدنيين وإلغاء سلاحهم وتسليم أنفسهم. (1)

1/حسين ابراهيم كرشوم، مرجع سابق، ص25-29.

الفصل الخامس

آثار النزاعات والحروب الأهلية

- المبحث الأول: تفاقم مشكلات اللأجئين في إفريقيا:-

- المبحث الثاني : النزوح :-

الفصل الخامس

آثار النزاعات والحروب الأهلية

المبحث الأول:

تفاقم مشكلات اللاجئين في إفريقيا

ظهرت مشكلة اللاجئين في القرن العشرين في عام 1912م مع نشوب حرب البلقان وقيام الثورة الروسية في عام 1917م، وكانت المساعدات تقدم للاجئين الذين تركوا بلادهم عن طريق المنظمات أو الهيئات الخيرية والانسانية مثل الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمات غوث اللاجئين. ومع تفاقم مشكلة اللاجئين، قامت عصبة الأمم بتعيين العالم النرويجي "فريد جون نانسن" مفوضاً سامياً للاجئين في عام 1921م.

وقد تطور الإهتمام العالمي أو الدولي بمشكلة اللاجئين بعد ذلك خاصة بعد نشوب الحرب العالمية الثانية وتزايدت أعداد اللاجئين بسبب الحرب، ففي مؤتمر سان فرانسيسكو في عام 1945م والذي تم فيه وضع ميثاق الأمم المتحدة، وتم أيضاً النظر في إتاحة منظمة جديدة للاجئين، وعليه تم في عام 1946م إنشاء المنظمة الدولية للاجئين حيث أن هدفها الوصول السريع والإيجابي والعادل لمشكلة اللاجئين.

وفي عام 1950م أنشئت المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة حيث تم ذلك في 14 سبتمبر 1950م، وبدأ عمل المنظمة في يناير 1951م لتكون مهمتها توفير الحماية للاجئين والبحث عن حلول دائمة لمشاكلهم (1)، وقد أنشئت المفوضية لخدمة 1.5 مليون لاجئ معظمهم في أوربا في حين أنه أن هناك لاجئين في آسيا، وأمريكا اللاتينية، ولكن مع بداية الستينيات تزايدت دول القارة الأفريقية في إفراز اللاجئين حيث اللجوء بأعداد كبيرة وفي كافة أقاليم القارة، نتيجة لنشوب الصراع المسلح، بسبب حروب التحرير، أو للصراع الدائر بين الجماعات الإثنية أو العنصرية. وقد أدى ذلك إلى الإهتمام بمشكلة اللاجئين في أفريقيا منذ بداية الستينيات وحتى أواخر التسعينيات سواء من قبل المفوضية السامية للاجئين أو من قبل المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

أسباب ظاهرة اللاجئين في إفريقيا:

تعتبر مشكلة اللاجئين واحدة من أخطر الظواهر السياسية في القارة الأفريقية خلال هذه القرون، ولكن بسبب ما يترتب عليها من آثار ونتائج إنسانية وسياسية وإقتصادية وبيئية وخيمة، وكذلك بسبب ما تحدثه من تغيرات في الخارطة البشرية في أفريقيا. وتظهر هذه المشكلة في أن اللاجئين يمثلون نسبة كبيرة من القارة الأفريقية أو من إجمالي سكان القارة أو الدول التي فروا منها، وأبرزها رواندا وليبيريا بالإضافة إلى أن هناك الكثير من الدول، مثل السودان وبورندي والكنغو الديمقراطية واثيوبيا وانجولا تعتبر دولة منشأ وملجأ في نفس الوقت.

[1] – هيام علي البيلاوي، الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين، ورقة مقدمة في أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية، الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا 1999م، ص755.

وتشير المفوضية العليا لشئون اللاجئين إلى أنه على الرغم من أن مشكلة اللاجئين أصبحت أكبر حجماً وتعقيداً خلال عقد التسعينات، إلا أن عدد اللاجئين قد إنخفض بدرجة كبيرة جداً وذلك نتيجة لعاملين رئيسيين:

الأول: أن الإنخفاض كان نتيجة لحركات العودة الطوعية الواسعة النطاق التي جرت منذ بداية التسعينات والتي شملت العديد من البلدان مثل موزنبيق واثيوبيا ورواندا.

أما العامل الثاني: فإنه يتمثل في أنه على الرغم من إزدياد حدة الحرب الأهلية في البلاد الأفريقية لم يكن هنالك حركة نزوح إلى خارج الوطن، مما أدى إلى زيادة عدد النازحين الداخلية.

وعليه فهنالك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى نشؤ ظاهرة اللجؤ السياسي إلا أن هذه الدراسة تركز بشكل كبير ومباشر على الأسباب المتعلقة بالحروب الأهلية فقط في القارة الأفريقية حيث تعتبر هذه الحروب سبباً رئيسياً من أسباب ظاهرة اللاجئين، وعموماً فإن الحروب الأهلية تفرض آليات محددة في إدارة الصراع المسلح فيما بين الأطراف المتصارعة، مما يؤدي إلى نشؤ ظاهرة اللاجئين. وهناك فرق بين أنواع وفئات اللاجئين حسب رأي بعض الدراسات وذلك وفقاً لطبيعة الصراعات المنتجة للاجئين، خاصة الصراعات الإثنية والصراعات غير الإثنية، وبالتالي من الممكن التفريق بين هذين النوعين من الصراعات على النحو التالي:

أولاً: الحروب الأهلية الإثنية:

شهدت القارة الأفريقية العديد من هذه الصراعات مثل رواندا وبورندي وانجولا والسودان واثيوبيا. وفي هذه الحروب ينشب الصراع بين الدولة وجماعات إثنية متمركزة في أقاليم محددة من الدولة، بهدف الإنفصال أو الحصول على الحكم الذاتي. وتعتبر الصراعات الإنفصالية واحدة من المصادر الرئيسية لتدفق اللاجئين بنسبة كبيرة ومتراكمة، ففي هذه الحالة يمكن أن تتعرض الجماعات الإثنية لعمليات قمع من قبل الحكومة أو بجانب جماعات إثنية مدعومة من الحكومة أو مهيمنة(1).

وربما تشجع الحكومة عمليات القمع بسبب الضغوط السكانية وندرة الأراضي في المناطق التي تقطنها الجماعة الإثنية ذات الأغلبية في المنطقة. وأحياناً يكون القمع نتاج لسياسات حكومية رامية إلى فرض السيطرة السياسية على الأقاليم التي تسكنها الأقلية، وفي هذه الحالة يؤدي إستيطان الأغلبية في مناطق الأقلية يؤدي إلى توترات عنيفة ونشوب صراعات مسلحة مما يؤدي إلى تدفق موجات اللاجئين فراراً من هذه الصراعات.

ثانياً: الحروب الأهلية غير الإثنية:

هي الحروب التي يكون دور الإثنية فيها دوراً ثانوياً مثل الصومال وسيراليون وموزمبيق ولا تكون هذه الحروب مرتكزة على أسس إثنية، وإنما تكون جراء السياسات الحكومية المتبعة في مجال توزيع المشاركة السياسية تجاه كافة شرائح المجتمع أو بعضها. وتتسم هذه الحروب بالسيولة الشديدة من الناحية الاثنية، حيث لا تكون خريطة التحالف الاثنية واضحة، ويكون أساس عمليات التعبئة في الحشد وبناء التحالفات في هذه الحروب هو الإعتبارات السياسية بحيث لا تستطيع كل جماعة إثنية أن تمثل فصيلاً مستقلاً في

[1] – أحمد إبراهيم محمود الحروب الأهلية في أفريقيا، مطبعة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2001م، ص350-353.

الحرب الأهلية، وتؤدي هذه الحروب إلى نشوء أعداد هائلة من اللاجئين في أفريقيا، إلا أن حركة اللاجئين هنا تكون نتاجاً للفرار الطوعي خوفاً من مخاطر الحرب وليس نتاجاً لسياسة تطهير عرقي منظم(1).

وعلى هذا الأساس فإن نشؤ ظاهرة اللاجئين يعود إلى ظروف التوتر العنيف في حالات الحرب الأهلية مما يعرض الأفراد للمخاطر العنيفة في مناطق الصراع، ولكن يظل من الضروري التفريق بين نوعين رئيسيين من أنواع اللجوء:

الأول: هو اللجوء القسري الناتج عن الطرد المتعمد للسكان المنتمين إلى جماعة إثنية معينة من منطقة معينة من جانب الحكومة أو جماعات مسلحة تابعة لجماعات إثنية منافسة، بهدف السيطرة على مناطق إقامتهم أو بهدف تغيير التركيبة السكانية في الدولة، وتتعدد وسائل الطرد المعتمد في هذا النوع وتتراوح ما بين التخويف والإرهاب إلى السلب والنهب إلى القتل العشوائي لأفراد الجماعة الاثنية المستهدفة، وصولاً إلى إمكانية تنفيذ عمليات الإبادة الجماعية ضدها. ومثال رواندا خير تجسيد لهذا.

أما النوع الثاني: فهو اللجوء التلقائي الذي تقوم به الجماعات أو العائلات أو الأفراد من تلقاء نفسها عندما يزداد الخطر المحدق بها بسبب إمتداد الصراع إلى مناطق إقامتهم، مما يهدد أرواحهم وسلامتهم الشخصية ويضيق من فرص العمل والكسب في تلك المناطق وهو ما قد يدفع سكان تلك المناطق إلى الهروب عبر الحدود الدولية(2).

نطاق ظاهرة اللاجئين في أفريقيا في ظل الحروب الأهلية :

تزايدت أعداد اللاجئين في العالم بإطراد شديد من 1.5 مليون لاجئ في يناير 1951م إلى أن بلغ 2.4 مليون لاجئ في عام 1975م ثم تضاعف ليبلغ 10.9 مليون فرد في 1984م ثم انخفض ليصل إلى 10.5 مليون لاجئ في عام 1985م ثم عاود الزيادة ليصل في عام 1991م إلى 17.2 مليون نتيجة لحرب الخليج ثم بلغ ذروته في 1993م حيث قدر عدد اللاجئين في العالم بحوالي 18.2 مليون فرد.

وبدأ عدد اللاجئين في التناقص حتى بلغ 14.4 شخص في عام 1995م و 13.2 مليون لاجئي في عام 1997م وذلك نتيجة لظاهرة عودة اللاجئين لأوطانهم منذ السنوات الأولى للتسعينات كما ذكر سالفاً، فطبقاً لتقرير الأمم المتحدة لشئون اللاجئين فإن الفترة من 1990 إلى 1995م قد شهدت تلك الفترة عودة تسعة ملايين لاجئ لأوطانهم على مستوى العالم بزيادة عدد كبير من الأعداد المسجلة للعائدين في الفترة 1985 – 1992م والذي بلغ 1.2 مليون لاجئ فمنذ بداية التسعينات إنتقص عدد النزاعات المسلحة في العالم، وقد شهد عام 1995م عودة ما يقارب من ثلاثة ملايين لاجئ أفريقي شكلوا أكثر من نصف العائدين في العالم(3).

وقد أدت هذه الزيادة السريعة في أعداد اللاجئين على مستوى العالم إلى أن تستمر مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في عملها من أجل توفير الحماية الدولية للاجئين وإيجاد حلول دائمة لمشاكلهم، فبعد أن نص عند إنشائها على أن تكون مدة عملها ثلاثة سنوات فقط تنتهي بنهاية عام 1953م إمتدت فترة عملها لفترات متتالية طول كل منها خمس سنوات بحيث يمر أثنان وخمسون عاماً على إنشاءها في نهاية عام 2012م.ويعزى ذلك التزايد الكبير والسريع في عدد اللاجئين في العالم إلى ما شهدته القارة

[1]– أحمد إبراهيم، مصدر سابق، ص353.

[2]– أحمد إبراهيم، مصدر سابق، ص353.

[3]– هيام علي، الصراعات الداخلية ومشكلة اللاجئين في أفريقيا، ورقة مقدمة في أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقيا عام 1999م، ص755.

الأفريقية من أحداث أدت إلى نزوح الآلاف من الأفارقة منذ التسعينات على وجه الخصوص. لقد زاد عدد اللاجئين في أفريقيا من 400 ألف شخص في عام 1964م حتى بلغ 3.7 مليون شخص في عام 1981م بمعدل نمو سنوي يعادل 8.9 بين 1983 و 1989م وشهدت كل من عامي 1991 و 1995م طفرة كبيرة في عدد اللاجئين في إفريقيا حيث بلغ 5.4 مليون و 6.7 مليون لاجئ في عام 1991 – 1995م على التوالي وذلك نتيجة لزيادة عدد اللاجئين في غرب إفريقيا وكذلك رواندا وبورندي والصومال وليبيريا . وبعد إشتعال الحرب الأهلية بها أصبح الناس يفرون منها وقد فر ما يقرب من 750 ألف لاجئ، كذلك فر عدد كبير من اللاجئين من رواندا وبوروندي نتيجة للصراع المسلح في كل منهما والتراع على السلطة بين قبيلتي التوتسي والهوتو، وكذلك خرج عدد كبير من اللاجئين من سيراليون إلى ليبريا وتزايد عدد اللاجئين من الطوارق المطالبين بالاستقلال والهاربين من مالي والنيجر إلى دول أخرى وخاصة بوركينا فاسو وموريتانيا والجزائر، كما أدى العنف السياسي في توجو أثناء 1993-1994م إلى إجبار الآلاف من اللاجئين على الهروب متجهين إلى بنين وغانا، وفي نفس الفترة أدت حركة التمرد في السنغال في مقاطعة كازامانسي الجنوبية إلى طرد ما يقرب من 23 ألف لاجئ إتجهوا إلى غينيا بيساو، ومن الصومال فر خلال 1994م حوالي 50 ألف لاجئ متجهين إلى اثيوبيا.

إلا أن عدد اللاجئين في القارة الأفريقية إنخفض نتيجة لعودة اللاجئين بأعداد كبيرة لأوطانهم حتى بلغ 4.3 مليون لاجئ عام 1997 فقد عاد 1.7 مليون لاجئ إلى موزنبيق في الفترة من 1992-1996م كما عاد إلى رواندا حوالي 1.8 مليون لاجئ بين 1995-1997م وعاد إلى أريتريا حوالي 200 ألف لاجئ جاؤا إليها من السودان من بداية عام 1997م كما عاد حوالي 60 ألف لاجئ إلى انجولا طواعية في عام 1996م.

ومع تغير وإنخفاض أعداد اللاجئين في أفريقيا وفي القارات الأخرى فقد اختلف النصيب النسبي للقارة الأفريقية من لاجئي العالم وتباين صعوداً وهبوطاً فكانت أقل نسبة لأفريقيا من لاجئي العالم هي 26% في عام 1982م على حين بلغ نصيب أفريقيا من لاجئي العالم ذروته في عام 1978م (67.6%) وهو العام الذي نشبت فيه الحروب الصومالية الاثيوبية بسبب التراع على إقليم الصومال الغربي 1977-1978م، والتي إنتهت بهزيمة قوات سياد بري وتصاعدت حدة المعارضة لنظامه في الصومال، مما أدى إلى قيامه بشن حملات عسكرية جوية على معارضيه من أبناء القبائل الصومالية الأخرى (قبائل اسحاق) وقد إستخدم في ذلك القوات الجوية مما أدى إلى تدمير عدة مدن في الشمال وفرار ألوف الصوماليين إلى الدول المجاورة، كذلك إحتدمت الصراعات الداخلية في اثيوبيا في عام 1978م وأدى ذلك إلى فرار عدد كبير من الاثيوبيين إلى كل من السودان والصومال(1).

والجدير بالذكر هنا الإشارة إلى أنه رغم تناقص أعداد اللاجئين الأفارقة في عام 1997م وتزايد أعداد اللاجئين في أماكن أخرى من العالم خاصة بعد تفكك الإتحاد السوفيتي (سابقاً) وإشتعال الصراعات في البوسنة والهرسك وغيرها من أقاليم يوغسلافيا (سابقاً) فإن القارة الأفريقية ما زالت تحظى بنصيب الأسد من إجمالي اللاجئين على مستوى العالم حيث بلغ حوالي الثلث (32.9%) في عام 1997م وفي المقابل فإن سكان أفريقيا شكلوا حوالي 13.5% فقط من سكان العالم في النصف الثاني من التسعينات.

---

[1] – د. هيام علي، مصدر سابق، ص757.

توزيع اللاجئين في إفريقيا بسبب الحروب الأهلية طبقاً لبلد اللجوء :

بلغ عدد الدول الأفريقية التي تأوي أكثر من 5000 لاجئي في بداية عام 1991م، 26 دولة وكانت أهم دول اللجؤ هي ملاوي، السودان، اثيوبيا، الصومال، زائير، بورندي، تنزانيا، زيمبابوي، الجزائر، أوغندا وزامبيا، فقد لجأ إلى كل من هذه الدول أكثر من 100 ألف لاجئي وتراوح العدد بين 927 ألف لاجئ في ملاوي و138 ألف لاجئ في زامبيا، وطبقاً لبيانات يناير 1997م كان هناك 32 دولة أفريقية في كل منها أكثر من 5000 لاجئ وقد منحت هذه الدول حصة اللجوء لحوالي 4.33 مليون لاجئ بنسبة 99.1% من إجمالي اللاجئين في القارة الأفريقية في 1997م ومن بين تلك الدول هنالك ثلاثة دول عاش بكل منها أكثر من 400 الف لاجئ وهي جمهورية الكنغو الديمقراطية (زائير سابقاً) حيث عاش بها 675973 لاجئ قدموا إليها فراراً من رواندا وانجولا والسودان وبورندي واوغندا بصفة أساسية، وغينيا حيث أقام 663854 لاجئ نزحوا إليها من بورندي وجمهورية الكنغو الديمقراطية وموزبيق ورواندا ولقد إستضافت هذه الدول الثلاثة نسبة كبيرة من إجمالي اللاجئين في أفريقيا بلغت 42.3%.

أما الدول التي تراوح عدد اللاجئين فيها بين 200 ألف و 400 ألف لاجئ فقد كانت على التوالي، السودان (393874) لاجئ واثيوبيا (390528) لاجئ، وكوت ديفوار (327696) لاجئ واوغندا (264294) لاجئي، وكينيا (223640) لاجئ وقد منحوا معاً حصة اللجؤ لحوالي 1.6 مليون لاجئ بنسبة 36.9% من إجمالي اللاجئين في أفريقيا عام 1997م.

وهناك دول تراوح عدد اللاجئين بين 100 ألف و 200 ألف لاجئ هي الجزائر (190267) لاجئ وليبريا (120061) لاجئ وبهذا فقد منحت هذه الدول حصة اللجوء لحوالي 10.2% من إجمالي اللاجئين في أفريقيا في تلك الفترة ، ومن المفارقات أن نجد ليبيريا الدولة المنهارة والتي نزح منها 776 ألف لاجئ في عام 1997م تمنح اللجوء لحوالي 120 ألف لاجئ من سيراليون في ذلك الوقت أي أنها كانت من أهم دول المنشأ واللجوء في آن واحد.

ويفهم من كل ما سبق أن هنالك 11 دولة أفريقية منحن حصة اللجؤ لتسعة من كل عشرة لاجئين في أفريقيا (98.4% من لاجئ أو من جملة لاجئ)، وقد وقع على هذه الدول عبء كبير أثناء إستضافتهم وتقديم العون والحماية لهم خاصة في بداية اللجوء وقبل أن تصل المساعدات الدولية، وهذا له آثار كبيرة على الدولة سواء كانت آثار اقتصادية أو أمنية أو بيئية وخاصة عندما تكون عملية اللجوء بأعداد كبيرة وفي فترة قصيرة.

ومن خلال التحليل السابق يمكن القول أن ترتيب الدول الأفريقية من حيث حجم اللجوء إليها لم يختلف كثيراً في الفترة 1995-1997م إلا في بعض النقاط البسيطة. ففي عام 1995م إحتلت غينيا المرتبة الثانية مباشرة بعد الكنغو الديمقراطية نتيجة للأحداث التي مرت بكل من ليبيريا وسيراليون وأدت إلى نزوح عدد كبير من اللاجئين منها إلى غينيا في عام 1996م حيث زاد عدد اللاجئين بها من 553 ألف في 1995م إلى 664 ألف في 1997م بنسبة زيادة 20% وإنتقلت من المرتبة الرابعة إلى الثانية في ذات الوقت، كما تراجعت أهمية بورندي كدولة لجوء حيث كانت في المرتبة السابعة في عام 1995.

توزيع اللاجئين في أفريقيا وفقاً لدولة المنشأ:

هناك خمسة عشر دولة أفريقية تشكل دول المنشأ لحوالي 66% من لاجئ القارة في 1995م وحوالي 94% منهم في عام 1997م ويبين هذا أنه من بين أكثر من 50 دولة أفريقية فإن مشكلة اللجوء أصبحت تتركز في هذه الدول.

الاهتمام بقضايا اللاجئين وقضايا اللجوء :

لقد انصب تركيز الإهتمام الدولي باللاجئين وقضايا اللجوء في السنوات الأخيرة أما على وصول الأشخاص طالبي اللجوء إلى دول غربية أو على التحدي المتمثل في توصيل المساعدات الإنسانية إلى النازحين في حالات الطوارئ ومع ذلك فإن واحدة من أعقد وأصعب المشاكل الإنسانية التي تواجه المجتمع الدولي الآن هي مايطلق عليها حالات التروح المطولة والتي توجد الغالبية منها في بعض المناطق الاكثر فقراً والأقل إستقراراً في العالم . وتحدث حالات التروح المطولة التي تستمر أحياناً لعقود في معظم قارات العالم في عدة بيئات مختلفة منها المخيمات والمستوطنات الريفية والمراكز .

وترى مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين أن العواقب على وجود مثل هذه الأعداد الهائلة من البشر في حالة من عدم الحركة تتضمن إهدار الحياة وتبديد الموارد وزيادة التهديدات الأمنية .

طبيعة المشكلة وحجمها :

إن حالات اللجؤ المطولة هي الحالات التي تخطت مرحلة الطوارئ الأولية ولكن لا توجد لها حلول في المستقبل القريب وهم ليسو دائماً في حالة سكون بل كثيراً ما تحدث فترات زيادة وبغض في عدد اللاجئين.

اللاجئون داخل مجتمع اللجوء :

تعرف مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين حالة اللجوء المطلوبة على أنها الحالة التي يضطر فيها أكثر 25.000 لاجئ إلى العيش إلى المنفى لمدة تزيد عن خمس سنوات ووفقاً لهذا التعريف نجد أن مايقرب من ثلثي اللاجئين في العالم اليوم أي اكثر من ستة ملايين شخص يعيشون حالات مطولة حيث شهد العام 2006م نحو 30 حالة من حالات اللجوء المطولة حول العالم ويصل متوسط مدة بقاء اللاجئين في هذه الحالات إلى الجمود الفعلي إلى 20 عام وهو مايزيد عن المتوسط الذي بلغ تسع سنوات في أوائل السبعينات لذلك فلم ترد فقط نسبة اللاجئين الذين يعيشون حالات لجوء مطولة عما كانت عليه من قبل بل أصبحت هذه الحالات تستمر لفترات أطول . وعلى الرغم من خطورة هذه الإحصاءات فإن مشكلة اللجوء المطول هي في الحقيقة أكبر من ذلك ويزيد محدودية أي تعريف يعتمد على الأرقام فعالياً ما تسبب إحصائيات المفوضية المشاكل ولا تشمل أكثر من مشاكل اللجوء الممتدة والمزمنة فعلي سبيل المثال لايشمل تقرير المفوضية لعدد اللاجئين يعيشون حالة لجوء ممتدة(1).

هناك الكثير من طال أمد نزوحهم في المناطق الحضرية حول العالم والأعداد القليلة المتبقية لايزالون في المنفى بعد عودة غيرهم إلى ديارهم . كما لا يشمل الملايين من اللاجئين الفلسطنين الموجودين في كافة إتحاد الشرق الأوسط ، تحت وصاية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للامم المتحدة .

1/ الملخص العالمي للاتجاهات للعام 2009م – ص14

المسببات

ينتمي معظم اللاجئين والنازحين داخلياً الذين يعيشون حالات مطولة من النزوح إلى بلدان تشهد صراعات ومظاهر إضطهاد منذ سنوات وبشكل عدم عدم استقرارها السبب الجوهري في تفاقم إنعدام الأمن الإقليمي وبشكل أكثر عمومية . ترى مفوضية الأمم المتحدة للشؤون اللاجئين أن حالات اللجؤ المطولة تنبع من التأزمات السياسية وهي ليست حتمية وإنما تأتي نتيجة التحرك والجمود السياسي سواء في البلد الأصلي . حيث الإضطهاد والعنف اللذين أديا إلى القرار أو في بلد اللجوء هذه الأوضاع بسبب المشاكل المتواصلة في البلد الأصلي ثم تجمد ويطول أمدها نتيجة الإستجابات لتدفق اللاجئين التي غالباً ما تتضمن فرض قيود على حركة اللأجئين وفرص العمل وحبسهم عن المخيمات .

أوضاع اللاجئين في السودان :

ما برح اللجوء في أحد المسائل التي تنقل المجتمع الدولي ، وقد تطاول عمراً إذ يمتد لأكثر من أربعة عقود خلت وتداخلت معه التداعيات التي أفرزها وجود اللاجئين المزمن .

أن السودان كان ومازال واحداً من أعرق الدول التي تفاعلت واحتضنت حركة اللجوء بقناعات تمتد لقيم الدين الحنيف ورسوخ أعراف وتقاليد وموروثات المجتمع السوداني سابقين بتلك القيم والأعراف والتقاليد والموروثات والمواثيق الدولية والإقليمية المنظمة لأوضاع اللاجئين مثل ميثاق جنيف الخاص بوضع اللاجئين لعام 1951م والبروتكول الملحق لعام 1997م ، وإتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969م والتي تحكم الأوضاع الخاصة باللاجئين في أفريقيا بل كان السودان أول دولة أفريقية أصدرت قانون تنظيم اللجوء وذلك في عام 1974م وكان للسودان مشاركات ومساهمات واسعة في عدد من المجالات لتطوير تلك الإتفاقيات والبروتكولات والقوانيين لتواكب مستجدات حركة اللجوء واللاجئين حيث قام بتوفير الأراضي السكنية والزراعية ومناطق الرعي للاجئين .

كما قام بتوفير الأمن والحماية وتقديم الخدمات لهم من خلال مشاركات اللاجئين للمواطنين في الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها رغم شح الإمكانيات ، كما أنشات الدولة معتمدية اللاجئين كجهاز حكومي يقوم برعاية وحماية ومساعدة اللاجئين ووضع الخطط والسياسات الخاصة بذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات الصلة كما وافقت الدولة على تأسيس مكتب للمفوض السامي بشئون اللاجئين بالخرطوم وفتح فروع لهذا المكتب في عدد من الولايات بالبلاد (1)

اللاجئون بالسودان

أ/ اللاجئون بالمعسكرات والمدن

بلغ عدد معسكرات اللاجئين بالسودان (15) معسكر حيث يوجد عدد (8) معسكرات بولايتي القضارف وكسلا و(4) معسكرات الجزيرة وسنار وعدد (3) معسكرات بولاية غرب دارفور .

1/ وزارة الداخلية مكتب معتم اللاجئين – تقرير جمهورية السودان الدوري 12- 16 –ص 13

يبلغ عدد اللاجئين بالمعسكرات (85.374) تفاصيلها كالاتي 64.413 لاجئ يقيمون بمعسكرات اللاجئين بشرق السودان في ولايتي كسلا والقضارف و عدد 2.298 لاجئ في معسكرات الولايات الوسطى ولايتي (الجزيرة – سنار) وعدد 18.636 لاجئ يقيمون في معسكرات اللجوء بولاية غرب دارفور .

أما اللاجئون الذين يقيمون بالمدن والمناطق الحضرية خارج المعسكرات يقدر عددهم بحوالي 150.000 لاجئ وهذا العدد من اللاجئين لا تقدم لهم أي مساعدات من قبل المجتمع الدولي ويعتمدون على مشاركة المواطن في الخدمات الإجتماعية العامة في المدن رغم شح تلك الخدمات.

ب/ اللاجئون السودانيين بدول الجوار (شرق تشاد)

في إطار إستراتيجية سلام دارفور تم تكوين اللجنة العليا لتأمين العودة الطوعية للنازحين واللاجئين لولايات دارفور برئاسة وزير الداخلية ، لتنفيذ مهام اللجنة الفرعية للاجئين فقد تم وضع خطتين للعمل شملت الأتي :

أ/ خطة قصيرة المدى لترحيل اللاجئين السودانيين العالقين على الحدود السودانية التشادية.

ب/ خطة طويلة المدى لترحيل اللاجئين السودانيين بالمعسكرات بشرق تشاد(1)

مجهودات معتمدية اللاجئين للحد من المشاكل التي تواجه الدولة

العمل مع المفوضية السامية لشئون اللأجئين وللمجتمع الدولي على تحسين أوضاع الخدمات للاجئين بالمعسكرات .

السعي لدى المفوضية السامية لشئون اللاجئين والمجتمع الدولي في مكافحة عمليات التهريب والإتجار بالبشر من خلال قيام ورش عمل للتنوير بمخاطر الهجرة غير الشرعية وتوفير المعينات التي تساعد في محاربة عصابات التهريب والإتجار بالبشر .

العمل مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين لتنفيذ مشروعات الإعتماد على الذات للاجئين بالمعسكرات والتي تشمل:-

الزراعة المطرية المروية وذلك بتوفير الآليات الزراعية وتجهيز الأراضي والتقاوى والأسمدة .

الإنتاج الحيواني .

الأعمال الصغيرة وتنمية المهارات مثل الحدادة والسباكة والكهرباء ومكنيكة سيارات والبناء والتشييد وبرنامج الحاسوب .

المنشط السنوي والذي يتمثل في ممارسة أعمال الحياكة والخياطة والسعف .

البحث مع المفوضية السامية لتفعيل الحلول الدائمة لمشكلات اللجؤ واللاجئين وذلك من خلال إستئناف برامج العودة الطوعية للراغبين من اللاجئين الأثيوبيين والأرتريين كما أن هناك مساعي مع المفوضية السامية . والمانحين لزيادة فرص إعادة توطين اللاجئين في بلد ثالث.

1/ نفس المرجع السابق

بحث عدالة وتكافؤ أقسام التبعات الإقتصادية والإجتماعية والأمنية للاجئين بين السودان والمجتمع الدولي وذلك بدعم بعض الخدمات الصحية والتعليمية وتأهيل وإعادة تأهيل مشروعات المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين في كل الولايات التي تستضيف اللاجئين .

بناء قدرات العاملين بمعتمدية اللاجئين وتأهيلهم وذلك بإيجاد فرص تدريبية داخلية وخارجية لكسب مزيد من الخبرات (1).

اللجوء في الصومال :

ترمز للصومال بالنسبة للكثيرين إلى حالة الأزمة الدائمة ثقب أسود من الموت والكوارث يخضع لعملية تنمية عكسية ومن الملاحظ أن مثل هذه الصور تسلب المناطق الصومالية التاريخ الذي صنعته خلال العشرين عاماً الأخيرة فهي تخفي حقيقة نشوء كيانات سياسية شبه وطنية أتاحت قدراً من الأمن المدني في أماكن وأوقات معينة . كما يفوتها الطرق التي أستطاع بها الناس أن يعدلوا من سلوكهم وسبل عيشهم للتكليف مع انعدام الأمن بل والاستفادة من الفرص التي يطرحها النزاع فالحياة تستمر حتى وأن كان بشكل يصعب على الغرباء تحليله .

ولكن وفقاً لرؤي العاملين في مجال المساعدات فقد أدت الرؤية الشائعة عن الأزمة الدائمة في الصومال إلى انتشار نوع من الجهل الوظيفي بين الوكالات الإنسانية العاملة بتغيير المسرح السياسي الصومالي والتأثير وقد أسئ استخدام التصور السائد بوجود حالة طوارئ في الصومال كمبرر لعدم الإستفادة من الدروس وعد التفكير في العواقب طويلة الأمد للقبول بتنازلات في المبادئ الإنسانية في الوقت نفسه فإن حالة اللجؤ المطولة في كينيا البلد الذي يضم اكبر عدد من اللاجئين الصوماليين كغيرها من حالات اللجوء المطول كثيراً ما توصف بأنها حالات مزمنة وثابتة مع تصوير اللاجئين على ظلّ مستقراً بين عامي 1999 وحتى 2005 في حدود 150ألف لاجئ فالحقيقة هي أن وضع اللاجئين بدأ يتغير سواء من ناحية العضوية وحيث يتحرك الناس من وإلى الصومال ثم بعد ذلك إلى بلدان جديدة . أو الديمقراطية حيث يولد أناس ويموت آخرون وينشأ الأطفال في المنفى أو الجغرافيا السياسية مع انخفاض تمويل المانحين وزيادة المخاوف الأمنية في كينيا وتحول الصومال إلى مسرح للحرب على الإرهاب الآخذة في التطور ونتيجة لسعي اللاجئين إلى إيجاد حلولهم الخاصة بالبحث عن سبل للعيش بعيداً عن هياكل نظام اللاجئين الرسمي والمساعدات الإنسانية غالباً عن طريق الإنتقال السري إلى مناطق حضرية أو إلى البلدان الأخرى ومع ذلك فقد تجمدت الإستجابة الدولية للمشاكل التي يواجهها اللاجئون الصوماليين بعدما هيمنت عليها إستراتيجيات الأضواء التي تخفق فرص الحياة لأعداد كبيرة من الناس الذين يعيشون في عالم النسيان منذ قرابة عقدين من الزمان كما كان غياب الإدارة السياسية من جانب كينيا وأعضاء المجتمع الدولي سبباً رئيسياً في فشل عبارات مثل خطة العمل الشاملة اللاجئين الصوماليين في منتصف العقد الحالي .

لذلك فإن الروايات المتداولة التي تصور الوضع في البلد الأصلي على أنه حاله دائمة من الأزمات والإضطرابات تصوير حالة اللاجئين على أنها حالة من الركود المطول . هي روايات يمكن تشكيك فيها عند تحليلها بطريقة أكبر يبدو أنها شكلت الإستجابات الدولية بطرق مهمة وقد ألقت الأحداث الأخيرة في المناطق الصومالية الضوء على ذلك حيث أدى العنف الذي إندلع عقب طرد المحاكم الإسلامية ووصول الحكومة الإتحادية الإنتقالية المدعومة آنذاك من أثيوبيا إلى السلطة في عام 2007م إلى حدوث صدمة نزوح هائل فبعد أن كان الناس في مقديشو يستطيعون التعامل إلى حد معين مع إنعدام الأمن في المناطق الحفرية فقد واجهوا

1/ معتمدية اللاجئين تقرير جمهورية السودان الدوري الثاني عشر الي السادس عشر 2012 ص 15- 16

إضطرابات كبرى ولجأ الكثيرون إلى الهجرة كإستراتيجية للبقاء وفرغت أحياء بأكملها أثر لجوء الناس إلى مناطق أخرى في الأراضي عدّد الوافدين إلى كينيا إلى مستوى لم تشهد له مثيلاً منذ أوائل التسعينات رغم إغلاق الحدود ومحاولات السلطة الكينية إعاقة وصول اللاجئين من المهم الإعتراف بـــأن هذه الحالة الجديدة من الهجرة الجماعية هي كارثة إنسانية بكل ما تعنيه الكلمة ، تختلف في حجمها وطبيعتها عن تلك التي وقعت في الأعوام السابقة ولايمكن تضمينها في رواية الأزمة المستمرة وحالة اللجؤ المطولة على المستوى المحلي قفزت منذ عام 2006 أعداد المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية في جنوب وسط الصومال الأمر الذي دفع العاملين في مجال المساعدات إلى الحديث عن حالة طوارئ داخل حالة طوارئ في ظل نضال الوكالات الإنسانية غير المسبوق من أجل تقديم الإغاثة قد تفرض الظروف تغييراً إستراتيجياً .

وعلى صعيد اللاجئين ففي حين تم التعامل مع الحالات المتزايدة منذ عام 2006م بالدرجة الأولى من خلال نظام اللاجئين القائم إلا أن الأعداد الفقيرة من الوافدين قد تثير ملكة الإبتكار على سبيل المثال فإن الحاجة إلى تخصيص المزيد من الأراضي والمخيمات للاجئين قد أرغمت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين والوزارات الحكومية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى على التعاطي لإيجاد إطاراً مؤسسياً واضحاً للاجئين .

المعالجات :

الصومال بلد فيه عدد المشاكل على عدد الحلول إذ يعاني نصف الشعب على الأقل من الغذاء وسبل العيش مما يشوش رؤية الفرق بين مستوطنات النازحين المحرومة والمدنية المزدهرة التي تقع فيها المستوطنات وهنالك أسباب عديدة للتروح فليس الحرب هي السبب الوحيد إذا يشكل إنهيار الدولة وإنهيار الإقتصاد والتدهور البيئي بعض الدافع الرئيسي للتروح إلى جانب الفيضانات موجات الجفاف وينبغي معالجة هذه العوامل المسببة للتروح .

اللاجئون البورنديون :

كانت أولى كبرى موجات التروح الجماعي في التاريخ الحديث البورندي وقد أعقبت عمليات الإبادة الجماعية الإنتقالية عام 1972 ضد سكان الهوتو تمخض هذا الصراع عن أطول محنة لجوء في أفريقيا وفي هذه المحنة عاش مايزيد على 200 ألف لاجئ في بورندي في ثلاث مستوطنات مخصصة في غرب تنزانيا والتي تعرف بالمستوطنات القديمة وذلك لمدة ذهاء 36عام ويأتي هؤلاء اللاجئين بشكل متمايز عن موجات اللاجئين التي قدمت لاحقاً وتمت إستضافتهم في مخيمات اللاجئين في جنوب غرب تنزانيا .

في عام 2007م أعلنت حكومتا تنزانيا وبورندي حق العودة فيما عبرت الغالبية العظمى منهم عن رغبتها في البقاء في تنزانيا وقد أختار بعض من الذين فروا أولاً إلى البلدان القريبة ثم قدموا إلى تنزانيا والإستقرار في بلدان أخرى.

الواقع فإن الحلول الشاملة المذمومة والتي ترتكز على كافة الحلول الثلاث المستدامة وهي العودة أو الدمج المحلى أو إعادة التوطين . الحل الشامل وطبيعة الأطراف المشاركة ومعرفة العقبات التي تعترض الإستدامة أن تسهم في الجهود المبذولة لحل أوضاع اللجوء المطول والمشابهة حول العالم.(1)(2)

1/ التروح المطول لنشرة الهجرة البشرية العدد 33 2009 ص 35

2/المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين – حالة اللاجئين في العام 1995، بحث عن الحلول.

المبحث الثاني:

النزوح :

النزوح كمفهوم عام هو قديم بإعتباره حركة سكانية تعني البعد عن مكان السكن المعتاد، ولكنه كمفهوم ومصطلح علمي يعتبر أمراً حديثاً بدأ مع بداية أو مطلع السبعينات وظهرت معالمه مع بداية الثمانينات حيث زادت حركة النزوح وإختلطت أسبابه بأسباب اللجوء، وكان لابد من الفصل والتفريق بين المصطلحين حتى يسهل التعامل معها، ولما كان اللجوء سابقاً للنزوح فقد توافق العالم على تعريفه بأنه هو التحرك من مكان الإقامة الأصل وينتهي إلى مكان آخر خارج حدود الدولة. أما النزوح فإنه يبدأ أيضاً بالتحرك من مكان الإقامة الأصلي ولكنه ينتهي إلى مكان آخر داخل حدود الوطن ولا يشترط في صاحبه أن يكون هارباً من الإضطهاد كاللاجئ، ولكنه قد يهرب خوفاً من ويلات الحرب، أو تكون المنطقة التي يقطنها قد تعرضت للجفاف والتصحر أو أصابتها الزلازل والبراكين والفيضانات وغيرها من العوامل الطبيعية والبيئية(1).

وعندما عين مساعد الأمين العام لشئون النازحين في عام 1993م قام بتقييم أوضاع النازحين ووقف على كل الدراسات التي أجريت بشأنهم، ووقف على قوانين حقوق الإنسان والقانون الدولي ثم خرج من كل ذلك بوعي مبادئ للتعامل مع قضية النازحين أشار فيها إلى تعريف عام للنازحين أخذت الأمم المتحدة بهذا التعريف وإعتبرت المبادئ التي تضمنها أساساً للتعامل مع قضية النازحين في مختلف أنحاء العالم دون أن تضع قانوناً عاماً كما هو الحال في مسألة اللاجئين، وهو: "أن النازحون هم الأشخاص الذين أجبروا على الهروب وترك أوطانهم أو مكان إقامتهم لتجنب آثار النزاعات المسلحة أو نتيجة لنشوب العنف أو النهب المسلح أو حالات تتعلق بحقوق الإنسان أو نتيجة للكوارث الطبيعية كالزلازل والمجاعات، أو الكوارث البشرية دون أن يعبر حدود وطنه إلى وطن آخر".

هذا وخلافاً لما جاء في قوانين اللجوء واللاجئين فإن التعريف الوارد في هذه المبادئ يركز على أن النازح لا يهرب خوفاً من الإضطهاد وإنما خوفاً على نفسه وأولاده من أن تصيبهم قذيفة أو طلقة أو أن يتعرضوا لغارات وهجمات لا ذنب لهم فيها، أما اللاجئ فإنه يهرب خوفاً من أن يقبض عليه أو يسجن أو يقتل بسبب مواقفه السياسية من النظام الحاكم وفقاً لما يعنيه النص الوارد في القانون والقائل بالخوف من الإضطهاد، فكلمة إضطهاد هنا كلمة فضفاضة قد تعني القبض والإذلال أو السجن والتعذيب أو حتى القتل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد ورد في المبادئ أن النازح يتأثر بالعوامل الطبيعية والبيئية وهذا أمر غير وارد بالنسبة للاجئ، فالشخص الذي يترك وطنه لوطن آخر نتيجة الكوارث الطبيعية لا يعتبر لاجئاً بل يظل نازحاً خارج وطنه، وهذا يؤدي إلى أنه يواجه تحديات كبيرة في تحديد هويته وبالتالي مساعدته.

أسباب النزوح:

إن عملية النزوح عملية مأساوية يتعرض فيها النازح لمخاطر جسيمة وويلات من التعذيب الجسدي والإجتماعي والنفسي، بالإضافة إلى الإذلال والإهانة التي يتعرض لها النازح رغم براءته وعدم قدرته على مجابهة مثل هذه الظروف الصعبة. ولاشك أن أهم أسباب تدفق النازحين يأتي نتيجة للصراع المسلح والاقتتال. ولقد شهد العالم أنواعاً متعددة من الحروب كانت معظمها من

---

(1) حسان عطية موسى، النازحون من الداخل وتجربة السودان، إصدارات معهد الكوارث واللاجئين، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم 2009م، ص16.

أجل التمرد من الاستعمار والإستقطاب ما بين المعسكرين الشرقي والغربي، ثم استمر الإقتتال في بعض الدول التي خرج منها المستعمر وترك فيها بعض البؤر الملتهبة. وهنالك العديد من الأمثلة، غير أن بعض هذه الأمثلة يمكن أخذها من أثيوبيا واريتريا، الصومال، انجولا، أفغانستان، موزنبيق، الكنغو، السودان (1).

ولا تزال الحرب تستمر أو تشتعل في بعض المناطق نتيجة للإمداد العسكري المستمر من قبل الجهات الخارجية، وهناك أسباب متعلقة بخرق حقوق الإنسان والإنفلات الأمني بين المجتمعات مثل النهب المسلح والإضطراب الإجتماعي والأمثلة على ذلك ما هو يظهر في البوسنة وروواندا وكوسوفو حيث كان هدف الإحتراب هو التطهير العرقي والقضاء على مجموعات عرقية بعينها، أفضى إلى فقد عرف العالم النزوح لأسباب طبيعية أو الأوبئة المتكررة أو الطرد بالقوة أو النزوح لأجل إقامة مشاريع هامة أو بسبب الجفاف والتصحر وما يتبعه من مجاعات وبسبب تخريب الإنسان لوسطه وبيئته التي يعيش فيها وما يتبع ذلك أيضاً من أضرار بالنظام الأحيائي وعناصر البيئة المختلفة ونتيجة لهذه الأسباب نزح العديد من الناس داخل أوطانهم وعاشوا خلال فترة نزوحهم ظروفاً قاسية.

وإذا أخذنا العالم ككل نجد أن أعداد النازحين المعتبرين لدى المؤسسات الدولية وحكومات الدول يزيد عن عشرة ملايين نازح إلى خمسة وعشرين مليوناً حسب إحصائية لاجئي العالم للعام 2006م. قطعاً هذه الإحصائية أقل من العدد الكلي أو الفعلي للنازحين(2).

الآثار المترتبة على النزوح:

للنزوح آثار إجتماعية وإقتصادية وسياسية وينعكس ذلك على المجتمعات التي ينزح عنها أهلها، والمجتمعات المستقرة المستقبلة للنازحين سواء أكان ذلك في المناطق الريفية أو الحضرية، كما ينعكس أثر النزوح على النازح نفسه. ومن هذه الآثار:-

1/ الآثار الاجتماعية:

من المعلوم أن المجتمعات تتكون وتتشكل عبر حقب تاريخية طويلة ويصبح لها نظام وسلوك عام ينظم كل المجتمع، وبه تترابط الأسر وتتكافل، ولكن عندما يحدث النزوح يشل ذلك النظام وتتفكك ضوابطه ويضيع أهله بين المجتمعات الأخرى. فالنزوح لا يخل بأسلوب حياة الأفراد والأسر فحسب، وإنما يتعدى ذلك الأثر الفرد والأسرة إلى المجتمع بكامله. فالنازحون يفتقدون ممتلكاتهم ولا يستطيعون إرجاعها ويهجرون منافعهم العامة ومعاملاتهم الخاصة وتتفكك علاقاتهم الإجتماعية والإدارية والقضائية ويجدون أنفسهم في بيئة غريبة ومجتمع غير مستقر وكثير منهم لا يعرف مكاناً لأسرته وعائلته وبما أن الأسرة هي أساس المجتمع، فإنها عندما تفقد قائدها يصبح أفرادها عرضة للإنحراف والضياع(3).

2/ هجرة الأرض وانهيار الحياة في الريف:

إن النزوح عملية مدمرة للإقتصاد. فالنازحون يهجرون أرضهم الزراعية التي كانت تدعم الإقتصاد وسد الحاجات الغذائية للإنسان وفي معظم الأحيان ينزح سكان الريف بأعداد كبيرة ويتم إخلاء أماكنهم بأكملها كما حدث في مناطق الصراع

---

[1]- شرف الدين بانقا، النازحون وفرص السلام، بالتركيز على ولاية الخرطوم، كتاب منشور، جامعة أفريقيا العالمية، 2001م، ص31.

[2]- شرف الدين بانقا، مصدر سابق، ص32.

[3]- حسان عطية، مصدر سابق، ص36.

الدموي بجنوب السودان. وفي هذه الحالة تهجر الأرض الزراعية وتدمر قنوات الري نتيجة لفقدان القوى البشرية والأيدي العاملة التي كانت ترعى وتفلح هذه الأرض وبالتالي تكون النتيجة فراغاً سكانياً كبيراً.

إن هذه الأسباب كافية لإنهيار مقومات الحياة في الريف وكافية لتدمير الإقتصاد الزراعي الريفي الذي يعتمد عليه الدولة في تحريك عملية الحياة في المجتمع، وأن إنهيار الحياة الريفية يؤدي كذلك إلى موت مئات الآلاف من الحيوانات البرية التي كانت تعيش حول بيئة الإنسان وداخلها(1).

3/ الإفساد البيئي:

عندما يهرب النازحون من مناطقهم التي كانوا فيها منجمين منسجمين مع وسطهم البيئي ونظامها البيئي (الايكولوجي) ويحلون في بيئة أخرى.

ويؤكد العلماء أن الأرض خلال ملايين السنين استطاعت المحافظة على التوازن البيئي حيث كان الغلاف الجوي يقوم تلقائياً بالمحافظة على البيئة، ولكن مع قيام الثورة الصناعية وإزدياد عدد السكان أختل هذا التوازن خاصة في المناطق التي تتركز فيها الصناعة، وتغيرت الصورة بعد الحرب العالمية الثانية حيث حل النفط والغاز محل الفحم الحجري وإزدادت حدة التلوث نسبة لزيادة السكان والتوسع في الصناعة ووسائل النقل مما ساعد كثيراً في سهولة الحركة السكانية من مكان لآخر. وقد زاد وضاعف من هذه الحركة النزاعات والصراعات المتعددة في أنحاء العالم المختلفة والتي أفرزت أعداد كثيرة من النازحين وإندفع معظمهم نحو المدن الكبرى والصغرى. وقد كان لهذه الزيادة أثراً كبيراً على الخدمات والموارد المحلية للمجتمعات المضيفة والتي كانت من قبل تنعم بالأمن والاستقرار. ولكن عندما إزدحمت هذه المدن بالسكان بسبب النازحين واللاجئين زادت حدة المشكلات الإقتصادية والإجتماعية(2).

فالضغط على خدمات النقل والمواصلات أدى إلى زيادة عدد المركبات والسيارات الناقلة وبالتالي زادت كمية المحروقات فزادت الشوائب الغازية التي تنتشر في الغلاف الجوي فيتعرض الناس لخطر التلوث مما يؤثر ذلك على صحتهم وبجانب هذا الخطر العام فالنازحون في معسكراتهم وأماكن إقامتهم العشوائية يستخدمون الحطب وروث الحيوانات في عملية طهي الطعام والتدفئة مما يولد مزيداً من الدخان الذي يترك أثراً سالباً على البيئة.

4/ التفكك الأسري:

إن تفرق أفراد الأسرة الواحدة واضمحلال القيم الأخلاقية وسط الشباب والنساء يؤدي ذلك إلى تفكك الأسر ويضعف الدور الذي يجب أن يقوم به كل فرد من أفراد الأسرة.

وفي ظل هذه الظروف يضعف الرابط الأسري فيتشرد الأطفال ولا يجدون من يقدم لهم النصح والإرشاد والدور الذي تقوم به الأسرة والأفراد، ثم إن المرأة التي تغيب عن بيتها وأطفالها بحثاً عن العمل تفقد هؤلاء الصغار وتبتعد عنهم ويصعب بعد ذلك التئام الأسرة حتى بعد أن تزول الظروف الاضطرارية التي لحقت بهم. إن كثير من الأطفال النازحين يفتقرون إلى التعليم وإنضم إلى ركب الفاقد التربوي الذي يزداد معدله في المجتمعات النازحة يوماً بعد يوم(3).

---

[1]- شرف الدين، مصدر سابق، ص48.

[2]- حسان عطية، مصدر سابق، ص41.

[3]- شرف الدين بانقا، مصدر سابق، ص 49- 50

5/ ازدياد نسبة الجريمة:

من المعلوم أن معظم النازحين من الفئات التي لا تجيد حرفة. ولذلك فإن تفشي البطالة بينهم وسوء أحوالهم المعيشية والسكنية والنفسية وحاجتهم الشديدة إلى ضروريات الحياة تجعل بعضهم عرضة للتأثيرات الخارجية التي تزين لهم أن يسلكوا الطرق السهلة وهي طرق الجريمة ليرتكبوا السلب والنهب والمتاجرة في المحظورات والمفاسد الأخلاقية والفحشاء. كما أن الأعداء للوطن في الداخل والخارج يستغلون هؤلاء البسطاء من النازحين تحت تأثير الإغراءات المادية والوعود الكاذبة والمضللة بغرض تأجيج القبلية والطائفية والدفع بهم أيضاً للعمل على التخريب وخلخلة أمن البلاد وإشاعة الفتن وعدم الإستقرار السياسي. أما الجريمة المنظمة التي يديرها الساقطون في المجتمع فيتخذون من مستوطنات النازحين أوكاراً لها وأماكن لإختفاء المجرمين وتجارة المخدرات والخمور .

6/ معاناة النازحين الدائمة:

يفقدالنازح عمله في الزراعة والرعي ليصبح غير عامل وغير مدرب وبالتالي يصعب استيعابه في العمل إلا بعد تدريبه لإكتساب حرفة وترك ما كان يعمله بيده، كما يفقد أراضيه الزراعية التي كانت مصدر رزقه وفقد ماشيته التي تعد ركيزة ودعامة لحياته كما يفقد ممتلكاته ومقتنياته ومعداته الضرورية التي جمعها طول حياته وفقد وسيلة أخرى من وسائل كسب عيشه.

ولهذه الأسباب يرى فرانسيس دينق بأن النزوح ليس عملية مؤقتة ولكنها ظاهرة طويلة الأمد تربك حياة الأفراد والأسر، فهي عملية غير مؤقتة لأنها لا تنقضي برجوع النازح لوطنه الأصلي بل هي ظاهرة طويلة الأمد لأن تأثيرها يتعدى الفرد والأسرة ويربك المجتمع، وذلك لأن الممتلكات التي يفقدها النازح في دياره الأصلية لا تعوض وتعد خسارة كبيرة له وكذلك المباني الأخرى والمنافع العامة التي هجرت نتيجة للتفريغ السكاني والإخلاء السري(1).

الاتجاهات العالمية للنزوح:

تعدد النازحين داخلياً من جراء الصر اعات أو أعمال العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان عام 2009م في حوالي54بلداً بحوالي 27.10 مليون شخص وفد مثل هذا الرقم زيادة فاقت المليون شخص وفد مثل هذا مليون في كل من الأعوام السابقة 2008و2007م .

حيث سجلت 608 مليون حاله جديدة من النزوح خلال العام 2009م نتيجة للصراعات وأعمال العنف المعمم وإنتهكات حقوق الإنسان لم يدم نزوح العديد منهم إلا لبضعة أسابيع أو شهر كلي حين أصبح بعض النازحين داخلياً أكثر إندماجاً في المكان الذي نزحوا إليه أو عادوا إلى ديارهم وإنتقلوا إلى مواقع جديدة خلال العام 2009م ثم الإبلاغ عن عودة مايزيد قليلاً عن خمسة ملايين نازح إلى ديارهم في 22 بلداً معظم ال 27.1 مليون نازح في نهاية السنة كانوا نازحين منذ بداية العام ففي 31 من أصل 54 بلداً لم تسجل أي حالات نزوح جديدة في العام 2009م وفي كافة البلدان التي شهدت حالات نزوح ظل أولئك النازحين في وضع نزوح دائماً في السنوات السابقة أما بالنسبة للبلدان التي توقف فيها القتال ظل النازحون عاجزين عن الوصول إلى مناطقهم الأصلية أو إعادة حيازتهم هناك بسبب إستمرار أثار الصراعات أو أعمال العنف وفي بعض البلدان التي سمحت الظروف بتمكين النازحين داخلياً من الإعتماد على الذات سواء في مناطقهم الأصلية أو في أي اماكن أخرى. غير قلة منهم تمكنت من الوصول إلىآليات التعويض من الممتلكات التي فقدتها أو عن الانتهاكات الأخرى التي لحقت بحقوقها أثناء

[1] – شرف الدين بانقا، مصدر سابق، ص50.

النزوح ، كما أن النازحين داخلياً الأكثر ضعفاً استمروا بصعوبة بالغة في الحصول على الدعم المناسب وعلى الرغم من ذلك واصلت الجهات والمؤسسات المسئولة عن النازحين داخلياً وخارجياً .

بشكل رئيسي حكومات البلدان التي شهدت حالات نزوح داخلياً جهودها الرامية لحماية حقوق هؤلاء وبدأت الحكومات التي لم تكن قد إعترفت في وقت سابق بأن الصراعات أو أعمال العنف الدائرة فيها قد تسببت بحالات نزوح على أراء فيها بالإقرار بذلك شيئاً فشيئا كما اعتمدت بعض الحكومات سياسات جديدة ذات أثر اكثر إيجابي على النازحين داخلياً .

الاتفاق على تراتيب دولية لحماية النازحين داخلياً والفئات الأكثر ضعفاً وقد كان الإتحاد الأفريقي رائداً في هذا المجال من خلال إعتماد إتفاقية كمبالا التي ستلتزم عند دخولها حيز التنفيذ الدول الموقعه عليها يمنع النزوح وحماية ومساعدة النازحين داخلياً في مختلف انحاء القارة .

الجدول أدناه يوضح البلدان التي تضم أكبر عدد من النازحين داخلياً للعام 2009م.

البلد	عدد النازحين داخلياً حتى نهاية عام 2009م
السودان	4,9 مليون
كولمبيا	4,9 –3,3 مليون
العراق	2,47 مليون
جمهورية الكنغو الديمقراطية	1,9مليون
الصومال	1,5مليون
باكستان	1,2 مليون

من الجدو ل أعلاه يوضح ارتفاع عدد النازحين في السودان بسبب حرب دارفور والجنوب والنيل الأزرق وجنوب كردفان .ونلاحظ تدني في العراق بشكل طفيف ، نلاحظ أيضاً إرتفاع في جمهورية الكنغو الديمقراطية والصومال بحوالي 500.000 – 200.000 على التوالي مع استمرار الصراعات في هذين البلدين .(1) الجدول إدناه يوضح النسبة المئوية للبلدان التي تضم أكثر نسبة نزوح داخلي في العالم .

البلد	نسبة النازحين داخلياً من مجموع السكان %
قبرص	%22
الصومال	%16
السودان	%12
العراق	%9
كولومبيا	%7,11
ازربيجان	%7
زمبابوي	%5,8
لبنان	%2,9

1/ النزوح الداخلي في افريقيا – الملخص العالمي للاتجاهات 2009م – ص 11- 14

الجدول أدناه يوضح أعداد النازحين بحسب القارات للعام 2009م

القطر	نهاية العام 2009م	نهاية العام 2008م	نسبة التغيير
افريقيا	11,6	11,6	%0 –
الامريكتان	5,0	4,5	%11 +
جنوب وجنوب شرق أسيا	4,3	3,5	%23 +
الشرق الاوسط	3,8	3,9	%3 –
اوربا وآسيا الوسطي	2,4	2,5	%4 +
المجموع	27,1	26,0	%4 +

خلا صة :

يلاحظ في أفريقيا مقابل ارتفاع عدد النازحين نتيجة لحالات النزوح الجديدة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال وعلى نطاق أصغر في أثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من البلدان التي شهدت مناطق أخرى إنخفاضاً في عدد النازحين لا سيما في أوغندا .

النزوح في بورندي :

ما زال حوالي 100.000 شخص يعيشون في عدد من مواقع النازحين داخلياً في شمال ووسط بورندي وكان هؤلاء قد نزحو بسبب أعمال العنف العرقي والحرب الأهلية التي إندلعت إثر إنقلاب العام 1993م والإقتتال بين الحكومة والجماعات المتمردة أعقبه ذلك تحسن الوضع الأمني بعد أن سلمت جماعة متمردة في البلد سلامها في العام 2008م . ولم يتم الإبلاغ عن أي حالات نزوح جديدة بسبب الصراعات في العام 2009م يكافح معظم النازحين من أجل إعالة أنفسهم . والعديد من الصعوبات التي يواجهونها إنما هي مشتركة مع بقية سكان البلدان التي بها نزوح داخلي حيث نجد أن حقوق النساء والأطفال معرضة للخطر ، كما أن العنف الجنسي واسع الانتشار وأن النازحين لا ينوون العودة إلى مواطنهم الأصلية. بشكل رئيسي بسبب توفر الفرص الإقتصادية في مواقع النزوح لأسباب أمنية . حيث يتحول العديد من هذه المواقع بشكل تدريجي إلى قرى دائمة كما أن الحكومة عمدت بدعم دولي إلى اندماج الأفراد الضعفاء من المجتمعات المحلية المضيفة والعائدين الذين لا يملكون أرضاً في بعض المواقع القائمة التي تعرف اليوم بإسم قرى السلام .

لا يملك النازحين داخلياً منازلهم أو أراضيهم ضمن هذه المواقع وإنما يعيشون إما في ممتلكات عامة أو مملوكة من الدولة أو في مواقع خاصة أو أملاك الكنيسة مما يتسبب في خلافات مع مالكيها الأصليين .

وفي العام 2009م وضعت السلطات المسئولية عن دعم إعادة إدماج النازحين داخلياً والعائدين الإستراتيجية الوطنية لإعادة الإندماج الإجتماعي والإقتصادي للأشخاص المتضررين من جراء النزاع . وفي عام 2009م صادقت بورندي على ميثاق منطقة البحيرات العظمى كما أنها وقعت على إتفاقية كمبالا .

النزوح في الصومال :

بدأ التفاؤل حليف النازحين داخلياً في الصومال إنسحاب القوات الأثيوبية من الصومال في كانون الثاني يناير 2009م سادت حالة من التهدئة سمحت بعودة ما بعدد بحوالي 70.000 شخص إلى مقديشو في أبريل ومن جهةأخرى تم إنتخاب رئيس جديد في معرض محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة في جيبوتي أنذاك غير أنه في مايو 2009م دارت معارك عنيفة بين الحكومة الإتحادية الإنتقالية وحلفائها بما في ذلك قوات بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال وبعض الجماعات المتمردة . مثل حركة الشباب وحزب الإسلام وفي مابين جماعات المتمردين أنفسهم مما أدى إلى عكس هذا الإتجاه فتجددت حركة النزوح من مقديشو وغيرها من البلدان كما أن القتال أيضاً إلى بلدان أخرى تنازع جماعات المتمردين وحلفاء الحكومة على الأراضي في جنوب ووسط الصومال والقرى على الفرار إلى مناطق أخرى وإلى الأدغال .

وفي نهاية العام 2009م نزح مايقدر بحوالي 1.5 مليون شخص داخل الصومال نتيجة لإستمرار القتال كما أن القتال القبلي في الأجزاء الآمنة نسبياً من الصومال أدى أيضاً إلى نزوح مئات الأشخاص خلال العام 2009م .

أدى النزاع إلى مزيد من التدهور في الوضع الإنساني الخطير والحد من قدرة وصول الوكالات الإنسانية إلى السكان النازحين داخلياً لا سيما مع إزدياد إستهداف العاملين في مجال تقديم المعونة وممتلكاتهم خاصة جانب حركة الشباب التي سيطر على الأراء في جنوب ووسط الصومال كما أن هذه الحركة قد حظرت علناً عمل بعض وكالات الأمم المتحدة في المناطق الخاضعة لسيطرتها مما أضطر برنامج الأغذية العالمي واليونسيف إلى تعليق مساعداتهما للسكان النازحين حيث إضطر برنامج الغذاء العالمي في يوليو إلى قطع مساعداته لمخيمات جوهر الذي كان يضم 49.000 نازح داخلياً .

كما أفيد أيضاً عن حدوث إنتهاكات للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان في المناطق التي تضم نازحين داخلياً فقد سلطت منظمات حقوق الإنسان المحلية ومصادر في الأمم المتحدة الضوء على بعض الحالات التي عمد فيها المتمردون إلى تجنيد أطفال من مخيمات النازحين داخلياً ووقوع القتال بالقرب من المناطق التي يقطنها المدنيون ومخيمات النازحين داخلياً . كما يشكل مسألة الأمن الجسدي لفئة النازحات مصدر قلق في كافة المخيمات أن ظهرت حالات حالات إغتصاب بالإضافة إلى غيرها من الهجمات على سكان المخيم .

أما الأوضاع في مستوطنات النازحين داخلياً خلال العام 2009م فكانت أدنى بكثير من المعايير الدولية . حيث إنعدمت الخدمات الأساسية والمرافق الصحية وحالة الإكتظاظ التي خلفت حالات طارئة تمس الصحة العامة حيث لم تتمكن المجموعة الإنسانية بقيادة الأمم المتحدة القيام بدورها كانت الأوضاع الإنسانية في الصومال في خلال العام 2009 حرجة فقد عاني حوالي نصف السكان الصوماليين من إنعدام الأمن الغذائي بمن فيهم النازحون داخلياً على الرغم من ذلك فقد أوقفت بعض الجهات المانحة تمويل الوكالات خوفاً من وصول المساعدات في نهاية المطاف إلى أيدي المتمردين وقد حذرت منظمة اليونسيف من أن وقف التمويل قد يضطرها إلى تخفيض برامجها حيث شهدت تلك الفترة قتل أكثر من 40 عامل إغاثة وخطف أكثر من 30 الذي أجبر الكثير من الوكالات إلى نقل القلائل من الصومال إلى نيروبي (1)

1/ الملخص العالمي للإتجاهات مرجع سابق ص 42

النازحون في السودان :

ظل عدد النازحين داخلياً في السودان هو الأكبر في العالم بحلول نهاية العام 2009م . كان هناك حوالي 4.9 مليون نازح في دارفور ومنطقة الخرطوم الكبرى وجنوب كردفان والولايات العشر في جنوب السودان بالإضافة إلى عدد غير محدود من النازحين في ولايات أخرى شمالية وشرقية وقد تفاوتت ظروف هؤلاء إلى حد كبير فقد ظل البعض في حالة النزوح لأكثر من عقدين من الزمن في حين كان أخرون قد نزحوا حديثاً .

لطالما شكل السودان مسرحاً للصراعات الداخلية الناجمة عن تحريض جماعات متمردة مختلفة كرد على التوزيع غير المتكافئ للموارد حيث إندلعت في جنوب السودان الصراعات المسلحة بعد فترة وجيزة من إستقلال السودان عام 1956م الذي لم ينتهي إلا عام 2005 بتوقيع إتفاق السلام الشامل بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان الذي أدى إرساء قواعد الحكم الذاتي للولايات الجنوبية في ظل حكومة لا مركزية وإعطاء الجنوبين حق تقرير المصير بشأن الإنفصال أو الوحدة عام 2011م .

لم يحل إتفاق السلام الشامل مسألة ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب وإنما إعترف بوجود ثلاث مناطق إنتقالية (جنوب كردفان – وأبيي والنيل الأزرق) على أن يتم تحديد وضعها النهائي كجزء من الشمال أو الجنوب بموجب برتكولات منفصلة يلحق باتفاق السلام .

إستمر الصراع في شرق السودان بين الجيش وتحالف المتمردين الذي يأتي يعرف باسم جبهة الشرق من العام 1997- 2006م حتى تم توقيع إتفاق سلام الشرق .

وإندلع الصراع المسلح في دارفور في العام 2003م مع دخول جماعتين متمردتين هما حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان في مواجهة مسلحة مع الحكومة حيث وقعت الحكومة السودانية مع بعض الحركات إتفاقات سلام ، ولجأ بعض السكان الذين إضطروا إلى النزوح من جراء هذه الصراعات إلى أحياء اكثر أماناً ضمن حدود مناطقهم في حين فر آخرون إلى إتجاهات التجمعات سرعان ما إنتشرت في ضواحي الخرطوم وغيرها من مدن وولايات السودان الشمالية (1)

أما في جنوب السودان فقد توزع معظم النازحين داخلياً على المجتمعات المضيفة . كما إحتمى عدد كبير منهم في البلدان وقد أدى الصراع إلى تعزيز عملية حفزته دارفور حيث تضاعفت نسبة سكان المدن والبلدان من 18 الي (35%) بين عام 2003-2009م حيث تحولت العديد من المجتمعات إلى مستوطنات ومواقع حضرية رسمياً كما عاش النازحون في شرق السودان ضمن مخيمات وفي مناطق حضرية وشبه حضرية لا سيما بورتسودان وكسلا والقضارف . تتفاوت التقديرات المتصلة بعدد النازحين (من الجنوب ودارفور والشرق) إلى حد كبير في منطقة الخرطوم الكبرى حيث أشارت التقديرات في العام 2009م إلى وجود حوالي 1.7 مليون نازح في الخرطوم بما في ذلك المناطق الأربع تحدد رسمياً كمخيمات للنازحين داخلياً في جانب السلطات وأكدت الحركة الشعبية بأن ما يزال حوالي مليوني شخص من جنوب السودان كانوا ومايزالون نازحين في الخرطوم ومناطق أخرى غير أن التعداد السكاني الخامس أشار إلى عدد أقل بكثير من هذا حيث بلغ 500.000ظلوا نازحين لسنوات وعقود طويلة من الزمن حيث ولد أطفالهم وهم في النزوح فإندمجوا إقتصادياً وإجتماعياً في مناطق نزوحهم ، وفي عام 2009م أعتمدت الحكومة سياسة وطنية بشأن النازحين داخلياً حددت حقوق النازحين خلال مختلف مراحل النزوح وآليات الإستجابة اللازمة لتلبية إحتياجاتهم كما صادق السودان على ميثاق الأمن والإستقرار والتنمية في منطقة البحيرات العظمى ، في أفريقيا بما في ذلك

1/ التقرير السنوي للنزوح الداخلي في افريقيا للعام 2009ص 42

البروتكولات الملحقة بشأن حماية ومساعدة النازحين داخلياً وحقوق الملكية للسكان العائدين حيث شهد السودان أكبر عملية إنسانية في العالم مع أحتياجات قدرت قيمتها بحوالي 2.18 مليار دولار (1)

النزوح في جنوب السودان :

لقد أدى الصراع في الجنوب إلى نزوح حوالي أربعة ملايين شخص داخلياً وفرار نصف مليون خارج البلاد وبحسب تقديرات بعثة الأمم المتحدة في السودان بلغ عدد النازحين داخلياً واللاجئين الذين عادوا إلى ديارهم في جنوب السودان حوالي 2.5 مليون شخص غير أن إيجاد الحلول الدائمة من قبل هؤلاء العائدين ظل صعباً فجنوب السودان هو من أفقر المناطق في العالم رغم الموارد الكبيرة .

مع قدرة وصول محدود للغاية إلى المياه النظيفة والخدمات الأساسية وفرص كسب العيش وإنتشار سوء التغذية وفي كثير من الحالات كان أفراد المجتمعات المضيفة الذين غالباً ما قد شردوا أيضاً في مرحلة ما خلال الحرب على درجة موازية من الضعف مثل العائدين من دون قدرة تذكر لمساعدة هؤلاء على إعادة بناء حياتهم وبحسب تقديرات المنظمة الدولية للهجرة فإن 10% من حالات العودة لم تستمر بل أدت إلى حالات نزوح ثانوية .

تسببت الهجمات المستمرة التي يغذيها جيش الرب للمقاومة إلى جانب الزيادة الكبيرة في العنف العرقي والطائفي بتدهور كبيرفي الأوضاع الأمنية في جنوب السودان خلال عام 2009م مما أدي إلى نزوح 360.000 شخص كما أن الصراعات في الجنوب قد أدت إلى تفويض إستراتيجيات البقاء الهشة لدى أعداد كبيرة من الأشخاص ففي ولاية جونقلي الأكثر تضرراً أكثر من 100.000 شخص لم يتمكنوا من زراعة المحاصيل خلال موسم 2009م ونتيجة نزوحهم عنها عانت الأسر التي لم تضطر إلى النزوح فقد أدى النزوح إلى تراجع المساحات المزروعة . وأدت النزاعات أيضاً إلى تعطيل وصول المساعدات . [2]

- العودة الطوعية المنظمة والمدعومة :
- والعودة الطوعية التلقائية :

العودة الطوعية والمرجعيات :

1. إن أهمية العودة الطوعية تتأكد من خلال المرجعيات التي أمنت على حقهم في العودة الطوعية إلى مواقعهم الأصلية وهي :
   - إتفاقية السلام الشامل
   - الدستور الإنتقالي
   - تقرير بعثة الجام
2. كل هذه المرجعيات أمنت على حق العودة الطوعية للنازحين واللاجئين بدول الجوار إلى مناطقهم الأصلية ، وهي مسئولية مشتركة لحكومتي الوحدة الوطنية وجنوب السودان (والشركاء الدوليين) .

1/ المرجع السابق ص 43

1/ المرجع السابق ص 43

- العودة الطوعية المنظمة :
- بداية العودة المنظمة :

عودة منظمة 134.000 نازح من شرق وغرب الإستوائية إلى بور مع مواشيهم . تمت هذه العودة براً إلى منطقة بور تفادياً بين مجموعات الإستوائية ودينكا بور .

وعاد منهم حوالي 4.000 من النساء والأطفال عن طريق النقل النهري من إلى بور في إطار تنفيذ برنامج العودة الطوعية ، بدأت هذه البرامج بالحملة الإعلامية وأغراضها تتمثل في التوعية بمناطق العودة وتعريف النازحين بالأحوال الأمنية ومستوى الخدمات الضرورية ومستوى تواجد الألغام من عدمها وكذلك تعريف وتبصير النازحين بأن عملية العودة هي إختيارية وطوعية . ويتم تنفيذ الحملة شراكة بين المركز القومي للنزوح و SSRRC والأمم المتحدة بالتعاون مع سلاطين وقيادات النازحين ويتم العودة من خلال 35 مركز ثابت و5 فرق متحركة . ويقوم بالإشراف على التسجيل 5 فرق مكونة من المركز القومي للنزوح و SSRRC الأمم المتحدة .

وتم إنشاء 3 مراكز مغادرة في الخرطوم – أمبدة السلام – جبل أولياء ومايو تعمل على :

تجميع العائدين بغرض إعدادهم للسفر وإجراء الكشف الطبي لهم .

توزيع المساعدات الإنسانية أثناء الرحلة .

وتم كذلك وضع محطات على طريق عودة النازحين بغرض الإستجمام وتقديم بعض المساعدات الأساسية مثل الخدمات الصحية والغذائية .

مع وجود قوات شرطة لتأمين القوافل عبر الولايات وقوات شرطة المحليات لتأمين المغادرة ومحطات العبور .

يتم الترحيل عبر كل الوسائل المتاحة براً وجواً والممر النيلي .

يتم تنفيذ النقل النهري عبر ممرين أساسيين :-

ممر كوستي – الرنك – ملكال – شامبي – بور

ممر جوبا – تركاكا – بور

مشروع العودة الطوعية لدولة جنوب السودان في الفترة من ابريل 2011م وحتى تاريخه وتفاصيله كالأتي :

الرقم	نوع الرحلات	عدد الافراد	عدد الاسر	عدد الرحلات
1	جملة عودة الرحلات بالنقل النهري	22.700	5.747	16
2	جملة عودة بالنقل البري	21.132	4.065	13
3	جملة عودة الرحلات بالنقل السكة حديد	7.036	1.507	6
الجملة		**50.868**	**11.319**	**35**

1. مشروع العودة الطوعية لنازحي ولاية النيل الأزرق وتفاصيله العام 2011م :

الرقم	رقم الرحلة	عدد الاسر	عدد الأفراد
1	الاولى	62	311
2	الثانية	15	75
3	الثالثة	142	712
4	الرابعة	31	283

تم إجراء مسوحات لمعرفة تواجد النازحين بكل من ولايات البحر الأحمر ، القضارف وكسلا لحصرهم ومعرفة رغبتهم في العودة أو الإندماج كذلك قامت الدولة بإجازة السياسة القومية للنازحين للعام 2011م والتي حددت المبادئ الأساسية لحقوق النازحين في كافة مراحل النزوح وحددت المبادئ الحاكمة للعمل بين الشركاء كما حددت الأنشطة وآليات العمل .

وكذلك تم وضع برنامج للعودة الطوعية بولايات دارفور تنفيذاً لإتفاقية الدوحة .

التحديات التي تواجهة عودة النازحين في دارفور:

1. استمرار الهجوم من الحركات المتمردة .
2. توفير الأمن في مواقع العودة واجراء المصالحات المحلية .
3. توفير الحد الأدنى من الخدمات في مواقع العودة .

النزوح في الكنغو الديمقراطية :

بلغ عدد النازحين جراء النزاعات المختلفة التي أسفرت عن مقتل ملايين من الأشخاص منذ أواسط التسعينات ومازالت تؤثر في القسم الشرقي من جمهورية الكنغو الديمقراطية حوالي 109 مليون شخص أكثر من مليون شخص نزحوا خلال الأعوام السابقة معظمهم من سكان إقليم شمال كيغو مع الإشارة إلىأن معدل النزوح بلغ أعلى مستوياته منذ العام 2004م في الوقت نفسه قدر عدد العائدين إلى منازلهم بحوالي مليون شخص نصفهم في إقليم شمال كيفو .

نجمت عن النزوح التى شهدتها الكنغو عن المعارك بين المليشيات والقوات المسلحة الكونغولية المدعومة من قبل الأمم المتحدة كما أن الهجمات وأعمال العنف التي شهدتها مختلف الأطراف المتنافرة ضد المدنيين وأثر تحسن العلاقات بين حكومتي الكونغو ورواندا في أوائل العام 2009م قاد البلدان إلى عمليات مشتركة ، شن الجيش الكونغولي في شمال وجنوب الكنغو عملية كيمياء الثانية . ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. بدعم من الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كما إشتبك الجيش أيضاً مع مليشيا المالي مما أدى إلى تكبيد هذه المليشيات والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى توسيع نطاق هجماتها كرد إنتقامي ضد الأهالي والمدنيين. حيث قدر عدد النازحين بحوالي 910.000 شخص في شمال كيفو 690.000 شخص جنوب كيفو وفي نفس الوقت تسببت الهجمات التي قام بها جيش الرب للمقاومة في اويلي السفلى والعليا . وتلك التي قامت بها المليشيات المحلية في ايتوري بنزوح بضع مئات الألاف من السكان خلال عام 2009م مما رفع عدد النازحين في المقاطعة الشرقية إلى 450.000 إلى

جانب ذلك إضطر اكثر من 140.000 إلى القرار من الاشتباكات الطائفية ومقاطعة أكواثور التي كان أعضاء المليشيات المسرحين يشعلوها كما كان نزح 35.000 شخص على الأقل في أنحاء أخرى من المقاطعة على الأقل في أنحاء أخرى من المقاطعة في حين لجأ أكثر من 100.000 آخرين إلى جمهورية الكونغو .

يعيش معظم النازحين داخلياً ضمن مجتمعات مضيفة حيث يعيلون أنفسهم أو يعتمدون بالكامل على الموارد المحدودة لكل المجتمعات خاصة مع محدودية قدرة وصول المساعدات الإنسانية بسبب المعارك وفي شمال كيفو لجأ آلاف الأشخاص إلى المخيمات .

لقد عانى النازحون داخلياً والعائدون إلى عائلاتهم من عدم القدرة على الوصول إلى البنى التحتية الأساسية مثل المراكز الصحية والمدارس والطرقات والمياه النظيفة والغذاء والبذور والأدوات والملابس ومواد البناء وتسببت في النزاعات أيضاً باختلاف التعليم لدى الأطفال .(1).

النزوح والأسباب والحلول – الدائمة

أولاً الأسباب :

إن الصراعات المسلحة الداخلية عوضاً عن تلك الدولية هي التي تسببت بمعظم حالات النزوح في العقود الأخيرة إما حالات النزوح الجديدة . فقد نجمت بشكل رئيسي عن الصراعات التي كانت دائرة منذ سنوات أو عقود كما في السنوات السابقة فقد تسببت الإجراءات التى قامت بها القوات الحكومية والقوات المسلحة غير النظامية سواء تلك المتصلة بالحكومات أو المتقاتلة معها بغالبية حالات النزوح الجديدة .

لم تحترم الأطراف المتنازعة موجباتها المتصلة بحماية المدنيين والنزوح سيستمر بتمزيق وتدمير حياة الناس مالم يتواصل الإلتزام بتشجيع كافة الأطراف المتصارعة على التمسك بهذه الموجبات .

القضايا المتصلة بالحماية :

معظم النازحين داخلياً قد عايشوا أوضاع النزوح بالفعل فهذه الأوضاع لم تتحسن بالنسبة إلى معظمهم لا سيما مع محدودية معرفتهم بحقوقهم الإنسانية وقد عاش النازحون داخلياً لأجل طويل في العديد من البلدان في ظل ظروف غير مستقرة مماثلة لتلك التي يعيشها النازحون الجدد فكانوا يواجهون المخاطر التي تهدد أمنهم وسلامتهم الجسدية أو يكافحون من أجل الحصول على الضروريات الأساسية .

وظل النازحون داخلياً بمن فيهم أولئك الذين إنتهوا للجوء في المخيمات عرضه للمخاطر المتصلة بالنزاعات المسلحة وحملات مكافحة العصيان والتمرد والعنف بين الطوائف .

1/ نشرة الهجرة القرية – مركز دراسات اللاجئين ص 37

واجه الأطفال النازحون مخاطر عدة بما في ذلك التجنيد القسري في القوات المسلحة والصدمات النفسية المتصلة بالنزوح والصراعات كما عاني الأطفال في العديد من البلدان من النقص من فرص الحصول على التعليم أو من الإختلال في التعليم بسبب استمرار إنعدام الأمن هذه بالإضافة إلى المساعدة في زيادة دخل أسرهم .

لقد كان النساء والأطفال النازحون عرضة بشكل خاص للأغتصاب والعنف الجنسي في العديد من البلدان .

جاء نسبة كبيرة من النازحين داخلياً إلى الأقارب أو الأصدقاء أو أفراد من مجتمعاتهم أو مجموعاتهم الأثنية بعرف المجتمع الدولي مع الحكومات أكثر فأكثر بالحاجة إلى تحديد هؤلاء النازحين وتقديم درجة معينة من المساعدات لتمكين النازحين من إستعادة إستقلاليتهم .

الحلول الدائمة :

في 13 دولة أكدت بعض المعلومات أن غالبية النازحون داخلياً كانوا قادرين على إتخاذ خيار طوعي بالتوطين . وأنهم تمتعوا بشروط السلامة والأمن فقد تمكنوا من أعادة بناء حيازتهم بالتمتع تدريجياً بحقوقهم الإنسانية على قدم المساواة مع المواطنين والسكان والأخرين في بلدهم .

ينبغي للنازحين أن يكونا قادرين على اتخاذ خيار حر وواع بشأن العودة في ظل ظروف آمنة وكريمة أو إعادة الإندماج محلياً أو الإستيطان في منطقة أخرى من البلد لقد شارك النازحون داخلياً في عدد من البلدان في القرارات المتصلة بخيارات التوطين المتاحة أمامهم لقد دعم معظم الحكومات خيارات العودة على حساب خيارات التوطين الأخرى لابد من إحقاق تنمية طويلة الأجل للمناطق التي شهدت جولات متتالية من الإهمال والصراعات من أجل التمكين .

ظلت عملية رصد الحلول الدائمة غير كافية إلى حد كبير ففي معظم البلدان كان من الصعب تحديد عدد النازحين داخلياً الذين لايزالون يتحدثون عن حلول دائمة وتحديد العوائق التي لا تزال تفرض طريقهم .

شكلت تشريعات أو أساسيات متصلة خصيصاً بحماية النازحين داخليا سبب الصراعات أو أعمال العنف في منطقة البحيرات الكبرى حيز التنفيذ في 11 من الدول الموقعة عليه لقد ترجمة الدول الأفريقية إلتزامها بضرورة التصدي للنزوح الداخلي من خلال إعتماد إتفاقية الإتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا ، في كمبالا تلقت (10) من أصل الدول ال15 التي يعتريها النزوح الداخلي في توصيات تتعلق بمسألة النازحين داخلياً .

إستمرت عملية إصلاح العمل الإنساني خلال العام 2009 من أجل تعزيز إمكانية التنبوءوالقدرات والتنسيق والمسائل الخاصة بالإستجابة، في بداية العام 2009م تلقى 14.4 مليون نازح داخلياً الحماية أو المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين بصفتها الوكالة العالمية الرئيسية في مجال الحماية ضمن إطار النهج العنقودي وهذا الرقم يزيد قليلاً عن نصف عدد النازحين داخلياً في العالم[1].

[1] الهجرة القسرية مرجع سابق ص 10

النتائج الرئيسية: بعض الحقائق والأرقام للمناطق المتضررة من جراء الصراع:

عدد النازحين داخلياً من جراء صراع مسلح أو حالات عنف كانون الأول / ديسمبر 2009	27.1مليون
عدد البلدان التي يشملها هذا التقرير	54
المنطقة الأكثر تضرراً	أفريقيا (11.6مليون نازح داخلياً في 21 بلداً)
المنطقة التي سجلت الإرتفاع النسبي الأكبر لعدد النازحين داخلياً خلال العام 2009	جنوب وجنوب شرق آسيا (إذ بلغت نسبة الزيادة بين سنه وأخرى 23%، أي زيادة من 3.5 مليون الي 4.3 مليون)
البلدان التي تضم أكثر من مليون نازح داخلياً	(السودان ، كولومبيا ، العراق ، جمهورية الكنغو الديمقراطية ، الصومال ، باكستان)
البلدان تضم ما لا يقل عن 200.000 شخص أضطروا إلى النزوح خلال العام 2009م (بحسب الترتيب)	(باكستان ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، السودان ، الفلبين ، الصومال ، كولومبيا ، سري لانكا ، اثيوبيا)
البلدان تضم ما لا يقل عن 200.000 شخص عادوا إلى ديارهم خلال العام 2009م (بحسب الترتيب)	6(باكستان ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ،أوغندا ، السودان ، كينيا ، الفلبين)
البلدان التي شهدت حالات نزوح جديدة خلال العام 2009	23
البلدان التي تضم شريحة كبيرة نسبياً من النازحين داخلياً الذين يعانون من أوضاع نزوح مطولة .	مالايقل عن 34
البلدان التي عاش فيها معظم النازحين داخلياً في مواقع محددة	(بوروندي ، تشاد ، أوغندا)
البلدان التي تضم نازحين داخلياً في بيئات حضرية	مالايقل عن 48
البلدان التي تمتلك تشريعات أو سياسات تتناول خصيصاً مسألة النزوح الداخلي	16

التكلفة الاقتصادية والآثار الاجتماعية للحرب[1]:

من المعلوم أن للنزاعات والحروب الأهلية تكاليف إقتصادية وإجتماعية كبيرة وقد عرفت جل أو معظم دول القارة الأفريقية شكلاً من أشكال العنف الإجتماعي الذي إزدادت حدته منذ بداية عقد الثمانينات، وإستمر خلال العقد الأخير من هذا القرن. وبعض هذه الصراعات والنزاعات إستمرت لأكثر من عقد كامل من الزمان تكبدت فيه الدول الأفريقية تكاليف بشرية مروعة مصحوبة بطوارئ إنسانية معقدة بالإضافة إلى تأخر حاد في التنمية والأداء الإقتصادي. إلا أن تقدير هذه التكاليف تماماً شديد الصعوبة، وتنتج المشكلة في معظمها من نقص البيانات، وعدم دقتها وإستحالة جمعها وتوافرها أثناء النزاعات والحروب الأهلية، بالإضافة إلى

[1] المصدر : الهجرة القسرية مرجع سابق ص 12

تحول معظم الأنشطة الإقتصادية إلى القطاع غير الرسمي وغير المسجل عادة، كما تستخدم هذه البيانات للأغراض الدعائية. وفي السودان أمتدت الحروب لأكثر من خمسة وعشرون عاماً متتالية. وتكمن المشكلة الأساسية في النقص المالي للبيانات التي يمكن عن طريقها إجراء مقارنة حالة الدول التي أصيبت بالصراعات والحروب الأهلية وبحالتها بدون هذه الحروب لملاحظة ومتابعة مدى التغيرات في الحالة الإقتصادية والإجتماعية المرتبطة بالحرب الأهلية ذاتها عن غيرها من الأسباب.

ومع ذلك يمكن إجراء محاولة لتقدير التكاليف الإقتصادية والإجتماعية في واحدة من أكبر الدول الأفريقية التي أصابتها الحروب الأهلية والصراعات وذلك بالنظر في عدد من المؤشرات والإتجاهات الإجتماعية والإقتصادية وتحليلها كالوفيات والتعليم والخدمات الإجتماعية والبيئية والتحتية الأساسية والدخل وغيرها.

وقد عانت معظم دول القارة من ويلات الحروب الأهلية ، ومن الدول التي عانت كثيراً من الحروب الأهلية والصراعات الداخلية في أفريقيا نذكر: أنجولا، موزنبيق، السودان، الصومال، أثيوبيا، أريتريا، جيبوتي، كينيا، رواندا، بورندي، الكنغو الديمقراطية (زائيري سابقاً)، أفريقيا الوسطى، تشاد، مالي، النيجر، موريتانيا، الصحراء الغربية، السنغال، سيراليون، ليبريا، توجو، غانا، غينيا بيساو، وغيرها من الدول بالإضافة لدول أخرى بها نزاعات أقل حدة، ومعظم هذه الدول تصنف ضمن مجموعة أقل الدول نمواً في العالم، كما أن معظمها قد شهد درجة أو أكثر من درجات التراجع الاقتصادي والإجتماعي(1)، والذي يرجع أساساً إلى ضعف الدولة وإنهيارها– وليس العكس دائماً - والذي يؤدي بدوره إلى أزمات إنسانية كالمجاعات وتحركات اللاجئين والنازحين الناتجة عن الحروب الأهلية التي تنتج عن الضغوط الإقتصادية والإجتماعية والتهميش وتؤدي إليهم في نفس الوقت، مرتبطة بالصراعات الطائفية الداخلية التي ثبت إنها تميز ثلث عدد أقل الدول نمواً في العالم، صنفت معظم الدول الأفريقية صنفت ضمن هذه المجموعة و لم ينج منها إلا عدد قليل من الدول الأفريقية مثل تنزانيا وغيرها. ومنها ما وصل إلى طور التسوية مثل موزمبيق ومن أهم تبعات هذه الصراعات الداخلية المسلحة التي تمثلت في تكلفة إنسانية وإجتماعية باهظة ما يلي:

أولاً: السودان – الكلفة الإقتصادية للحرب في دارفور:

الحرب في كل مكان لها تكلفة عالية على المستويين الاقتصادي والانساني، وقد اظهرت التقديرات أن السودان قد أنفق على حرب دارفور من الناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات الحرب ، ويشتمل هذا على بليون دولار وخسائر في الانتاجية فقدها النازحون عن أراضيهم داخل دارفور وصورت خسائر في المدخرات الحياتية فقدها القتلى في الحرب وخسائر نتجت عن الأضرار البنية الاساسية.

وفي هذه الدراسة سوف نلقي مزيداً من الضوء على الكلفة الاقتصادية والانسانية لهذه الحرب التي يبدو أنها لم تخضع لدراسة اقتصادية معمقة بالقدر الذي يتناسب وجسامة ما راح ضحيتها من الخسائر(2).

أنماط الخسائر وسبل حصرها:

---

[1]- عزيزة محمد، التكلفة والأثار الإجتماعية والإقتصادية للصراعات والحروب الأهلية وإنعكاساتها على البيئة البشرية في أفريقيا، أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية للصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، 1999م، جامعة القاهرة مركز البحوث والدراسات الأفريقية، ص813.

[2]- الكلفة الاقتصادية للحرب في دارفور، تقارير صادرة شبكة الجزيرة، أغسطس 2011.

تبعاً لتقدير تقرير التنمية الدولي للعام 2011م تسبب إرتفاع عدد النازحين داخلياً في مختلف دول العالم، ومن بينها السودان في نقص وتقليص أواصر التنمية البشرية، وخلق تحديات كبيرة أمام تلبية الأهداف التنموية في الألفية الجديدة.

وقد خلفت الحرب التي شهدتها دارفور الآلآف من القتلي والنازحيين، وحرق مئات القرى ، وفقدان ما قيمته ملايين الدولارات من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وذلك وفقاً للأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية. بالإضافة إلى الخسائر النفسية التي لا يمكن تقديرها التي يترتب على تلك الحرب وما أرتبط بها من تمزيق اللحمة الإجتماعية للدولة وتدهور سمعتها. كما تعرضت الأولويات الإقتصادية للدولة لخلل تام، فالسودان تلك الدولة الفقيرة نسبياَ صارت تنفق نسباً أكبر على حرب دارفور ، فقد بلغت كلفة هذه الحرب أرقاماً كبيرة لدولة مثل السودان إذا كان المجهود الحربي في دارفور يلتهم نسباً متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي. ونظراً لأهمية هذه القضية التي شغلت المجتمع الدولي لأكثر من 9 سنوات يبدو جديراً بالملاحظة أن تراجع تأثير هذا النزاع على الخسائر الإقتصادية للإقتصاد السوداني.

وقد قامت بعض المراجعات البحثية بحصر الدراسات التي تناولت قضية تقدير كلفة النزاعات المسلحة على المستوى العالمي، وتركز مثل هذه الدراسات عادة على خسائر الدخل القومي باستخدام تقنيات نماذج حسابية متنوعة وغير مستقلة. وتعبر معظم الدراسات عن التداعيات الإقتصادية للحرب كنسبة من الناتج المحلي، وفي كثير من الحالات تشتمل هذه الدراسات على الآثار التي يمكن إرجاعها بشكل مباشر إلى النزاع، لكنها تستبعد الآثار غير المباشرة، التي قد تزيد من عبء ذلك النزاع.

وهناك أسلوبان لحساب كلفة الحرب هما:

الأول: يحسب كلفة إحلال المواد المدمرة، ويشمل هذا الأسلوب الخسائر المباشرة وغير المباشرة للنزاع بناءً على نظرية إقتصادية أو دليل تجريبي.

الثاني: يحسب كلفة الحرب من خلال أمزجة معروفة باسم التحليل المغاير للحقائق **Counter-factual analysis** والذي يبنى على تقدير ما كان يتوقع أن يشهده النمو الإقتصادي والرفاهية العامة للدولة في حالة عدم تورط الدولة في النزاع. وبالتالي فإنه من الصعب إستخدام أياً من الأسلوبين فإنه من الصعب قياس كلفة النزاع بشكل كامل ذلك لأنها تختلف من حالة لأخرى.

فعلى سبيل المثال في حالة دارفور نشأ النزاع بين إقليم داخلي ودولة تعاني من حروب مستمرة ، وبإخضاع البيانات للمراجعة والتقييم وبحساب وتصنيف كافة العناصر الداخلية في الصراع، يصبح من الصعوبة الوصول إلى أي سلسلة زمنية طويلة الأمد لكي تطبق إختبارات تجريبية صارمة بهدف حساب الكلفة الحقيقية للحرب.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن الحرب الأهلية تؤثر على النمو الإقتصادي من خلال تدميرها للموارد وإضرارها بالبنية الأساسية، وإخلالها بالنظم الإجتماعية، وتبديدها للنفقات، وهروب رؤوس الأموال ومن ثم فإن سرعة التعافي من آلام ما بعد الحرب تبقى رهينة بالفترة التي إستغرقتها الحرب نفسها.

وبناء على كل ما سبق فإن خسائر الأرواح أو الدخل الذي كان ينظر أن يجلبه الذين لقوا حتفهم يجب أن يؤخذ في الإعتبار ونظراً لعدم وجود بيانات كافية فإنه لا يمكن تقدير الكلفة غير المباشرة وفي مقدمتها هروب رؤوس الأموال وهجرة العمالة المدربة، وضياع فرص التعليم للأجيال الجديدة[1].

وفي هذا الصدد هنالك العديد من النقاط يجب الإشارة إليها على النحو التالي:-

1- ما يزال النزاع المسلح مستمراً ولم ينته بصورة نهائية وتامة، ومن ثم فإن الكلفة الإجمالية للحرب لا يمكن الحصول على تقديرها، كما أننا أمام حالة يندر فيها وجود البيانات المطلوبة للتقدير والحساب.

2- رغم تعاقب موجات الأزمات السياسية والإقتصادية التي ضربت البلاد، فإنه خلال سنوات النزاع المسلح تراجع النمو الاقتصادي المحدود والذي توفر للدولة من عائدات النفط التي ربحتها خلال تلك الفترة، ومع هذا فقد كان من المتوقع أن يحدث النمو الإقتصادي مستوى أعلى لو لم يمكن هذا النزاع المسلح قد إندلع.

3- من المثير للتناقضات أن الحرب في دارفور أوجدت وظائف جديدة لأجزاء أخرى من السودان، فالمهمة المشتركة التي جمعت قوات الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي في دارفور قد بدأت عملها في 2007م، وقدمت هذه المهمة فرصاً للعمل إستفاد منها 3000 مواطن وعمل فيها 26000 عسكري، كما تزايد جمع العاملين في منظمات المجتمع المدني لتضاعف عددهم بالمئات.

4- وعلى الرغم من أن التدمير الذي ألحقته الحرب بالثروات كان كبيراً إلا أنها جلبت نقض المنافع التي عادت على السكان النازحين من قبل جهود المهمة المشتركة لقوات الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي، خاصة في مجال الخدمات الطبية وتوفير الغذاء.

كلفة الإنفاق على الدفاع:

قبل الدخول في تناول العلاقة التي تجمع الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي يجب أن نقدم الأساس النظري وهناك ثلاث نظريات مختلفة تقارن بين نفقات الدفاع ومعدلات النمو الاقتصادي وهي:

النظرية الأولى تقوم على الإنفاق العسكري الذي يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي إذ يمثل الإنفاق العسكري عبئاً ثقيلاً فهو يعطل الإستثمار على نحو ما يذهب إليه عدد من الباحثين. أما النظرية الثانية، فترى أن الإنفاق العسكري وسيلة للتوزيع المالي، فهو يزيد من حجم الطلب الكلي ومن ثم يزيد من الوظائف والناتج الإقتصادي وقد قام البعض من خلال دراسة شملت 44 دولة بتقديم دليل مؤكد على أن الإنفاق العسكري له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي(2).

أما النظرية الثالثة فلا ترى وجود أي علاقة نسبية بين الإنفاق العسكري والنمو الإقتصادي.

ولعل الأسلوب البحثي الأول الوثيق الصلة أكثر بالحالة السودانية. فالإنفاق العسكري يعرقل إستثمار رأس المال ويعوق النمو الإقتصادي . ويمكننا أن نلاحظ أن الإنفاق العسكري أو الدفاعي في السودان يتخذ أشكالاً مموهة ليحافظ على سريته ، وليس هناك بيانات عن العناصر التفصيلية للإنفاق الحكومي على أسس تصنيفية. ويزيد المشكلة تعقيداً أن الجيش يمتلك مستشفيات

---

[1]- الكلفة الاقتصادية للحرب في دارفور، تقارير صادرة عن شبكة الجزيرة، أغسطس 2011م، حامد التجاني.

[2]- حامد التجاني، الكلفة الاقتصادية للحرب في دارفور، تقارير صادرة عن شبكة الجزيرة أغسطس 2011ن ص1.

وشركات تجارية، ومن ثم فإن الإنفاق العسكري الفعلي دوما يكون أقل بكثير من التقديرات النظرية فضلاً عن ذلك فإن المؤسسة العسكرية متواجدة كذلك في القطاع النفطي الذي تستمد منه الموارد الكافية.

خسائر رأس المال البشري:

وتبعاً لتقرير التنمية الدولي الصادر عن البنك الدولي (2011م) فإن من يعيشون في دولة هشة متأثرين بالنزاعات المسلحة عادة ما يكونون أكثر عرضة لمعاناة الفقر والحرمان والعجز عن الإلتحاق بالتعليم المدرسي، أو الحصول على الرعاية الأساسية.

ومثل هذه التحديات لها تأثير طويل الأمد على الكسب المعيشي اليومي، ومن ثم تتأثر بها التنمية الإقتصادية. وقد أظهرت الدراسات السابقة أن أحد أشكال كلفة الحرب غير المباشرة تظهر في انخفاض الإنتاجية نتيجة هروب رؤوس الأموال وهروب البشر إلى المعسكرات. وفيما يلي يتم استعراض عدد السكان النازحين داخلياً، والسكان المتأثرين بالحرب، فضلاً عن تقدير عدد القرى التي أحرقت وإجمالي عدد القتلى، ثم تقدير الكلفة الإنتاجية للحرب، فبعد عام 2003م ، حيث انطلقت شرارة النزاع ، كانت مشكلة الجنوب في هدوء نسبي تحت مراقبة الأمم المتحدة وكانت الأنشطة العسكرية في ذلك الإقليم قد توقفت ، وخلال نفس الفترة وقعت الحكومة اتفاقية السلام مع دول الجوار بما فيها اثيوبيا واريتريا ، وبالمثل فإن النزاع الذي اندلع في شرق السودان تم انهاؤه عبر اتفاقية سلام وقعت في عام 2006م .

جدول (3) عدد النازحين داخلياً والسكان المتضررين بسبب النزاع في دارفور[1] (الفترة من 2005-2009م)

السنة	شمال دارفور		جنوب دارفور		غرب دارفور	
	عدد المتضررين	عدد النازحين	عدد المتضررين	عدد النازحين	عدد المتضررين	عدد النازحين
2005	725.736	393.75	824.346	603.719	854.388	662.0
2006	1.307.025	475.257	1.413.099	722.922	1.276.087	776.348
2007	1.355.594	461.399	1.546.173	862.385	1.263.956	779.226
2008	1.516.680	508.499	1.913.518	1.410.704	1.293.394	766.363
2009	1.518.064	508.499	1.913.518	1.410.704	1.283.124	746.912

[1] حامد التجاني، تقرير التكلفة الإقتصادية للحرب في دارفور، عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، ص8.

يوضح الجدول (3) أنه حتى عام 2009م فإن النزاع في دارفور قد أثر على نحو 1.5 مليون نسمة في شمال دارفور و1.9 مليون نسمة في جنوب دارفور و1.2 مليون نسمة في غرب دارفور، وقد تسبب الحرب في نزوح 0.5 مليون نسمة من شمال دارفور و1.4 مليون من جنوب دارفور و1.2 مليون من غرب دارفور.

وتمثل التكلفة المباشرة للنزاع المسلح في دارفور في فقدان المكاسب المعيشية اليومية للنازحين داخلياً، وتستخدم هنا معدلات الفترة من 2005– 2009م لحساب المكاسب المفقودة على مستوى الأسرة.

جدول (4) الفاقد في الإنتاجية مقدراً بثابت سعر الدولار للعام 2005م

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	عدد السكان المتضررين	عدد الأسر	الفاقد في الدخل
2003	1.492	410.000	68.333	101.984.722
2004	1.637	1.600.000	266.667	409.978.661
2005	1.601	2.604.470	434.078	694.949.908
2006	1.744	4.196.211	699.369	1.219.399.990
2007	1.879	4.365.723	727.621	1.366.920.073
2008	1.990	4.923.592	820.599	1.633.230.390
2009	2.193	4.914.706	819.118	1.796.325.043
الاجمالي	-	-	-	7.222.88.786

ويتضح من خلال الجدول (4) أن السكان المتضررين قد فقدوا مصادر رزقهم ويعيشون كلية على الإعانات الغذائية، وقد بدأت الخسارة السنوية لمصادر الكسب الحياتي أو فقدان سبل الإنتاجية بنحو 100 مليون دولار في عام 2003م وذلك مع بداية إشتعال النزاع، ومع توسع النزاع وإمتداد رقعته نحو مناطق أخرى في دارفور إرتفاع مقدار الخسارة في الإنتاجية لنحو 1.8 بليون دولار في 2009، وبلغ مجموع الخسارة الإنتاجية الكلية للفترة الممتدة من 2003م وحتى 2009م نحو 7 بليون دولار.

الفصل السادس

دور المجتمع المدني في تعزيز السلام

- المبحث الأول: حقوق الإنسان و المجتمع المدني في افريقيا:-

- المبحث الثاني : دور المجتمع المدني فى إحلال السلام والتحول الديمقراطي :-

- المبحث الثالث: النتائج و الخاتمة و التوصيات:-

الفصل السادس

دور المجتمع المدني في تعزيز السلام

المبحث الأول :

حقوق الإنسان و المجتمع المدني في افريقيا

اولاً :- أسواق العنف :

عندما نتحدث عن حقوق الإنسان لابد من أن نتحدث عن العنف السياسي حيث يكون الإنطباع العام لدى القارئ غير المختص في الدراسات ذات الصلة بالموضوع "النزاع" هو مايلحقة ذلك العنف من دمار وخراب وقتل وتشريد وكما يتبادر دائماً إلى الأذهان أن هنالك عوامل سياسية وراء إندلاع الحروب وأحداث العنف السياسي قد تكون هذه العوامل صراعات حزبية أو طائفية أو الإختلاف الشديد حول تقسيم السلطة والثروة لكن قليل جداًأن يتبادر للذهن ان هنالك أسباب غير معلنة للعنف السياسي .

وفي هذا الجزء يتم تناول واحد من الأوجه الخفية للعنف السياسي وهي خفية لأن هنالك القليل من الباحثين إهتم بتناول هذا الجانب من تحليل أسباب الصراعات كما إنها خفية أيضا لأنها تختفي وراء التداعيات السياسية والمظالم الإثنية أو تتدثر بدثار سميك من الدعاية الأيدولوجية. ذلك لايمنع من مناقشة بعض الأمثلة لأسواق العنف في أفريقيا .

إن العنف ظاهرة طبيعة لأزمت الإنسان منذ صراع قابيل وهابيل. ويبدو أنه كان أمراً متوقعاً .

وتظل حتمية الصراع وسط أسئلة تتركز حول معرفة الإجابة عن : هل تنشأ كل الصراعات السياسية هي لأسباب سياسية ؟ وهل يمكن أن تستمر الصراعات السياسية لأسباب تتعلق بالعوامل الإقتصادية ؟ وبمعنى آخر هل يمكن أن يدار الصراع السياسي بغرض الكسب والربح عبر العنف ؟ .

ويعتبر الحديث عن هذا الموضوع قديماً وحديثاً في آن واحد فظاهرة قيادة صراعات سياسية لأغراض إقتصادية ليس بالأمر المستحدث فقد كونت القوى الإستعمارية الغربية في القرن السادس عشر شركات كبرى ذات إمكانات و صلاحيات واسعة مثل شركة الهند الشرقية الإنجليزية وشركة الهند الغربية الهولندية من أجل إستكشاف وإستغلال موارد الشعوب الأخرى والهيمنة عليها ولو بالقوة العسكرية. ولم يكن تاريخ الإستعمار الغربي للدول الأخرى إلا تغيير إقتصادي عنيف فإندماج الدول النامية في منظومة الإقتصاد الرأسمالي لم يأت طواعية بل جاء عبر

الإستعمار فهو يأتي الآن بشكل أو بأخر عبر الآليات الحديثة كالشركات متعددة الجنسيات أو عبر الدعم والمشاركة في أسواق العنف[1]

رغم أن جميع العوامل فإن الماس هو أفضل صديق للتمرد وكذلك النفط وتتزايد مخاطر أسواق العنف بصورة أكثر قلقاً إذا كانت الدول الفقيرة تعتمد علي صادرات الموارد الطبيعية فمثل الكنغو فالفقر والإستغلال الهائل للموارد أدى إلى إرتفاع مخاطر وقوع الحرب الأهلية فالمجندون ليس لهم مصالح في الوضع القائم وضعف الحكومات المركزية كذلك وكذلك فإن وقوع النزاعات الأهلية يصلح أكثر إحتمالاً في الدول التي تعتمد على الموارد للحصول على عائداتها من صادراتها حيث نجد أن عمليات تجارة الماس هي التي حولت حركة يونيتا في أنغولا طوال فترة الحرب الأهلية كما هو حال الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون وتمويل حركات دارفور والحركات المسلحة فيها ودولة جنوب السودان وبالتالي فإن الموارد الطبيعية تؤدي إلى تأجج الحرب ويبرز حافزاً اقتصادياً للسكان باستخدام العنف وربما إستخدام الوسائل اكثر فساداً كانت هنالك طبقة نخبوية تختطف هذه الموارد ولذلك نجد التمرد نفسه هيأ أوضاعاً يجب المحافظة عليها وعلى قدرته على الاستمرار وتفتح أسواق السلاح العالمية أبوابها وتجهز القائمين على التمرد بالمعدات والأجهزة وتشجع المجموعات ببيع الحقوق المستقبلية فتقرير فاولي لمجلس الأمن في العام 2000 يشرح كيف تحسن حركة يونيتا من الإفلات من العقوبات التي إستهدفت وقف تهريب السلاح فالمنظمة قادرة على البقاء بفعل تجارة الماس وكذلك الأخشاب وهناك شركات غربية تغذي أسواق العنف في أفريقيا .

حقوق الإنسان فى أفريقيا

يشكل الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب إطار للإعتراف بحقوق الإنسان في إفريقيا وحمايتها وتطويرها . حيث يتضمن هذا الميثاق الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وكذلك الجيل الثالث من تلك الحقوق الخاصة بحقوق التضامن .

الحقوق في الثقافة الإفريقية :

إن الذى يحتاج إلى النظرة والفحص هو المدى الذي يذهب إليه تأثير هذا الميثاق على حقوق الإنسان في القارة . ولكن قبل ذلك يمكن أن ينطلق التساؤل حول الخلفية التاريخية والثقافية لمسألة حقوق الإنسان في أفريقيا

[1] أسماء حسين محمد (اسواق العنف) اطار تحليلي للصراعات المعاصرة (الكنغو الديمقراطية نموذجاً)

كمفهوم عام أو مفردات معاشة في الحياة الإفريقية السابقة لهذا الميثاق ، بل السابقة للأزمنة الحديثة ، وفي هذا العدد يقول (د/ رانكوا) أنه ولفترة طويلة قبل الفترة الإستعمارية كان للأفارقة (فكرة وملمح ما) لحقوق الإنسان حيث عرفوا بصورة أخرى ومعنى الحق في الحياة . والحق في الملكية والحق في الأمن الإجتماعي وفي كل مراسيم للقربان أو المهرجانات والطقوس الأخرى يتم تلاوة صلوات للحماية وصيانة حياة الفرد والحياة في مجملها (بهذا الترتيب) .

ونجد المواجهة للحياة تعبيراتها أيضاً في الطقوس العرقية التقليدية المرتبطة بتسمية المواليد مثل الدعوة بالخلود والحياة الممتدة التي يمكن قراءتها كمؤشر للإعتراف بالحق في الحياة وكذلك بعض الأمثال الإفريقية .

وهذه الاسبقية والأولوية للحياة تجعل إنتزاع الحياة غير مخول به مما يستجلب العقوبة في في إطار نظام القانون العرفي في هذه المجتمعات . فقد كانت للأفراد ملكيات ومقتنيات متحركة وكانت حقوقهم في هذه الملكية محمية ومصانة بسياج من العقوبات لمنتهكيها مما يشير إلى نماذج من (حماية حقوق الإنسان) قبل عصر الإستعمار في أفريقيا . وعلى نطاق الأسر والعشيرة والمجتمع الواسع ظلت هنالك عناية ملحوظة بإحتياجات الأفراد ، والفرد كعضو في جماعة كان مستحقاً للأمن الإجماعي بصورة أو بأخرى .[1]

وعلى صعيد الرؤى والمفاهيم المعاصرة لحقوق الإنسان، جاء الإستعمار لأفريقيا ببعض المؤشرات الإيجابية كمثال لذلك تحويل بعض العقوبات الجسمية إلى عقوبات (أكثر إنسانية) ولكن يظل الإستعمار مسئولاً ولو جزئياً عن الوضع البائس لحقوق الإنسان في أفريقيا المعاصرة . سنجد الشواهد أن المجموعات الإفريقية العرقية المختلفة لها تصوراتها الخاصة حول ما الخطأ وما الصواب، وما المطلوب والمتوقع من عضو الجماعة كما أن للمجتمع أو الجماعة واجبات معينة تجاه الفرد وبعض هذه الحقوق والواجبات مسجلة بصورة أو أخرى وبعضها محفوظات شفاهية عبر حكمة الكبار الذين يعتبرون آلية لفض النزاعات ثم من المؤشرات المهمة أن الحقوق السياسية والمدنية التي كانت تقوم الدول المستعمرة بممارستها في بلادها كانت تنكر ذلك في المستعمرات و لم يكن لهم أي تأثير حتى في الحد الأدنى ، وعلى السياسات المتعلقة بحياتهم . وربما هذا ما ترتب عليه أن دول أفريقيا واصلت في هذا الطريق لتسهم في تقييد وأفكار ممارسة الحق في تقرير المصير على مستوى جماعاتها وشعوبها...!

---

[1]/ التداخل والتواصل في أفريقيا أوراق للمؤتمر العلمي لملتقى الجامعات الإفريقية – الكتاب الثالث 2006 ص147 -150

قام القادة الأفارقة في مرحلة مابعد الإستعمار بتطبيق بعض الدروس التى تعلموها خلال الحقبة الإستعمارية حيث أنهم بناء على هذا السياق يحددون من هو الأحق بالحكم وفترة البقاء فى الحكم والسياسات التى ينبغى إتخاذها . وظلت المعارضة والرأى الآخر غير مرحب بهما كما ظلت الحماية التى اتخذت شكل الإحتجاز الوقائي جاهزة للإعتداء على نصراء الرؤية المعارضة .

إنتهاكات حقوق الإنسان في إفريقيا (أكثر رداءة) بما لا يحتاج معه المرء إلى إيراد نماذجها :

كما أنه من المعلوم عادة بأن النظام الإقتصادي العالمي الذي يخاطب إهتمامات ومصالح الدول المتقدمة يلقى بتأثيراته على المدى الذي يذهب إليه تحقيق وتطبيق الحقوق الإقتصادية والإجتماعية في أفريقيا . هذا، مع الإشاره بطبيعة الحال إلى أن الفساد يطال الحاكمين والمنفذين يؤثر على المجتمع بهذه الحقوق ولكن الإنتهاكات الخطيرة للحقوق السياسية والمدنية كان يقود أحياناً المراقبين إلى خلاصة خاطئة ترى أن حقوق الإنسان ليست من الإهتمامات الرئيسية للدول الإفريقية[1].

الحقوق في منظمة الوحده الإفريقية :

لم يخل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية من الإشارات المتعددة لحقوق الإنسان بصوة مباشرة أو ضمنية فى المبادئ الموجهة والأهداف ولكن من المؤسف أنه لم يتم تحديد جهاز محدد للتعامل مع قضايا حقوق الإنسان هذه على نطاق القارة. فلا يمكن لأحد أو جهة مساءلة الدول الأعضاء حول أوضاع حقوق الإنسان فالأجهزة الرئيسية التى ورد ذكرها تحديداً في الميثاق ، هي هيئة رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء واللجان والمفوضيات المتخصصة الرئيسية ، وهي اللجنة الإقتصادية والإجتماعية ، ولجنة التعليم والثقافة ، لجنة الدفاع ، ولجنة العلم والتقنية والأبحاث.

ورغم ما يبدو من صلة ما بين كل هذه اللجان عدا الدفاع ، بمجال حقوق الإنسان مما يؤكد إنتفاء الإهتمام الكافي بحقوق الإنسان أن المادة (20) من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة بتأسيس المفوضيات المتخصصة . والحقيقة كما يراها كيبا ماباي قاضي المحكمة الدولية ورئيس لجنة خبراء معدى الميثاق الإفريقي أن إفريقيا أكثر ابتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصيانة استقرار حكوماتها من الإعترف بالحقوق والحريات وتطويرها .

---

[1]. التداخل والتواصل في أفريقيا أوراق للمؤتمر العلمي لملتقى الجامعات الإفريقية – الكتاب الثالث 2006 ص147 -150

وفى هذا ما يتناقض مع مبادئ حقوق الإنسان التى ترى بإن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية هى جزء أساسي من نسيج القوانين العالمية لحقوق الإنسان. وبما أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية غير قابلة للقسمة وموسومة بالإعتماد المتبادل فإن الإهتمام المتساوى بل المتسارع يجب أن يمنح لتطبيقها وتطويرها وحمايتها على كلا المسارين: الحقوق المدنية والسياسية وتلك الإجتماعية والإقتصادية والثقافية .

ويقول أحد الباحثين، أنه بالنظر إلى الإلتزام بحقوق الإنسان في فترة ما قبل إفريقيا (ما بعد الاستقلال) ، وبالنظر إلى إهماك الدول الإفريقية فى كتابة مسودتي العهدين الخاصين بالحقوق ، يجب ألا يكون من المثير للدهشة قيام حملة من أجل إعتماد آلية الحماية وضمان وترقية حقوق الإنسان في إفريقيا .

ثانياً :– الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية : [1]

أولاً : الحقوق الفردية : ـــ

رغم أن الحق فى العمل والأجر المتساوٍ للعمل المتساوٍ، المادة (16) الحق فى الصحة المادة (16) الحق فى التعليم المادة (17) ، ألا أنه لم يتم تقييدها ، فإن الأحوال الإجتماعية والإقتصادية السائدة فى كل قطر إفريقي هى التى ستحدد المدى الذي يمكن أن يصل إليه إنفاذ هذه الحقوق. وعلى سبيل المثال، فإن حماية الملكية المنصوص على ضمانتها يمكن القول أن تنتهك ويمكن التعدى عليها بدعوى مصالح وحاجيات الجمهور أو بدعوى للمصلحة العامة للمجتمع وفقاً لأحكام القانون المادة (14) .

ثانياً : الحقوق الجماعية : حقوق المجموعات : ـــ

يشير الميثاق الإفريقي أن على الدول الأطراف أن تتعهد بالإهتمام بالصحة الجسدية والنفسية (الخُلقية) للأسرة وللشعوب والحق فى التمتع بثرواها ومواردها الطبيعية وكذلك النفطية القانونية وإستعادة ملكياها والتعويض العادل ، وأن الدول الأطراف يمكن لها أن تتيح ثرواها وتقوم مواردها الطبيعية من أجل تمتين وتقوية الوحدة والتضامن الإفريقي القاري.

حقوق التضامن :

يقول (فيكتور دانكوا) أن هناك حقوق مختلف عليها أو مثيرة للجدل أو قابلة لتباين الرؤى. وهى الحق فى التنمية والسلام والأمن الوطني العالمي والبيئة المواتية للتنمية . والصعوبة هنا فى تعريف (الشعوب) ما إذا كانت

---

[1]/ هاول جودى وجيني بيرس ، المجتمع المدني والتنمية، ص، 25 2001

تعنى الجماعات أم الشخوص المعنيون بالخضوع للقانون الدولي أو الدول الأعضاء الذين يتحملون المسئولية الرئيسية وتأكيد حقوق الإنسان لمواطنيهم ولا ينحون منحى تهرباً من المسئولية بالتركيز على (حقوق التضامن) .

الواجبات :

فى الإشارة إلى أن الدول باعتبارها كيانات خاضعة للقانون الدولي وضامنه الإنفاذ فمن الأمثل أن تقوم الدول بواجبات دعم الأسرة. ومن الصحيح أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعترف بواجبات كل فرد تجاه المجتمع ، الذى به وحده يمكن أن يحقق التطور الحر والكامل لشخصية الفرد ويشير بروفيسور ثيوفان فين في هذا السياق الخاص بإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى أن الإنسان الفرد هو (الكيان الرئيسي والمركزي) للحقوق والواجبات ويقول أن الجماعية سواء كانت في صورة العائلةأو المجموعة الدينية أو المجتمع الوطني أو الأسرة الدولية فهي تشكل السياق أو الإطار الإجتماعي لحقوق الإنسان ولأموالهم مرة أخرى هو أن الدول الأطراف يمكن أن تتهرب من مسؤلية التأكيد على الحقوق المقررة في الميثاق الإفريقي أو تهملها عن طريق التركيز على واجبات الفرد.

بروتكول المرأة الإفريقية CEDAW :[1]

ما تجدر الإشارة إليه من باب التميز الإيجابي والإضافة المشهوره والبروتكول الإفريقي لحقوق المرأة ، حيث مضت هذه الوثيقة إلى الفصل والحكم في الحقوق المحجوبة عن المرأة وتوصيف الإنتهاكات التي تقع عليها ، ولذلك تصدى هذا البروتكول لبعض الأوضاع المفارقة التي تواجهها المرأة الإفريقية فأشار في هذا الباب إلى جملة من ذلك على النحو التالي :

الحق في الإجهاض : خاصة إذا كان الحمل ناشئاً عن الإغتصاب أو التعدي الجنسي أو زنا المحارم – سفاح القربي – (INCEST)

- حماية المرأة من الإستباحة والإستقلال في الإعلان وكذلك في الأفلام الإباحية .
- حقوق الأرملة .
- الحق في الاختيار (في الزواج وتحديد سن الزواج الأدنى بــــ (18) عام .
- الحق في الميراث .

---

[1]/ هاول جودى وجيني بيرس ، المجتمع المدني والتنمية مصدر سابق ، 25 2001

- حقوق الطلاق عبر القضاء .
- الحق في المشاركة السياسية واتخاذ القرار .
- الحق في التعليم والثقافة : وحقوقها في التعليم والتدريب .
- حماية المرأة الفقيرة ورعاية الأسرة .
- حقوق الحامل والمرضع .
- حقوق المرأة المسنة .
- حقوق تفصيلية حول الصحة الإنجابية .
- حقوق المرأة فى العمل وحقوقها فى مكان العمل .

حقوق المرأة فى مناطق التراعات .

- حقوقها أمام القانون والحماية من العنف .
- الحقوق الصحية والطبية (الختان ، التجارب الطبية ، ... الخ) .[1]
- الحق فى إحتفاظها باسم عائلتها أو عائلة زوجها اختياراً وكذلك جنسيتها أو جنسية زوجها .
- حقها فى التمتع بملكيتها الخاصة .
- تقدير القيمة الإقتصادية لعمل المترل .
- حقها المتساوٍ فى تقرير إنجابها للأطفال وتحديد فترات الإنجاب .
- الحق فى الحماية من الأمراض المعدية والمتعدية .
- الحقوق المتبادلة مع الزوج فى تنشئة الأبناء .

هناك دراسة مقارنة أعدها أحد الباحثين (دوركاس كوكر) حول العلاقة بين CEDAW وإتفاقية التمييز ضد المرأة والبروتكول الإفريقي لحقوق المرأة حيث تمت الموافقة على إجازة هذا الأخير بعد 23 عام من الإتفاقية الأولي، وكذلك فى مايو حتي يوليو تتويجاً لثماني سنوات من التداول والمدارسة وبإشراف المفوضية الإفريقية لحقوق

1/ هاول جودى وجيني بيرس ، المجتمع المدني والتنمية مصدر سلبق ، 25 2001

الإنسان وبمشاركة شبكة حقوق المرأة الإفريقية وبعض المنظمات الطوعية وبدعم نشط من البرنامج الإفريقي للمفوضية العالمية الحقوقية .

رغم التشابه فى التماثل بين البروتكول CEDAW إلا أن نقاط الإختلاف هى أشبه لتقوية وتوضيح العموميات.

علاوة على الإضافة الحقيقية المتقدمة التى لا تخلو من جراءة للمجالات والإهتمامات الخاصة بالمرأة الإفريقية .

ثالثاً: حقوق الإنسان فى إفريقيا

حقوق الإنسان : ـــ

أنه من المعلوم أن القارة الإفريقية تعاني من مشكلات كبيرة جداً فى مجال حقوق الإنسان ، وفيما يلي نتعرض لمصادر تهديد حقوق الإنسان الإفريقي ، وما هي وسائل حماية حقوق الإنسان الإفريقي والحالة الراهنة لحقوق الإنسان ثم نختتم ببعض الخلاصات فى مجال حقوق الإنسان وحماية وإحترام حقوق الإنسان الإفريقي . ويمكن تتلخص مصادر حقوق الإنسان فى القارة الإفريقية على النحو التالي : ـــ

1) الصراعات والحروب الأهلية فى إفريقيا :

هنالك العديد من الدول الإفريقية التى شهدت صراعات سياسية بين الحكومة وقوى المعارضة ، ولم تلتزم الأطراف المتصارعة بالقيم والآليات الديمقراطية[1].

وتختلف هذه الصراعات من دولة إلى أخرى ، حيث وصلت فى بعض الدول إلى درجة حمل السلاح أو الحرب الأهلية الشاملة مثل (سيراليبون ، وغينيا بيساو ، والسودان ، وليبيريا، والكنغو الديمقراطية ، وبروندي ، والصومال وغيرها) . وخلال هذه الحروب أو الصراعات إنتهكت الأطراف المتحاربة القانون الدولي والإنساني وإرتكبت فظائع ضد الإنسان من قبيل التطهير العرقي والإبادة الشاملة ، وقصف الأهداف المدنية والأغتصاب والتجويع الإجباري ، وفرض الأتاوات والاستيلاء على الممتلكات قهراً ، خاصة فى حالة إنهيار سلطة الدولة (وهو ما حدث بالضبط فى الصومال والكنغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون وغيرها).

وكانت نتائج تلك الصراعات والممارسات ضد الإنسان نتائج وخيمة عليه (الإنسان الإفريقي)[1]. سواء أكان ذلك من حيث عدد عدد القتلى ، أو من حيث الأعداد الهائلة من اللاجئين والنازحين ، وكانت الأطراف المتحاربة

---

[1]. صبحي قنوصة ، التقرير الإستراتيجي الإفريقي ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، القاهرة ، الإصدارة الثانية ، ص 109 .،

تلجأ إلى حرق المحاصيل وإتلاف الزراعات ونهب الماشية مما أدى إلى حدوث مجاعات قاتلة ، وهذا الوضع يتنافى مع مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان .

تجنيد الأطفال :

إضافة إلى ما سبق نجد ظاهرة إستخدام الأطفال فى هذه الصراعات ، فيما يعرف بظاهرة (الجنود الأطفال) حيث تجندهم الجيوش الحكومية والمليشيات المسلحة ، كمقاتلين أو فى الأعمال الخدمية للقوات المقاتلة ، ونتيجة لذلك يتعرضون للقتل والإصابة بالعاهات وفقدان الشعور بالأمن ، بالإضافة إلى الآثار النفسية السيئة الناتجة عن سوء إستغلال هؤلاء الأطفال فى أعمال تتنافى مع القانون الإنساني .

أما فى تلك الدول التى لم يصل فيها الصراع السياسي لدرجة الحرب الأهلية الشاملة ، فقد يتسبب ذلك فى إنتهاك حقوق الإنسان بأشكال مختلفة كالإغتصاب والسجن دون محاكمة والتعذيب وقمع الحريات وغير ذلك[2].

تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية :

تضم قارة إفريقيا العدد الأكبر من الدول التى تصنف فى قائمة الدول الأقل نمواً فى العالم، وذلك نتيجة لتعثر عملية التنمية خلال العقود الماضية ، حيث إنخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما بين 100 ــ 200 دولار فى كثير من الدول الإفريقية فى أواخر التسعينات من القرن العشرين ، وهى نسبة تقل كثيراً عن الحد الأدنى للفقر بالمعيار الدولي ، إضافة إلى إرتفاع معدل البطالة ، وإنتشار الأمراض الخطيرة كالإيدز والملاريا ومرض النوم وغيرها .

وقد إنعكس ذلك على الأوضاع المعيشية والحياتية للسكان بالدول الإفريقية ، حيث يقل متوسط العمر فى كثير من هذه الدول عن 50 عاماً ، وينخفض بعضها إلى 37 عاماً ، كما تصل وفيات الأطفال إلى أكثر من مائة فى الألف ، وترتفع نسبة الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة ، حيث تتجاوز مائتين فى الألف فى عدد من الدول الإفريقية ، حيث وصل بعضها إلى 278 فى الألف[3].

---

1. صبحي قنوصة ، التقرير الإستراتيجي ، مصدر سابق الصفحة نفسها .

2. صبحي قنوصة ، مصدر سابق ، ص 109 .

3. التقرير الإستراتيجي الإفريقي ، الإصدارة الثانية ، 2002 ــ2003 م ، القاهرة ، ص 110 .

المياه النقية والخدمات الصحية :

ويزيد الأمر سوءاً قلة مياه الشرب النقية ، والصرف الصحي والخدمات الصحية ، التي تتوافر لدى الكثير من السكان فى الدول الإفريقية ، حيث بلغت نسبة من لا تتوفر لهم مياه شرب نقية ، أو صرف صحي أو خدمات صحية نحو 50% فى عديد من دول القارة الإفريقية ، ووصلت النسبة فى بعضها إلى 69% من حيث عدم توافر المياه النقيه و 94% من حيث عدم توافر الصرف الصحي و 76% من حيث عدم توافر الخدمات الصحية .

التعليم :

كذلك إرتفاع نسبة الأمية وعدم الإلتحاق بالتعليم بصورة كبيرة جداً بين سكان القارة، حيث تنخفض معدلات الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي إلى 50% فى كثير من هذه الدول ، وإنخفضت فى بعضها الأخر إلى أقل من ذلك بكثير ، حيث وصلت إلى 29% ، ونتيجة لذلك ترتفع معدلات إنتشار الأمية فى إفريقيا لتصل إلى نحو 50% من السكان فى كثير من دول القارة من الأميين ، وإرتفعت النسبة فى بعضها الأخر لتصل إلى أكثر من 85%[(1)].

وعليه يمكن القون أنه وعلى الرغم من تعدد المواثيق والبرتوكولات والإتفاقيات العالمية والإفريقية حول حماية حقوق الإنسان ، ورغم تعدد المنظمات الوطنية والإقليمية والعالمية المعنية ، إلا أن حقوق الإنسان فى القارة الإفريقية ما زالت تتعرض للإنتهاكات الواسعة وبأشكال مختلفة ، ويرجع السبب الأساسي فى ذلك إلى عدم توافر بيئة إفريقية مواتية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان فى إفريقيا ، حيث أن الظروف الواقعية فى كثير من الدول الإفريقية توفر مناخاً من شأنه أن يؤدى إلى إنتهاك حقوق الإنسان الإفريقي وليس حمايتها .

إذن مشكلة حقوق الإنسان فى إفرقيا ليس إصدار المزيد من المواثيق والبرتوكولات والقرارات ، ولا المنظمات الوطنية والإقليمية والعالمية ، ولكن تتمثل المشكلة الحقيقية فى ضرورة توفير الظروف الملائمة التي من شأنها أن تؤدي إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان الإفريقي[2].

---

[1]. التقرير الإستراتيجي الإفريقي ، مصدر سابق ص نفسها .

[2] أسماء حسين محمد (اسواق العنف) اطار تحليلي للصراعات المعاصرة (الكنغو الديمقراطية نموذجاً) .

رابعاً: المجتمع المدني :

يؤدى الصراع والعنف في أي مكان إلى تدمير قدرة الناس على إعالة أنفسهم ، كما يحد فى نفس الوقت من قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية التى تمكن المجتمع من أداء وظائفه ، وإلى تعطيل الإنتاج الزراعي والتجاري ، بالإضافة إلى إنخفاض الوظائف الإجتماعية التي يتم القيام بها بشكل يومي مثل العناية بالأطفال والمرضى ، وتتعرض الهياكل الرسمية التى تحكم المجتمعات المحلية في مثل هذه الأحوال إلى التدمير ، أو تصبح غير قادرة على أداء مهامها ووظائفها ، وقد تختفي العناية الطبية والرعاية الإجتماعية ، والتعليمية، والصحية ، ولا تجمع القمامة والنفايات ، وتعطيل خدمات وشبكات المياه والكهرباء ، مما يؤدي إلى زيادة الأمراض وإنتشار الأوبئة ، وقد تتعرض خدمات الشرطة إلى الوهن والضعف، مما يؤدي إلى إنعدام الأمن ، والاعتماد بشكل مباشر على القوات المقاتلة ، وتحمل المجتمع المدني في كثير من الدول التى عانت من الحروب الأهلية ، وفى هذا الجزء يتم تناول بالشرح والتحليل المجتمع المدني[1] بالتركيز على السودان .

دور المجتمع المدني فى تعزيز السلام المستدام :

أن المجتمع المدني ناشطاً وفعالاً في العديد من المجالات خلال العقود الماضية ، وقد ساعد إنشاء الأمم المتحدة بشكل خاص فى صياغة العلاقات بين مؤسسات المجتمع المدني عبر الحدود الوطنية حول قضايا متنوعة ومختلفة مثل التعليم ، الصحة ، التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، وحقوق الإنسان ، وكان للهيئات الإنسانية في أوضاع الحروب تاريخ طويل في مجال تقديم الإغاثة بقيادة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، تشكلت حركات إجتماعية ذات قاعدة عريضة ووجرى حلها خلال العقود الطويلة الماضية حول القضايا المتعلقة بالسلام والأمن وإتخاذ القرارات المتعلقة بالحرب ، لكن كان تركيز النشاط على قضايا الأمن والسلام على المستوى العالمي هو ظاهرة حديثة نسبياً[2].

[1]) هاول جودى وجيني بيرس ، المجتمع المدني والتنمية مصدر سلبق ، 25 2001 .

المبحث الثاني :

دور المجتمع المدني فى إحلال السلام والتحول الديمقراطي

دور المجتمع المدني السوداني فى إحلال السلام

أولاً : الجذور التاريخية للدولة السودانية المدنية وتطور الإدارة :

أنه وعلى الرغم من المعاناة التى مر بها تشكل النظام والدولة الحديثة فى السودان إلا أن السودان لعب دوراً كبيراً ومهما في التاريخ المعاصر للقارة الإفريقية والشرق الأوسط ، ولا يرجع ذلك لكبر مساحته ووضعه فى وسط القارة وحسب ، لكنه من أول الأقطار الإفريقية التى نالت إستقلالها بعد إثيوبيا وليبيريا ومصر .

ومن جهة النظرة الجغرافية والسكانية والإقتصادية يعتبر السودان جسر ومنطقة إنتقالية ، وهذه الحقيقة وحدها خلقت فيه بعض الإمكانات القيمة ، وبنفس القدر خلقت له أيضاً مشاكل فى علاقاته مع الدول الإفريقية من ناحية ، ودول الشرق الأوسط وغيرها من جانب آخر ، ويشكل السكان تاريخياً أربعة مجموعات رئيسية هي :

(النوبيون ، والبجا ، والزنوج ، والعرب) مع وجود أجناس أخرى قليلة عدداً[1].

إن الناظر للجذور التاريخية لتطور الحركة المدنية السودانية من خلال تطور الحركة الوطنية يجد جهوداً ملموسة فى عدة مجالات حيث إنتشرت أندية الخريجين فى أم درمان ، والولايات ، كما تطورت الجمعيات الأدبية والمسرحية والأنشطة القومية البناءة والمرتبطة بالمشاكل الإجتماعية حينها ، وجدت حركة تنشيط الشعور القومي والقضاء على سلطان القبيلة ومحاربة الحزبية وإيجاد نظم للتعليم المتكامل وتكوين جبهة قومية متحدة ، لقد كان لكل من الإدارة المحلية والإدارة الأهلية أدوار واضحة في تطور نظم الإدارة والحكم فى السودان وفى ما يلي إجمالي ذلك :

الإدارة المحلية : ــ

أن اللورد كرومر يقول (أنه لا يصح أن يقال أن الحكومة فى السودان عسكرية بالمعني المعروف لأنها حكومة مدنية فى معانيها ، وإن كان الحاكم العام وكثيرون تحت إدارة ضباط عسكريين) [2]. ولا يخفى أن جنوح الإنجليز نحو مركزية الإدارة والحكم المطلق فى يد الحاكم العام فى كل شئ عدا الأمور المالية وكان نتاج ذلك[3] الآتي : ــ

---

[1]. دور منظمات المجتمع المدني فى مرحلة السلام ، سلسلة إصدارات الوعد الحق ، المركز القومي للإنتاج الإعلامي ، رقم 23 ، أمير عبد الله النعمان ، الطبعة الأولي 2005 ، ص 22 .

[2]. محمد عمر بشير ، مدخل إلى علم السياسة ، دمشق ، دار دمشق للنشر والتوزيع ، د . ت ، ص 15 .

أولاً : إضعاف الزعامات المحلية بدعوى تأخر أهل البلاد وجهلهم حتى يخلو المجال لسيطرتهم على الإدارة .

ثانياً : إرجاع مركزية الإدارة فى يد الحاكم العام إلى سبب ظاهرى ، وهو تأكيدهم من عدم عودة البلاد للفساد المستشري والذى ألصقوه بالمصريين بدعوى الرشوة والإثراء وسط معاملة السودانيين .

وقد شملت مركزية الإدارة وضع السياسة العامة للبلاد ، ومباشرة الشؤون الخارجية ، والتجارة الخارجية ، والإشراف على المواصلات بأنواعها ، والجيش والأمن العام على أساس مسئولية السلطة المركزية كما يجرى فى مواثيق البلاد مجتمعه .

من بعد ذلك وتحت ضغط أخطاء كثيرة كانت ترتكب ، بعد إتجاه التحول إلى اللامركزية أو الحكم الإقليمي ، بمعني أن يكون لكل إقليم إدارة محلية لها مجلسها الذى له إختصاصاته وصلاحياته الواسعة الخاصة وأن تكون كلمة مسؤول المديرية نهائية ومسموعة[1]. ودون تفصيل لتطور اللامركزية كحل لمشكلات الإدارة في السودان فقد نجم عن ذلك تقسيم إداري للسودان كان قبل المهدية إبان عهد حكم إسماعيل باشا منقسماً إلى خمسة عشر مديرية. وقرب ظهور المهدية فى السودان وإحساس المصريين بالخطر قسموه إلى ثلاثة حكمداريات مستقلة تضم كل مديرية منها عدداً من المديريات تحت الإدارة المباشرة للقاهرة . وقد حددت النظم إختصاصات مدير المديرية أو محافظ المحافظة فى كافة مجالاتها ، ويساعده فى ذلك مجلس المديرية مع تقسيم كل مديرية إلى منطقتين وعلى رأس كل منهما مفتش مسؤول عن تنفيذ الأوامر والأنظمة في منطقته ، ومن ثم المأمير (جمع مأمور) ، والذين شكلوا بداية إشتراك المصريين والسودانيين في الإدارة . والذي يهمنا هنا هو رصد أهم مشكلات الإدارة المحلية كنمو تاريخي ومؤثراتها على المجتمع المدني والتي تتمثل فى نقاط مهمة هى[2].

1 / مشكلة الهيكل الوظيفي وحركة التنقلات وصلتها بالإستقرار ورفض الأهالي .

2 / نقص عدد الموظفين اللازمين والمناسبين والنقص فى الخدمات المعاونة .

3 / مشكلة المواصلات والإتصالات .

---

1. بواقيم رزق مرقص ، تطور نظام الإدارة فى السودان ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1984م ، ص 175 .

2. بواقيم رزق ، مصدر سابق ، الصفحة نفسها .

4 / مشكلة المناخ أو الجو بالنسبة للموظفين البريطانيين والمصريين خصوصاً ، الأمر الذى دفع للإستعانة بالقادة العسكريين بدلاً من المدنيين[1].

الإدارة الإهلية :

إن الأصل فى هذا النظام هو إدارة البلاد بواسطة حكام من الوطنيين ، وهذا ليس بجديد خاصة فى عالم السياسة الإستعمارية ، لأن الإعتراف بالنظم القائمة فى بلد ما وقت الفتح وإقرارها إلى حين استيعاب الأمر للغازيين معروف منذ عهد الإمبراطورية الرومانية

وقد فسر هملتون الإدارة الإهلية بأنها إنتقال الحكم إلى أيدى الوطنيين تحت إشراف الحكومة ، والغرض فى هذا أن تمتنع الحكومة عن التدخل في التفاصيل الإدارية ، وتركها للأهالي ، فيتولون الوظائف الصغري التى لا تشكل ثقلاً يخشى منه فيما بعد وهذا يتطلب الآتي : ــــــ

1 / أن تكون الإدارة الأهلية بسيطة بحيث لا تثقل على الوطنيين .

2 / أن تتدخل الحكومة فقط عندما يقتضي الأمر ذلك .

وقد اتضح لكثير من الإداريين أنه يجب أن تترك للأهالي عاداتهم وتقاليدهم وأساليب حياتهم تنمو فى طريقها الطبيعي كسباً لولائهم ، وقد كانت الإدارة الإهلية فى السودان قبل الحكم المصري تقوم على أساس سلطة القبيلة وكان هذا من آثار القبائل العربية التي دخلت السودان ، كما ظلت القبائل الأخرى قوية ولها شخصيتها وتقاليدها وسلطانها المشيخى القابض ، وقد مر نظام الإدارة الأهلية بعدة تطورات تشجيعاً ومحاربة حيث كان الشيوخ يمنحون سلطات أمنية وقضائية ومالية أحياناً ، ثم تسلب منهم فى بعض الأحيان حسب تطور الأحوال ومصالح الحاكمين وإتجاهاتهم[2].

وقد مرت فترات تطبيق نظام الإدارة الأهلية بين عامي 1912 ـــ 1924 التى صدر فيها قانون سلطات المشايخ ، وتأثرت هذه المرحل بعدة عوامل أهمها العامل الإجتماعي من حيث زيادة عدد السكان وضرورة إنتهاج نظام يتلائم مع الظروف الجديدة ، والعامل السياسي من حيث ظهور الحركات التحريرية في آسيا وإفريقيا ، مما أدى إلى تفكير الإنجليز بتطبيق الإدارة الأهلية درءاً لخطر الشعور الوطني المضاد ، مع نشوب ثورة 1919 فى مصر

[1]. المصدر السابق ، 169 .

[2]. امير عبد الله النعمان ، مصدر سابق ، ص 35 .

ودورها فى تنمية الروح الوطنية في السودان ، الأمر الذى عجل بترك الإدارة في أيدى الأهالي كل ما أمكن إمتصاصاً للغضب .

وقد خاض الإنجليز تجربة الإدارة الإهلية وسجلوا ملاحظاتهم عليها من حيث التقسيم الإدارى ، والتنازع القبلي ، وحدود سلطات الشيوخ أو الوطنيين من الوظفين والعمد والنظار ومن ما تلاهم وبالرجوع إلى الكتابات والتاريخ فى هذا المجال نجد العديد من الآراء والأفكار والمناسبات التحليلية التى تبين بالتفصيل أدوار وتطور الإدارة الإهلية فى السودان وما نجم عنها من إنجازات إقتصادية أو إجتماعية أو خدمية أو سياسية مختلفة .

وقد أسهمت الإدارة الأهلية بدورها مع الإدارة المحلية فى تشكيل المجتمع المدني السوداني فى صورة تاريخية وليدة المواقف والوضع الإجتماعي والسياسي المعاش[1] .

المؤسسية والديمقراطية ومجالات التنمية :

إن إحلال السلام فى أي دولة من الدول أو مجتمع من المجتمعات عبارة عن عمليات متدربة ومتكاملة ، فإحلال السلام هو عمليات استثمار مواطن النزاع المحتملة والتدخل فيها عن طريق آليات سياسية ودبلوماسية ومدنية من أجل إحتواء الأزمات وفض الإحتكاكات والإحتقانات قبل أن تنفجر إلى عمليات قتالية ، وهو بالتالي عمليات بناء وتنمية ومجهود متصل . وهنا يظهر دور منظمات المجتمع المدني التي من بين واجبها عقد دورات تدريبية لمنسوبيها عن طريق التدخل لفض النزاعات ولاسيما قادة المجتمعات المحلية وغيرهم ، وقد إعترف الأمين العام للأمم المتحدة أن المنظمة الدولية أقعدها التكاليف المالية عن القيام بهذه الأدوار[2]. كما أن السلام يمر بعدة مراحل أهمها : ــــ

1) **إحلال السلام : ــ**

وهو عبارة عن محاولة جادة وحقيقية لجعل السلام واقعاً ملموساً ومحسوساً .

2) **حفظ السلام : ــ**

وهو يستهدف الإبقاء على الأوضاع وبالذات فى المناطق القتالية ، والحد من تفاقمها ، وهذا يتطلب بالضرورة موافقة جميع أطراف النزاع ، ووفقاً لتقدير الأمم المتحدة لعام 1998م إنه من بين 32 عملية حفظ سلام قامت

---

1. المصدر السابق ، ص 25 ــــ 26 .

2. فائز عمر محمد ، العون الإنساني في إفريقيا ، الخرطوم ، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا ، 2005م ، ص 42 .

بها المنظمة الدولية ، كانت 13 عملية فى القارة الإفريقي ، وتجربة الصومال تدل على فشل مهمة قوات حفظ السلام التى تدخل بدون موافقة أطراف التزاع المعنيين .

3) مرحلة ما بعد التراع : ــ

حيث أن بناء السلام فى المراحل التى تلي الأزمات والكوارث المركبة هو سلسلة عمليات مدنية سياسية وإقتصادية وإجماعية تهدف إلى إعادة بناء المجتمع الذي مزقته الحرب تشمل برامج إعادة تأهيل البنيات الأساسية والخدمات وبناء المؤسسات السياسية والتعليمية وتكريس حقوق الإنسان وتشجيع مراقبة الإنتخابات .

أن مرحلة ما بعد السلام كما تقدم تشمل تداعيات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وغيرها ، تفتضي التطرق إلى عدة أسس ومفاهيم تبني عليها عمليات التنمية فى المستقبل ، ومن أهم هذه الأسس والقضايا هي : ــ

أ / المؤسسية والديمقراطية : ــ

وهنا لابد من الإشارة إلى أن التحول الديمقراطي يرتبط إرتباطاً وثيقاً بصفة عامة ، وبصفة خاصة فى الدول النامية بإدارة الصراع ، وبلا أدنى شك أن إدارة وحل الأزمات والصراعات يمكن أن تضع الأسس لبناء ديمقراطية حقيقية[1].

ويرى Samuel Hentnigton أن المؤسسية والمصلحة العامة تمكن المجتمع من الوصول للمصلح العامة والحفاظ عليها لأنها تعني وجود مؤسسات قادرة على تحديد جوهر ومعنى المصلحة العامة . أما فى المجتمعات التى لا تشهد مثل هذه المؤسسات الفعالة ، فإن كل فرد أو زعيم أو جماعة أو فئة تسعي لتحقيق أهدافها الإنانية قصيرة الأجل دون إعتبار للمصالح العامة الأوسع .

وقد كان معنى بناء المؤسسات وعملياته فى الغرب يعني تحقيق سيادة القانون على جميع عناصر وفئات المجتمع ، وهنا لابد من الإشارة إلى أن المؤسسات السياسية التى يتم بناؤها تنقسم إلى نوعين : ــــ

أ / **مؤسسات المخرجات** : مثل السلطات الثلاثة ، السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية.

ب/ مؤسسات المدخلات أو مؤسسات المشاركة : مثل الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني ، والجماعات الأهلية وغيرها[1].

---

[1]. عبد الغفار رشاد ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي ، المنصورة دار الأصدقاء للطباعة والنشر ، 2003 ، ص 1 .

وفى كل الأحوال تتطلب عملية بناء المؤسسية مخططاً عاماً لعملية البناء يحدد أهداف المؤسسة والحاجة إليها ، والإمكانيات المتوفرة وأبنيتها ، ثم ما يرتبط بها من علاقات ووظائف وأدوار ، وما يتطلبه ذلك من موارد فنية وبشرية ومادية ، كذلك قد يتضمن عملية البناء مخططاً مستقبلياً للتوقعات بشأن تطور المؤسسية فى المستقبل فى ضوء عدد من البدائل الممكنة والإحتمالات المتهورة ، ومن الملاحظات الأساسية فى عملية بناء المؤسسات: ـــــ

1. عدم وجود صفة محددة وثابتة يمكن تطبيقها فى عملية بناء المؤسسات والمجتمعات ، فلا يمكن تطبيق قاعدة النقل الآلي لمؤسسات نجحت فى مجتمع ما يغرسها فى مجتمع آخر .
2. هناك محددات أساسية لبناء ونجاح إستراتيجية البناء المؤسسي أهمها ، ظروف المجتمع ، والقيم والثقافة ، والقدرة على العمل الجماعي المنظم ، والموارد[2].
3. التكامل بين البناء الهندسي الشامل للمجتمع والدولة ، وبناء المؤسسات بإعتبار أن الدولة هى المؤسسة الأم.
4. ضرورة التوازن بين المؤسسات المختلفة سواء مؤسسات المدخلات ومؤسسات المشاركة، أو مؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، وكذلك المؤسسات العسكرية والمدنية، أو بين السلطة التشريعية والتنفيذية فى إطار تحقيق أهداف عملية البناء المؤسسي فى شكلها الكامل .

وإذا نظرنا للمؤسسية والديمقراطية فى الدول النامية عموماً نجد أنها تشهد بناءات ومؤسسات غير ديمقراطية ، بإستثناءات محدودة جداً من نظم ديمقراطية ، حيث توجد فرص حقيقية للتقييد ولتلقى مطالب وحاجات الشعب من خلال عمليات الإنتخابات الحرة ، أو من خلال نظم قضائية مستقلة وحكم القانون[3].

إن تحقيق المؤسسية فى الدول النامية ممكن من خلال آليات مختلفة وعلى مستويات مختلفة وعديدة كالبناء السياسي ذاته أو أجهزة الدولة البيروقراطية بما فيها الأجهزة الإكراهية ، وإصدار الدساتير وتعديلها ، وتنمية المعايير وغيرها ، وتختلف درجة مستوى المؤسسية وفقاً لمعايير أهما : ـــــ

---

[1]. عبد الغفار رشاد ، مصدر سابق ، ص 111 .

[2]. عبد الغفار رشاد ، مصدر سابق ، ص 111 .

[3]. أمير عبد الله ، مصدر سابق ، ص 28 .

- التكييف ـــــ التعقيد ـــــ الإستقلال ـــــ التماسك والإنسجام ، ومن خلال هذه العناصر يمكن مقارنة النظم المختلفة من حيث مستوى المؤسسية التي تتمتع بها .

التحول الديمقراطي فى إفريقيا :

شهدت إفريقيا مجموعة من الممارسات السياسية أستند بعضها إلى إرث محلي أبرزها نظام الحزب الواحد ، ذو القاعدة العريضة ، حيث كانت تمثلها المجتمعات التقليدية القبلية حيث حقق ذلك النظام نجاحات كبيرة بيد أنه فشل فى تحقيق نجاحات فى ظل الدولة الإفريقية الحديثة .

وكذلك شهدت إفريقيا نماذج لممارسات سياسية استجلبت من خارجها وأبرزها الإنقلابات العسكرية التى لم تعرفها النظم الإفريقية والتى أصبحت منتشرة عقب عام الاستقلال الإفريقي (1960) واستطاعت أن تعبر عن الأهداف الوطنية المنشودة و أن تعبر عن تطلعات النخب الفكرية والسياسية آنذاك كما ورثت إفريقيا من الإستعمار الأوروبي كثير من المستعمرات فى إفريقيا نظماً ديمقراطية على النمط الغربي. ورغم أنها حققت نجاحات مقدرة للمجتمعات الغربية ولكنها لم تتح لها الفرصة الكافية لتحقيق إنجازات تذكر عند تطبيقها فى إفريقيا ، وذلك لتخوف القادة الأفارقة من تأثير ذلك على النسيج الإجتماعي للشعوب الإفريقية ، حيث أشاروا على عدم تهيئة البيئة الإفريقية لمثل هذا النمط من الممارسة السياسية، رغم أنهم جاءوا إلى قمم الحكم فى دولهم على ذلك النمط من الممارسة الديمقراطية.

بكل ما ذكر من حيثيات هناك سؤال محورى هو أي النظم السياسية المتعددة أفضل لإفريقيا لكي تتحمل ضرورات حياة شعوبها ، وتحقق نوعاً من الإستقرار السياسي الأمني والتنمية المتوازنة لتحقيق قدراً من الرفاهية الإجتماعية لشعوبها وهل يكتفي قادتها بتجريب المجرب بحثاً عن حلول لمشاكلها المتراكمة أم يتدافع العلماء للبحث عن بدائل ناجحة أم يكتفوا بالتأمين على بعضها قدحاً فى الأخرى؟!

مفهوم الديمقراطية :

الديمقراطية من ناحية تعنى كلمة الشعب وهى فى أصلها كلمة يونانية مركبة من جزئين الجزء الأول Demos تعني الشعب والجزء الثاني Kgtos وتعني سلطة أو حكم ، ويوصف النظام الديمقراطية بشكل أو بأخر إذا أتاح مجالاً للشعب لممارسة السلطة ومن هذا يعني بأن الديمقراطية لها أشكال متعددة وكثيرة وليست

بالضرورة أن ترتبط بالشكل الممارس إلا أن فى الغرب الديمقراطية نفسها بمعناها الإفريقي السابق قد تطورت وأفرزت أشكالاً متعددة فى أوروبا عبر الحقب الزمنية .

إذاً الديمقراطية مفهوم سياسي يسعى كل نظام إلى تحقيقه وتدعى كثير من النظم تطبيقه من أجل تحقيقه . تقوم بتغيير الأنظمة السياسية وتصور الدهاء ويذهب ضحيته تلك المغامرة العديد من الضحايا وينتهي المطاف بأن يتربع فرد أو طبقة أو حزب أو غير ذلك من أدوات الحكم على كرسي الحكم ويحكم بأسم الديمقراطية .

إذاً لابد من وجود تنظيم كشرط أساسي ومطلق للتحول السياسي إذ يمثل أساس البنيات فى توجيه مسيرة الحكم أي حكم نحو تأكيد تطلعات الشعوب وترجمتها إلى أفعال عبر الممارسات اليومية المستمرة بهدف تأمين الرفاه والسعادة لكل فرد من أفراد المجتمع. وكذلك للديمقراطية بمفهوم المشاركة فى إتخاذ القرارات أو التشريع والرقابة صور متعددة تتمثل فى الديمقراطية المباشرة والديمقراطية غير المباشرة وشبه المباشرة .

أولاً : الديمقراطية المباشرة :

تعتبر الديمقراطية المباشرة نوعاً من أنواع الديمقراطية التى أنتجها الإنسان فى حياته السياسية وهى تعني ممارسة جميع المواطنين حياقم السياسية مباشرة دون تدخل وسيط أو إنابة فرد طبقه فى الحكم ، وهى إذاً الديمقراطية التى يباشر فيها كل مجموع الشعب دون تميز السلطة العامة فى الدولة دون وساطه أو نيابة .

ثانياً : الديمقراطية غير المباشرة :

أما الديمقراطية غير المباشرة فيسميها البعض بالديمقراطية البرلمانية أو النيلية. ويقصد بها المشاركة السياسية لجميع أفراد المجتمع السياسي من خلال إشتراكهم فى إنتخابات دورية يختارون من خلالها أشخاص ينوبون عنهم فى الحكم ولا يحق للمواطنين تغيير هؤلاء المرشحين إلا بعد إنقضاء المدة المحددة أو يحل المجلس من قبل سلطة أعلى .

ثالثاً : الديمقراطية شبه المباشرة :

وهى تلك الديمقراطية التى يباشر فيها جميع أفراد الشعب بالمشاركة فى إتخاذ القرار المباشر ولكن ليس عن طريق المشاركة المباشرة أو عن طريق النواب. فهي بالتالي ليست مباشرة لأن المواطن لا يعتبر ممارساً للسياسة بصورة دائمة فهى ليست ديمقراطية نيابيه لأن تلك الممارسة لا ينوب شعب عن شعب وتحقق الديمقراطية شبه المباشرة بطريقتين: وهى إما بالإقتراع الشعبي وهى تجعل حق الإقتراع بقوانين ويلزم المجلس التشريعي بإصدارها،

إما الطريقة الثانية فهى الإستفتاء الشعبي وهو يلزم الحكومة بطرح مشروعات القوانين على الشعب لإبداء الرأى فيها .

الدولة فى إفريقيا المعاصرة :

الحديث عن الدولة في إفريقيا بالمفهوم الحديث الذي أقره المفهوم الدستوري ظل وثيق الصلة ببدايات الحركة الإستعمارية على إفريقيا بصفة عامة ، أي في فترة القرن التاسع عشر حيث شهد أواخر القرن وبداية القرن العشرين إجتياح الدول الأوروبية الكبرى للدول الأضعف فى دول العالم الثالث ولاسيما إفريقيا ، والأراضي التى كانت بلا أسياد من منظور الدول الكبرى ، وهو ما عرف بظاهرة الإستعمار حيث أستعمرت كافة مناطق آسيا وإفريقيا بإستثناء الصين واليابان وتايلاند إثيوبيا وليبيريا . بل أن الدول الرأسمالية وحدها فرضت سيطرتها التى بلغت84.4% عام 1914م . ومن أهم مميزاته ما عرفت بالإمبريالية الجديدة . والتى تميزت من جهة بالتكالب السريع للحصول على مستعمرات من جهة أخرى بزيادة عدد القوى الإستعمارية ، جاءت الهجمة الإستعمارية والتكالب الأوروبي الإستعماري على إفريقيا وبقية العالم الثالث بعد أن أصبحت الدول الأوروبية دولاً صناعية كبري ومتقدمة وذات إقتصاديات قوية فإزدادت علاقات التنافس الحاد فيما بينها لتوسيع أسواقها وبحثاً عن موارد للمواد الخام الرخيصة . ولأن إفريقيا كانت تسودها النظم التقليدية البدائية كان من السهل الإستحواذ عليها بسهولة ويسر ومحاولة دمجها في النظام الرأسمالي إلى العالم الذى تتبناه الدول الإستعمارية. فقد ظهرت فكرة التوسع الرأسمالي من خلال ديناميكية ذاتية استمرت لتشمل القارات الأخرى أي آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. هذا التوسع الرأسمالي أنهي النظم الإجتماعية القديمة من الأنظمة الإقطاعية وشبه الإقطاعية والبدائية لتحل محلها نظم رأسمالية وطنية على النمط الأوروبي وقد جسم الإستعمار في إفريقيا فترة تزيد عن نصف قرن. ورغم قصر فترته إلا أن الآثار التى تركها بعد خروجه واضحة حتى يومنا هذا ، تجسدت فى تغيير سمات وملامح الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى كانت سائدة فى القارة الإفريقية .

لقد حاولت الدول الإستعمارية ربط القارة الإفريقية بالمنظومة الرأسمالية حتى تستفيد من خيراتها كما رفضت الإعتراف بالكيانات التقليدية الموجودة فى القارة بإعتبارها لا تتمتع بالشخصية القانونية لأنها لا تملك مقومات الدولة الحديثة الموجودة فى أوروبا. لذا أستبدلت الكيانات التقليدية بدول جديدة (إدخال مفهوم الدولة الحديثة). وإنطلاقاً من إدخال هذا المفهوم قامت الدول الإستعمارية بإعادة تنظيم الكيانات الوطنية التقليدية والمنشأت لتصبح

حكومات دائمة ومركزية ورسمت الحدود السياسية التى تكن معروفة آنذاك فى إفريقيا. ويمكن القول أن الفترة الإستعمارية تشمل كل مناحى الحياة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية فأوجه التأثير الإفريقي بالإستعمار الأوروبي شملت مجالات عديدة منها السياسي والإجتماعي والإقتصادي .

المرجعية الإجتماعية للديمقراطية في إفريقيا :

إن الممارسة الديمقراطية من أبرز سمات المجتمعات الإفريقية في أصغر صورها ومجتمعاتها البدائية التى كانت الممارسة الديمقراطية سمة من سمات المجتمعات الإفريقية التقليدية في أصغر صورها و مجتمعاتها البدائية التى تعتمد على رباط الدم (القبيلة). وبدعم هذا الافتراض (لوجيك) إذ يقول أن النظام السياسي التقليدي في إفريقيا ديمقراطي لدرجة كبيرة لا تجعل أي شخص يشعر بأن حريته مقيدة أو مخنوقة وقد إنتشرت القيم الديمقراطية فى المجتمعات الإفريقية التقليدية بحيث سادت حرية التعبير التي تتضمن لكل فرد فى المجتمع بغض النظر عن مكانته الإجتماعية أثناء إحتشاد سكان القرية للتدارس والتفاكر حول المواضيع التى تهم مستقبل القرية .

ويقول أمباى لو أن قبائل البانتو تعرض القوانين الجديدة على جميع سكان القرية فيساهم الجميع حسب آرائهم ومواقفهم دون إعتراض من أحد من الزعماء ليوافق الحضور على إجازته. وكذلك يقول تسوان Tswan يفتتح رئيس القرية الإجتماع ، ثم يليه المجلس الخاص ، ثم يتناول مجلس الشيوخ أطراف الحديث ، ومن بعده يفتح الباب على مصرعيه لكل فرد مراعاة أسبقية للأكبر سناً ويتمتع أعضاء مجلس الإستشارة بحق إعتراض المتحدثين بالإستفسار والإستيضاح عن ما يريدون أثناء الحديث وللجمهور مطلق الحق فى قبول إقتراح أو رفض فكرة .

وكذلك نجد أن تراث النظم السياسية التقليدية التى سادت تلك المجتمعات كرست للممارسة الديمقراطية حيث أدارت تلك المجتمعات شئونها بنفسها دون إشكال وقد تجسدت النظم السياسية التقليدية في إفريقيا فى خطين أساسيين همـــا:

النمط الأول : عبارة عن قبائل ذات كيانات متعددة وهو نمط ينظم سياسية مختلفة تحكم نفسها بنفسها .

النمط الثاني : يتميز بوجود مجموعتين من النظم السياسية لهما بعد إمبراطوري فى توسعهما وسيطرتهما السياسية .

وقد سادت فى هذه النظم التقليدية فلسفة الفصل بين السلطات التى تعني القدرة على التأثير فى إتجاهات الأحداث حسب الإرادة وبين النفوذ الذي يعني الحق المعترف في إستخدام السلطة . فى تلك المجتمعات التى لا تملك رئيساً ولا ملكاً ، ولدت الديمقراطية الإفريقية التى تؤمن بأن سيادة الناس طبيعية كالتنفس فلا تقوم حقوق الأفراد

على حقوق الجماعة. فهى حكومة الجماعة التى تحكم نفسها بنفسها ، بل هي مجتمعات علمية في كل شئ فقوانينها طبيعية ولها نظم وقضاء يضمن لها البقاء فهى حكومات الجماعة لأجل الجماعة بواسطة الجماعة .

مما سبق ذكره يتضح أن هناك علاقة بين المجتمعات الإفريقية والديمقراطية ومعنى ذلك أن الممارسة الديمقراطية هي سلوك يومي للمجتمع الإفريقي لم يكن مرتبطاً بالنظام السياسي الذى كان سائداً فى إفريقيا فى ذلك الوقت .

الممارسة الديمقراطية في إفريقيا المعاصرة :

لقد ورثت دول الإستعمار نظماً ديمقراطية لمستعمراتها فى العالم الثالث وإفريقيا على وجه الخصوص قبل رحيلها وأشرف بعضها على بدايات هذه التجربة الديمقراطية فى الدول الإفريقية بل عملت على ترشيح الممارسة الديمقراطية بإيجاد دساتير ديمقراطية وإقامة مجالس للنواب والشيوخ فى البرلمانات الإفريقية. وقد ورثت هذه الدول المستقلة النظم الديمقراطية الغربية التى ترعرعت منها زعاماتها الجديدة ودربت عليها أحزابها السياسية التي أوصلتها إلى الإستقلال . ولكن سرعان ما نفضت الحكومات الجديدة عن نفسها هذا الإرث الديمقراطي بأسلوب الإنتخاب الغربي مبررة ذلك بعدم صلاحية المرحلة الراهنة للتعددية الحزبية للمجتمعات الإفريقية. كما أشار مادايراكتا أحد زعماء جمهورية مالي عام 1960م إلى هذه المسألة بقوله عن الظروف التاريخية الراهنة في إفريقيا ليست هنالك حاجة مطلقاً إلى تعدد أحزاب ولا إلى الإنغماس فى خضم معارضه عقيمة مؤدية إلى قتل الأخ لأخيه ، فهل أننا إتفقنا على الضروريات ونسعى وراء تحقيق نفس الأهداف فهل هناك داع لنظل منقسمين وأن ننشق إلى أحزاب تحارب بعضها بعضاً. وقد رأى هؤلاء الزعماء أنه لإحداث أي تغيير فى إفريقيا لابد له من الاستقرار الذى يضمنه التخلص من الموروثات الغربية وأن لا نأخذ بنظام الحزب الواحد ذو القاعدة الجماهيرية العريضة يبرره من الموروث الإفريقي. فنموذج التعددية السياسية والتقسيمات الإدارية والأسلوب البرلماني والتعدد الحزبي والنظام الفيدرالي فى نظر هؤلاء القادة أنه نمط خلفه الاستعمار وأنه أورث ضعفاً فى هيكل هذه الدول الهشه أصلاً وقد يعرضها للإنهيار السريع. فنمط البرلمان الغربي فى رأى زعماء الإستقلال يصادم الإجتماع والوفاق المألوف فى مجالس الشيوخ التقليدية. هذا الإتجاه الفلسفي للقادة الأفارقة أكده سيرهيو كليفورد حاكم نيجيريا فى عام 1920م عندما قال أن الحكم الذاتي الإفريقي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال النظم القبلية المحلية والأشكال الوطنية الأصلية للحكومة .

قد تخلق هذه الجماعات أحياناً السلطة بتعين رئيس لها أو زعيم خاص فى حال نشوب الحرب وإذا إنتهت الحرب إستردت الجماعة تلك السلطة التى منحت للرئيس ومثل هذا السلوك الديقراطي تميزت به النظم السياسية

التقليدية في إفريقيا مما يشير إلى عمق الديقراطية والممارسة الديمقراطية لتلك المجتمعات فى صورها الأولية داخل القارة الإفريقية .

وتتجلى صورة الديمقراطية وممارستها فى المجتمعات الأفريقية التقليدية فى توزيع السلطات وإختصاصاتها في التنظيم السياسي التقليدي في أفريقيا إذ يبدو أنه لم يكن محصوراً على نمط معين رغم إسناد السلطة للقائد في بعض الأحيان ولكن تطبيقياً لايمكن الإستبداد بها . وكذلك تتجلى علاقة المجتمعات الإفريقية بالديمقراطية عند إنتقال السلطة التقليدية من القائد الأخر وفق الأعراف السياسية المتبعة وإن بقية آلية الإنتقال متوارثة داخل الأسر الحاكمة في بعض الأحيان لإعتبارات كثيرة. وقد شهدت تلك المجتمعات وضع نظم وضوابط تشرف على عملية إنتقال السلطة وتأخذ عملية الإنتقال صفتها الرسمية من خلال الدستور المتبع في مجتمعات أخرى أكثر دقة في نظامها السياسي لاسيما في ظل لممالك ولا إمبراطوريات الكبيرة .

ويقول josebh ، ففي مملكة موسى mossi بيوركينا فاسو ، مع كون منصب الملك وراثياً في أسرة مورتابا فلا يتم إنتقال السلطة مباشرة إلى الخليفة بل تتوالى حكومة إنتخابية برئاسة رئيس الوزراء ليدير بإدارة المجلس بعد إيقاف كل المرشحين للسلطة من تحركه قبل إعلان القرار النهائي .

وحدوث إنقلاب عسكري أو مدني كآلية الإنتقال للسلطة في أفريقيا لم يكن محصوراً لأن شرعية القائد كانت ضرورية في أذهان الرعايا حتى تكون الحياة طبيعية .

وأحياناً تظهر العلاقة العضوية بين المجتمعات الإفريقية التقليدية ولممارسة الديموقراطية عند إستخدام السلطة السياسية إذ لم يكن بمقدور القائد تجاهل آراء الشعب حين تداوله سلطاته ولا عدم الإصغاء لمستشاريه والإ أقيل من منصبه لأن مهامه الأولى هي الإبقاء على حياة شعبه والحفاظ على شملهم وهذا لن يتم إلا بالإستشارة وليس الإيثار برأيه. ماذكره بورديون يؤكد ماذهبت إليه في هذا المضمار أن قال عن مجتمعات الشعوب بأنه عليه أدارة الأخرين أن حاول ذلك هجره الناس وقريته واستوطنو مكاناً أخر وبقي هو بلا أتباع . يعد كثيرون فشل الديموقراطية الغربية في إفريقيا إلى محاولة غرسها بصورة فوقية فى دول العالم الثالث بصورة خاصة دون أن تسبقها أو تتزامن معها الثورات الثلاث (سياسية ، قتصاديـــة ، ثقافية) أي أنها غرست في بيئة ليست بيئتها وحتى تتماشى الدول الغربية مع دولها الأم وتصبح ملائمه لتلك البيئة تطورت على مر القرون لتستخدم إحتياجات مجتمعاتها .

كذلك يرى هؤلاء أن الديمقراطية الغربية القائمة على التعددية الحزبية بعيدة المنال فى معظم انحاء القارة الإفريقية آنذاك . ولذلك جاءت تصريحات قادة الاستقلال عن عدم صلاحية التربة الإفريقية لغرس الديمقراطية التعددية .

ورغم الصراعات والنزاعات المسلحة والحروب الدامية التى قادها بعض الإثنيات وحكوماتها القومية فى بعض الدول الأفريقية ، سابقاً وحالياً ومطالبة بعضها بالإنفصال كما هو الحال في السودان وبعض الدول الاخرى، وحق تقرير المصير إلا أن معظم هذه المجموعات ترى فى الممارسة للديمقراطية حلاً لإزالة الشعور بالعزل السياسي والاقتصادي والتهميش التاريخي الموروث رغم التعدد السلالي والعرقي الذي تتسم به إفريقيا إضافة إلى التعددية اللغوية والدينية والنموذجية. ومن جانب آخر نجد الأخذ بالأنظمة الشمولية التي برزت فى الساحة السياسية الإفريقية والتي قدمت فى الأنظمة التعددية السياسية بإعتبارها لا تتناسب مع المجتمع الإفريقي وتسببت فى تأجيج الصراعات والنزاعات فى إفريقيا وعطلت قيام دولة قومية قوية فى إفريقيا . ولكنها لا تستطيع أن تعطل الوعي القومي المنادي بضرورة التطور التشريعي والتطور الديمقراطي والاستقرار السياسي .

مفاهيم السلطة نظم الحكم الديمقراطية :

السياسة والمصلحة والنزاعات والهيمنة :

تتعدد مصادر القوة والنفوذ، فهناك المصادر الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والمعلوماتية والعسكرية و السكانية (الديموغرافية) والسياسية وغيرها. وفى مرحلة ما بعد العقد الإجتماعي ، مثلاً فى المجتمع الكبير الذي ينظم فيه القانون والدستور علاقات القوة بين الأطراف المتصارعة فى نظام يتسم بتعددية مصادر القوة إلا أن هذا التصور قد يشوبه نوع من الإختلال كما أن هناك بعض النظريات التى تختزل مفهوم القوة السلطة إلى مصدر واحد وبنفس القدر قد تهيئ بعض الظروف السياسية للأطراف التعامل إستناداً على مصدر قوتها النابع من عامل واحد .إن العلاقات السياسية داخل الدولة وما بين الدول لا تقوم على القيم والأقدار بالمثاليات فهناك دائماً المصالح وهي ذات إرتباط وثيق بميزان القوة .

مفهوم السلطة وعلاقات السلطة :

السلطة هى علاقة بين أفراد أو مجموعات ، وتعني أيضـــاً القـــــــوة وتترجم بالإنجليزيـــة (Power) وتترجم كذلك (Authority) ولكن الترجمة الأولى هي التي تستعمل فى برتوكولات إتفاقية السلام. السلطة

بالقوة هي مصدر النفوذ ، مصادر القوة متعددة سياسية وإقتصادية وعسكرية ومعلوماتية ومالية تنظيمية وإجتماعية وثقافية ، القوة العسكرية التي يجسدها السلاح هي علاقة بين من يملك السلاح ومن يستعمل السلاح ضده سواء على المستوى الدولى أو القومي . العلاقات السياسية هي علاقات قوة بين المجموعات المختلفة ، أما بالنسبة لمفهوم السلطة فهنالك ثلاثة أنماط من السلطة:-

- سلطة الدولة المرتبطة بإحتكار وسائل العنف الشرعي .
- السلطة كالعلاقة بين من يمارس السلطة ومن تمارس عليه السلطة .
- السلطة الهيكلية تمارس بصورة غير مباشرة من خلال الهياكل المجتمعية الإقتصادية والإجتماعية السياسية والثقافية.

أشكال ومراحل التحول الديمقراطي :

يتميز التحول الديمقراطي بأنه عملية ذات طبيعة تدريجية، بمعنى أن لا يحدث إنقلاباً بين عشية وضحاها وإنما لابد له من تدرج وفق مسار معين للوصول إلى نقطة التحول الكامل. ولعل ذلك ناتج من أن التحول الديمقراطي يحتاج لجملة من الإجراءات المتعلقة بتعديل المؤسسات السياسية القائمة وتغيير اتجاهاتها من حيث الأهداف والأبنية والنشاط السياسي الذي يتم ممارسته عبر هذه المؤسسات إضافة إلى مراعاة توزيع النفوذ وتحديد مصادره والتأمين على كيفية تداول السلطة .

إن التحول الديمقراطي هو عملية ذات طبيعة معقدة تشير إلى التحولات فى الأبنية والأهداف والعمليات التى تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية وهى محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية والإجتماعية والإقتصادية . للتعرف على طبيعة التحول الديمقراطي لابد لنا منه أن نقف على أشكال التحول الديمقراطي من خلال الإجراءات التى يتم إتخاذها سعياً للإطاحة بالنظام غير الديمقراطي وإحلال الديمقراطية حيث يمكننا التميز بين ثلاثة مسارات للتحول هي عى النحو التالي : ــ

1- التحول من أعلى :

ويتم هذا الشكل من خلال مبادرة قادة النظام أنفسهم بالتحول نحو الديمقراطية ، وبالتالي يلعبون دوراً حاسماً فى إنهاء نظامهم القائم بالتحويل إلى نظام ديمقراطي مشترط تعتري إحترام المؤسسة العسكرية ودورها في حماية الأمن.

ولعل أبرز مثال لذلك حادث في شيلي حينما إختطفت المؤسسة بميزاتها وبقى بنيوشية قائداً للجيش لفترة وبذلك في هيكلة السلطة برغم خروجه عن منصب القيادة .

ونجد في زامبيا بادرة القيادة إلى التخلي عن نظام الحزب الواحد للأخر بالتعددية الحزبية وذلك في عام 1991 م ويرتبط التحول من أعلى بوجود قادة إصلاحيين [1].

2- التحول عبر التفاوض:.

هذا النوع يحدث نتيجة للدخول في حوار مع القوى السياسية والإجتماعية الموجودة في الساحة ويكون الهدف هنا الوصول إلى قواعد تفيد تنظيم اللعبة السياسية بحيث تعمل على القضاء على النظام السلطوي ، وإستبداله بنظام ديمقراطي .

3 - التحول الشعبي .

وهو نوع من التحول يحدث نتيجة لضغوط شعبية على النظام الحاكم يأخذ جملة من الأشكال أبرزها المعارضة العلنية وبروز التظاهرات الشعبية في الشوارع والإضرابات عبر نقابات العمال وتعطيل الحياة المدنية وغيرها من مظاهر التعبير الشعبي .

وقد تباينت الأراء حول طبيعة التحول الديمقراطي بكونها عملية تطبق القواعد الديموقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق فيها من قبل أو إمتداد هذه القواعد لتشمل أفراد وموضوعات لم تشملهم من قبل ، إذا هي عملية إجراءات يتم إتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر .

ولعل هذه رؤية يمكن أن تقود إلى أن عملية التحول الديمقراطي عملية تتصف بالمرونة من خلال تعاملها مع الواقع بالتدرج وفقاً لواقع الحال ، وبالتالي تعمل على الإحلال من خلال مراحل متعددة إلى أن تصل مرحلة التحول الكامل وإن كان التحول الديمقراطي بأشكاله الثلاثة السابقة لابد أن يمر بثلاث مراحل على النحو التالي:ـــ

المرحلة الأولي : ـــ

مرحلة الإستعداد والقابلية للتحول الديمقراطي وهى مرحلة عادة ما تتسم بأنها غالباً ما تكون حادة الصراع السياسي والإجتماعي من خلال ظهور معارضة قوية لنظام حكم غير ديمقراطي سائد .

---

[1] . بدر الدين حسين علي أحمد . متحديات التحول الديموقراطي أفريقيا لسودان نموذجاً . الراصد 2009 ص 26-30

المرحلة الثانية : ــــ

مرحلة لتبلور إجتماع بضرورة حدوث التحول الديمقراطي وهي المرحلة التي تبدأ من خلال المطالبة بالإصلاحات السياسية ثم البحث بعد ذلك عن الأوعية السياسية التى تتناسب والديمقراطية سواء كان ذلك على صعيد إنشاء برلمان أو الدعوة لوجوده أو تفعيل البرلمان الموجود والنهوض به بحيث يتفق والواقع الجديد .

المرحلة الثالثة : ــــ

مرحلة تأمين التحول الديمقراطي من خلال إرساء مجموعة من القواعد والممارسات التى تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية وتنمى الثقافة السياسية والديمقراطية. ولعل هذه المرحلة هى مرحلة العمل على إيجاد استقرار سياسي. ويتم ذلك من خلال الاعتقاد التام فى شرعية النظام الديمقراطي البديل عبر إعتقاد شعبي عام بأن الديمقراطية هي النظام المناسب للحكومة كما أنه يتعين على الحكومة فى هذه المرحلة إتاحة الحريات الصحفية وعدم إحتكار أو مصادرة الأجهزة الإعلامية ورعايتها للانتخابات الدورية تحت إشراف الجهاز القضائي مع إتاحة الفرصة للمشاركة السياسية دون وضع قيود على الممارسة السياسية . ولابد للنظام أن يعمل على نشر ثقافة الديمقراطية من خلال بذر روح التسامح وقبول الآخر والوسطية والإعتدال. وأهم متطلبات هذه المرحلة هى إيجاد دستور مكتوب لتحقيق التماسك الديمقراطي بالرغم من أن هذه المراحل تكون مطلوبة على أشكال التحول الديمقراطي الثلاثة إلا أننا نجد أن مراحل التحول بالنسبة للنظام السلطوى تتخذ مراحل أكثر تعقيد من المراحل المذكورة بإعتبار أن التحول من نظام سلطوي دائماً ما تصاحبه إزدواجية وتدخل فى شكل مؤسسات الحكم القائمة.

مراحل تحول النظام السلطوي : ــــ

المرحلة الأولى : وهى مرحلة القضاء على النظام السلطوى وذلك من خلال إتاحة المزيد من الحريات سواء على مستوى التعبير أو التنظيم أو الممارسة السياسية وهى تقابل مرحلة الإستعداد والقابلية للتحول فى الأشكال الأخرى .

المرحلة الثانية : مرحلة إتخاذ القرار بالتحول نحول الديمقراطية وإتخاذ مثل هذا القرار فى الأنظمة السلطوية إما أن يحدث نتيجة لوجود عناصر إصلاح فى السلطة أو خوفاً من فقدان نظام الشرعية من خلال الضغط الشعبي ومقدرة المعارضة على قيادة وتوجيه تيار التغيير .

المرحلة الثالثة : مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي وأهم سمات هذه المرحلة هى دعم المبادئ الديمقراطية من قبل النظام السلطوي وتشجيع المشاركة السياسية والعمل على تغيير الأهداف والمؤسسات لتتكيف مع الواقع الديمقراطي.

المرحلة الرابعة : هى مرحلة النضج الديمقراطي وفيها تسود الديمقراطية إنطلاقاً من سيادة الحريات والمساواة وحق الشعب فى ممارسة سلطاته فى التغيير والتداول السلمي للسلطة وهي مرحلة غالباً ما تختفي فيها المؤسسات التابعة للنظام السلطوي بالرغم من إحتفاظ العديد من جماعات النظام السابق بمواقع داخل النظام الجديد .

ويرى جليرمو أو دنيك وفيلب اشميتز أن عملية التحول الديمقراطي لابد لها أن تمر بمرحلتين هما التحول نحو الليبرالية ومن ثم التحول نحو الديمقراطية وهى فى المرحلة الأول يمر فيها النظام بمحاولته للتحول بإتجاه الديمقراطية وبالتالي تشكل مرحلة إنتقالية.

وقد يتحول من خلال إتجاه النظام من حكم تسلطي إلى حكم ديمقراطي وهي تعني بالضرورة تخلي النظام السابق عن أهدافه وشكله التنظيمي وشكل المؤسسات الموجودة والعمليات السياسية تتم عبر هذه المؤسسات .

ويمكن أن نلخص :

بأن التحول الديمقراطي هو عملية ذات طبيعة إنتقالية تعمل على الإنتقال من نظام قائم إلى نظام آخر يعترف بالتعددية السياسية كأساس للتداول السلمي للسلطة ويؤمن بضرورة وجود معارضة للنظام الحاكم كما إنه لا يضيق بالرأى الآخر فى إطار سعيه لتوسيع دائرة الحريات وكفاءتها للجميع على قدم المساواة عبر إتاحة حرية التنظيم والتعبير بل والمشاركة فى مناقشة كافة القضايا المتعلقة بشأن الدولة. فهو يعمل على إعطاء الشعب حرية المشاركة لممارسته سلطاته فى تغيير الحكومة القائمة بالطرق السلمية عن طريق إنتخابات دورية ونزيهة وتعطي الديمقراطية الشعب حق مراقبة الحكومة وبالمقابل يتمتع الحاكم بطاعة الشعب. وهذه العلاقة ما بين الشعب والحاكم يمكن أن تقود إلى حل جميع المشاكل الداخلية التى تواجه النظام القائم بالطرق السلمية . فطبيعة التحول الديمقراطي تحدث تدريجياً لأنها تتعلق بتحولات فى المؤسسات والأهداف والأبنية ، أن التحول الديمقراطي يعني إقامة نظام سياسي ديمقراطي غير أنه في الواقع يصبح عملية عالية التعقيد من الصعب الإلمام بجميع إبعادها وجوانبها المختلفة وبالتالي فإن تحقيقها يصبح أكثر تعقيداً .

آليات التحول الديمقراطي :

أن عملية التحول الديمقراطي فى أي دولة لابد لها من أن تستخدم آليات تتناسب وواقع الدولة المراد إحداث التحول فيها. ولذلك غالباً ما يكون هنالك إختلاف فى الآلية من واقع لأخر وهذا الأمر مرتبط أيضاً بنظام الحكم القائم ولكن يمكن حصر هذه الآليات فى أربعة صور معينة على النحو التالي:

أولاً : القيادة السياسية :

تشكل القيادة السياسية عاملاً هاماً فى عملية التحول الديمقراطي حيث أن إتخاذ القرار بإتجاه التحول يحتاج دائماً لوجود قيادة ماهره تؤمن بما تتخذه من قرار وتعمل على الموافقة عليه فى مواجهة المعارضين. ويصبح من المهم للغاية أن تعمل هذه القيادة على رفع درجات المشاركة السياسية فى عمليات صنع القرار وتوزيع الموارد الإقتصادية.

ثانياً : الأوضاع الإقتصادية :

ترتبط عمليات التحول الديمقراطي بعمليات الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بإقتصاديات الدول ولإحداث عملية التحول الديمقراطي التي لا يمكن أن تتأتى فى ظل أوضاع إقتصادية متردية بإعتبار أن الأوضاع الإقتصادية حينما تصل مرحلة التردي دائماً ما تؤدى إلى إهتزاز شرعية الأنظمة السلطوية القائمة ، وذلك حينما تعجز هذه الأنظمة عن توفير المتطلبات المجتمعية فى حدها الأدنى والأمثلة على ذلك لا تحصى بالدول الأفريقية.

ثالثاً : المجتمع المدني :

يتكون المجتمع المدني من منظمات ذات مصالح ذاتية تعمل عدد من الآليات على حماية هذه المصالح مثل السلطة القضائية إذا كانت تتمتع بإستقلالية تامة إضافة إلى الصحافة الحرة ، إذا توفر لها مناخ الحرية الكاملة لممارسته دورها السلطوى باعتبارها السلطة الرابعة وهذه الحماية تشكل من خلال منع الدولة من التدخل المباشر فى شأن هذه الجماعات ويعرف المجتمع المدني من خلال علاقته بالدولة وعبر التظاهرة خارج إطار الدولة الرسمي ويشكل المجتمع المدني الفاعل حاجز صد بين الدولة وإلى ما يسوء للسلطة تجاه رعاياها. وبعد تمكين وتقوية المجتمع المدني ليكون من أكثر الوسائل فعالية للسيطرة على سوء استغلال سلطة الدولة ، ومحاسبة المواطنين للحكام ولإقامة أسس الديمقراطية المستقرة .

رابعاً : التحول الديمقراطي فى المحيط الإقليمي :

يقصد بذلك أن نجاح التحول الديمقراطي فى الدول المجاورة لابد له من أن يشجع الجماعات والأحزاب القائمة فى الدولة على المطالبة بإجراء تحولات ديمقراطية مماثلة والشاهد فى ذلك أن الموجه الديمقراطية فى أصلها تبدأ من خلال نجاح الديمقراطية فى دولة ما. ومن ثم بدأ التفكير فى بقية الدول بالتحول نحو الديمقراطية على غرار تلك الدول حيث ظهرت أثر النماذج الناجحة فى التجربة الديمقراطية والتي ظهرت عام 1990 فى حالات بلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا والبانيا وأن ما يجعل هذه الآلية الأكثر فاعليه هو التقارب الثقافي والجغرافي وربما التداخل الإثني بين الدول المجاورة. كل هذه الأشياء تعزز من المطالب بالإتجاه نحو الديمقراطية بعد نجاحها فى أي دولة من دول النطاق الإقليمي. وتشكل التجربة الأوروبية مثالاً واقعياً على ذلك من خلال كسرها للقيد الشرقي والسوفيتي وتوجيه دولها بالإتجاه نحو الديمقراطية لتنتهي بذلك شمولية أمتد أجلها .

وهذا الوضع يجعل آلية التحول الديمقراطي فى مثل هذه البلدان مفتوحة نسبة لتداخل حشد من الأسباب منها الإخفاف السياسي المرتبط بمثل النخب السياسية فى إنجاز الحد الأدني من التنمية السياسية بالرغم من محاولاتها المتكررة فى الإبتعاد عن العنف فى الممارسة السياسية. وهذا الوضع يعمل على سد الأفق السياسي وفيه تحاول النخب السياسية البحث عن بناء شرعية للنظام عبر المدخل الديمقراطي فيصبح شروط قيام التحول الديمقراطي تختلف عن الشروط المألوفة لأنها نشأت تحت وطأة الإخفاق السياسي .

ومع إستصحاب الواقع الذي يمكن أن تنشأ فيه هذه العملية إذ يمكن القول بأن عملية التحول الديمقراطي من حيث المضمون واحدة ولكن من حيث الممارسة والأشكال والآليات المستخدمة المتعددة فإنها مرتبطة بالواقع الذى تحدث فيه .

المبحث الثالث:

النتائج و الخاتمة و التوصيات

اولاً : النتائج :-

بإندلاع النزاع في أحدث دولة في القارة الأفريقية جنوب السودان , والتي إنفصلت في العام 2011م عن السودان تمضي القارة الأفريقية في تأكيد أنها اكثر القارات هي التي تشهد نزاعاً وحروب أهلية وكذلك دولها التي إحتلت مراتب متأخرة من التصنيف العالمي في مختلف مجالات الحياة التي أصبحت شديدة التعقيد مما ولد أحقاداً متراكمة وإنقسامات هددت فرص القارة في الإستقرار والنمو وأدت إلى الحالة الراهنة وخرج الباحث بالنتائج الأتية :

- ❖ هنالك أكثر من تفسير موضوعي يمكن عن طريقه كشف العوامل التي تقف خلف إستمرار النزاعات لفترات طويلة .
- ❖ الحرب والنزاع تشكل شكلاً معقداً و متنوعاً لابد من دراسة أسباب النزاعات والوصول إلى حلول عميقة وفهم عوامل وسياسات ودرجات تفاعلها المختلفة التي تمثل أسباباً أساسية للنزاعات .
- ❖ عدم اختزال شبكة العوامل الأساسية للأزمات في القارة الأفريقية بسبب الاستعمار أو التهميش وحده بل هنالك عوامل أخرى لها نفس الأهمية وهي مرتبطة ومتداخلة سياسياً واقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً ودينياً ويختلف الوزن النسبي لأهمية هذه العوامل من حالة لأخرى .
- ❖ بروز مجموعات من النخب السياسية المتعلمة التي تقود المجموعات المتحاربة ونشوء ظاهرة أمراء الحرب والمرتزقة .
- ❖ أثر الدور الخارجي تأثيراً سلبياً في نزاعات القارة بصورة كبيرة وتدخله لصالح طرف دون الأخر .

❖ ضرورة الحاجة إلى تأسيس مفاهيم حول قضايا التهميش – النزاع – المركز – الهامش حتى تسهم في الحد من أسباب النزاعات .

❖ الانقسامات العرقية التي شهدتها الدول موضع الدراسة أفضت أحداث عنف ثالث في الاقتصاد والبنية الأساسية لهذه الدول .

❖ غياب الديمقراطية يمثل سبباً أساسياً للنزاعات وهو عامل مشترك وغياب الشفافية في إطار لايسمح بتدفق المعلومات وتداولها في الدولة وهروب رؤوس الأموال وإرتفاع درجة المخاطر وأخفاق عمليات التحول الديمقراطي في تحقيق الإستقرار ازدياد حدة النزاعات وتفويض الإستقرار الداخلي .

❖ ضعف وهشاشة المؤسسات داخل دول القارة الأفريقية وانهيار الهياكل الإقتصادية والإدارية فالدولة محورية في قضايا التكييف العرقي وتجنب الصراع فضعف مؤسساتها وهشاشتها يساعد في إستمرار النزاع داخلها .

❖ الحاجة إلى مؤسسات فاعلة ترتفع بدول القارة النضج السياسي والتخطيط الإقتصادي والتنمية البشرية واعداد إنسان أفريقيا لعصر ثورة المعلومات لا إلى عصر القبيلة والجماعة العرقية .

❖ مصادر وعوامل النزاعات تعمل في تكامل وإعتماد متبادل مع بعضها البعض وتتداخل وتنتقل عبر المراحل وإنطلاقاً من هذه الحقائق المهمة فقد إتخذ الباحث دراسات الحالة لبعض نماذج الدول في القارة لإيجاد أوجه الشبه والإختلاف في حالتها المختلفة ودراسة العوامل الداخلية والخارجية ومتابعة تطور الظاهرة ووصولاً لأثارها.

ثانياً : الخاتمة:-

تشكل ظاهرة النزاعات والحروب الأهلية في القارة الإفريقية منذ أواخر الثمانينيات وحتى الآن ظاهرة خطيرة لها جذورها التاريخية ومحدداتها الجغرافية والثقافية والاقتصادية والسياسية حيث تواكبت مع انهيار الحرب الباردة والتوجه نحو آليات السوق الاقتصادية والتحدي الديمقراطي سياسياً والتوجه نحو العولمة .

النزاعات والحروب الأهلية الناجمة عن المواجهات العرقية لا تعتبر ظاهرة جديدة بل تعتبر امتداد لما شهدته القارة قبل الاستقلال وما بعده والذي شهد انفجارا في العديد من دول القارة وانتهى بانفصال بعض الدول وانهيار البعض الآخر .

حيث أن الحرب في كل مكان لها تكلفة عالية على المستويين الاقتصادي والانساني، وقد اظهرت التقديرات أن السودان قد أنفق على حرب دارفور من الناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات الحرب ، ويشتمل هذا على بليون دولار وخسائر في الانتاجية فقدها النازحون عن أراضيهم داخل دارفور وصورت خسائر في المدخرات الحياتية فقدها القتلى في الحرب وخسائر نتجت عن الأضرار البنية الاساسية.

هدفت الدراسة إلى استقصاء الظاهرة من حيث النشأة والتطور وإيجاد العلاقات وديناميت النزاع وتحليلها واستعراض أصولها والتعريف في مفهوم والبحث في أبعاده والاهتمام الدولي بها.

خلصت الدراسة إلى أن آثار هذه النزاعات والحروب الأهلية قد أقعدت القارة الأفريقية ودولها عن إلحاق بدول العالم الحرب والنزاع تشكل شكلاً معقداً و متنوعاً لابد من دراسة أسباب النزاعات والوصول إلى حلول عميقة وفهم عوامل وسياسات ودرجات تفاعلها المختلفة التي تمثل أسباباً أساسية للنزاعات حيث لعب الدور الخارجي عاملاً سالباً في هذه الظاهرة أدت هذه النزاعات الي نتائج وخيمة من انتشار اللاجئين والنازحيين وتدمير البنية التحتية وظهور ظواهر سالبة أثرت علي مستقبل الدول التي دارت فيها هذه النزاعات .

وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى الأتي :

- رغم أن الملايين من الضحايا والنازحين واللاجئين إلا أن المعرفة محدودة وفقيرة جداً بطبيعة هذه النزاعات وأسبابها الموضوعية وإستندت إلى التحليلات الأثنية والتمايز السلالي والديني والبعد الإستعماري و لم تتوصل إلى فهم هذه الظاهرة بعمق مشترك بين الدول المختلفة و لم توفق العديد من الدراسات في تقديم مساهمة ذات قيمة في مجال النزاعات فضلاً عن ذلك لم يستفاد منها بالصورة المطلوبة مثلما في المؤسسات الغربية والجامعات التي

تجري بحوث ودراسات لإتخاذ القرارات وتأسيس مراكز لهذه النزاعات رغم البعد الجغرافي والإقليمي عنها وهو دور كان أولى به دول القارة الأفريقية ومؤسساتها .

- المحاولة في إيجاد عوامل مشتركة وتوفير الأطر المنهجية والنظرية لدراسة الظاهرة وإستقصاء الأسباب أولت الرسالة تركيزاً أكبر مع دراسات حالات الدول المشار إليها وهي عانت ولاتزال تعاني من الحروب الأهلية وأثارها والتي إنطلق الباحث من الفرضيات التي تتمثل في :
- وجود علاقة ارتباطية بين الإستعمار الأوربي والإنقسامات الإثنية وسياسات ونظم مابعد الإستعمار وأثبت الباحث هذه الفرضية بعلاقة الإستعمار في تشكيل حدود القارة الأفريقية وتركه لمؤسسات تدير مصالحه وموروثاته مع غياب العدالة في توزيع السلطة والثروة مما أوجد حالات من النزاعات والحروب الأهلية المستمرة وأن هذه الحروب ليست طارئه ولكنها ظاهرة مستمرة ترتبط بسياسات تاريخية متنوعة ودولة ما بعد الإستعمار والتي ورثت تقسيماً إستعمارياً على أساس الحدود وأنماط ودولة مابعد الإستعمار كان لها خدمة الاستعمار نفسه ولعبت الحدود الجغرافية التي لم تؤخذ في الاعتبار ضد المجموعات التي أدت إلى الصراع بين معظم دول القارة .
- اختلال معايير توزيع السلطة والثروة في الدول المشار إليها وبالتالي أثبتت فرضيات الدراسة أن الإستعمار الأوربي قد وضع جذور هذه الحرب وكذلك عدم العدالة في التوزيع العادل وتعدد الجماعات داخل دول القارة فالصراع حول الموارد توجد به دلائل عديدة وتركز اندلاع النزاع في الأقاليم الغنية بالثروات والتي كان معدل إندلاع النزاعات والحروب الأهلية بها اكبر من الدول الفقيرة نسبياً .
- إن المتغيرات الداخلية أدت إلى دور محوري كذلك في نشوب وإستمرار هذه الحرب وأن العوامل الخارجية ليست وحدها التي صنعت هذه النزاعات .
- هنالك دوافع وراء نشوب الحروب والمتغيرات التي وفرت هذه الأرضية لإندلاع وإستمرار النزاع مع دراسة الأسس التاريخية للحروب الأهلية والتمييز بها وكذلك الآثار التي ترتبت عليها هذه الحروب التي أقعدت بدول القارة في اللحاق برصيفاتها وأن دراسة هذه الفرضيات لا ترجع إلى التحليل التقليدي لتراكم الأحقاد والإنقسامات بل يمكن أن تكون مصدر قوة في المستقبل .

- وجود ارتباط بين موارد القارة وطول أمد النزاعات وتشجيع فاعلين من الخارج للمجموعات المسلحة حتى يتثنى لهم جني الأرباح من هذه النزاعات وهو أمر لايمكن الجزم على إطلاقه ولكنه كان سبباً رئيسياً لاندلا ع الكثير من النزاعات الداخلية .
- عجز النظم الحاكمة في التعامل مع ظاهرة النزاعات والحروب الأهلية لفسادها وتحيزها لجماعة دون الأخرى ولاتساع رقعة دول القارة وتخلف وسائل الإتصال والمواصلات والتواصل فيها .
- أحدثت الحرب آثاراً كبيرة على مجتمعات كثيرة وليس عرقلة جهود التنمية وحدها فإنما إنعكس على السلوك الإجتماعي والشعور المشترك بالهوية المتدنية .
- حرمت النزاعات والحروب المواطنيين من الخدمات الأساسية وإزداد عدد المرضى والمعاقيين واللاجئين والنازحين وأحدثت تدميراً في البنى التحتية والإقتصاد والهجرة والتأثير السالب على القيم وعلى مستوى معدل نمو النشاط الإقتصادي والتغييرات الهيكلية في الأنشطة الإنتاجية وسيادة أنماط الإنتاج البدائي وإنتشار ظواهر التهريب وتدهور الخدمات العامة وإنخفاض مستوى دخل الفرد .
- أكدت الرسالة خطورة ظاهرة النزاعات والحروب الأهلية من حيث إنتشار نطاقها وتجددها إلى آثارها المأساوية على مختلف الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية والإنسانية .
- رغم التشابه الكبير إلا أن التباين ظاهراً بتطور النظام الدولي الجديد ما بعد الحرب الباردة والإستقطاب الحاد وشكل الحروب الجديد التي اندلعت في القارة .
- تفاقم مستويات العنف والصراع المسلح في بلدان القارة ووقوع موجات جديدة من العنف وإنهيار آليات الضبط والسيطرة والإنتشار الإقليمي لدول الجوار لتشابه الظروف والتحديات حيث يمثل إنهيار الدولة أو إنفصالها حالة تغري كثير من المجموعات المسلحة لمنازعة الدول والإحاطة بالنظم القائمة وتأسيس حالة جديدة وإشاعة الفوضى والصدام..
- نشوء ظواهر للمرتزقة وأمراء الحروب والإنتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان حيث أضحى الإنتهاك سبباً واثراً لهذه الظاهرة وتساهم في إطالة أمد الحروب والنزاع الداخلي وينظر للإنتهاكات بأنها نتيجة وسبب أيضاً في اندلا ع الظاهرة .

- ساهمت الحرب والنزاعات في التحول الديمقراطي في دول القارة والتي كانت شرطاً لأزماً في التحول وإدخال إصلاحات ديمقراطية وسياسية لإعادة التكييف للمجتمع ولكن التحول ليس كافياً وحده ولا يضمن وحدة إحتواء التناقضات الداخلية .
- إزدياد أعداد اللاجئين بسبب الحروب – والروح الانتقامية التي يحملها هؤلاء بسبب الأوضاع الإنسانية الصعبة حيث أضحت القارة اكبر مستودعاً للاجئين والنازحين والمهجرين قسرياً .
- أدت ظاهرة الحرب الأهلية إلى زيادة تهميش دور القارة السياسي والإقتصادي والإجتماعي وجعلها في موخرة دول العالم .
- ظهور نمط الدولة المنهارة جراء النزاعات والحرب الأهلية (الكونغو – ليبيريا – الصومال) ونتيجة لهذه الصراعات حصلت نخب محلية على موارد كبيرة عمليات السلب والنهب وغياب القانون والإحباط المتزايد لمجموعات السكان داخل القارة وأن تكون هذه التنمية متوازنة .
- تغير الأسباب البيئية والتنافس على الموارد الطبيعية والسعي نحو السلطة عامل متقدماً في التسبب في الظاهره وإندلاعها .فغالبية الحروب والنزاعات كانت نتاجاً للتنافس على الموارد والأراضي رغماً انها عرفت بصراعات أثنية (حروب النفط – جنوب السودان – الماس – المياه) .

ثالثاً: التوصيات :-

توصي الدراسة بالآتي :

1. ضرورة مواجهة الأسباب الحقيقية لظاهرة النزاعات والحروب الأهلية ومشاركة جميع الأطراف والقوى المعنية داخل دول القارة وخارجها في تحقيق الهدف .
2. بناء دولة المواطنة في إطار سياسي ملائم يسمح بمشاركة عادلة في السلطة للجماعات المختلفة وثقافتها والحسم في وجود سياسات تمييز ضدها وضرورة مشاركتها وفي مقدمتهم حاملي السلاح .

وصدق الدكتور سالم احمد سالم الأمين العام الأسبق لمنظمة الوحدة الأفريقية عندما قال في ديسمبر 1996 .

3. السعي لإيجاد وتطوير صيغ سياسية تجنب إستبعاد الأقليات العرقية الصغيرة وتحقيق نوع التعاون بين المجموعات
.
4. إعتماد الفدرالية الموسعة كأحد الصيغ التي تحقق التقدم والرقي السياسي والإجتماعي وإعتبارها محوراً هاماً .

5. تحقيق المصالحات الداخلية ومعالجة الضرر الذي لحق بالمجتمعات وضرورة مساهمة المجتمع الدولي في ذلك . وعقد برامج محلية لتقوية مستلزمات الأمن الإجتماعي .
6. الاهتمام بالموارد وضرورة إحسان إدارتها وتوزيعها إجتماعياً كانت أو إقتصادياً وأن تكون التنمية المتوازنة هي الأساس .
7. ضرورة وجود حد أدنى من الإجماع بين مختلف المجموعات الأفريقية والنخب بها لمنع إنفجار النزاعات والحروب الأهلية .
8. الإهتمام بالتعليم فهو أكثر الوسائل ملائمة لتقرير التفاهم والتسامح ويخلق شعوراً بالهوية الوطنية .
9. تقوية أليات التدخل الأفريقي التي تواجهها العديد من الصعوبات والعراقيل لمواجهة تحديات النزاع داخل القارة الأفريقية .
10. ضرورة قيام المجتمع الدولي بمسئولياته في الإهتمام بالقارة الأفريقية ومعالجة قضاياه المختلفة وعلاج الجذور الإقتصادية والسياسية والإجتماعية الأكثر عمقاً للنزاع وضرورة إعتماد التنمية الوقائية كأحد الحلول للظاهرة.
11. الدعوة لإبتكار نظم جديدة تتفق مع ظروف القارة وتعزيز هوية الإنتماء (ثقافياً وإجتماعياً) وإعتماد النظم الفدرالية لتنوع القارة ومكوناتها والإعتراف بالتعدد الإثني والثقافي في القارة واعتباره عاملاً مساهماً .
12. ضرورة قيام تكتلات إقليمية وقارية إقتصادية وتطوير العلاقات بين المجموعات الإقليمية للحد من ظواهر النزاع علي الحدود ولخلق المزيد من التفاعل بين المكونات .
13. لابد من إيجاد حلول متكاملة لقضايا بما في ذلك بناء دولة المواطن وضرورة وجود الحكم الرشيد عن طريق الديمقراطية في دول القارة والتداول السلمي للسلطة بشفافية .
14. الإهتمام بتطوير ورفع وعي منظمات المجتمع المدني للقيام بأدوراها خاصة في عمليات المصالحة وبناءالسلام وتسويات وتخفيف حدة النزاعات والمساعدة في بناء بيئة ملائمة لتنظيمات المجتمع المدني وإيجاد أدوارها .
15. الإهتمام ببناء مراكز لدراسات النزاع والسلام داخل دول القارة الأفريقية للقيام بأدوراها في تحليل ظواهر الحروب الأهلية في القارة .

16. المشاركة المتوازنة لكافة النخب حتى تعكس التنوع في المجتمعات الأفريقية .

17. الانتباه من دول القارة للتحولات الداخلية التي أفضت إلى إنقسام الدول إنشطارها وإنهيار الدول .

18. يعتبر الإستقرار هو الهدف السامي لجعل الناس يعملون في إنسجام لتكامل جهودهم بدلاً من الصراع والإنقسام ذلك الإستقرار لايمكن الوصول إليه دون مواجهة مباشرة للقضايا الأساسية مثل المجاعة المتزايدة والتوافق على حل النزاعات وتحسين أدء الإقتصاد في القارة ومعالجة ديونها في حروب لايمكن لطرف أن ينتصر فيها .

19. هنالك مطالب قابلة للتفاوض بشأنها مثل السعي للإستقلال أو الإنفصال عن والدولة أو الحصول على الحكم الذاتي لذلك لابد من تطوير المعايير الخاصة بالمعاملة المتساوية لكل الجماعات داخل الدولة .

20. التأكيد على تكتلات إقليمية تشكله مجموعات متقاربة ومتجانسة داخل دول القارة مما يخفف من النزاعات بعرضها في إطار إقليمي مؤائم .

21. ضرورة قيام المجتمع الدولي بمسئولية نحو تحقيق تنمية حقيقته في أفريقيا والقضاء على أسباب التوتر الإقتصادي والإجتماعي كالفقر والبطالة وسوء مستويات المعيشة .

22. الاهتمام بالتعليم فهو أكثر الوسائل ملائمة لتعزيز التفاهم والتسامح ويخلق شعوراً بالهوية الوطنية وتأكيد الدور الفاعل لأجهزة الاعلام .

المصادر و المراجع:–

أولاً المصادر :

1) القرآن الكريم.

ثانياً : المراجع

أ/ المراجع العربية

1-أحمد ابراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا، مركز الدارسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة 2001م.

2- أحمد وهبان ، الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر ، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999م .

3- عبد العزيز شاهين ، الصراع القبلي السياسي في مجتمعات حوض النيل ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب 2011م

4- حسين توفيق إبراهيم "ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية " مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1999م ص .

5- فريدريك معتوق ــ م . س . ذ

6- سام 200 – امو – تحدي الاثنية والنزاعات في افريقيا .

7- تيد روبرت جار ، م.س.ذ.

8- جيمس سكارليت ، الصراع الطائفي والتنافس على النفوذ فى إفريقيا جنوب الصحراء ، فى تيد روبرت جار ، م.س.ذ

9- شارل زورغيب ،م.س.ذ

10. السيد فليفل ، الجذور التاريخية للحرب الأهلية الإنجولية فى الهيئة المصرية للكتاب .

11. إسماعيل وفاء ، المشكلات العرقية في أفريقيا الإستوائية هل يمكن حلها .

12. بورندي ، ماذا بعد الإنقلاب العسكري ، ترجمة سرور محمد ، الثورة (بغداد).1987

13. نادر السيوفي ، حروب الموارد في أفريقيا ، مكتبة الشريف الإكاديمية ، الشريف الاكاديمية ، الخرطوم 2008 .

14. صلاح الدين حافظ ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي ، سلسلة عالم المعرفة ، 49 ، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والآداب .1982

15. نبيهة الأصفهاني ، (طريق جيبوتي) إلى الإستقلال السياسة الدولية العدد 47، 1977م.

16. أبيل الير ، قضايا الحرب والسلام في جنوب السودان ، ترجمة هنري ريا ض ، مطبعة دار الليل ، بيروت .
17. عبده مختار موسى ، مسألة الجنوب ، مهددات الوحدة في السودان ، مركز الوحدة الوحدة العربية .
18. عبدالعزيز راغب شاهين،الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل .
19. أحمد فهمي الأمين،الأمين أحمد، دارفور الحقيقة المغيبة .
20. محمد إسلام ، تاريخ الحرب الأهلية وكيفية الخروج منها .
21. سامي منصور ، نيجيريا ، عملاق إفريقيا التائه (القاهرة ، دار المعارف ، بدون تاريخ).
22. . إلهام محمد على زهني ، جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الإستعمار الفرنسي ، 850ــ 1982 ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، 1988 .
24. . صلاح الدين حافظ : صراع القوى العظمي (الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) يناير ،1982.
25. الثروات الإفريقية إلى أين ؟ آفاق إفريقية القاهرة ، الهيئة العامة للإستعلامات ، المجلد الأول ، العدد الرابع ، شتاء 2000 ــ 2001 .
26. خليل العناني ، العوامل الداخلية لتأكل مؤسسة الدولة في إفريقيا ، آفاق إفريقية ، المجلد الثاني ، العدد السادس ، صيف 2001 .
27. محمد عمر بشير ، مدخل إلى علم السياسة ، دمشق ، دار دمشق للنشر والتوزيع ، د.ت .
28. يواقيم رزق مرقص ، تطور نظام الإدارة فى السودان ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1984م .
29. فائز عمر محمد ، العون الإنساني في إفريقيا ، الخرطوم ، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا ، 2005م .
30. عبد الغفار رشاد ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي ، المنصورة دار الأصدقاء للطباعة والنشر ، 2003 .
31. بدر الدين حسين علي أحمد . تحديات التحول الديموقراطي أفريقيا السودان نموذجاً . الراصد 2009 .

ب-مراجع عربية متخصصة :

1. عبدالقادر زريق المخادمي – النزاعات في القارة الأفريقية ، إنكسار دائم وإنحسار مؤقت – القاهرة – دار الفجر للنشر 2005م –

2. محمد أحمد عبدالغفار ،فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دار هومة .
3. الطيب حاج عطية وفريد أبريت، مدخل المفاهيم وآليات حل النزاع، مطبعة الخرطوم 2002م .
4. محمد أحمد عبد الغفار ، فض النزاعات فى الفكر والممارسة الغربية ، الكتاب الأول ، الخرطوم دار عزه للنشر 2011م .
5. صلاح حليمة ، النزاعات الأريترية الأثيوبية السياسة الدولية ،أبريل 1999م .
6. أسماء حسين محمد (أسواق العنف) إطار تحليلي للصراعات المعاصرة (الكنغو الديمقراطية نموذجاً) .

ج- الأبحاث والدراسات والتقارير والمقالات :

1. حسن سيد سليمان ، النزاعات في أفريقيا ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي التداخل والتواصل في أفريقيا ملتقى الجامعات الأفريقية بجامعة أفريقيا العالمية ، الكتاب الثالث، دار جامعة أفريقيا للنشر يناير 2006م .
2. التداخل والتواصل ــ أوراق المؤتمر العلمي لملتقي الجامعات الإفريقية ، الكتاب الثاني ، يناير 2006م
3. محمد سليمان محمد – السودان حرب الموارد والهوية.
4. أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية : الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا 29 ــ 30 مايو 1999 مطبعة جامعة القاهرة 1999.
5. إبراهيم نصر الدين ــ إشكالية الدولة في إفريقيا : القاهرة ــ مركز البحوث والدراسات السياسية العدد 30 .
6. حمدي عبد الرحمن ــ مشكلة جنوب السودان ــ دراسة فى الأطر التاريخية وديناميات الصراع ــ الهيئة المصرية للكتاب مصر وإفريقيا ، 199 .
7. الشبكة الدولية للمعلومات ــ مقال بعنوان الحرب الأهلية فى إفريقيا .
8. صبحي قتضوة ، العنف الإثني في رواندا دنياميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي ، ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى ، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة،2002 .
9. الآثار الإقتصادية لكارثة الصراعات القبلية في دارفور الكبرى ، جامعة أفريقيا العالمية، ، بحث ماجستير غير منشور،2004م .
10. الهيئة القومية للإعلام والإنتاج الفني مشكلة الجنوب والجهود نحو السلام 1994/5/13 .

11. أحمد وهران ،الصراعات العرقية ، واستقرار العالم المعاصر ، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية ، دار المعرفة الجامعية ، الجديدة للنشر والتوزيع،1988م.
12. محمد عاشور المصري ، الحدود السياسية وواقع الدول في إفريقيا (القاهرة مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، سلسلة دراسات إفريقية .
13. مصطفي علوى ، أزمة قارة ، دراسة في العلاقة بين أزمات التنمية الداخلية والسلوك الدولي في القارة الإفريقية (القاهرة دار الثقافة للطباعة والنشر 1986) .
14. حمادي عبد الرحمن حسن ، قضايا فى النظم السياسية الإفريقية ، القاهرة ، مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، سلسلة دراسات إفريقية رقم 52 ، 1998.
15. أسامة الغزالى، تفاصيل نشأة الأحزاب السياسية فى إفريقيا والعالم الثالث ، حرب الأحزاب السياسية فى العالم الثالث، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرف ، العدد 117 ، سبتمبر1987م .
16. عزيزة محمد، التكلفة والآثار الإجتماعية والإقتصادية للصراعات والحروب الأهلية وإنعكاساتها على البيئة البشرية في أفريقيا، أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية للصراعات والحروب الاهلية في افريقيا، 1999م، جامعة القاهرة مركز البحوث والدراسات الافريقية .
17. صبحي قنصوة ، العنف الإثني في رواندا ، القاهرة ، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية ، سلسلة دراسات مصرية إفريقية ، العدد 2 سبتمبر 2001 .
18. التقرير الإستراتيجي السنوي للعام 2011، مركز دراسات الشرق الأوسط وافريقيا .
19. عزيزة بدر ، التكلفة والآثار الإجتماعية والإقتصادية للصراعات فى الحروب الأهلية وإنعكاساتها على البيئة والتنمية البشرية في إفريقيا ، فى معهد البحوث والدراسات الإفريقية

رسائل وكتب :

1. جلال تاور كافي – عقيد شرطة – الإستراتيجيات العالمية وأثرها علي صراع القرن الأفريقي والأمن في السودان – بحث لنيل زمالة أكاديمية الشرطة العليا – الخرطوم 1996م
2. شرف الدين بانقا، النازحون وفرص السلام، بالتركيز على ولاية الخرطوم، كتاب منشور، جامعة أفريقيا العالمية، 2001م .
3. حسان عطية موسى، النازحون من الداخل وتجربة السودان، إصدارات معهد الكوارث واللاجئين، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم 2009م .

4. التقرير الإستراتيجي ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، مركز البحوث الإفريقية ، التقرير الإستراتيجي ، 2001 ــ 2002، إصدار مركز البحوث الإفريقية ، سبتمبر 2002.
5. دكتور عبدالرزاق، الموسوعة الجغرافية ، نافذة الجغرافيين العرب ، قسم الجغرافيا السياسية.

الجرائد والدوريات:

1. أحمد الضو أحمد " ظاهرة العنف السياسي في السودان " مجلة دراسات إستراتيجية العدد "15" أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر 1998.
2. طلعت شاهين ، تجارب إستعمارية في أفريقيا المستقلة جريدة البيان الإمارتية دار لبنان الجمعة 1998/8/21.
3. حمدي عبد الرحمن ، سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان ، مجلة قراءات أفريقية العدد الثامن .
4. دارفور الحقيقة الغائبة ، إصدارات مركز السودان للخدمات العلمية ، الخرطوم سبتمبر 2004 .
5. جولي فليت ، باحثة فرنسية في الشأن السوداني ،الحرب الأحزاب ،الصراع في دارفور.
6. ورقة حول إستراتيجية العمل بجبال النوبة – مؤسسة السلام والتنمية – مارس 1992م.
7. حسن محمد طه – المدير التنفيذي لكادقلي – ورقة قدمت في مؤتمر السلام المنعقد بالخرطوم مارس 1991م .
8. صحيفة الراية الناطقة بلسان الجبهة الإسلامية القومية العدد (677) بتاريخ الأحد 8 رمضان 1408هــ الموافق 4/أبريل/1988م .
9. ورقة حول السلام بجبال النوبة ، أعدتها اللجنة التمهيدية بهيئة السلام بجبال النوبة ، الخرطوم 1993م
10. سليمان على موسى – إستطلاع حول أحداث أم دورين ، صحيفة الراية ، العدد (479) ، 3 سبتمبر 1987م .
11. إبراهيم نصر الدين ، قضية جنوب السودان ، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية حول الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 29 ــ 30 مايو 1999 .
12. هيام علي البيلاوي، الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين، ورقة مقدمة في أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية، الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا 1999م.

13. التداخل والتواصل في أفريقيا أوراق للمؤتمر العلمي لملتقى الجامعات الإفريقية – الكتاب الثالث 2006 أمير عبد الله النعمان، دور منظمات المجتمع المدني فى مرحلة السلام ، سلسلة إصدارات الوعد الحق ، المركز القومي للإنتاج الإعلامي ، رقم 23 ، ، الطبعة الأولي 2005 .

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية :

1- jounstene racial conflict con temporary society Fontana press 1985 .15 end state in armed conflict Uppsala university Sweden (Uppsala university
2- kfukui.J.Makis Jroup.Ethnicityan.Conflict In Horn Africa (London UK1994
3- Azar E1995 The Management Of Protracted Social Conflict Theony And Case Aldershot Dartmouth.
4- Tedrober t GurrMionoritiesat Risk 1993
5- Paul collier anke hoeffer on incidence of civil wan in Africa www.wonldbank .
6- Claude Ake Exblaining Boltical Instability In New States The Journal Of Modern Africa Studies (Cambridge :Cambridge University Bress) Vov ، 11 No3 . 1973
7- Rhode e.howard".civilconfliet in sub -saharan Africa : internally generated causs ،" international journto. (Toronto :catiadian institute of international affairs)vol.li ،no.winter 1995_96.b
8- Cham kaufmann ,bossible and imbossiblesdutions to ethnic civil wars ,international secarty Cambridge :canter for s cienceam .
9- Charles King Ending Civil Wars Adelphi Papers (London:lnternationallnstitute) For Strategic Studies) No 308 .1997
10- Simon e brown ,'' introduction '' ,in Michael. E . (ed) , the international d imension of internal conflict & London; the m . i. t . bress , c .s . I .a studies in international security , 1996),b .b .14-21 .
11- Simon e brown ,'' introduction '' ,in Michael. E . (ed) , the international d imension of internal conflict & London; the m . i. t . bress , c .s . I .a studies in international security , 1996),b .b .14-21
12- ibib,b,b
13- robnhayam, ob-cit
14- Ev anlurad , ''civil conflict in modern internation relations'' in evan luard (ed) , the international regulaton of civil wars (new york : new York university bress, 1972,b.b 11-14.
15- [1].david Carment. The lnternational Dimension. Of Conflict: Concepts. Indicatore. And Theory. Journal of Peace Research (Oslo:intemationa; Peace Research Instiute) vol .30. No.2.1993.
16- leffrey herbst. Chalienges o Africas Boundaries in the New world order joual of international affairs Newyork : school of lnternational public Aflars Colombia University vol/No:1 . summar. 1992.